حسن الصياغة
شرح دروس البلاغة

للعلامة الشيخ

محمد ياسين الفاداني

حققه وعلق عليه

أبو يوسف طه بن محمد بن أحمد بن عبد الكريم

المكتبة الإسلامية
للنشر والتوزيع

حسن الصياغة

شرح دروس البلاغة

الترقيم الدولي

٩٧٨-٩٧٧-٤٨٠-١٥٤-٩

رقم الإيداع: ٢٠٢٢/١٧٦٢

الطبعة الأولى

التاريخ: ١٤٤٣هـ - ٢٠٢٢م

حسن الصياغة

شرح دروس البلاغة

للعلامة الشيخ

محمد ياسين الفاداني

حققه وعلق عليه

أبو يوسف طه بن محمد بن أحمد بن عبد الكريم

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة التحقيق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام علىٰ محمد بن عبد الله سيد النبيين والمرسلين وعلىٰ آله وصحبه أجمعين.

وبعد:

فإن القرآن الكريم حين نزل، نزل علىٰ قوم عُرفوا بالفصاحة والبلاغة، واشتهروا بها حتىٰ ذلَّت لهم نواصي البيان، ودانت لهم أساليب الكلام فكانت ميدانهم الذي فيه يتبارَوْن، فلما نزل القرآن عليهم بهر عقولهم بسلطان بيانه وتحداهم بأن يأتوا بشيء من مثله فعجزت عنه خطباؤهم في عنفوانها، وشعراؤهم في إبَّانها، وطاش معه سجع كهانهم، كل هذا وهم ملوك الفصاحة وأساطين البيان، حتىٰ أقروا له بسبق لا يرام.

ومن ذلك ما رُوي أن الوليد بن المغيرة لما قرأ عليه النبي ﷺ: ﴿ ۞ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ ﴾ الآية [النحل: ٩٠] قال: يا ابن أخي أعد، فأعاد، فقال: «والله إن له لحلاوة وإن عليه لطلاوة وإن أسفله لمغدق وإن أعلاه لمثمر وما هو بقول بشر».

ومن ذلك أيضًا سجود المشركين مع المؤمنين حين قرأ ﷺ عليهم سورة النجم ليس إيمانًا به من المشركين ولكن خضوعًا لشأنه وتطامنًا لسلطانه.

ولما كان إعجاز القرآن في المقام الأول إعجازًا بلاغيًّا كان له أكبر الأثر في نشوء علم البلاغة وتطويرها ووضع قواعده وأسسه لتساعد في إظهار جوانب إعجازه فعكف عليه العلماء والمتخصصون في علوم اللغة وجعلوه منطلقًا للدرس البلاغي ومثالًا يحتذىٰ يدور الباحث في فلكه فيترقىٰ معه في سُلَّم البلاغة والبيان إلىٰ درجات الكمال البشري.

نشأة البلاغة ومراحل تطورها: إن النشأة الحقيقية للبحث البلاغي ضاربة بجذورها قبل الإسلام، يتبين هذا من مطالعة تاريخ العرب وما جاء فيه من أقوال منسوبة لبعض أساطين البيان وفحول الشعراء، من أمثال النابغة الذُّبياني والخنساء والأعشىٰ وأضرابهم.

وفي هذا يقول **عبد المتعال الصعيدي**: إن القبة الحمراء التي كانت تضرب للنابغة الذبياني بسوق عكاظ في العصر الجاهلي ليجلس تحتها ويأتي إليه الشعراء ويعرض عليه كل منهم شعره، ليميز هو بين حَسن الشِّعر ورديئه ويختار أفضله.. لتدل دلالة واضحة علىٰ أن هناك مقاييس معينة كان يُختار وَفْقها أفضل الشعر، وهذا دليل علىٰ أن العرب في الجاهلية قد عرفوا البلاغة ولكن البلاغة الفطرية البسيطة البعيدة عن التقعيد والتعقيد(١). اهـ

ثم أخذ العلم في التطوير شيئًا فشيئًا عبر إسهامات فردية متناثرة هنا وهناك منذ عصر الصحابة ثم التابعين ومَنْ بعدهم، وكان من أول من كَتَب في البلاغة كتابًا مستقلًّا هو أبو عبيدة مَعْمر بن المثنىٰ في كتابه «مجاز القرآن»، ثم جاء بعده الجاحظ فكتب «البيان والتبيين»، إلا أنها كانت أبحاثًا بسيطة تفتقر إلىٰ التنظيم والتقعيد والتنظير، ثم جاء الخليفة العباسي ابن المعتز فألَّف كتابه «البديع» فذكر فيه أبوابًا من البلاغة كالاستعارة والتجنيس والمطابقة وبعض المحسنات، ثم جاء قدامة بن جعفر فألف كتابه «نقد الشعر»، فكان إكمالًا لبعض ما فات مَنْ قَبْله، حتىٰ جاء أبو هلال العسكري في القرن الرابع الهجري في كتابه «الصناعتين»، ويقصد بهما النثر والشعر، فأضاف إضافاتٍ مهمَّةٍ وخَطَا بالبحث البلاغي للإمام ثم ابن رشيق القيرواني في كتابه «العمدة في صناعة الشعر ونقده» فجعله مائة باب فاستوعب فيه أشتات ما تفرق في كُتُب مَنْ سبقوه وأضاف إليه بعض الأبواب حتىٰ جاء العلامة عبد القاهر الجُرْجَاني الذي اعتبره جمهور النقاد والبلاغيين المؤسس الحقيقي والواضع الأول لعلوم البلاغة، حيث

(١) من كتاب «البلاغة العالية علم المعاني».

وضع نظريتي علم المعاني وعلم البيان، بصورة منظمة محددة المعالم، صاغ الأول في كتاب سماه «دلائل الإعجاز»، والثاني في كتاب سماه «أسرار البلاغة»، فجاء بحثه فيهما بحثًا علميًّا وافيًا، ثم جاء بعده أبو يعقوب السكَّاكي بنحو قرن من الزمان في كتابه «مفتاح العلوم»، الذي يعدُّ بمثابة صياغة نهائية لهذا العلم الذي تبلورت فيه مباحثه، وتجلَّت فيه مسائلُه وحُددت فيه مصطلحاته، وقد عبر عن ذلك الدكتور شوقي ضيف بقوله: «استطاع – أي: السكاكي – أن ينفذ من خلال كتابات البلاغيين قبله إلىٰ عمل ملخص دقيق، لما نثره أصحابها من آراء، وما استطاع أن يضيفه إليها من أفكار، وصاغ ذلك كله صيغة مضبوطة محكمة، استعان فيها بقدرته المنطقية في التعليل والتسبيب، وفي التجريد والتجديد والتعريف والتقسيم والتفريع والتشعيب». اهـ

ومع تلك المكانة التي نالها السكاكي بكتابه، إلا أنه عِيب عليه صبغ المباحث البلاغية بالصيغة المنطقية الفلسفية مما غدَّه كثير من مؤرخي البلاغة ودارسيها إفسادًا لعلم البلاغة، وتحجيرًا له، وقتلًا للجانب الجمالي والذَّوْق، وتقليصًا للدور الإبداعي، حتىٰ وُصفت البلاغة في مرحلتها الأخيرة بالجفاف والجمود والتحجر والتعقيد.

وهكذا أصبح الدرس البلاغي في رأي كثير من الباحثين والدارسين يتسم بقدر كبير من التعقيد، يحول دون الوصول إلىٰ الثمرة المرجوة منه، وينفر كثيرًا من الطلبة من الإقدام عليه، فضلًا عن الخوض فيه، يشاركه في ذلك علما النحو والصرف، الأمر الذي حدا بكثير من العلماء إبَّان عصر النهضة إلىٰ الدعوة إلىٰ تيسير تلك العلوم الثلاثة وراجت دعوتهم وبُذلت في سبيل ذلك جهود مشكورة من أبرزها ما قام به الأستاذان الكبيران: علي الجارم، ومصطفىٰ أمين في كتابهما «البلاغة الواضحة» علىٰ إيجازه وكذلك ما قام به السيد أحمد الهاشمي في كتابه «جواهر البلاغة» حاول فيه الاستيعاب لأهم أبواب البلاغة بعبارة واضحة موجزة وإكثار من الشواهد.

ولعل من أهم ما أُلِّف في تلك الحِقبة المباركة في هذا المضمار كتاب «**دروس البلاغة**»، وهو كتاب مختصر في علوم البلاغة بعبارة سهلة موجزة، أَلَّفه أربعة من

أفاضل الأدباء في مصر، وهم: حفني ناصف، ومحمد دياب بك، وسلطان محمد، ومصطفى طموم.

وهذا الكتاب الأخير هو أصل كتابنا هذا، الذي تقدَّم له حيث شرحه الشيخ العلامة محمد ياسين الفاداني رحمه الله شرحًا سهلًا ميسورًا، ليس بالطويل المُمل، ولا القصير المُخل، أبان فيه مهماته وأوضح فيه مشكلاته، وسمَّاه: «**حسن الصياغة شرح دروس البلاغة**» فكان اسمًا على مسمى.

وإتمامًا لفائدته قمنا بضبط كلماته ضبطًا شبه تامٍّ، مع وضع تعليقات يسيرة تشرح غريبه وتكشف غامضه.

والله أسأل أن يقبل قليل عملنا بجزيل فضله،

هو حسبنا ونعم الوكيل.

وكتبها

أبو يوسف

طه بن محمد بن عبد الكريم

ترجمة الشارح

اسمه: علم الدين، أبو الفيض، محمد ياسين بن محمد عيسىٰ أُودِي الفاداني الأندونيسي أصلًا والمكي مولدًا ونشأة ووفاة، الشافعي مذهبًا.

ولادته: ولد الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ بمكة المكرمة عام ١٣٣٥هـ.

نشأته العلمية: نشأ رَحِمَهُ اللَّهُ في كنف والديه فقرأ القرآن الكريم وحفظ الكثير من المتون وبدايات العلوم علىٰ يد والده الشيخ المعمر محمد عيسىٰ وعمه محمود، ثم التحق بالمدرسة الصولتية وتخرج منها عام ١٣٥٣هـ ثم دار العلوم الدينية بجانب غشيانه لمجالس علماء الحرم فأفاد منهم وتخرج بهم.

شيوخه: كان الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ مجتهدًا يكثر التطواف بين مجالس العلماء حتىٰ كثرت مشايخه وجاوزوا السبعمائة شيخ في شتىٰ الفنون والعلوم.

ومن أبرزهم: والده الشيخ محمد عيسىٰ وعمه الشيخ محمود بن أُودِق، والشيخ محمد أنور شاه والشيخ محمد بخيت المطيعي والسيد أحمد الغماري والشيخ حسن المشاط والشيخ محمد حسنين مخلوف والشيخ خليفة بن حمد النبهاني وغيرهم كثير رحمهم الله الجميع.

وظائفه العلمية وإسهاماته: عمل مدرسًا بالمسجد الحرام، ومدرسًا بدار العلوم الدينية من ١٣٥٦هـ إلىٰ ١٣٥٩هـ ثم وكيلًا بها من عام ١٣٥٩ هـ إلىٰ ١٤٠٦ ثم مديرًا لها من عام ١٤٠٦ إلىٰ وفاته.

كما أسس مدرسة البنات الابتدائية الأهلية عام ١٣٦٣هـ وأشرف عليها وكذلك أسس معهد المعلمات الأهلية عام ١٣٧٦ للمتخرجات وأشرف عليه.

مؤلفاته: كثيرة في شتىٰ الفنون والعلوم وهي تربو علىٰ المائة.

منها: «حسن الصياغة شرح كتاب دروس البلاغة»، و«إتحاف الخلان شرح تحفة الإخوان في علم البيان»، و«بلغة المشتاق في علم الاشتقاق»، و«حاشيته علىٰ

القواعد الكبرىٰ» للعز بن عبد السلام، و«فتح العلوم شرح بلوغ المرام»، و«رسالة في المنطق»، و«حاشيته علىٰ التلطف شرح التعرف في أصول الفقه»، و«الدر الفريد في درر الأسانيد»، وغيرها كثير.

وفاته: توفي رحمه الله تعالى ليلة الجمعة الثامن والعشرين من شهر ذي الحجة سنة ١٤١٠ وصلي عليه عقب صلاة الجمعة ودفن بمقابر المعلاة بحوطة السادة.

بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ للهِ ربِّ العالمِينَ علىٰ نِعْمَةِ الإيجادِ والإنشاءِ، والصلاةُ والسلامُ علىٰ سَيِّدِنا مُحَمَّدٍ أَوْحَدِ الفُصَحَاءِ والبُلَغَاءِ، وعلىٰ آلِهِ وأصحابِهِ الذينَ هم لحقيقةِ كلامِهِ ومجازِهِ كُفَلَاءُ.

أَمَّا بَعْدُ: فقدْ عَهِدَتْ مدرسةُ دارِ العلومِ الدينيَّةِ سَنَةَ ١٣٥٨ إليَّ تدريسَ كتابِ دروسِ البلاغةِ لأبناءِ السنةِ الرابعةِ من القِسْمِ الابْتِدَائِيِّ، وَلَمْ يَكُنْ مِنِّي إِلَّا أَنْ بَاشَرْتُ تَدْرِيسَهُ، فَكَتَبْتُ تَقْيِيدَاتٍ عَلَيْهِ، ثم رَأَيْتُ تَلْخِيصَهَا، فَجَعَلْتُهُ مَزْجًا لِيَكُونَ كَالشَّرْحِ لَهُ، وَسَمَّيْتُهُ «حُسْنَ الصِّيَاغَةِ»، وَأَسْأَلُهُ تَعَالَىٰ أَنْ يَنْفَعَ بِهِ مَنِ ابْتَدَأَ فِي علومِ البلاغةِ، وهو حَسْبِي وَنِعْمَ الوَكِيلُ، وهذا أَوَانُ الشُّرُوعِ في المَقْصُودِ.

(بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ)

مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِهَا فِي فنِّ المعاني: أَنَّ مُقْتَضَىٰ الحالِ تقديرُ المُتَعَلَّقِ مُتَأَخِّرًا؛ لإفادةِ الاهتمامِ باسمِهِ تعالىٰ؛ لأَنَّ المَقَامَ مَقَامُ استعانةٍ باللهِ، ولإفادةِ القصْرِ، وأيضًا مُقْتَضَىٰ الحالِ قَطْعُ «الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»؛ لأَنَّ المَقَامَ مَقَامُ ثَنَاءٍ، لكنَّ الواردَ في القرآنِ والسُّنَّةِ الإتْباعُ[1]، فيكونُ مُخَالِفًا لِمُقْتَضَىٰ الحالِ؛ لِمَا في الإتْباعِ مِن الجَرْيِ علىٰ الأصلِ؛ إذ الأصلُ عَدَمُ القَطْعِ.

ومِمَّا يَتَعَلَّقُ بها في فَنِّ البيانِ: أَنَّ الباءَ حقيقةٌ في الإِلْصَاقِ، وهي هنا لِلِاسْتِعَانَةِ استعارةٌ تَبَعِيَّةٌ، **تَقْرِيرُهَا أَنْ يُقَالَ:** شَبَّهَ الارتباطَ علىٰ وجْهِ الاستعانةِ بالارتباطِ علىٰ وجْهِ الإلصاقِ بجامعِ مُطْلَقِ الارتباطِ في كُلٍّ، فَسَرَىٰ التشبيهُ للجزئياتِ، فاسْتُعِيرَت الباءُ الموضوعةُ للإلصاقِ الجُزْئِيِّ لِلِاسْتِعَانَةِ الجُزْئِيَّةِ علىٰ طريقِ الاستعارةِ التَّبَعِيَّةِ.

ومِمَّا يَتَعَلَّقُ بها في فَنِّ البديعِ: التَّوْرِيَةُ والقولُ بالمُوْجَبِ.

فالأَوَّلُ: حيثُ أُطْلِقَت الرحمةُ وأُرِيدَ بها التَّفَضُّلُ والإحسانُ الذي هو معنًىٰ بعيدٌ؛ لأَنَّهُ

---

(١) أن يكون لفظا «الرحمن الرحيم» تابعين للفظ الجلالة علىٰ سبيل النعت وليس علىٰ سبيل القطع بأن يكونا مرفوعين لمبتدإ محذوف تقديره «هو».

الحَمْدُ للهِ الذي قَصَرَتْ عِبَارَةُ البُلَغَاءِ عن الإِحَاطَةِ بِمَعَانِي آيَاتِهِ، وعَجَزَتْ أَلْسُنُ الفصحاءِ عن بيانِ بدائعِ مَصْنُوعَاتِهِ، والصلاةُ والسلامُ على مَن مَلَكَ طَرَفَيِ البلاغةِ إِطْنَابًا وَإِيجَازًا. وعلى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ الفَاتِحِينَ بِهَدْيِهِمْ إلى الحَقِيقَةِ مَجَازًا.

وَبَعْدُ: فهذا كتابٌ في فنونِ البلاغةِ الثلاثةِ، ....

مَجَازِيٌّ اعْتِمَادًا علىٰ قَرِينَةٍ خَفِيَّةٍ، وهي اسْتِحَالَةُ المعنىٰ القريبِ الذي هو الرِّقَّةُ، وَالثاني هو سَوْقُ المعنىٰ بدليلِهِ حيثُ إِنَّهَا في قوةِ قولِنَا: لا أَبْتَدِئُ إِلَّا باسمِ اللهِ لأَنَّهُ الرحمنُ الرحيمُ.

(الحمدُ للهِ الذي قَصَرَتْ) -بِفَتْحِ الصادِ المُهْمَلَةِ- أي: عَجَزَتْ ونَقَصَتْ (عبارةُ البلغاءِ) -جمعُ بَلِيغٍ- وهو الفصيحُ طَلْقُ اللسانِ (عن الإحاطةِ) إِفَادَةِ (بمعاني آياتِهِ) أي: القرآنِ، أَيْ: عن إفادةِ جميعِ معانيهِ الظاهرةِ ومَكْنُونَاتِهِ الخَفِيَّةِ.

(وعَجَزَتْ) أي: ضَعُفَتْ (أَلْسُنُ الفصحاءِ عن بيانِ بدائعِ مصنوعاتِهِ) أَيْ: مخلوقاتِهِ، أَيْ: عن الإتيانِ بكلامٍ فصيحٍ مُعْرِبٍ عن ذلك.

(والصلاةُ والسلامُ علىٰ مَن مَلَكَ طَرَفَيِ البلاغةِ إِطْنَابًا وإيجازًا) وهو نبيُّنَا محمدٌ ﷺ، وقد قال: «أَنَا أَعْرَبُكُمْ، أَنَا مِن قُرَيْشٍ، وَلِسَانِي لِسَانُ بَنِي سَعْدِ بنِ بَكْرٍ».

قالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: هذا اللسانُ العربيُّ كَأَنَّ اللهَ عَزَّتْ قدرتُهُ مَخَضَهُ، وَأَلْقَىٰ زُبْدَتَهُ علىٰ لسانِ النبيِّ ﷺ، فما مِن خطيبٍ يُقَاوِمُهُ إلا نَكَصَ مُتَفَكِّكَ الرِّجْلِ، ومَا مِن مُصْقَعٍ[(١)] يُنَاهِزُهُ إِلَّا رَجَعَ فارِغَ السَّجْلِ[(٢)]، انْتَهَىٰ.

(وعلىٰ آلِهِ وأصحابِهِ الفاتِحِينَ بِـ) سَبَبِ (هَدْيِهِمْ) أَيْ: دَلَالَتِهِمْ (إِلىٰ) الطريقِ المُوَصِّلِ لِـ (الحقيقةِ) أي: حقيقةِ الأمرِ، وهي توحيدُهُ تعالىٰ وعبادتُهُ (مَجَازًا) أي: طريقًا يَسْلُكُهُ مَن بعدَهُم من التابعينَ إلىٰ يومِ الدينِ، وفي هٰذا تلميحٌ إِلىٰ حديثِ: «أَصْحَابِي كَالنُّجُومِ بِأَيِّهِم اقْتَدَيْتُم اهْتَدَيْتُمْ».

(وبعدُ) أي: وبعدَ البَسْمَلَةِ والحَمْدَلَةِ والصلاةِ والسلامِ: (فهذا كتابٌ) في الأصلِ مصدرُ «كَتَبَ» إذا خَطَّ، ثم صارَ حقيقةً عُرْفِيَّةً في الألفاظِ المكتوبةِ (في فنونِ البلاغةِ الثلاثةِ)

---

(١) المِصْقَع: البليغ الفصيح المتفنن في طرائق القول ومذاهبه.

(٢) السَّجْل: الدلو العظيمة.

سَهْلُ المَنَالِ، قَرِيبُ المَأْخَذِ، بَرِيءٌ مِن وَصْمَةِ التطويلِ المُمِلِّ وَعَيْبِ الاختصارِ المُخِلِّ، سَلَكْنَا في تَأْلِيفِهِ أَسْهَلَ التراتيبِ وَأَوْضَحَ الأساليبِ.

وَجَمَعْنَا فيهِ خُلَاصَةَ قواعدِ البلاغةِ، وَأُمَّهَاتِ مَسَائِلِهَا، وَتَرَكْنَا ما لا تَمَسُّ إليهِ حَاجَةُ التلاميذِ من الفوائدِ الزوائدِ، وُقُوفًا عند حَدِّ اللازمِ وَحِرْصًا على أوقاتِهم، أَنْ تَضِيعَ في حَلِّ مُعَقَّدٍ أو تَلْخِيصِ مُطَوَّلٍ، أو تَكْمِيلِ مُخْتَصَرٍ، فَتَمَّ بِهِ مع كُتُبِ........

المعاني والبيانِ والبديعِ. (**سَهْلُ المَنَالِ**) بفتحِ الميمِ مصدرٌ مِيمِيٌّ، أي: التَّنَاوُلِ، وهو في الأصلِ مَدُّ اليَدِ لأخذِ الشَّيْءِ، والمُرَادُ بهِ لَازِمُهُ وهو الأخذُ، يَعْنِي أَنَّ اختيارَ الطالبِ لمسائلِ هذهِ الفنونِ مِن هذا الكتابِ سَهْلٌ. (**قريبُ المَأْخَذِ**) مصدرٌ مِيمِيٌّ أيضاً أي: أَخْذُ وَفَهْمُ المقصودِ مِن هذه الفنونِ على أذهانِ الطلبةِ.

(**بَرِيءٌ**) أي: نَزِيهٌ وخالِصٌ (**من وَصْمَةِ**) واحدُ الوَصْمِ اسمُ جنسٍ جمعيٍّ، أي: عَيْبِ (**التطويلِ المُمِلِّ**) أي: المُوجِبِ لِلْمَلَلِ أي: السَّآمَةِ والضَّجَرِ، (**وعَيْبِ الاختصارِ المُخِلِّ**) أي: التاركَ كتابًا ذا خَلَلٍ يعني المُفْسِدَ للمقصودِ.

(**سَلَكْنَا**) أي: نَهَجْنَا (**في تَأْلِيفِهِ أَسْهَلَ التراتيبِ**) -جَمْعُ ترتيبٍ- وهو وَضْعُ كلِّ شَيْءٍ في مَرْتَبَتِهِ، (**وَأَوْضَحَ الأساليبِ**) جَمْعُ أُسلوبٍ، بِضَمِّ الهمزةِ: الطريقُ والفَنُّ، أي: طُرُقِ التعبيرِ. (**وَجَمَعْنَا فيهِ خُلاصةَ قواعدِ البلاغةِ**) أي: قواعدِ عِلْمَيْنِ مِن عُلُومِهَا، وهما المعاني والبيانُ،وأَمَّا البديعُ فليسَ فيه إلا ذِكْرُ المُحَسِّنَاتِ كاللغةِ ليستْ إلا ذِكْرَ الألفاظِ، وكذا عِلْمَا التفسيرِ والحديثِ، (**وأُمَّهَاتِ**) أي: أُصُولَ (**مسائِلِهَا، وَتَرَكْنَا ما لا تَمَسُّ**) أي: لا تُلْجِئ (**إليهِ حاجةُ التلاميذِ**) -جَمْعُ تلميذٍ- وهو مَن تَعَلَّمَ منكَ عِلْمًا: أي: طلبةِ العِلْمِ (**مِن الفوائدِ الزوائدِ**) أي: على أمهاتِ المسائِلِ، (**وُقُوفًا عندَ حَدِّ اللازمِ**) لهؤلاءِ التلاميذِ في إنجازِ حَاجَتِهِمْ.

(**وحِرْصًا**) أي: طَمَعًا (**على أَوْقَاتِهِمْ أَنْ تَضِيعَ في حَلِّ**) بفتحِ الحاءِ المُهْمَلَةِ، أي: فَكِّ (**مُعَقَّدٍ**) اسمُ مفعولٍ من التعقيدِ، وهو الإغلاقُ، أي: مُغْلَقٌ لا يَنْفَهِمُ إلا بتكَلُّفٍ (**أو في تلخيصِ**): كلامٍ (**مُطَوَّلٍ**) أي: مُشْتَمِلٍ على التطويلِ، وهو الزيادةُ على أَصْلِ المُرَادِ بلا فائدةٍ (**أو**) في (**تكميلِ**) كلامٍ (**مُخْتَصَرٍ**) أي: مُشْتَمِلٍ على الاختصارِ، وهو تقليلُ اللفظِ سواءً كَثُرَتِ المَعَانِي أو نَقَصَتْ أو سَاوَتْ (**فَتَمَّ**) أي: كَمُلَ (**بهِ**) أي: بهذا الكتابِ (**مع كُتُبِ**

الدروسِ النَّحْوِيَّةِ سُلَّمُ الدراسةِ العربيَّةِ، في المدارسِ الابتدائيَّةِ والتجهيزيَّةِ، والفضلُ في ذلك كُلِّهِ للأَمِيرَيْنِ الكبيرَيْنِ نُبْلًا، والإنسانَيْنِ الكامِلَيْنِ فَضْلًا؛ نَاظِرِ المَعَارِفِ المُتَجَافِي عن مِهادِ الرَّاحَةِ في خِدْمَةِ البلادِ، الواقفِ في مَنْفَعَتِهَا على قَدَمِ الاستعدادِ (صَاحِبِ العُطُوفَةِ مُحَمَّدٍ زَكِي بَاشَا) وَوَكِيلِهَا ذي الأَيادي البيضاءِ في تَقَدُّمِ المعارفِ نحوَ الصراطِ المستقيمِ، وإدارةِ شُئُونِهَا على المِحْوَرِ القويمِ (صاحبِ السعادةِ يَعْقُوبَ أرتينَ بَاشَا).

فهما اللذانِ أَشَارَا علينا بِوَضْعِ هذا النظامِ المُفِيدِ، وسلوكِ سبيلِ هذا الوَضْعِ الجديدِ. (حفني نَاصِف، مُحَمَّد دِيَاب، سُلْطَان مُحَمَّد، مُصْطفَى طَمُوم).

الدروسِ النحويةِ) لتلاميذِ المدارسِ الثانويَّةِ، تأليفُ حَضَراتِ: حِفْنِي بِكْ نَاصِف، وَمُحَمَّدِ بِكْ دِيَاب، والشيخ مُصْطَفَى طَمُّوم، ومحمودِ أَفَنْدِي عُمَر (سُلَّمُ الدراسةِ العربيَّةِ في المدارسِ الابتدائيَّةِ والتجهيزيَّةِ) أي: الإعداديَّةِ للارتقاءِ إلى المدارسِ الثانويَّةِ.

(والفضلُ في ذلكَ) التأليفِ (كُلِّهِ) رَاجِعٌ (لِلْأَمِيرَيْنِ الكبيريْنِ نُبْلًا) -بضمِّ النونِ- أي: نَجَابَةً وَفَضْلًا (والإنسانَيْنِ الكاملَيْنِ فَضْلًا نَاظِرِ المعارفِ المُتَجَافِي) أي: المُتَباعِدِ (عن مِهَادِ) أي: فِرَاشِ (الرَّاحَةِ في خدمةِ البلادِ) المصريَّةِ.

(الواقفِ في) سبيلِ (مَنْفَعَتِهَا على قَدَمِ الاستعدادِ) أي: التَّأَهُّبِ (صاحبِ العُطُوفَةِ مُحَمَّدٍ زَكِي بَاشَا ووكيلِهَا) وكيلِ المَعَارِفِ (ذي الأيادي البيضاءِ) أي: أَنَّهُ حَاذِقٌ (في تَقَدُّمِ المعارفِ نحوَ الصراطِ المستقيمِ و) فِي (وَإِدَارَةِ شُئُونِهَا على المِحْوَرِ) بِكَسْرِ الميمِ في الأصلِ: القِطْعَةُ التي يدورُ عليها الشَّيْءُ، والمرادُ بِهِ هنا: الطريقُ (القويمِ صاحب السعادةِ يَعْقُوبَ أرتينَ بَاشَا).

(فهما اللذانِ أَشَارَا عِلينا بِوَضْعِ هذا) الكتابِ على (النظامِ المفيدِ و) بِـ(سلوكِ سبيلِ هذا الوضعِ الجديدِ) المناسبِ لأبناءِ العصرِ، وزيادةِ سنةٍ رابعةٍ في مُدَّةِ الدراسةِ الثانويَّةِ سَنَةَ ١٩٠٥م. (حفنِي نَاصِف، مُحَمَّدُ دِيَاب، سُلْطَانُ مُحَمَّد، مُصْطَفَى طَمُّوم).

فهؤلاءِ الأربعةُ هم الذين اشتركوا في وَضْعِ هذا الكتابِ البلاغيِّ النَّفِيسِ، كما أَنَّهُم بإبدالِ سُلطانَ محمدٍ بمحمودٍ أَفَنْدِي عُمَرَ، أَرْبَعَتُهُمْ هم الذين اشتركوا في وَضْعِ كتابِ الدروسِ النحويَّةِ لتلاميذِ المدارسِ الثانويَّةِ.

البَلاغة
مُقدِّمَةٌ فِي الفَصَاحَةِ والبَلاغَةِ

الفَصَاحَةُ في اللغةِ: تُنْبِئُ عن البيانِ والظهورِ، يُقالُ: «أَفْصَحَ الصبيُّ في مَنْطِقِهِ»، إذا بانَ وظهرَ كلامُهُ، وتَقَعُ في الاصطلاحِ: وَصْفًا للكلمةِ، والكَلَامِ، والمُتَكَلِّمِ.

فَفَصَاحَةُ الكلمةِ: سَلَامَتُهَا مِن تَنَافُرِ الحروفِ، ومُخَالفةِ القياسِ، والغرابةِ.

(مقدمةٌ) تُقَالُ هذه الكلمةُ لِمَعْنَيَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: معانٍ يَتَوقَّفُ عليها الشروعُ فِي العلمِ، وهي المبادئُ العَشَرَةُ المشهورةُ جميعُها أو بعضُها، وتُسَمَّىٰ «مقدمةَ عِلْمٍ».

والثاني: أَلْفَاظٌ قُدِّمَتْ أمامَ المقصودِ لارتباطٍ لهُ بها وانتفاعٍ بها فيهِ، وتُسَمَّىٰ مقدمةَ كتابٍ، وهذه هي المُرَادَةُ هنا.

(فِي) بيانِ معنىٰ (الفصاحةِ والبلاغةِ) وانحصارِ عِلْمِ البلاغةِ فِي المعاني والبيانِ.

(الفصاحةُ فِي اللغَةِ) تُطْلَقُ علىٰ معانٍ كثيرةٍ: منها: نَزْعُ الرَّغْوَةِ، ومنها: ذهابُ اللِّبَإِ[1] مِن اللبنِ، يُقالُ: «سَقَاهُمْ لَبَنًا فَصِيحًا»، أي: أُخِذَتْ رَغْوَتُهُ، وَنُزِعَتْ مِنْهُ، أو ذَهَبَ لِبَؤُهُ، وَخَلَصَ منهُ، ومنها: الإضاءةُ، يُقَالُ: «أَفْصَحَ الصبحُ»، إذا أَضَاءَ، وَفَصُحَ أيضًا، وهذهِ كلُّهَا تُؤَوَّلُ للظهورِ بالاستلزامِ، فلذلكَ قالَ: **(تُنْبِئُ عن البيانِ والظهورِ)** أي: تَدُلُّ دلالةً الْتِزَامِيَّةً عليهما لأنْفُسِهِمَا[2]؛ لأَنَّهُ لم يُوجَدْ لها مَعْنًىٰ هو البيانُ والظهورُ.

(وتَقَعُ فِي الاصطلاحِ وَصْفًا للكلمةِ) كما فِي قولِكَ: «كلمةٌ فصيحةٌ، ولفظٌ فصيحٌ».

(و) وَصْفًا لـ (الكلامِ) كما فِي قولِكَ: «كلامٌ فصيحٌ، ورسالةٌ فصيحةٌ، وقصيدةٌ فصيحةٌ». **(و) لـ (لْمُتكَلِّمِ)** كما فِي قولِكَ: «شاعرٌ فصيحٌ، وكاتبٌ فصيحٌ».

(ففصاحةُ الكلمةِ: سلامَتُهَا مِن) كلِّ واحدٍ من العيوبِ الثلاثةِ: **(تَنافُرِ الحروفِ ومخالفةِ القياسِ)** أي: الضابطِ المُقرَّرِ مِن استقراءِ استعمالاتِ العربِ. **(والغرابةِ)** فَحَيْثُمَا

---

(١) **اللِّبأ:** أول ما ينزل من لبن المرضع.

(٢) أي: تدل عليهما بدلالة الالتزام لأنه يلزم من الإضاءة وانبلاج الصبح البيان والظهور.

فَتَنَافُرُ الحروفِ: وَصْفٌ في الكلمةِ يُوجِبُ ثِقَلَهَا على اللسانِ وَعُسْرَ النطقِ بها، نحوُ: «الظَّشِّ» للموضعِ الخَشِنِ، و«الْهِعْخِعِ» لِنباتٍ تَرْعَاهُ الإبلُ، و«النُّقَاخ» للماءِ العَذْبِ الصَّافِي،

وُجِدَ واحدٌ من الثلاثةِ في الكلمةِ كانتْ غيرَ فصيحةٍ.

قِيلَ: وَجْهُ حَصْرِ عيوبِ فصاحةِ الكلمةِ في الثلاثةِ: أَنَّ الكلمةَ لها: مادَّةٌ، وهي حروفُهَا، وصورةٌ، وهي صِيغَتُهَا، ودلالةٌ على معناها، وحينئذٍ فَعَيْبُهَا: إِمَّا فِي مادَّتِهَا وهو التنافرُ، أو فِي صورتِهَا وهي مخالفةُ القياسِ، أو فِي دلالَتِهَا على معناها وهو: الغرابةُ.

(**فَتَنَافُرُ الحروفِ: وصفٌ فِي الكلمةِ يُوجِبُ: ثِقَلَهَا**) بِكَسْرِ المثلثةِ وسكونِ القافِ: الشَّيْءُ الثقيلُ (**على اللسانِ**) أي: يُوجِبُ شَيْئًا عظيمًا بحيثُ يصيرُ على اللسانِ كالحملِ الثقيلِ، وهذا هو المُخِلُّ بفصاحةِ الكلمةِ، وأَمَّا أصلُ التنافرِ فلا يُخِلُّ بها.

(**وعُسْرَ النُّطْقِ بها**) عَطْفُ تفسيرٍ، أو عَطْفُ مُسَبَّبٍ علىٰ سَبَبٍ نظرًا إلىٰ أَنَّ ثِقَلَ الكلمةِ سببٌ لِعُسْرِ النطقِ بها. وهذا التنافرُ نوعانِ:

الأَوَّلُ شديدٌ مُتَنَاهٍ فِي الثِّقَلِ: (**نحوُ: «الظَّشِّ» للموضعِ الخَشِنِ، و**) **نحوُ: (الهِعْخِعِ)** بكسرِ الهاءِ، وسكونِ العينِ المُهْمَلَةِ، وكَسْرِ الخاءِ المُعْجَمَةِ أو فتحِهَا (**لنباتٍ**) أسودَ (**تَرْعَاهُ**) أي: تَسْرَحُ فيهِ وتأكُلُهُ (**الإبلُ**) مِنْ قولِ أعرابيٍّ وقد سُئِلَ عن ناقتِهِ تَرَكْتُهَا تَرْعَىٰ الهِعْخِعَ.

قالَ الخَفَاجِيُّ: والهاءُ والعينُ لا يكادُ واحدٌ منهما يأْتَلِفُ مع الآخَرِ مِن غيرِ فَصْلٍ انتهىٰ، أي: فَوَجْهُ تَنَافُرِ حروفِ هذه الكلمةِ كَوْنُهَا مِن مَخْرَجٍ واحِدٍ، وهو الحَلْقُ.

وقالَ ابنُ الأعرابيِّ: إِنَّمَا هو «الخِعْخِعُ» بِخَاءَيْنِ مُعْجَمَتَيْنِ وعَيْنَيْنِ مُهْمَلَتَيْنِ اهـ.

وحَكَىٰ الصَّغَانِيُّ فِي كتابِهِ «الصِّحاحِ» عن الليثِ: (العُهْعُخ) بِضَمِّ العينَيْنِ المهملتَيْنِ، وهذا فيهِ الغرابةُ أيضًا.

(**و**) **النوعُ الثاني ثقيلٌ دونَ التَّنَاهِي**[١]. نحوُ: (**النُّقَاخِ**) بِضَمِّ النونِ (**للماءِ العذْبِ**) البارِدِ (**الصافي**) فِي قولِ شِعْرٍ:

---

(١) يعني: لم يمنع ذلك الثقل والتنافر غير المتناهي في فصاحة الكلمة كما في البيت المذكور، حتىٰ جاءت كلمة مستشزرات المذكورة في بيت من عيون قصائد العرب في الجاهلية وهي معلقة امرئ القيس حيث يقول:

غدائرُه مستشزِرَاتٌ إلى العلا ... تَضِلّ العِقَاص في مثنًّى ومُرْسَلِ

و«المُسْتَشْزِرِ» للمَفْتُولِ.

ومُخَالَفَةُ القِياسِ: كونُ الكلمةِ غيرَ جاريةٍ على القانونِ الصرفيِّ.........

وَأَحْمَقَ مِمَّنْ يَكْرَعُ المَاءَ قَالَ لِي ... دَعِ الخَمْرَ واشْرَبْ مِنْ نُقَاخٍ مُبَرَّدِ

(و«المُسْتَشْزَرُ» للمَفْتُولِ) أي: مِن الحَبْلِ وغيرِهِ، يُقَالُ: «اسْتَشْزَرَ الحَبْلُ» أي: انْفتَلَ، و«حبلٌ مَشْزُورٌ» أي: مَفْتُولٌ مِمَّا يَلِي اليَسَارَ كما فِي «المصباحِ».

وَوَجْهُ تَنَافُرِ حُرُوفِ هذهِ الكلمةِ كما قالَ الخَلْخَالِيُّ: هو تَوَسُّطُ الشينِ المُعْجَمَةِ وهِيَ مهموسةٌ رَخْوَةٌ بينَ التاءِ، وهِيَ مهموسةٌ شديدةٌ، وبينَ الزاي وهِيَ مَجهورةٌ، فَضَارَبَت الشينُ بإحدىٰ صفتَيْهَا ما قبلَهَا، وضاربَتْ بالأخرىٰ ما بعدَها.

هذا والضابطُ لمعرفَةِ تنافُرِ الحروفِ وأنَّ ثِقَلَهُ مُتَنَاهٍ أو غيرُ مُتَنَاهٍ: هو الذوقُ السليمُ المُكْتَسَبُ بالنظرِ فِي كلامِ البُلَغَاءِ وممارسةِ أساليبِهِم، سواءً كانَ ثِقَلُهُ مِن قُرْبِ مخارجِ الحروفِ أو مِن بُعْدِهَا أو من غَيْرِهَا كـ«المُسْتَشْزِرِ».

(ومُخَالَفَةُ القياسِ): (كَوْنُ الكلمةِ غيرَ جَارِيَةٍ علىٰ القانونِ الصرفيِّ) المُسْتَنْبَطِ مِن تَتَبُّعِ لغةِ العربِ.

فَإِذَا اقتَضَىٰ قَلْبَ الياءِ أَلِفًا - مَثَلًا - وجاءت الكلمةُ كذلكَ كانتْ فصيحةً، أو جاءتْ بخلافِهِ فقدْ خرجَتْ عن القانونِ، وكانتْ غيرَ فصيحَةٍ. هذا حيثُ قَلَّ الاستعمالُ.

وأمَّا إذا ثَبَتَ الاستعمالُ الكثيرُ علىٰ خلافِ القانونِ الصرفيِّ كلَفْظَتَي المشرقِ والمغرِبِ بكسرِ الراءِ، والقياسُ فَتْحُهَا فيهما.

وكذا لَفْظَتَا «المُدْهُنِ والمُسْعُطِ» بِضَمِّ الميمِ وعَيْنِ الكلمةِ، والقياسُ فيهما كَسْرُ الميمِ وفتحُ العينِ وكإبدالِ الهاءِ فِي «أَهْلٍ وَمَوَهٍ» همزةً، فَقِيلَ: «آل» و«ماء».

وكـ«أَبَىٰ يَأْبَىٰ» بِفَتْحِ الموحدةِ فِي المضارعِ، والقياسُ كَسْرُهَا فيهِ؛ لأنَّ «فَعَلَ» بفتحِ العينِ لا يأتِي مضارعُهُ علىٰ «يَفْعَلُ» بالفتحِ إلا إذا كانَ عينُ مضارعِهِ أو لامُهُ حَرْفَ حَلْقٍ، فإنَّ مخالفةَ القياسِ فيهِ لا تُخِلُّ بالفصاحةِ؛ إذْ ذلكَ كالاستثناءِ مِن القانونِ.

فإذا جاءَت الكلمةُ علىٰ هذا الاستعمالِ كانتْ فصيحةً أو جاءَتْ علىٰ خلافِهِ، وإنْ

كَجَمْعِ «بُوقٍ» على «بُوقَاتٍ» في قَوْلِ المُتَنَبِّي:

فَإِنْ يَكُ بَعْضُ النَّاسِ سَيْفًا لِدَوْلَةٍ   فَفِي النَّاسِ بُوقَاتٌ لَهَا وَطُبُولُ

إِذِ القياسُ في جَمْعِهِ للقلةِ «أَبْوَاقٌ»، وَكَـ«مَوْدَدَةٍ» في قولِهِ:

إِنَّ بَنِيَّ لَلِئَامٌ زَهَدَةْ[1]   مَالِيَ فِي صُدُورِهِمْ مِن مَوْدَدَةْ

والقياسُ مَوَدَّةٌ بالإدغامِ.

والغَرَابَةُ: كَوْنُ الكلمةِ غيرَ ظاهرةِ المعنى،..................

وافقَت القانونَ الصرفيَّ كانتْ غيرَ فصيحةٍ.

فَتَحَصَّلَ: أنَّ مخالفةَ القياسِ إخلالُها بالفصاحةِ مشروطٌ بقِلَّةِ الاستعمالِ.

(كَجَمْعِ بُوقٍ عَلَىٰ بُوقَاتٍ فِيْ قَوْلِ) أبي الطَّيِّبِ أحمدَ بنِ الحسينِ الجُعْفِيِّ الكِنْدِيِّ الكُوفِيِّ (المُتَنَبِّي) يَمْدَحُ الأميرَ عليَّ سيفَ الدولةِ بنُ حَمْدَانَ صاحِبَ حَلَبَ.

(فَإِنْ يَكُ بَعْضُ النَاسِ سَيْفًا لِدَوْلَةٍ   فَفِي النَّاسِ بُوقَاتٌ لَهَا)

أي: مَزَامِيرُ (وَطُبُولُ)؛ (إِذِ القياسُ فِي جَمْعِهِ) أي: جَمْعِ لَفْظِ بُوقٍ (لِلْقِلَّةِ أَبْوَاقٌ) كَرُوحٍ وَأَرْوَاحٍ، وسُوقٍ وأَسْوَاقٍ، وقُوتٍ وأَقْوَاتٍ.

(وَكَمَوْدَدَةٍ) بِفَكِّ الإدغامِ (في قولِهِ) أي: قولِ الشاعِرِ (إِنَّ بَنِيَّ) بفتحِ ياءِ التَّكَلُّمِ (لَلِئَامٌ) أي: لا خَيْرَ فيهم. (زَهَدَةْ.. مَالِيَ فِيْ صُدُورِهِمْ مِنْ مَوْدَدَةْ) أي: ليسَ فِي قلوبِهم شَيْءٌ من المَوَدَّةِ والمَحَبَّةِ لي.

(والقياسُ مودَّة بالإدغامِ) لِاجْتِمَاعِ المِثْلَيْنِ وَتَحَرُّكِ الثاني، وذلكَ يُوْجِبُ الإدغامَ، وحيثُ جاءَ غيرَ مُدْغَمٍ كانَ غيرَ فصيحٍ.

وإِنَّمَا جازَ للشاعِرِ ارْتِكَابُهُ لضرورةِ الشعرِ، كَمَا ذَكَرَهُ سِيبويهِ، ولا يَصِيرُ بذلكَ فَصِيحًا؛ لأنَّ العربَ الخُلَّصَ يَتحاشَوْنَ من استعمالِهِ كذلِكَ.

(والغَرَابَةُ) فِي الاستعمالِ (كونُ الكلمةِ غيرَ ظاهرةِ المعنىٰ) أي: لم يَنْتَقِل الذِهنُ منها لِمَعْنَاهَا الموضوعةِ لهُ بسهولةٍ بأنْ لا تكونَ مَألُوفَةَ الاستعمالِ عندَ العربِ العُرَبَاءِ سُكَّانِ البادِيَةِ.

---

(١) زهدة: جمع «زاهد»، والمراد زَهَدَةٌ فِيَّ.

نحو «تَكَأْكَأَ» بمعنى: اجْتَمَعَ، و«افْرَنْقَعَ» بمعنى انْصَرَفَ، و«اطْلَخَمَّ» بمعنى اشْتَدَّ.

وهِيَ قِسْمَانِ: أحدُهُمَا: ما تَتوَقَّفُ مَعرفةُ معناهُ علىٰ كَثْرَةِ البَحْثِ والتفتيشِ فِي المعاجِمِ، أَعْنِي: كُتُبَ اللغةِ المبسوطةِ لِعَدَمِ تداوُلِهِ فِي لغةِ خُلَّصِ العَرَبِ.

(نحوُ: «تكأْكَأَ» بمعنىٰ اجْتَمَعَ، و«افْرَنْقَعَ» بمعنىٰ انْصَرَفَ) من قولِ عيسىٰ بنِ عُمَرَ النَّحْوِيِّ حين سَقَطَ عن حمارِهِ، فاجْتَمَعَ الناسُ حولَهُ: «مَالَكُمْ تكأْكَأْتُمْ عَلَيَّ تَكَأْكُؤَكُمْ عَلَىٰ ذِي جِنَّةٍ افْرَنْقِعُوا عَنِّي». فإنَّ هاتَيْنِ الكلمتَيْنِ لِعَدَمِ تَدَاوُلِهِمَا فِي لغةِ العربِ الخُلَّصِ لا يَذْكُرُهُمَا من اللغويينَ فِي كتابِهِ إِلَّا مَن قَلَّ.

هذا وَحَكَىٰ ابنُ الجَوْزِيِّ فِي كتابِ «الحَمْقَىٰ» هذا القولَ عن أبي عُبَيْدَةَ، وقالَ: «مَالَكُمْ تَكَأْكَأُونَ»، ثم قالَ: فقالَ الناسُ: «تكَلَّمَ بالعِبْرانيَّةِ!»، فَعَصَرُوا حَلْقَهُ إلىٰ أن اسْتَغَاثَ وآلَىٰ[1] أنْ لا يَنْحُوَ علىٰ الجُهَّلِ.

(واطْلَخَمَّ بمعنىٰ اشْتَدَّ) وعَظُمَ مِن قولِ أبي تَمَّامٍ:

قد قُلْتُ لَمَّا اطْلَخَمَّ الأمرُ وانْبَعَثَتْ عَشْوَاءُ تَالِيَةً غُبْسًا دَهَارِيسَا[2]

القسمُ الثاني: مَا لَا يُرْجَعُ فِي معرفةِ معناهُ إلىٰ كُتُبِ اللغةِ لِكَوْنِ غيرِهِ مُسْتَعْمَلًا عندَ العربِ ولِعَدَمِ جَرَيَانِهِ علىٰ النظيرِ، فَيَحْتَاجُ إلىٰ تكلُّفٍ فِي تَخْرِيجِهِ مُوْجِبٍ لِصُعُوبَةِ الفَهْمِ وَلِخَفَائِهِ كَـ«مُسَرَّجٍ» مِن قولِ رُؤْبَةَ بنِ العَجَّاجِ:

ومقلةً وحاجبًا مُزَجَّجَا وفاحِمًا ومَرْسَنًا مُسَرَّجَا

فإِنَّهُ لَمْ يُعْرَفْ مَا أَرَادَ بقولِهِ: «مُسَرَّجَا» حتىٰ اخْتُلِفَ فِي تَخْرِيجِهِ: فَقِيلَ: هو مِن قولِهم للسيوفِ: سُرَيجيةٌ منسوبةٌ إلىٰ قَيْنٍ[3] يُقَالُ لهُ «سُرَيْجٌ» يُرِيدُ أنَّ أَنْفَهُ فِي الاستواءِ والدقَّةِ كالسيفِ السُّرَيجِيِّ.

وقيلَ: مِن «السراجِ»، يُرِيدُ أَنَّهُ فِي البَرِيقِ واللمَعَانِ كالسراجِ، ولا يَخْفَىٰ ما فِي تَشْبِيهِ الأنفِ بالسيفِ أو السراجِ مِن خلافِ المُعْتَادِ فِي تراكيبِ البُلَغَاءِ واعتباراتِهِم.

---

(١) أي: حلف. (٢) العشواء: الناقة الضعيفة البصر. الغبس: ظلمة الليل. الدهاريس: الدواهي.
(٣) القين: الحداد.

وفَصَاحَةُ الكلَامِ: سلامتُهُ مِن تنافُرِ الكلماتِ مُجْتَمِعَةً، ومِن ضعفِ التأليفِ، ومِن التعقيدِ، مع فصاحةِ كلماتِهِ.

فالتنافُرُ: وَصْفٌ في الكلامِ يُوجِبُ ثقلَهُ على اللسانِ وعُسْرَ النطقِ بهِ. نحوُ: «في رَفْعِ عَرْشِ الشَّرْعِ مِثْلُكَ يَشْرَعُ».

(**وفَصَاحَةُ الكَلَامِ**): (**سَلامتُهُ مِن**) **كلِّ واحدٍ من العيوبِ الثلاثةِ**: (**تنافُرِ الكلماتِ مجتمعةً**) أي: مُنَافَرَةِ كلِّ واحدةٍ للأُخْرَىٰ بأنْ يَثْقُلَ فِي اللسانِ اجتماعُ كلماتِهِ. (**ومِن ضعفِ التأليفِ**) أي: جَرَيَانِهِ علىٰ خلافِ القانونِ المشهورِ بينَ النُّحَاةِ. (**ومِن التعقيدِ**) أي: ضَعْفِ فَهْمِ المعنىٰ منهُ بوجهٍ راجعٍ إلىٰ اللفظِ أو المعنىٰ.

(**مع فصاحةِ كلماتِهِ**) **حالٌ** من ضميرِ «سلامته» مُبَيِّنٌ لهيئةِ صاحبِهِ، وقَيْدٌ لنفسِ السلامةِ، أي: حالةَ كَوْنِ فصاحةِ كلماتِهِ مُقَارِنَةً ذلكَ السلامة مِن العيوبِ الثلاثةِ.

وأمَّا إذا سَلِمَ الكلامُ من هذه الثلاثةِ - لكنْ مع عَدَمِ فصاحةِ بعضِ كلماتِهِ - لمْ يَكُنْ فصيحًا **كقولِنا**: «رأيتُ ماءً نُقَاخًا يَنْبُعُ من سَفْحِ جبلٍ شامخٍ»، **وقولِكَ**: «إِخَالُ أَنَّكَ مَصْوُونٌ»، **وقولِكَ**: «البُعَاقُ مَلأَ الجَرْدَحَلَّ»، **فَإِنَّ الأَوَّلَ** فيهِ كلمةٌ غيرُ فصيحةٍ وهِيَ «نُقَاخٌ»؛ **لأنَّ** حروفَهَا متنافرةٌ، **والثاني**: فيهِ كلمةٌ غيرُ فصيحةٍ وهِيَ «مَصْوُونٌ» لِمُخَالَفَتِهَا للقياسِ الصرفِيِّ، **والثالثُ**: فيهِ كلمتانِ لَيْسَتَا فصيحتَيْنِ هما «البُعَاقُ والجَرْدَحَلُّ» لغرابَتِهِمَا، ومعنىٰ الأُولَىٰ مَطَرُ السحابِ، ومعنىٰ الثانيةِ الوَادِي.

(**فالتنافُرُ**) أي: تَنَافُرُ الكلماتِ مُجْتَمِعَةً أو الكلمتَيْنِ مُجْتَمِعَتَيْنِ. (**وَصْفٌ فِي الكلامِ يُوجِبُ ثِقَلَهُ علىٰ اللسانِ وعُسْرَ النطقِ بهِ**) عَطْفُ تفسيرٍ أو عَطْفُ مُسَبَّبٍ أي: وإنْ كانَ كلٌّ مِن كلماتِهِ فصيحًا فإنَّهُ مُخِلٌّ لفصاحةِ الكلامِ. **وهذا التنافُرُ نوعانِ**:

الأَوَّلُ: **شديدٌ أو أَعْلَىٰ**: (نحوُ) قولِ الشاعرِ: (**في رَفْعِ عَرْشِ الشَّرْعِ مثلُكَ يَشْرَعُ**) بفتحِ التحتيَّةِ أي: يَأْخُذُ، فهذا الكَلَامُ غيرُ فصيحٍ لتنافُرِ كلماتِهِ مُجْتَمِعَةً بتكرارِ ثلاثةِ أَحْرُفٍ هِيَ الراءُ والعينُ والشينُ الأولىٰ والثانيةُ فِي أَرْبَعِ كلماتٍ والثالثةُ فِي ثلاثِ كلماتٍ. ونحوُ البيتِ الذي أَنْشَدَهُ الجاحِظُ:

«وَلَيْسَ قُرْبَ قَبْرِ حَرْبٍ قَبْرُ».

(كريمٌ مَتَى أَمْدَحْهُ أَمْدَحْهُ وَالْوَرَى مَعِي وإِذَا مَا لُمْتُهُ لُمْتُهُ وَحْدِي)

وضعفُ التأليفِ: كَوْنُ الكلامِ غيرَ جارٍ على القانونِ النَّحْوِيِّ المشهورِ.

وَقَبْرُ حَرْبٍ بِمَكَانٍ قَفْرٍ (وَلَيْسَ قُرْبَ قَبْرِ حَرْبٍ قَبْرُ)

ذُكِرَ أنَّ حربَ بنَ أُمَيَّةَ دَاسَ برجلِهِ علىٰ واحدٍ من نوعٍ من الجِنِّ يُقَالُ لهُ: «الهاتِفُ» فِي صورةِ حَيَّةٍ، فصاحَ عليهِ ذلكَ الجِنِّيُّ فماتَ فِي فَلَاةٍ، وقالَ هذا البيتَ، وظاهِرُهُ الإخبارُ، والمرادُ منهُ: التَأَسُّفُ والتَّحَزُّنُ علىٰ كَوْنِ قبرِهِ كذلك، فَعَجُزُ هذا البيتِ غيرُ فصيحٍ لِتَنَافُرِهِ وَتَنَاهِيهِ فِي الثِّقَلِ بتقارُبِ الحروفِ المُتَمَاثِلَةِ وَتكَرُّرِهَا.

والنوعُ الثاني: خفيفٌ أو أَدْنَىٰ نحوُ قولِ أبي تَمَّامٍ حبيبِ بنِ أَوْسٍ الطَّائِيِّ (كريمٌ) أي: هو الممدوحُ، أَعْنِي: أبا الغَيْثِ موسىٰ بنَ إبراهيمَ الرَّافِعِيَّ (مَتَىٰ أَمْدَحْهُ أَمْدَحْهُ و) الحالُ (الوَرَىٰ) أي: الخلائِقُ (مَعِي) فِي المدحِ، يعني: إذا مَدَحْتُهُ وَافَقَنِي الناسُ علىٰ مَدْحِهِ، وَيَمْدَحُونَهُ مَعِي لِإِسْدَاءِ إِحْسَانِهِ إليهِمْ كَإِسْدَائِهِ إِلَيَّ.

(وإِذَا مَا لُمْتُهُ) أي: عَاتَبْتُهُ علىٰ تفضيلِ الغيرِ عليَّ (لُمْتُهُ وَحْدِي) أي: لمْ يُوَافِقْنِي أَحَدٌ عَلَىٰ لَوْمِهِ لعدمِ وجودِ المُقْتَضِي لِلَّوْمِ، فجملةُ (مَتَىٰ أَمْدَحْهُ أَمْدَحْهُ) غيرُ فصيحةٍ لِتَنَافُرِهَا وثِقَلِهَا بِتَكْرِيرِ حَرْفَيْنِ هما الحاءُ المُهْمَلَةُ والهاءُ.

(وَضَعْفُ التأليفِ) (١): (كَوْنُ الكلامِ غيرَ جارٍ) أي: فِي تركيبِهِ (علىٰ القانونِ النَّحْوِيِّ المشهورِ) اعتبارُهُ بينَ جمهورِ النَّحْوِيِّينَ، بِأَنْ كانَ جَارِيًا علىٰ قولٍ مُقَابِلٍ المشهورِ لهُ صِحَّةٌ عندَ أُولِي النظرِ.

وأَمَّا إذا خَالَفَ المُجْمَعَ عَلَيْهِ كَجَرِّ الفاعِلِ وَرَفْعِ المَفْعُولِ فَفَاسِدٌ غيرُ مُعْتَبَرٍ.

---

(١) التأليف هنا: يراد به جمع الكلمات في سياق واحد بحيث تكون متآلفة فيما بينها. ومنه سم الكاتب مؤلِّفًا لتأليفه بين كلمات كتابه.

كالإضمارِ قبلَ الذِّكْرِ لفظًا ورُتْبَةً. فِي قولِهِ:

(جَزَى بَنُوهُ أَبَا الْغِيلَانِ عَنْ كِبَرٍ وَحُسْنِ فِعْلٍ كَمَا يُجْزَى سِنِمَّارُ)

(كالإضمارِ) أي: الإتْيَانِ بضميرٍ (قبلَ الذِّكْرِ) أي: ذِكْرِ مَرْجِعِهِ (لَفْظًا وَرُتْبَةً) أي: مَعْنًى وكذا حُكْمًا، يعني كتقديمِ الضميرِ علىٰ مَرْجِعِهِ لَفْظًا ومَعْنًى وحُكْمًا، فإنَّهُ لا يجوزُ عندَ جمهورِ النُّحَاةِ، فإذا جاءَ الكلامُ كذلكَ كان ضعيفَ التأليفِ غيرَ فصيحٍ، وَإنْ كانَ بعضُهُم جوَّزَهُ كابنِ جِنِّي وَالْأَخْفَشِ؛ لأَنَّ قولَهُم مُقَابِلُ المشهورِ.

(فِي قولِهِ) أي: قولِ الشاعرِ (جَزَىٰ بَنُوهُ أبا الغِيلَانَ) بكسرِ الغينِ المُعْجَمَةِ، كُنْيَةُ رَجُلٍ (عن) أي: فِي (كبرٍ و) عن (حُسْنِ فِعْلٍ) إليهِ جَزَاءً (كما يُجْزَىٰ سِنِمَّارُ) أي: كَجَزَاءِ سِنِمَّارٍ، بِكَسْرِ السينِ المُهْمَلَةِ والنونِ وتشديدِ الميمِ: اسمُ صانعٍ رُومِيٍّ بَنَىٰ الخَوَرْنَقَ الذي بِظَهْرِ الكُوفَةِ للنعمانِ مَلِكِ الحِيرَةِ، وهو قَصْرٌ عظيمٌ لمْ تَرَ العربُ مثلَهُ، وكانَ بناؤُهُ فِي عشرينَ سَنَةً، فلما فَرَغَ أَلْقَاهُ مِن أَعْلَاهُ، فَخَرَّ مَيِّتًا لِئَلَّا يَبْنِيَ لِغَيْرِهِ مِثْلَهُ، فَضَرَبَتْ بهِ العربُ مَثَلًا فِي سُوءِ المُكَافَأَةِ، **فإنَّ العيبَ فِي هذا البيتِ من جِهَةِ:** أنَّ ضميرَ «بَنُوهُ» عائدٌ علىٰ «أبا الغِيلَانِ»، وهو مُتَأَخِّرٌ لَفْظًا وَرُتْبَةً وَحُكْمًا؛ لأنَّهُ مفعولٌ، وَرُتْبَتُهُ التَّأَخُّرُ عن الفاعلِ، وَتَأَخُّرُهُ ليسَ لِنُكْتَةٍ، فَلَوْ تَقَدَّمَ المَرْجِعُ علىٰ الضميرِ لَفْظًا وَرُتْبَةً نحوُ: «ضَرَبَ زَيْدٌ غُلَامَهُ»، أو لَفظًا فقطْ نحوُ: «ضَرَبَ زيدًا غُلَامُهُ»، أو تَقَدَّمَ مَعْنًى فقطْ لِتَقَدُّمِ ما يَدُلُّ عليهِ كالفعلِ المُتَقَدِّمِ الدالِّ علىٰ المَرْجِعِ تَضَمُّنًا فِي نحوِ: ﴿ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة:٨].

أو تَقَدَّمَ حُكْمًا بِأَنْ تَأَخَّرَ عنه لفظًا ولمْ يَمْنَعْ مِن التقدمِ إلا وُجُودُ النُّكْتَةِ فِي التأخُّرِ، وهِيَ الإجمالُ ثم التفصيلُ، وذلكَ فِي مواضعَ سِتَّةٍ مَجْمُوعَةٍ فِي قولِ بَعْضِهِمْ:

وَمَرْجِعُ الضميرِ قَدْ تَأَخَّرَا لَفْظًا وَرُتْبَةً وَهَذَا حُصِرَا

فِي بَابِ نِعْمَ وَتَنَازُعِ العَمَلْ وَمُضْمَرِ الشَّأْنِ وَرُبَّ وَالْبَدَلْ

وَمُبْتَدَا مُفَسَّرٍ بِالخَبَرِ وَبَابِ فَاعِلٍ بِخُلْفٍ فَاخْبُرِ

فلا يكونُ الكلامُ ضعيفَ التأليفِ فِي كلِّ ذلِكَ، وظَهَرَ لكَ مِن هذا: أنَّ الفرقَ بينَ

والتعقيدُ: أنْ يكونَ الكلامُ خَفِيَّ الدلالةِ على المعنى المرادِ.

والخفاءُ: إمَّا مِن جهةِ اللفْظِ بسببِ تقديمٍ أو تأخيرٍ أو فَصْلٍ وَيُسَمَّى «تعقيدًا لفظيًّا»، كقولِ المُتَنَبِّي:

(جَفَخَتْ وهم لا يَجْفَخُونَ بِهَا بِهِمْ ... شِيَمٌ على الحَسَبِ الأَغَرِّ دَلَائِلُ)

الإضمارِ قبلَ الذِّكْرِ المُوجِبِ للضعْفِ والإضمارِ قبلَ الذِّكْرِ الذي جُعِلَ مِن قَبِيلِ تَقَدُّمِ المَرْجِعِ حُكْمًا وجودُ النُّكْتَةِ وَعَدَمُهَا.

(والتعقيدُ) بمعنىٰ التَّعَقُّدِ أي: كَوْنُ الكلامِ مُعَقَّدًا (أنْ يكونَ الكلامُ خَفِيَّ الدلالةِ علىٰ المعنىٰ المُرَادِ) أي: للمُتكلِّمِ، وبهذا القَيْدِ يَتَمَيَّزُ التعقيدُ عن الغرابةِ؛ لأنَّهَا كَوْنُ اللفظِ غيرَ ظاهرِ الدلالةِ علىٰ المعنىٰ الموضوعِ لَهُ.

(والخفاءُ) الذي بهِ تَعَقَّدَ الكلامُ: (إمَّا) لِخَلَلٍ (مِن جِهَةِ اللفظِ) أي: نَظْمِ الكلامِ وتركيبِهِ، فلا يَدْرِي السامعُ كيفَ يَتَوَصَّلُ منهُ إلىٰ معناهُ: (بِسَبَبِ تقديمٍ) أي: لِلَّفْظِ عن مَحَلِّهِ الأصليِّ الذي يقْتَضِيهِ ترتيبُ المعاني.

(أو تأخيرٍ) أي: للفظِ عن ذلكَ المَحَلِّ، فَهُمَا لا يجتمعانِ قَطْعًا (أو فصلٍ) أي: بينَ شيئَيْنِ متلازمَيْنِ بِأَجْنَبِيٍّ، كالفصلِ بهِ بينَ المبتدأِ والخبرِ، وبينَ الصفةِ والموصوفِ وبينَ البدلِ والمُبْدَلِ منهُ، وكذا بِسَبَبِ حَذْفٍ بِلَا قرينةٍ واضحةٍ، فإنْ وُجِدَت القرينةُ علىٰ المحذوفِ فلا تَعْقِيدَ، نحوُ: «دَنِفٌ»[1] في جوابِ: كيفَ زَيْدٌ؟

(وَيُسَمَّىٰ) أي: التعقيدُ الذي أَوْجَبَهُ خَلَلُ نَظْمِ الكلامِ وتركيبِهِ (تَعْقِيدًا لَفْظِيًّا كقولِ المُتَنَبِّي): (جَفَخَتْ) أي: افْتَخَرَتْ وَفَاخَرَتْ، وهذه الكلمةُ مُرَّةُ الطعمِ، وإذا مَرَّتْ علىٰ السمعِ اقْشَعَرَّ منها، ولو اسْتَعْمَلَ المُتَنَبِّي بَدَلَهَا (فَخَرَتْ) لَاسْتَقَامَ البَيْنُ، وحَظِيَ فِي استعمالِهِ بالأحسنِ.

(وهم لا يَجْفَخُونَ بها) أي: بالشِّيَمِ (بِهِمْ شِيَمٌ) بكسرِ الشينِ المُعْجَمَةِ وَفَتْحِ التحتيَّةِ جَمْعُ شِيمَةٍ: الخُلُقُ والطبيعةُ والعادَةُ (علىٰ الحَسَبِ) شَرَفِ الأَصْلِ، أو ما تَعُدُّهُ مِن مفاخرِ آبائِكَ (الأَغَرِّ دَلَائِلُ) جمعُ دَلَالَةٍ بفتحِ الدالِ: ما يقومُ بِهِ الإرشادُ أو المُرْشِدُ.

---

(١) الدنف: الذي اشتد مرضه حتىٰ أشفىٰ علىٰ الموت، وتقدير الكلام كلام لا يخفىٰ: هو دنفٌ.

فإنَّ تقديرَهُ: جَفَخَتْ بهمْ شِيَمٌ دلائلُ علىٰ الحَسَبِ الأغرِّ وهمْ لا يَجْفَخُونَ بها.

وإمَّا مِن جهةِ المعنى بسببِ استعمالِ مجازاتٍ وكناياتٍ لا يُفْهَمُ المرادُ بها، ويُسَمَّى «تعقيدًا معنويًّا».

نحوُ قولِكَ: «نَشَرَ الملِكُ أَلْسِنَتَهُ في المدينةِ» مُرِيدًا ....

(فإنَّ تَقْدِيرَهُ) أي: أَصْلَهُ: (جَفَخَتْ بهم شِيَمٌ دلائلُ علىٰ الحَسَبِ الأغَرِّ وَهُمْ لَا يَجْفَخُونَ بها) ففيه فصلٌ بينَ الفعلِ ومُتَعَلِّقِهِ - أي: «جَفَخَتْ بِهِمْ» - بِجُمْلَةٍ تامَّةٍ أَجْنَبِيَّةٍ، وهيَ: «وَهُمْ لَا يَجْفَخُونَ بها»، وتأْخِيرُ (دَلَائِلُ) عن مُتَعَلَّقِهِ وهو (الحَسَبِ الأغَرِّ) وفَصَلَ بينَ الموصوفِ وصِفَتِهِ أَعْنِي: «شِيَمٌ دَلَائِلُ» بِمُتَعَلَّقِ الصفةِ[1] مع أنَّ حَقَّهُ التَّأَخُّرُ عنها.

(وإمَّا) لِخَلَلٍ (مِن جهةِ المعنىٰ) أي: في انتقالِ ذِهْنِ السامعِ من المعنىٰ الأوَّلِ إلىٰ معنًىٰ آخَرَ مُرادٍ للمُتكلِّمِ مُلَابِسٍ للمعنىٰ الأَوَّلِ، والمرادُ بالخَلَلِ في هذا الانتقالِ: بُطْؤُهُ، وحُصُولُهُ (بسببِ استعمالِ مجازاتٍ وكناياتٍ) أي: بسببِ اختلالِ ذِهْنِ المُتكلِّمِ وإيرادِهِ كلماتٍ مُرِيدًا بها اللوازمَ البعيدةَ علىٰ وجْهِ المجازِ إنْ كانتْ قرينةٌ مانعةٌ عن إرادةِ المعنىٰ الحقيقيِّ أو علىٰ وجْهِ الكنايةِ إنْ لمْ تكُنْ (لا يُفهَمُ المرادُ بها) أي: لا يَفْهَمُ السامعُ المعنىٰ المقصودَ للمُتكلِّمِ منها لخفاءِ القرائنِ الدالَّةِ عليهِ.

وحاصلُ ما في المقامِ: أنَّ الكلامَ المَجَازِيَّ أوِ الكِنائيَّ يُشْتَرَطُ في فصاحتِهِ: أنْ يكونَ الفَهْمُ سريعًا لِكَوْنِ المعنىٰ الثاني المُرَادِ مَجازًا أو كنايةً قريبًا فَهْمُهُ مِن المعنىٰ الأوَّلِ في تركيبِ الاستعمالِ العُرْفِيِّ. فإنْ لمْ يَكُنْ كذلِكَ بأنْ كانَ المَعْنَىٰ الثاني المُلَابِسُ بعيدًا فَهْمُهُ مِن المعنىٰ الأوَّلِ عُرْفًا بحيثُ يُفْتَقَرُ في فَهْمِهِ إلىٰ وَسَائِطَ وتَفَكُّرَاتٍ كثيرةٍ مع خفاءِ القرينةِ؛ لمْ يَكُنْ ذلكَ الكلامُ فَصِيحًا لحصولِ التعقيدِ.

(ويُسَمَّىٰ) التعقيدُ الذي أَوْجَبَهُ بُطْءُ انتقالِ نَفْسِ السامعِ للمعنىٰ المرادِ مع خفاءِ القرينةِ عليهِ (تَعْقِيدًا مَعْنَوِيًّا) لِرُجُوعِهِ إلىٰ خَلَلٍ مَعْنَوِيٍّ كما أنَّ ما تَقَدَّمَ سُمِّيَ لَفْظِيًّا لِرُجُوعِهِ إلىٰ خَلَلٍ لَفْظِيٍّ.

(نحوُ قَوْلِكَ: نَشَرَ المَلِكُ أَلْسِنَتَهُ فِي المدينةِ) حالَ كَوْنِكَ (مُرِيدًا) بقولِكَ (أَلْسِنَتَهُ):

---

(١) فالصفة هنا «دلائل» ومتعلِّقها الجار والمجرور «علىٰ الحسب».

جَوَاسِيسَهُ، والصوابُ «نَشَرَ عُيُونَهُ»، وقولِهِ:

سَأَطْلُبُ بُعْدَ الدارِ عَنْكُمْ لِتَقْرُبُوا ... وَتَسْكُبُ عَيْنَايَ الدُّمُوعَ لِتَجْمُدَا

حيثُ كَنَىٰ بالجمودِ عن السرورِ مع أنَّ الجمودَ يُكْنَىٰ بِهِ عن البُخْلِ بالدموعِ وَقْتَ البكاءِ.

(جَوَاسِيسَهُ، والصوابُ: «نَشَرَ عُيُونَهُ»)؛ لأنَّ الذي يُتَوَصَّلُ بِهِ إلىٰ الأخبارِ عادَةً إنَّمَا هو العيونُ، لا الألسِنَةُ.

(وقولِهِ) أي: عَبَاسِ بنِ الأَحْنَفِ مِن نُدَمَاءِ[1] هارونَ الرشيدِ: (سَأَطْلُبُ) السينُ زائدةٌ للتوكيدِ (بُعْدَ الدارِ) أي: بُعْدَ دَارِي (عَنْكُمْ) وفِيهِ إشارةٌ إلىٰ أنَّهُ لا يَرْضَىٰ بنسبةِ طَلَبِ البُعْدِ إلىٰ دارِ المحبوبِ فَضْلًا عن نفسِهِ (لِتَقْرُبُوا) المرادُ بالطَّلَبِ: ارْتِكَابُ فِعْلِ الطالبِ بإظهارِ عَدَمِ الضَّجَرِ الحاصلِ بالصبرِ وتَوْطِينِ النفْسِ علىٰ بُعْدِ الأَحِبَّةِ لِيَحْصُلَ عن ذلكَ قُرْبُهُمْ، ومعنىٰ هذا الشَّطْرِ: أنِّي اليومَ أَطِيبُ نَفْسًا بالبُعْدِ وَالفِرَاقِ لِأَتَسَبَّبَ بذلكَ إلىٰ القُرْبِ المُقْتَضِي للفرحِ والسرورِ.

(وَتَسْكُبُ) بالرفعِ، كما هو الصحيحُ (عَيْنَايَ) بفتحِ ياءِ التَّكَلُّمِ (الدموعَ لِتَجْمُدَا) ليسَ المرادُ الإخبارَ بِسَكْبِ عينيْهِ للدموعِ؛ بل الإخبارُ بلازِمِهِ وهو الحزْنُ والكآبَةُ فكأنَّهُ قالَ: وَأُوَطِّنُ نَفْسِي علىٰ مُقَاسَاةِ الأحْزَانِ والكآبَةِ لِأَتَسَبَّبَ بذلكَ إلىٰ المَسَرَّةِ الدائِمَةِ.

فَجَعَلَ الشاعرُ سَكْبَ الدموعِ كنايةً عمَّا يَلْزَمُهُ مِنَ الكآبةِ والحزنِ، وأصابَ فِي ذلكَ الجَعْلَ لسرعةِ فَهْمِ الحزنِ من سَكْبِ الدموعِ عُرْفًا، ولهذا يُقَالُ: أَبْكَاهُ الدَّهْرُ كنايةً عن كونِهِ أَحْزَنَهُ ولكنَّهُ أَخْطَأَ (حيثُ كَنَىٰ بالجمودِ) أي: جُمُودِ العينِ (عن) ما يُوجِبُهُ التلاقِي مِن الفرحِ و(السرورِ) بِقُرْبِ أَحِبَّتِهِ؛ لأنَّهُ مُخالفٌ لمواردِ استعمالِ البُلَغَاءِ، وذلكَ لأنَّ الجَارِيَ علىٰ اسْتِعْمَالِهِمْ إنَّمَا هو الانتقالُ مِن جمودِ العينِ إلىٰ بُخْلِهَا بالدموعِ وَقْتَ طَلَبِهِ منها كما اسْتُفِيدَ مِن قولِهِ: (مع أنَّ الجمودَ) أي: جمودَ العينِ ويُبْسَهَا (يُكْنَىٰ بِهِ عن البُخْلِ بالدموعِ وقتَ البكاءِ) وهو وقتُ الحزنِ علىٰ مُفَارَقَةِ الأَحِبَّةِ، فهوَ الذي يُفْهَمُ مِن جمودِهَا بِسُرْعَةٍ لا دَوَامُ الفَرَحِ والسرورِ، كَمَا قَصَدَ الشاعرُ فإنَّهُ خَفِيٌّ بعيدٌ لا يُفْهَمُ مِن العبارةِ بسرعةٍ، بل يَحْتَاجُ إلىٰ وسائطَ بأنْ يُنْتَقَلَ من جمودِ العينِ بمعنىٰ جَفَافِهَا مِن الدموعِ عندَ إرادَتِهَا منها

---

(١) الندماء: جمع نَديم، وهو الجليس الذي يُؤْنس به ويتسامر معه.

وفصاحةُ المُتَكَلِّمِ: مَلَكَةٌ يَقْتَدِرُ بها على التعبيرِ عن المقصودِ بكلامٍ فصيحٍ في أيِّ غَرَضٍ كانَ.

والبلاغةُ في اللغةِ: الوصولُ والانتهاءُ، يُقَالُ: «بَلَغَ فلانٌ مُرَادَهُ» إذا وَصَلَ إليهِ و«بَلَغَ الرَّكْبُ المدينةَ» إذا انْتَهَى إليها.

إلىٰ انتفاءِ الدَّمْعِ منها حالَ إرادةِ البكاءِ، ومنهُ إلىٰ انتفاءِ الدمعِ مُطْلَقًا، ومنهُ إلىٰ انتفاءِ الحزنِ ونحوِهِ، ومنهُ إلىٰ السرورِ، وبذلكَ يكونُ الكلامُ مُعَقَّدًا غيرَ فصيحٍ.

(وفصاحةُ المُتَكَلِّمِ): (مَلَكَةٌ) أي: صفةٌ وجوديَّةٌ راسخةٌ فِي نفسِ صاحبِها، فإنْ لمْ تكُنْ راسِخَةً كالفرحِ واللذَّةِ والألمِ كانتْ حالًا[1].

(يَقْتَدِرُ بِهَا) أي: يكونُ قادِرًا قدرةً تامَّةً بسببِ هذهِ المَلَكَةِ (علىٰ التعبيرِ عَنِ المقصودِ) «أَل» اسْتِغْرَاقِيَّةٌ أي: كلُّ ما وَقَعَ عليهِ قَصْدُ المُتكلِّمِ وإرادَتُهُ.

(بكلامٍ فصيحٍ) أي: خالٍ عن العيوبِ الثلاثةِ عن الْخَلَلِ فِي مادَّتِهِ، وذلكَ: بعدمِ تنافُرِ كلماتِهِ، وعن الخَلَلِ فِي تأليفِهِ، وذلكَ بعدمِ ضَعْفِ تأليفِهِ، وعن الخَلَلِ فِي دلالتِهِ علىٰ المعنىٰ التَّرْكِيبِيِّ، وذلك بِعَدَمِ التعقيدِ بِنَوْعَيْهِ.

(فِي أيِّ غَرَضٍ كانَ) أيْ: فِي أيِّ نَوْعٍ مِن المعاني كالمَدْحِ والذَّمِّ والرِّثاءِ وغيرِ ذلِكَ. فإذًا المدارُ علىٰ وجودِ تلكَ المَلَكَةِ فيهِ، سواءٌ وُجِدَ منهُ التعبيرُ عن جميعِ المقاصدِ أو عَنْ بعضِها أو لمْ يُوجَد التعبيرُ عنها بالكُلِّيَّةِ.

وعُلِمَ أيضًا: أنَّ مَلَكَةَ الاقتدارِ علىٰ التعبيرِ عن بَعْضِ المقاصدِ بلفظٍ فصيحٍ غيرُ كافيةٍ فِي كَوْنِ المُتَكَلِّمِ فصيحًا.

(والبلاغةُ فِي اللغةِ: الوصولُ، والانتهاءُ) عَطْفُ تَفْسِيرٍ، (يُقَالُ: بَلَغَ فلانٌ مُرَادَهُ) أي: غَرَضَهُ ومَقْصُودَهُ، (إذا وَصَلَ إليهِ) ويُقَالُ: (بَلَغَ الرَّكْبُ) جَمْعُ راكِبِ الدابَّةِ، مثل: «صاحِبٍ وصَحْبٍ». (المدينةَ: إذا انتهي إليها) قالَ فِي «القاموسِ»: «بَلُغَ الرجلُ بلاغةً»، إذا كانَ يَبْلُغُ بعبارتِهِ كُنْهَ مرادِهِ مع إيجازٍ، بلا إخلالٍ أو إطالةٍ بلا إمْلَالٍ. اهـ.

---

(١) لأن الفرق بين الصفة والحال: أن تكون في الغالب راسخة دائمة، كالكرم والجبن، بينما الحال يكون عارضًا طارئًا منقطعًا كالحزن والسرور.

وَتَقَعُ في الاصطلاحِ: وَصْفًا للكلامِ والمُتَكَلِّمِ.

فبلاغةُ الكلامِ: مطابقتُهُ لِمُقْتَضَى الحالِ مَعَ فَصَاحَتِهِ.

والحالُ - ويُسَمَّى بالمَقَامِ -: هو الأمْرُ الحامِلُ للمُتَكَلِّمِ على أنْ يُورِدَ عبارتَهُ........

(وَتَقَعُ فِي الاصطلاحِ: وَصْفًا للكلامِ) كما فِي قولِكَ: «قصيدةٌ أو رسالةٌ بَلِيغَةٌ». (و) وَصْفًا لـ (لْمُتكَلِّمِ) كما فِي قولِكَ: «شاعرٌ أو كاتبٌ بَلِيغٌ».

ولا تَقَعُ وَصْفًا للكلمةِ لِعَدَمِ السماعِ؛ لأنَّ معناها مطابقةُ مُقْتَضَىٰ الحالِ، ولا تَتَحَقَّقُ إلَّا فِي ذِي الإسنادِ[1] المفيدِ، وهذا مُنْتَفٍ عنِ الكلمةِ.

(فبلاغةُ الكلامِ: مطابقتُهُ) أي: الكلامِ، والإضافةُ فيهِ للكمالِ، وهِيَ المقصودةُ لِقَائِلِهِ لِتَصْرِيحِهِمْ بوجوبِ القَصْدِ إلىٰ الخصوصِيَّةِ فِي الكلامِ البليغِ (لِمُقْتَضَىٰ الحالِ) أي: لِمُنَاسِبِ الحالِ، لَا مُوجِبِهِ الذي يَمْتَنِعُ تَخَلُّفُهُ عنهُ، وإِنَّمَا أُطْلِقَ عليهِ «مُقْتَضَىٰ» لأنَّ المُسْتَحْسَنَ كالمُقْتَضَىٰ فِي نَظَرِ البُلَغَاءِ.

والمرادُ بمناسباتِ الحالِ: الخصوصياتُ التي يُبْحَثُ عنها فِي عِلْمِ المعاني دونَ كيفياتِ دلالةِ اللفظِ التي يَتَكَفَّلُ بها عِلْمُ البيانِ.

هذا ولا يُشْتَرَطُ مطابقتُهُ لجميعِ المقتضياتِ التي يَقْتَضِيهَا الحالُ، بلْ تَكْفِي مُطَابَقَتُهُ لِأَيِّ مُقْتَضًىٰ منها.

نَعَمْ إذا اقْتَضَىٰ الحالُ شَيْئَيْنِ - كالتأكيدِ والتعريفِ مثلًا - فَرُوعِيَ أَحَدُهُمَا دونَ الآخَرِ كانَ الكلامُ بَلِيغًا مِن هذا الوجْهِ، وإذا رُوعِيَا معًا كانَ أَزْيَدَ بَلَاغَةً.

(مع فصاحتِهِ) حالٌ من الضميرِ المجرورِ فِي «مطابقتُهُ»، فلا بُدَّ مِن الفصاحةِ مُطْلَقًا، سواءً كانتْ معنويَّةً وهِيَ الخُلُوصُ مِن التعقيدِ المعنَوِيِّ، أو لفظيةً وهِيَ الخُلُوصُ من التنافرِ والغرابَةِ وضَعْفِ التأليفِ ومُخَالَفَةِ القياسِ.

(والحالُ) أي: حالُ الخطابِ (ويُسَمَّىٰ بالمَقَامِ، هو الأمرُ الحامِلُ) أي: الباعِثُ والدَّاعِي (للمُتَكَلِّمِ علىٰ أَنْ يُورِدَ) أي: يَأْتِيَ (عِبَارَتَهُ) التي يُؤَدِّي بها أَصْلَ المعنىٰ المُرَادِ

---

(١) أي: الإسناد النحوي، وهو كون الكلمة في جملة أُسند فيها الفعل إلىٰ الفاعل وهي الجملة الفعلية أو الخبرُ إلىٰ المبتدأ وهي الجملة الاسمية.

على صورةٍ مخصوصةٍ.

والمُقْتَضَى - ويُسَمَّى الاعتبارَ المناسِبَ -: هو الصورةُ المخصوصةُ التي تُورَدُ عليها العبارَةُ، مَثَلًا: «المدحُ» حالٌ يدعو لإيرادِ العبارةِ على صورةِ الإطنابِ، و«ذكاءُ المُخاطَبِ» حالٌ يدعو لإيرادِهَا على صورةِ الإيجازِ، فَكُلٌّ مِن «المدح والذكاءِ» حالٌ، وكلٌّ مِن «الإطنابِ والإيجازِ» مُقْتَضًى، وإيرادُ الكلامِ على صورةِ الإطنابِ أو الإيجازِ مُطَابَقَةٌ للْمُقْتَضَى.

مُشْتَمِلَةً (علىٰ صورةٍ) أي: صِفَةٍ ونُكْتَةٍ (مَخْصُوصَةٍ) يَعْنِي: مَزِيَّةً مُخْتَصَّةً بِالْمَقَامِ، فَلَا بُدَّ فِي بلاغةِ الكلامِ مِن كَوْنِ النِّكَاتِ والخصوصياتِ مقصودةً للمُتكلِّمِ، فإنْ وُجِدَتْ من غيرِ قَصْدٍ لم تَكُنْ مُقْتَضىٰ حالٍ، ولا يُقَالُ للكلامِ حينئذٍ: إنَّهُ مُطَابِقٌ لِمُقْتَضىٰ الحالِ، سواءٌ كانَ هذا الأمْرُ الدَّاعِي دَاعِيًا فِي نفسِ الأمْرِ، أو غيرَ دَاعٍ فِي نفسِ الأمْرِ.

فالأوَّلُ: كما لو كانَ المُخَاطَبُ مُنْكِرًا لقيامِ زيدٍ حقيقةً، فإنَّ الإنكارَ أَمْرٌ دَاعٍ فِي نفسِ الأمْرِ إلىٰ اعتبارِ المُتكلِّمِ فِي كلامِهِ خصوصيَّةً مَا[1].

والثاني: كما لو نُزِّلَ المُخَاطَبُ غيرُ المُنْكِرِ مَنْزِلَةَ المُنْكِرِ، فإنَّ ذلكَ الإنكارَ التَّنْزِيلِيَّ دَاعٍ بالنسبةِ للمُتَكَلِّمِ لَا فِي نَفْسِ الأمْرِ، وهذا بخلافِ ظاهِرِ الحالِ، فَإِنَّهُ الأمْرُ الداعِي فِي نفْسِ الأمْرِ لاعتبارِ المُتكَلِّمِ خصوصيَّةً ما، فهو أَخَصُّ مِن الحالِ.

(والمُقْتَضَىٰ) أي: مُقْتَضَىٰ الحالِ. (ويُسَمَّىٰ الاعتبارَ المناسبَ: هو الصورةُ المخصوصةُ التي تُورَدُ عليها العبارةُ) لا نَفْسُ اعْتِبَارِهَا، نَعَمْ بالنَّظَرِ إلىٰ أَنَّ اعْتِبَارَهَا أَمْرٌ لَا بُدَّ منهُ في البلاغةِ، قد يُبَالَغُ فيهِ، فَيُسَمَّىٰ المُقْتَضِىٰ بهِ مُقَيَّدًابالمُنَاسِبِ كَمَا ذُكِرَ.

(مثلًا: المدحُ حالٌ) أي: حالُ خطابٍ (يدعو لإيرادِ العبارةِ علىٰ صورةِ الإطنابِ، وذكاءُ المخاطبِ حالٌ يدعو لإيرادِهَا) أي: العبارةِ (علىٰ صورةِ الإيجازِ، فكُلٌّ مِن المدحِ والذكاءِ حالٌ) ومَقَامٌ (وكلٌّ مِن الإطنابِ والإيجازِ مُقْتَضًىٰ) أي: مُقْتَضَىٰ حالٍ (وإيرادُ الكلامِ علىٰ صورةِ الإطنابِ أو الإيجازِ) أي: مُشْتَمِلًا عليها (مُطَابَقَةٌ للمُقْتَضَىٰ).

فالمرادُ بمطابقةِ الكلامِ للمُقْتَضَىٰ: اشْتِمَالُهُ عليهِ، لا مُصْطَلَحُ المَنَاطِقَةِ الذي هو

---

(١) أي: تأكيد كلامه بمؤكدات علىٰ قدر إنكار المخاطب وعلىٰ قدر حرص المتكلم لإقناعه بكلامه فيقول مثلًا في تنوع المؤكدات: إن زيدًا لقائم.

وبلاغةُ المُتَكَلِّمِ: مَلَكَةٌ يُقْتَدَرُ بِهَا على التعبيرِ عن المقصودِ بكلامٍ بَلِيغٍ في أيِّ غَرَضٍ كانَ.

الصِّدْقُ، هذا وَيُؤْخَذُ مِن تَعْرِيفَيْ بلاغةِ الكلامِ وفصاحتِهِ: أنَّ البلاغةَ أَخَصُّ والفصاحةَ أَعَمُّ؛ لأَنَّهَا مَأْخُوذَةٌ فِي تعريفِ البلاغةِ، فَكُلُّ كلامٍ بليغٍ فصيحٌ ولا عَكْسَ؛ لجوازِ أنْ يكونَ كلامٌ فصيحٌ غَيْرَ مُطَابِقٍ لِمُقْتَضَىٰ الحالِ كما إذا قِيلَ لِمُنْكِرِ قيامِ زَيْدٍ: «زيدٌ قائمٌ». مِن غيرِ تَوْكِيدٍ.

(**وبلاغةُ المتكلمِ: مَلَكَةٌ**) أي: هَيْئَةٌ وصفةٌ راسِخَةٌ ثابتةٌ فِي نَفْسِ المُتَكَلِّمِ (**يُقْتَدَرُ بِهَا**) بالبناءِ للمجهولِ، أي: يَقْتَدِرُ المُتَكَلِّمُ بِوَاسِطَتِهَا (**علىٰ التعبيرِ عن**) المعنَىٰ (**المقصودِ**) أي: المُرَادِ إفادتُهُ لغيرِهِ (**بكلامٍ بليغٍ**) أي: مطابقٍ لِمُقْتَضَىٰ حالِ الخطابِ (**في أيِّ غَرَضٍ كانَ**) مِن أغراضِ الكلامِ وفنونِهِ كالمدحِ والذمِّ والشُّكْرِ والشكايَةِ والتَّضَرُّعِ والنَّهْيِ، فَمَنْ كانَ مُقْتَدِرًا علىٰ التعبيرِ عن المقصودِ بكلامٍ بليغٍ فِي نوعٍ واحدٍ أَوْ نَوْعَيْنِ مَثَلًا دُونَ البَقِيَّةِ لمْ يَكُنْ بليغًا.

وعُلِمَ مِن أَخْذِ الفصاحةِ فِي تعريفِ بلاغةِ الكلامِ: أنَّ الفصاحةَ لَا بُدَّ منها فِي بلاغةِ المُتَكَلِّمِ، وأنَّ كُلَّ مُتَكَلِّمٍ بليغٍ فصيحٌ، وليسَ كلُّ مُتَكَلِّمٍ فصيحٍ بليغًا؛ لجوازِ أنْ يكونَ لإنسانٍ مَلَكَةٌ يَقْتَدِرُ بها علىٰ كلامٍ فصيحٍ، مثلُ: «زيدٌ قائمٌ» المُلْقَىٰ للمُنْكِرِ[1] من غَيْرِ أنْ يَقْتَدِرَ بها علىٰ مُرَاعَاةِ الخصوصياتِ المناسبةِ للحالِ[2].

عَلِمْتَ مِمَّا سَبَقَ: أنَّ فصاحةَ الكلامِ وبلاغتَهُ يَتَوَقَّفَانِ علىٰ أُمُورٍ: السلامةِ مِن تنافُرِ الحروفِ، ومِن الغرابةِ، ومِن مُخَالَفَةِ القياسِ، ومِن تنافُرِ الكلماتِ، ومِن ضَعْفِ التأليفِ، ومِن التعقيدِ اللفظيِّ، ومِن التعقيدِ المعنويِّ.

وتزيدُ البلاغةُ: بمطابقةِ مُقْتَضَىٰ الحالِ، فَمَتَىٰ فَقَدَ السلامةَ مِن واحدٍ من الأمورِ السبعةِ الأُولَىٰ انْتَفَت الفصاحةُ فَتَنْتَفِي البلاغةُ لِتَوَقُّفِهَا عليها، ومَتَىٰ فَقَدَ المطابقةَ كانَ الكلامُ غيرَ بليغٍ ولو كانَ فصيحًا.

---

(١) أي: الموجَّه للمخاطب المنكر لقيامه.

(٢) أي: من غير إيراد ما يناسب الحال وهو الإنكار من مؤكدات تزيله.

وَيُعْرَفُ التنافُرُ بـ: (الذَّوْقِ)، ومُخَالَفَةُ القياسِ بـ: (الصَّرْفِ)، وضعفُ التأليفِ والتعقيدُ اللفظيُّ بـ: (النَّحْوِ)، والغرابةُ بـ: (كثرةِ الإطلاعِ على كلامِ العربِ). والتعقيدُ المعنويُّ بـ: (البيانِ)...............................

(ويُعْرَفُ التنافُرُ) سواءً كان تنافُرَ حروفٍ أو كلماتٍ: (بالذوقِ) الصحيحِ، وهو قُوَّةٌ غريزيَّةٌ لها اختصاصٌ بإدراكِ لَطَائِفِ الكلامِ ومَحَاسِنِهِ الخَفِيَّةِ، وَتَحْصُلُ بِمُمَارَسَةِ كلامِ أَئِمَّةِ الكتابِ والتَّفَطُّنِ لخواصِّ مَعَانِيهِ وَتَرَاكِيبِهِ، وأيضا تَحْصُلُ بِتَنْزِيهِ العقلِ والقلبِ عَمَّا يُفْسِدُ الآدابَ والأخلاقَ.

(و) تُعْرَفُ (مُخَالَفَةُ القِيَاسِ) فِي بِنْيَةِ الكلمةِ (بِـ) عِلْمِ (الصرْفِ) لأَنَّ الصَّرْفِيِّينَ يَذْكُرونَ القواعدَ القياسيَّةَ وَبِجَانِبِها الألفاظُ الشواذُّ الثابتةُ فِي اللغةِ، ويقولونَ: إِنَّهَا شَاذَّةٌ، فَيُعْلَمُ منهُ أنَّ ما لمْ يَأْتِ علىٰ تلكَ القواعِدِ، وأنَّ مَا عَدَا هذهِ الألفاظَ خلافُ القياسِ.

(و) يُعْرَفُ (ضَعْفُ التأليفِ والتعقيدُ اللفظيُّ بِـ) عِلْمِ (النَّحْوِ)؛ لأنَّ النحويينَ يَذْكُرونَ القواعدَ المشهورةَ، وما هو الأصلُ وما هو خلافُ الأصلِ، وأنَّ الأصلَ تقديمُ الفاعلِ علىٰ المفعولِ، وأنَّ تقديمَ المفعولِ علىٰ خلافِ الأصلِ، وأنَّ الأصلَ تقديمُ المُسْتَثْنَىٰ منهُ علىٰ المُسْتَثْنَىٰ، وأنَّ عكسَ ذلك خلافُ الأصلِ.

وحينئذٍ يُعْرَفُ بالنَّحْوِ: أنَّ الكلامَ الجَارِيَ علىٰ خلافِ القانونِ المشهورِ ضعيفُ التأليفِ، وأنَّ الكلامَ الذي وَقَعَ فيهِ كثرةُ مخالفةِ الأصلِ عَسِرُ الدلالةِ ومُعَقَّدٌ.

(و) تُعْرَفُ الغرابةُ بـ: (كثرةِ الاطلاعِ علىٰ كلامِ العربِ) والإحاطةِ بمعاني المفرداتِ المَأْنُوسَةِ، وهذا يَحْصُلُ بِتَتَبُّعِ الكُتُبِ المُتَدَاوَلَةِ فِي عِلْمِ مَتْنِ اللغةِ، وممارسةِ ما دُوِّنَ فيها؛ فَيَعْلَمُ: أَنَّ مَا عَدَاهُمَا مِمَّا يَفْتَقِرُ إلىٰ التفتيشِ فِي الكُتُبِ المبسوطةِ التي لمْ تُخَصَّ بالمشهورِ أو إلىٰ تخريجٍ علىٰ وجهٍ بعيدٍ غيرُ سالمٍ مِنَ الغرابةِ؛ لأنَّ الأشياءَ تَتَبَيَّنُ بِأَضْدَادِهَا.

(و) يُعْرَفُ (التعقيدُ المعنويُّ بِـ): عِلْمِ (البيانِ) لأَنَّهُ موضوعٌ لإِيرادِ المعنىٰ بِطُرُقٍ مختلفةٍ فِي الوضوحِ والخفاءِ.

وحينئذٍ يُعْلَمُ بهِ: أنَّ الكلامَ المجازيَّ أو الكِنَائِيَّ إذا صَعُبَ فَهْمُ معناهُ لخفاءِ القرائنِ

والأحوالُ ومُقْتَضَياتُهَا بـ: (المعاني).

فَوَجَبَ على طالبِ البلاغةِ: مَعْرِفَةُ اللغةِ، والصَّرْفِ، والنَّحْوِ، والمعاني، والبيانِ مع كَوْنِهِ سَلِيمَ الذَّوْقِ، كثيرَ الاطلاعِ على كلامِ العربِ.

بِعَدَمِ جريانِهِ علىٰ أسلوبِ البُلَغَاءِ مُعَقَّدٌ غيرُ فصيحٍ.

(وَ) تُعْرَفُ (الأحوالُ ومُتَقَضَيَاتُهَا) وأنَّ الكلامَ بليغٌ طابقَ مُقْتَضَىٰ الحالِ: (بِـ) عِلْمِ (المعاني) لأنَّهُ موضوعٌ لبيانِ الأحوالِ التي بها يُطَابِقُ اللفظُ مقتضياتِها.

فَيُعْلَمُ بهِ: أنَّ الكلامَ حالةَ مطابقتِهِ مُقْتَضَىٰ الحالِ بليغٌ، وحالةَ عَدَمِ المطابقةِ ليس ببليغٍ.

(فَوَجَبَ علىٰ طالبِ البلاغةِ مَعرفةُ) العلومِ الخمسةِ (اللغةِ والصرفِ والنحوِ والمعاني والبيانِ) جَمِيعُهَا تتعَلَّقُ بالبلاغةِ إلَّا أنَّ تعَلُّقَ مجموعِ عِلْمَي المعاني والبيانِ بِهَا أَزْيَدُ؛ لَأنَّ البلاغةَ كما سَبَقَ مطابقةُ الكلامِ لِمُقْتَضَىٰ الحالِ، وبِعِلْمِ المعاني يُعْرَفُ مَا بِهِ تَحْصُلُ تلكَ المطابقةُ، وكذا عِلْمُ البيانِ، فإنَّ المقصودَ بالذاتِ منهُ تَمْيِيزُ السالمِ مِن التعقيدِ المعنويِّ مِن المُشْتَمِلِ عليهِ، وهو مِمَّا تتوَقَّفُ عليهِ البلاغةُ. وأمَّا الثلاثةُ الباقيةُ وإنْ تَوَقَّفَت البلاغةُ علىٰ مَفَادِهَا فإنَّ المقصودَ بالذاتِ مِنَ النحوِ: البحثُ عن اللفظِ مِن حيثُ الإعرابُ والبناءُ، ومِنَ الصرفِ: البحثُ عنهُ مِن حيثُ الصِحَّةُ والإعلالُ، ومن عِلْمِ مَتْنِ اللغةِ: بيانُ معناهُ الموضوعِ لَهُ، ولهذا سَمَّوا عِلْمَي المعاني والبيانِ: عِلْمَ البلاغةِ، ثم احْتَاجُوا لمعرفةِ الأَوْجُهِ التي تَزِيدُ الكلامَ حُسْنًا وَتَكْسُوهُ رِقَّةً ولَطَافَةً بعدَ رعايةِ مطابقتِهِ، فوضَعوا لذلكَ عِلْمَ البديعِ، وبهذا كانَ مجموعُ البلاغةِ ثلاثةَ علومٍ (مع كونِهِ) أي: طالبِ البلاغةِ. (سَلِيمَ الذوْقِ) لِيَحْكُمَ بأنَّ ما عَدَّهُ ذوقُهُ ثقيلًا مُتَعَسِّرَ النطقِ فهو متنافرٌ، ومَا لَا فَلَا (كَثِيرَ الاطلاعِ علىٰ كلامِ العربِ) لِيَغْلِبَ علىٰ ظَنِّهِ ما هو غريبٌ من الألفاظِ، وما هو سالمٌ مِنَ الغرابةِ.

عِلمُ المعَاني

هو عِلْمٌ يُعْرَفُ بِهِ أحوالُ اللفظِ العربيِّ التي بها يُطابِقُ مُقتَضى الحالِ.

(عِلْمُ المَعَانِي) هذا هو أوَّلُ علومِ البلاغةِ الثلاثةِ، (هو عِلْمٌ) أي: مَلَكَةٌ، يَعْنِي: كَيْفِيَّةٌ وَصِفَةٌ رَاسِخَةٌ مِن العِلْمِ. (يُعْرَفُ بِهِ) أيْ: يُمْكِنُ أنْ يُعْرَفَ معرفةً تصديقيَّةً[1]، (بسببِهِ) يَعْني: بسببِ تلكَ المَلَكَةِ، فليسَ المرادُ بالمعرفةِ المعرفةَ التصوريَّةَ ولا التصديقيَّةَ بالفِعْلِ.

ويجوزُ أنْ يُرَادَ بالعلمِ نفسُ الأصولِ والقواعدِ المعلومةِ، فيُقدَّرُ مضافٌ فِي قولِهِ: «بِهِ»، أي: بسببِ عِلْمِ تلكَ الأصولِ والقواعدِ؛ لأنَّ الأصولَ نفسَهَا لا تَصِيرُ سَبَبًا فِي المعرفةِ إلا بعدَ حصولِ المَلَكَةِ.

(أحوالُ اللفظِ العَرَبِيِّ) أَعَمُّ مِن أنْ تكونَ أحوالَ مفردٍ كالمُسْنَدِ والمسندِ إليهِ، أو أحوالَ جُمْلَةٍ كالفصلِ والوَصْلِ والإيجازِ والإطنابِ والمساواةِ، فإنَّهَا قد تكونُ أحوالًا للجملةِ (التي بها) أي: بسببِ الأحوالِ (يُطَابِقُ) أيْ: اللفظُ، فالصلةُ جاريةٌ علىٰ غيرِ مَن هِيَ لهُ، ولمْ يَبْرُزْ جَرْيًا علىٰ مذهبِ الكوفيينَ (مُقْتَضَىٰ الحَالِ) أي: صورةً مخصوصةً.

وحاصلُ معنىٰ هذا التعريفِ: أنَّهُ عِلْمٌ يُعْرَفُ بسببِهِ هذه الأحوالُ، لا مِن حيثُ ذاتُهَا، بلْ مِن حيثُ إنَّهُ يُحكَمُ علىٰ كلِّ فردٍ فردٍ منها بأنَّها تَدْعُو المُتكلِّمَ إلىٰ أنْ يُورِدَ كلامَهُ مُشْتَمِلًا علىٰ خصوصيةٍ ما، تُسمَّىٰ مُقْتَضَىٰ الحَالِ.

هذا وإضافةُ «الأحوالِ» «اللَّفظ» للاستغراقِ العُرْفِيِّ أي: جميعَ الأحوالِ التي تَرِدُ علينا، لا الحقيقيِّ؛ لأنَّ الأحوالَ لا نهايةَ لها، فيَسْتَحِيلُ وجودُهَا، ويَسْتَحِيلُ معرفتُهَا، فلا يُعَدُّ الشخصُ عالِمًا بعلمِ المعاني إلا إذا كانتْ لهُ مَلَكَةٌ يَعرِفُ بها جميعَ الأحوالِ التي تَرِدُ علينا، وأمَّا إذا كانَتْ له مَلَكَةٌ يَعرِفُ بها حالًا واحدًا أو حالَيْنِ مثلًا فلا يُسمَّىٰ عالِمًا بِهِ.

وخَرَجَ بهذهِ الإضافةِ: أحوالُ ما سِوَىٰ اللفظِ، فليسَ البحثُ عنها مِن هذا العِلْمِ كأحوالِ الموجوداتِ والمعاني وأفعالِ المُكلَّفِ.

وخَرَجَ بقولِهِ: (التي بها.... إلخ): أحوالُ اللفظِ التي ليستْ بهذه الصفةِ كأحوالِهِ مِن

---

(١) فالمعرفة التصديقية هي التي تطابق الواقع، بخلاف التصورية فإنها يمكن أن تطابق ويمكن ألا تطابق.

فَتَخْتَلِفُ صورُ الكلامِ لِاخْتِلَافِ الأحوالِ. مِثالُ ذلكَ: قولُهُ تعالى: ﴿وَأَنَّا لَا نَدْرِيٓ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِي ٱلْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا ﴿١٠﴾﴾ [الجن] فإِنَّ ما قبلَ «أمْ» صورةٌ من الكلامِ تُخَالِفُ صورةَ ما بعدَهَا؛ لأنَّ الأُولَى فيها فِعْلُ الإرادةِ مَبْنِيٌّ للمجهولِ، والثانيةَ فيها فِعْلُ الإرادةِ مَبْنِيٌّ للمعلومِ، والحالُ الداعي لذلكَ: نِسْبَةُ الخيرِ إليهِ ﷻ في الثانيةِ، وَمَنْعُ نِسْبَةِ الشَّرِّ إليهِ في الأُولَى(١).

جهةِ كَوْنِهِ حقيقةً أو مجازًا، فالبحثُ عنها فِي عِلْمِ البيانِ وأحوالِهِ مِن جهةِ أَنَّهُ مُحَسَّنٌ بِمُحَسِّنَاتٍ، فالبحثُ عنها فِي عِلْمِ البديعِ وهكذا.

(فَتَخْتَلِفُ صورُه الكلامِ) أي: الصُّوَرُ المخصوصاتُ التي يُورَدُ عليها الكلامُ، وَتُسَمَّىٰ مُقْتَضَيَاتِ الأحوالِ بالفتحِ (لِاخْتِلَافِ الأحوالِ) أي: لاختلافِ الأحوالِ المُقْتَضِيَةِ لَهَا (مثالُ ذلكَ: قولُهُ تَعَالَىٰ: ﴿وَأَنَّا لَا نَدْرِيٓ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِي ٱلْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا ﴿١٠﴾﴾ [الجن] فإِنَّ ما قبلَ «أَمْ» صورةٌ مِن الكلامِ تُخالِفُ صورةَ ما بعدَهَا؛ لأنَّ) الصورةَ (الأُولَىٰ فيها فِعْلُ الإرادةِ مَبْنِيٌّ للمجهولِ) أي: حَذْفِ الفاعلِ؛ إذِ الأصلُ: أَشَرٌّ أَرَادَهُ اللهُ بِمَنْ فِي الأَرْضِ.

(و) الصورةُ (الثانيةُ فيها فِعْلُ الإرادةِ مَبْنِيٌّ للمعلومِ) أي: إبقاءِ الفاعلِ من غيرِ حَذْفٍ. (والحالُ الداعِي لذلِكَ) أي: المذكورِ مِن الصورتَيْنِ المتخالفتَيْنِ (نسبةُ الخيرِ إليهِ ﷻ فِي) الصورةِ (الثانيةِ، ومَنْعُ نسبةِ الشرِّ إليهِ) أي: إلىٰ اللهِ تعالىٰ (فِي) الصورةِ (الأولىٰ).

ويُؤْخَذُ مِنْ هذا التعريفِ أنَّ موضوعَ هذا العلمِ اللفظُ العَرَبِيُّ مِن حيثُ اشتمالُهُ علىٰ تلكَ الخصوصياتِ التي بها يُطَابِقُ مُقْتَضَىٰ الحالِ.

وأَمَّا وَاضِعُهُ: فقيلَ: هو الشيخُ الإمامُ أبو بكرٍ عبدُ القاهرِ بنُ عبدِ الرحمنِ الجُرْجَانِيُّ المُتَوَفَّىٰ سنةَ ٤٧١ حيثُ دَوَّنَ كتابَيْهِ «أسرارَ البلاغةِ» وَ «دلائلَ الإعجازِ»، نَعَمْ قد أُثِرَ فيه نُبَذٌ عن بعضِ البُلَغَاءِ قبلَهُ كالجاحظِ فِي «إعجازِ القرآنِ»، وابنِ قُتَيْبَةَ فِي كتابِهِ «الشعرِ

---

(١) وهكذا أعلىٰ ما يكون من مراعاة المقام واقتضاء الحال، وهذا الضرب كثير في القرآن منه قوله تعالىٰ حاكيًا عن إبراهيم: ﴿وَٱلَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ ﴿٧٩﴾﴾ إلىٰ قوله: ﴿ثُمَّ يُحْيِينِ ﴿٨١﴾﴾ وكذا قوله حاكيًا عن الخضر قوله: ﴿فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا﴾ مع قوله: ﴿فَأَرَادَ رَبُّكَ أَن يَبْلُغَآ أَشُدَّهُمَا﴾ [الكهف:٨٢] حيث نسب المرض والعيب لنفسيهما دون ما عداهما من الخير.

وَيَنْحَصِرُ الكلامُ هنا على هذا العِلْمِ في سِتَّةِ أبوابٍ:

البابُ الأوَّلُ: الخبرُ والإنشاءُ

كلُّ كلامٍ فهو إمَّا خبرٌ أو إنشاءٌ، والخبرُ: ما يَصِحُّ أنْ يُقالَ لقائلِهِ: إنَّهُ صادِقٌ فيه....

والشعراءِ»، والمُبَرِّدِ فِي كتابِهِ «الكاملِ» لكنْ لم يَبْرُزْ صالحًا لأنْ يكونَ عِلْمًا إلا علىٰ يدِ عبدِ القاهرِ الجُرْجَانِيِّ.

(وَيَنْحَصِرُ الكلامُ هنا) أي: فِي هذا الكتابِ (علىٰ هذا العِلْمِ) أي: عِلْمِ المعانِي (فِي ستةِ أبوابٍ) مِن حَصْرِ الكُلِّ فِي أجزائِهِ؛ لأنَّ الكلامَ لفظٌ، وهو كلٌّ، والأبوابُ المُنْحَصِرُ فيها ألفاظٌ، ضَرُورَةَ أنَّها تراجمُ، وهِيَ أجزاءٌ لذلكَ الكُلِّ، ودليلُ الحصرِ: الاستقراءُ.

وقد يُقَالُ: الكلامُ: إمَّا خبرٌ أو إنشاءٌ، فهذا هو البابُ الأوَّلُ، والخبرُ لَا بُدَّ له مِن مُسْنَدٍ ومُسْنَدٍ إليهِ، وقدْ يكونُ لِكُلٍّ منهما متعلقاتٌ، وكلٌّ مِن المُسْنَدَيْنِ ومِن مُتَعَلِّقَاتِهِمَا يَطْرَأُ عليهِ الحَذْفُ والذِّكْرُ، وهذا هو البابُ الثاني، أو التقديمُ والتأخيرُ، وهذا هو البابُ الثالثُ.

ثم الرابطُ بينَ المسندَيْنِ والمتعلِّقَيْنِ - أَعْنِي الإسنادَ والتَّعَلُّقَ - إمَّا بقَصْرٍ أو بغيرِ قَصْرٍ، وهذا هو البابُ الرابعُ.

ثم الجملةُ إنْ قُرِنَتْ بِأُخْرَىٰ فَإمَّا أنْ تكونَ الثانيةُ معطوفةً علىٰ الأُولَىٰ أو لا، وهما الفَصْلُ والوَصْلُ، وهذا هو البابُ الخامِسُ.

ثمَّ الكلامُ البليغُ إمَّا زائدٌ علىٰ أَصْلِ المرادِ لفائدةٍ أو لا، وهذا هو البابُ السادِسُ.

البابُ الأوَّلُ من الأبوابِ السِتَّةِ (الخبرُ والإنشاءُ)

أي: مَبْحَثُهُمَا (كلُّ كلامٍ) أي: مُرَكَّبٍ تَامٍّ (فهو إمَّا خَبَرٌ أو إِنْشَاءٌ) لأنَّ كُلًّا منهما له نِسْبَتَانِ، نِسْبَةٌ كلاميَّةٌ: وهِيَ تَعَلُّقُ أَحَدِ الشيئَيْنِ بالآخرِ باعتبارِ فَهْمِهِ من الكلامِ، ونسبةٌ خارجيَّةٌ: وهِيَ هذا التَّعَلُّقُ باعتبارِ حصولِهِ فِي الواقعِ ونفسِ الأمرِ.

وهما تارةً تَتَطابقانِ ولا تَتَطابقانِ تارةً أُخرىٰ، إلَّا أنَّهُ إنْ قُصِدَت المطابقةُ أو عَدَمُهَا كانَ خبرًا، وإنْ لمْ تُقصَد المطابقةُ ولَا عَدَمُهَا كانَ إنشاءً.

(والخبرُ: ما) أي: كلامٌ (يَصِحُّ) أي: عَقْلًا (أنْ يُقَالَ لقائلِهِ: إنَّهُ صادِقٌ) أي: مُعْلِمٌ

أو كاذِبٌ، كـ«سَافَرَ محمدٌ»، و«عليٌّ مُقِيمٌ»، والإنشاءُ: ما لا يَصِحُّ أنْ يُقَالَ لِقَائِلِهِ ذلكَ، كـ«سَافِرْ يَا محمدُ»، وَ«أَقِمْ يَا عَلِيُّ»، والمرادُ بِصِدْقِ الخبرِ: مطابقَتُهُ للواقِعِ،..........

بالشَّيْءِ علىٰ ما هو عليهِ، (أَوْ) إِنَّهُ (كاذِبٌ) أي: مُعْلِمٌ بالشَّيْءِ علىٰ خلافِ ما هوَ بِهِ، وهذا يَقْرَبُ مِن تعريفِهِم للخبرِ بأَنَّهُ ما احْتَمَلَ الصدقَ والكَذِبَ لذاتِهِ.

وبهذا التقريرِ ظَهَرَ: أنَّ الصدقَ والكَذِبَ المأخوذَيْنِ فِي تعريفِ الخبرِ هما صِفَتَا المُتَكَلِّمِ.

نَعَمْ يَجُوزُ أنْ يُرَادَ بهما فِي تعريفِهِم صِفَتَا الخبرِ علىٰ معنىٰ أنَّ الخبرَ هو الكلامُ الذي احْتُمِلَ عَقْلًا صِدْقُهُ أو كَذِبُهُ عَلَىٰ البَدَلِيَّةِ (كَسَافَرَ مُحَمَّدٌ، وَعَلِيٌّ مُقِيمٌ) أي: غيرُ مسافرٍ، فَإِنَّ قَائِلَهُمَا يُقَالُ: «إِنَّهُ صادِقٌ» إذا كانَا صادقَيْنِ، ويُقَالُ: «إِنَّهُ كاذِبٌ». إذا كانَا كاذبَيْنِ.

(والإنشاءُ: مَا لَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ لقائِلِهِ ذلكَ) أي: إِنَّهُ صادِقٌ أو كاذِبٌ لِعَدَمِ احتمالِهِ لَهُمَا (كـ«سافِرْ يا محمدُ»، و«أَقِمْ يا عَلِيُّ») فِعْلُ أَمْرٍ مِن الإِقَامَةِ.

(والمرادُ بصدقِ الخبرِ) -أي: بالصدقِ الذي يَقَعُ صِفَةً للخبرِ-: (مطابقتُهُ للواقِعِ) أي: مطابقَةُ نِسْبَتِهِ الكلاميَّةِ المفهومةِ منهُ النِّسْبَةَ الخارجيةَ الحاصلةَ فِي الخارجِ[1] أي: فِي الواقعِ ونفسِ الأمْرِ، وَيَلْزَمُ منها العَكْسُ أي: مُطَابَقَةُ الخارجيَّةِ للكلاميةِ؛ لأنَّ المطابقةَ تَتَحَقَّقُ بينَ أَمْرَيْنِ؛ كُلٌّ منهما مطابِقٌ للآخرِ، إلا أنَّ الأجدرَ جَعْلُ الأصلِ مُطَابِقًا بفتحِ الموحَّدةِ، فلذا أَسْنَدَ المطابقةَ للكلاميَّةِ، وجعلَ الخارجيَّةَ مطابَقةً بالفتحِ لكونِهَا الأَصْلَ.

ومعنَىٰ المطابقةِ: هو الموافقةُ بينهما من حيثُ ذاتُهُمَا مِن سائرِ الوجوهِ، ويكفي فِي التَّغَايُرِ بينَهما اختلافُهُمَا بالاعتبارِ، فَتَعَلُّقُ أَحَدِ الشيئَيْنِ بالآخرِ من حيثُ فَهْمُه مِن الكلامِ غيرُ نفسِهِ من حيثُ حصولُه فِي الخارجِ.

وتلكَ الموافقةُ بأَنْ تكونَ النسبتانِ ثُبُوتِيَّتَيْنِ كمَا فِي قولِكَ: سافرَ محمدٌ، وَقد حَصَلَ السفرُ منهُ فِي الخارجِ، أو سَلْبِيَّتَيْنِ[2] كما فِي قولِكَ: محمدٌ ليس بمسافرٍ، وكانَ لم

---

(١) وهو مصطلح منطقي المراد به خارج الذهن المجرد، وهو الواقع.

(٢) الصفة الثبوتية التي يراد إثباتها والصفة السلبية التي يراد نفيها، ومنها قولهم في باب العقائد والتوحيد: صفة السمع لله صفة ثبوتية، صفة النوم صفة سلبية.

وبكَذِبِهِ: عدمُ مطابقَتِهِ لهُ، فجملةُ «عَلِيٌّ مُقِيمٌ» إنْ كانت النسبةُ المفهومةُ منها مُطَابِقَةً لِمَا في الخارِجِ فَصِدْقٌ، وإلَّا فَكَذِبٌ.

ولِكُلِّ جملةٍ رُكْنَانِ: محكومٌ عليهِ ومحكومٌ بِهِ.

ويُسَمَّى الأوَّلُ: «مُسْنَدًا إليهِ» كالفاعِلِ، ونائِبِهِ والمبتدأ الذي لهُ خَبَرٌ.

يَحْصُلْ منهُ سَفَرٌ فِي الواقِعِ، فللصدقِ صورتانِ.

(و) المرادُ (بِكَذِبِهِ) أي: كَذِبِ الخَبَرِ: (عَدَمُ مطابقَتِهِ لهُ) أي: عدمُ مطابقةِ نسبتِهِ الكلاميَّةِ نسبتَهُ الخارجيَّةَ بأنْ تكونَ إحداهُمَا ثُبُوتِيَّةً والأخرى سَلْبِيَّةً، كما فِي قولِكَ: «سَافَرَ محمدٌ»، ولمْ يَحْصُلْ لهُ سَفَرٌ فِي الواقِعِ، أو قولِكَ: «محمدٌ ليسَ بمسافرٍ»، وقد حَصَلَ لهُ السفرُ فِي الواقعِ، فللكَذِبِ صورتانِ.

(فجملةُ «عليٌّ مقيمٌ» إنْ كانت النسبةُ) الكلاميَّةُ (المفهومةُ منها) وهِيَ ثبوتُ الإقامةِ للمحكومِ عليهِ وهو «عليٌّ» (مطابقةً لِمَا فِي الخارجِ) بِأَنْ حَصَلَت الإقامةُ لهُ فِي الواقعِ (فـ) الكلامُ (صِدْقٌ، وإلَّا) أي: وإنْ لَمْ تَكُنْ كذلكَ بأنْ كانتِ النسبةُ الكلاميَّةُ لهُ غيرَ مُطَابِقَةٍ لِمَا فِي الخارِجِ، بأنْ لم تَثْبُتِ الإقامةُ لهُ (فـ) الكلامُ (كَذِبٌ).

(ولِكُلِّ جملةٍ) أي: خَبَرِيَّةٍ؛ لأنَّهَا المَقْصُودُ الأعظَمُ فِي نَظَرِ البُلَغَاءِ (رُكْنَانِ) أي: جُزْآنِ تتكونُ الجملةُ منهما، وما زادَ عليهما غيرُ المُضَافِ إليهِ والصِّلَةِ فهوَ قَيْدٌ (محكومٌ عليهِ) بالرفعِ بَدَلٌ (ومحكومٌ بِهِ).

(وَيُسَمَّى الأوَّلُ) أي: المحكومُ عليهِ: (مُسْنَدًاإليهِ كالفاعِلِ) للفعلِ التامِّ أو شبهِهِ، نحوُ: «خالدٌ وأبوهُ» مِن قولِكَ: «حَضَرَ خالدٌ العالِمُ وأبوهُ». (ونائِبِهِ) أي: نائبِ الفاعلِ نحوُ «الكتابِ» مِن قولِهِ تعالى: ﴿وَوُضِعَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾ [الكهف:٤٩].

(والمبتدأُ الذي لهُ خَبَرٌ) نحوُ: «العِلْمُ» مِن قولِكَ: «العِلمُ نافِعٌ»، ودَخَلَ تحتَ الكافِ أسماءُ النواسخِ: كانَ وأخواتِهَا، وإنَّ وأخواتِهَا، نحوُ «المَطَرُ» مِن قولِكَ: «كانَ المطرُ غزيرًا»، أو «إنَّ المطرَ غزيرٌ»، والمَفعولُ الأوَّلُ لِـ«ظَنَّ وأخواتِهَا»، والمَفعولُ الثاني لِـ«أَرَى وأخواتِهَا».

ويُسَمَّى الثاني: «مُسْنَدًا» كالفعلِ، والمبتدأ المُكْتَفِي بمرفوعِهِ.

الكلامُ على الخبرِ

الخبرُ: إمَّا أنْ يكونَ جملةً فعليَّةً أو اسْمِيَّةً.

فالأُولَى: موضوعةٌ لإفادةِ الحدوثِ في زَمَنٍ مخصوصٍ........

(وَيُسَمَّى الثاني) أي: المحكومُ بهِ: («مُسْنَدًا» كالفعلِ) التامِّ نحوُ: «حَضَر» مِن قولِكَ: «حَضَرَ الأميرُ». (والمبتدأُ) الوصْفُ (المُكْتَفِي) أي: المُسْتَغْنِي عن الخبرِ (بمرفوعِهِ) نحوُ «عارفٌ» مِن قولِكَ: «أَعَارِفٌ أَخُوكَ[1] قَدْرَ الإنصافِ»، ودَخَلَ تحتَ الكافِ خبرُ المبتدأِ، نحوُ «قادرٌ» مِن قولِكَ «اللهُ قادرٌ»، واسمِ الفعلِ نحوُ: «هيهاتَ وآمينَ»، والمصدرُ النائبُ عن فعلِ الأمْرِ، نحوُ: «سَعْيًا فِي الخيرِ»[2]، وأخبارِ النواسخِ المُتقدِّمَةِ، والمفعولِ الثاني لِـ«ظَنَّ» وأخواتِهَا، والمفعولِ الثالثِ لِـ«أَرَىٰ» وأخواتِهَا.

(الكلامُ على الخبرِ)

أي: علىٰ تقسيمِهِ إلىٰ جملةٍ فعليَّةٍ وجملةٍ اسميَّةٍ (الخبرُ إمَّا أنْ يكونَ جملةً فعليَّةً أوِ) جملةً (اسميَّةً)، لا ثالثَ لهما بالاستقراءِ.

(فالأُولَىٰ) الجملةُ الفعليَّةُ: وهِيَ ما كانَ المُسْنَدُ فيها فِعْلًا (موضوعةٌ لإفادةِ الحدوثِ) أي: وقوعِ الحَدَثِ المَدْلُولِ لِفِعْلِهَا (فِي زمنٍ) وَزَادَ بعضُهم هنا فقالَ: لإفادةِ الحدوثِ والتَّجَدُّدِ، وأرادَ بالتَّجَدُّدِ الحصولَ بعدَ أنْ لمْ يَكُنْ، ولَا تكرارَ فِي ذلكَ؛ لأنَّ التصريحَ بِكونِهِ حاصلًا فِي زمنٍ لا يَقْتَضِي كَوْنَهُ لمْ يَكُنْ حاصِلًا فِي غيرِهِ، (مخصوصٍ) من الأزمنةِ الثلاثةِ: إمَّا مُعَيَّنًا فِي الماضي حيثُ لمْ يَقَعْ صلةً أو صفةً لنكرةٍ عامَّةٍ أوْ فِي شرطٍ، وفي المضارعِ المُقْتَرِنِ بسينِ التنفيسِ، وإمَّا مُبْهَمًا بينَ أمْرَيْنِ فِي المضارعِ، إذا قُلْنَا: إنَّهُ مُحْتَمِلٌ للحالِ والاستقبالِ، أو مُبْهَمًا بينَ الثلاثةِ فِي الماضِي إذا وَقَعَ صِلَةً أو

---

(١) ويعرب مثل هذا الكلام علىٰ أن «عارفٌ» مبتدأ مرفوع، و«أخوك» فاعل مرفوع بالواو لاسم الفاعل العامل عملَ فعله وهو «عارف» وقد سد هذا الفاعل مسد الخبر، وهذا مثل قوله تعالىٰ حاكيًا عن أبي إبراهيم: ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِي يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾ حيث الوجه المرجَّح فيها أن «راغب» مبتدأ و«أنتَ» فاعل سد مسد الخبر.

(٢) وأصلها: اسْعَ سعيًا في الخير، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾ أي: فاضربوا الرقاب ضربًا.

مع الاختصارِ، وقد تُفِيدُ الاستمرارَ التجدُّدِيَّ بالقرائنِ إذا كانَ الفعلُ مضارعًا كقولِ طَرِيفٍ:

أَوَ كُلَّمَا وَرَدَتْ عُكَاظَ قَبِيلَةٌ ... بَعَثُوا إِلَيَّ عَرِيفَهُمْ يَتَوَسَّمُ

صِفَةً لنكرةٍ عامَّةٍ فإِنَّهُ يَحْتَمِلُهَا جميعَهَا، (**مع الاختصارِ**) أي: مع عدمِ الاحتياجِ معها إلىٰ قرينةٍ من حيثُ أصْلُ الوضْعِ بخلافِ الجملةِ الاسميَّةِ فإِنَّهَا تُفِيدُ إحداها بقرينةٍ خارجيَّةٍ، كقولِكَ: «خالدٌ قائمٌ الآنَ أو أَمْسِ أو غدًا». نَعَمْ يَدُلُّ اسمُ الفاعلِ علىٰ الزمنِ بلا قرينةٍ، لكنْ دلالةٌ الْتِزامِيَّةٌ لا صَرِيحَةٌ.

(**وقد تُفِيدُ**) الجملةُ الفعليَّةُ. (**الاستمرارَ التجدُّدِيَّ**) أي: التَّقَضِّي والحصولَ شَيْئًا فشيئًا علىٰ وَجْهِ الاستمرارِ (بـ) حَسَبِ المَقَامِ و(**القرائنِ**) التي تَدُلُّ علىٰ إفادةِ ذلكَ (**إذا كانَ الفعلُ مضارعًا**).

(**كقولِ طَرِيفٍ**) ابنِ تَمِيمٍ الْعَنْبَرِيِّ يَصِفُ نَفْسَهُ بالشجاعَةِ (أ) حَضَرَت العربُ سُوقَ عُكَاظَ (**وكُلَّمَا وَرَدَتْ**) أي: جاءَتْ (**عُكَاظَ قبيلةٌ**) منهم، وسوقُ عُكَاظَ كانتْ بينَ نخلةَ والطائفِ تُقَامُ فِي مُسْتَهَلِّ ذي القَعْدةِ، وَتَسْتَمِرُّ عشرينَ يومًا تَجْتَمِعُ فيها قبائلُ العربِ فيَتَعَاكَظُونَ أي: يَتفَاخَرُونَ وَيَتَنَاشَدُونَ الأشعارَ، (**بَعَثُوا**) جوابُ «كُلَّمَا» (**إِلَيَّ عَرِيفَهُمْ**) أي: رئيسَهُم المُتَوَلِّي للبحثِ عنهم والكلامِ فِي شأنِهِم، (**يَتَوَسَّمُ**) أي: يَتفَرَّسُ وجوهَ الحاضرينِ لِيَنْظُرَ هلْ أَنَا فيهم أو لا؛ لأنَّ لي جِنايَةً فِي كلِّ قومٍ ونِكَايَةً لهم، فإذا وَرَدَتِ القبائلُ ذلكَ السوقَ بعَثوا عَرِيفَهُم لِيَتَعَرَّفَنِي فيأخذوا بِثَأْرِهِم مِنِّي.

والشاهدُ فِي قولِهِ: «يَتَوَسَّمُ» حيثُ أَوْرَدَ المُسْنَدَ فِعْلًا مضارِعًا، وأفادَ الاستمرارَ التَّجَدُّدِيَّ بقرينةٍ لفظيَّةٍ، وهِيَ لفظةُ كُلَّمَا الدالَّةِ علىٰ التكرارِ.

والمعنىٰ: أنْ تَفَرُّسَ الوُجُوهِ وَتَأَمُّلَهَا دَيْدَنُ[1] العَرِيفِ وَشَأْنُهُ المُسْتَمِرُّ الذي لا يَحِيدُ عنهُ، وَيَتَجَدَّدُ آنًا فآنًا[2].

ومِن هذا القبيلِ قَوْلُ المُدَرِّسِينَ: مَعْنَىٰ «أَحْمَدُكَ»: «أَنَّهُ يَحْمَدُ اللهَ حَمْدًا بَعْدَ حَمْدٍ إِلَىٰ مَا لا نِهَايَةَ لَهُ» فَإِنَّهُ تَفْسِيرٌ بِحَسَبِ المَقَامِ لا الوَضْعِ.

---

(١) أي: عادته. (٢) أي: حينًا فحينًا.

والثانية: موضوعةٌ لِمُجَرَّدِ ثُبُوتِ المُسْنَدِ للمُسْنَدِ إليه، نحوُ: الشمسُ مُضِيئةٌ، وقد تُفيدُ الاستمرارَ بالقرائنِ إذا لمْ يَكُنْ في خبرِهَا فِعْلٌ نحوُ: «العِلْمُ نافِعٌ».

والأصلُ في الخبرِ أنْ يُلْقَى لإفادةِ المخاطَبِ الحُكْمَ الذى تَضَمَّنَتْهُ الجملَةُ، كَمَا في قولِنَا: «حَضَرَ الأميرُ»..............................

(والثانيةُ) الجملةُ الاسميَّةُ: وهِيَ ما كانَ المُسْنَدُ فيها اسْمًا (موضوعةٌ لمُجَرَّدِ ثبوتِ المُسْنَدِ للمُسْنَدِ إليهِ) أي: لإفادةِ ذلكَ مُجَرَّدًا عن الحدوثِ والتَّجَدُّدِ والاستمرارِ التَّجَدُّدِيِّ.

(نحوُ: الشمسُ مضيئَةٌ) فلا يُسْتَفَادُ منها سِوَىٰ ثبوتِ الإضاءةِ للشمسِ بدونِ نَظَرٍ إلىٰ حدوثِ ذلكَ وتَجَدُّدِهِ واستمرارِهِ.

(وقد تُفِيدُ) أي: الجملةُ الاسميَّةُ (الاستمرارَ) أي: الثباتَ والدوامَ (بـ) حَسَبِ (القرائِنِ) كأنْ سِيقَتْ فِي مقامِ كمالِ الذمِّ أو المدْحِ (إذا لم يَكُنْ فِي خَبَرِهَا فِعْلٌ) أي: إذا لمْ يَكُن المسندُ فيها جملةً فعليَّةً بأنْ كانَ اسْمًا مفردًا أو جملةً اسميَّةً.

(نحوُ: العلمُ نافِعٌ) فسياقُ الكلامِ فِي مقامِ المدحِ قرينةٌ تَدُلُّ علىٰ إرادةِ الاستمرارِ مع الثبوتِ، وأمَّا إذا كانَ المسندُ فيها جملةً فعليَّةً فإنَّهَا تُفِيدُ التجددَ، نحوُ: «خالدٌ قامَ»، فإنَّهُ يَدُلُّ علىٰ ثبوتِ نسبةِ القيامِ المتجدِّدِ، فالقيامُ مُتَجَدِّدٌ، وحصولُهُ لخالدٍ، ووصفُهُ بِهِ ثابتٌ مُسْتَقِرٌّ.

(والأصلُ فِي الخبرِ أنْ يُلْقَىٰ) أي: يَتَلَفَّظُ المُتَكَلِّمُ بِهِ لأحدِ غَرَضَيْنِ: أوَّلًا (لإفادةِ المُخَاطَبِ) أي: مَن أُرِيدَ إِفادَتُهُ سواءً كانَ مُخاطَبًا أوْ لا بأنْ وُجِّهَ الكلامُ إلىٰ شخصٍ وَأُرِيدَ إفادةُ غيرِهِ (الحُكْمَ) بالنصبِ مفعولٌ ثانٍ، والمفعولُ الأولُ قولُهُ: «المخاطَبِ»(١) والفاعلُ محذوفٌ أي: إفادةُ المُخْبِرِ المُخَاطَبَ الحُكْمَ. (الذي تَضَمَّنَتْهُ الجملةُ) الخبريَّةُ.

والمرادُ بالحكمِ وقوعُ النسبةِ أوْ لا وُقُوعُهَا، أي: النسبةُ الواقعةُ المُتَحَقِّقَةُ في الخارجِ(٢) أو غيرُ المُتَحَقِّقَةِ فيهِ، وهو المعني فيما سَبَقَ بالنسبةِ الكلاميَّةِ.

(كما فِي قولِنا: حَضَرَ الأميرُ) فإنَّنَا نَقْصِدُ بهِ إفادةَ المخاطَبِ أنَّ ثبوتَ الحضورِ

---

(١) أي: هو مفعول أول حكمًا باعتبار ما كان، وليس حقيقةً، إذ حقيقته أنه مضاف إليه مجرور.

(٢) أي في الواقع، بمعنىٰ إفادته الحكم مطلقًا سواءً كان مطابقًا للواقع أم لا. بمعنىٰ آخر إفادته مفهوم الكلام سواء كان صدقًا أم كذبًا.

أو لإفادةِ أنَّ المُتَكَلِّمَ عالِمٌ به نحو: «أنتَ حضَرْتَ أمسِ»، ويُسَمَّى الحُكْمُ: فائدةَ الخَبَرِ، وكَوْنُ المُتَكَلِّمِ عالِمًا به لازِمَ الفائدَةِ.

للأميرِ حَصَلَ وتَحَقَّقَ فِي الخَارِجِ.

هذا وقد يُطْلَقُ الحكمُ ويُرَادُ بهِ: الإيقاعُ والانتزاعُ، أي: إذعانُ النسبةِ وإدراكُ أنَّها واقعةٌ أو ليستْ بواقعةٍ، ولا يَصِحُّ إرادتُهُ هنا لظهورِ أنَّهُ ليس قَصْدُ المُخْبِرِ إفادةَ أنَّهُ أوْقَعَ النسبةَ -أي: أَدْرَكَ أنَّها مطابقةٌ للواقعِ أو لا- ولا أنَّهُ عالِمٌ بأنَّهُ أوْقَعَهَا. هذا ظاهرٌ على قولِ مَن قالَ: إنَّ مدلولَ الخبرِ النسبةُ، لا الإذعانُ بها.

وذهبَ الأكثرُ -كالإمامِ الرَّازِيِّ، والتاجِ السُّبْكِيِّ، والسيِّدِ الشريفِ- إلى أنَّ مدلولَ الخبرِ إذعانُ النسبةِ، أي: الإيقاعُ والانتزاعُ.

لكنْ كما قالَ العلَّامَةُ عبدُ الحكيمِ: ليسَ على أنَّهُ مقصودٌ بالإفادةِ، بلْ وسيلةٌ لِمَا قَصَدَ إفادتَهُ بالخبرِ مِن وقوعِ النسبةِ، أوْ لا وقوعِهَا؛ لأنَّ المخاطَبَ يستفيدُ الإيقاعَ والانتزاعَ من الخبرِ، ثم ينتقلُ منهُ إلى مُتَعَلَّقِهِ الذي هو المقصودُ، وهو وقوعُ النسبةِ أوْ لا وقوعُهَا.

فَظَهَرَ أنَّ كونَ الخبرِ مدلولُهُ الإيقاعُ والانتزاعُ لا يُنَافِي كونَ المقصودِ بهِ إفادةَ وقوعِ النسبةِ أو لا وقوعِهَا، بلْ يجتمعانِ على أنَّ الأوَّلَ وسيلةٌ للثاني المقصودِ، فتَدَبَّرْ.

(أو لِإِفَادَةِ أَنَّ المُتَكَلِّمَ عَالِمٌ بِهِ) أي: لإفادةِ المُتكلِّمِ المخاطَبَ أنَّهُ -أي: المُتَكَلِّمَ- عَالِمٌ بالحُكْمِ بالمَعْنَى المذكورِ، أي: مُصَدِّقٌ بهِ جَزْمًا أو ظَنًّا.

(نحوُ: أَنْتَ حَضَرْتَ أَمْسِ) بِفَتْحِ تاءِ الخِطَابِ فِي المَوْضِعَيْنِ، فإنَّ النِّسْبَةَ وهِيَ ثبوتُ الحضورِ وحصولُهُ للمخاطبِ مَعْلُومَةٌ قبلَ الإخبارِ، فلا يَصِحُّ أنْ تكونَ مَقْصُودَةً بِهِ لِكَوْنِ المخاطَبِ عَالِمًا بِحُضُورِهِ، وَإِنَّمَا الغَرَضُ إِفَادَتُهُ: بِأَنَّا عَالِمُونَ بِهِ.

(وَيُسَمَّى الحُكْمُ) الَّذي يُقْصَدُ بِالخَبَرِ إِفَادَتُهُ (فَائِدَةَ الخَبَرِ) لِأَنَّهُ مَدْلُولُ اللفظِ، وَمِنْ شَأْنِهِ أَنْ يُقْصَدَ إِفَادَتُهُ لِوَضْعِ اللفظِ لهُ؛ لِأَنَّ مِن شأنِ وَضْعِ اللفظِ إِفادَةَ ما وُضِعَ لهُ، فلا يَضُرُّ فِي تَسْمِيَتِهِ «فَائِدَةً» كَوْنُهُ قد يُعْلَمُ أَوْ لَا.

(وَ) يُسَمَّى (كَوْنُ المُتَكَلِّمِ عَالِمًا بِهِ) أي: بالحُكْمِ (لَازِمَ الفَائِدَةِ) أَيْ: لَازِمَ فائدةِ

أَضْرُبُ الخَبَرِ: حيثُ كانَ قَصْدُ المُخْبِرِ بِخَبَرِهِ إفادةَ المخاطَبِ يَنْبَغِي أنْ يَقْتَصِرَ مِن الكلامِ على قَدْرِ الحاجَةِ...

الخبرِ؛ لِأَنَّ إفادَةَ تلك الفائدةِ التي هِيَ الحكمُ يَسْتَلْزِمُ إفادةَ كونِ المُخْبِرِ عالِمًا بهِ أي: في الغالبِ، وإلَّا فقدْ يَغْفُلُ المُخاطَبُ عن كونِ المُتكلِّمِ عالِمًا ويُخْبِرُ بالحكمِ وهوَ شاكٌّ أو جاهلٌ، فلم تكنْ إفادَتُهُ أنَّهُ عالمٌ لازِمَةً لإفادةِ نفْسِ الحُكْمِ، هذا وقد يُلْقَى الخبرُ لِأَغْراضٍ أُخرَى خِلافِ الأصلِ تُسْتَفادُ مِن سياقِ الكلامِ.

منها: إظْهارُ التَّحسُّرِ والتَّحَزُّنِ في قولِه تعالَى حِكايَةً عن امرأةِ عِمْرانَ: ﴿رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ﴾ [آل عمران:٣٦]، فَإِنَّ اللفظَ لَيْسَ للإعلامِ بالحكْمِ أو لازِمِهِ؛ لأنَّ المُخاطَبَ، وهُو المَوْلَى، عالِمٌ بكلٍّ مِنْهُمَا، بلْ لإظهارِ التَّحَسُّرِ على خَيْبَةِ رَجَائِهَا، والتَّحَزُّنِ إلى ربِّها؛ لِأَنَّهَا كانتْ تَرْجُو وتُقَدِّرُ أنَّهَا تَلِدُ ذَكَرًا، فَأُخْبِرَتْ أنَّها وَلَدَتْ أُنْثَى.

ومِنْهَا: إظهارُ الضَّعْفِ والخُشُوعِ في قَوْلِهِ تَعَالَى حكايةً عن نَبِيِّهِ زَكَرِيَّا: ﴿رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّي﴾ [مريم:٤]. ومنها: إظْهارُ الفَرَحِ بِمُقْبِلٍ والشَّمَاتَةِ بِمُدْبِرٍ في قَوْلِهِ: ﴿جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُ﴾ [الإسراء: ٨١] ومِنْهَا: تَذْكِيرُ ما بَيْنَ المراتبِ مِن التَّفاوُتِ العظيمِ، كما في قولِهِ تَعالَى: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [النساء:٩٥]... إلخ.

فَإِنَّ اللفظَ لَيْسَ للإعلامِ بالحكمِ ولازمِهِ؛ لِأَنَّ النبيَّ وأصحابَهُ عالِمُونَ بالحكمِ، وهو عَدَمُ الاستواءِ، وعالمونَ بِأَنَّ المَوْلَى عالِمٌ بِعِلْمِهِمْ ذلك.

بلِ لِتَذْكِيرِ ما بينَ الرُّتْبَتَيْنِ مِن التفاوُتِ العَظِيمِ لأجلِ أنْ يَتباعَدَ القاعِدُ، ويَرْفَعَ نفسَهُ عن إحطاطِ مَرْتَبَتِهِ.

(أَضْرُبُ الخبرِ) أي أَقْسامُهُ من حيثُ حالةُ المُخاطَبِ الذي يُلْقَى إليهِ الخبرُ، وكَيْفِيَّةُ إلقاءِ المُتكلِّمِ الخبرَ لهُ (حيثُ كانَ قَصْدُ المُخْبِرِ بِخَبَرِهِ إفادةَ المُخَاطَبِ) أي: إفادَتَه أَحَدَ الغرضَيْنِ الأصليَّيْنِ، والإِفْصاحَ والإظهارَ عنهُ.

(يَنْبَغِي) أي: يَجِبُ عليهِ (أَنْ) يَكُونَ معَ المخاطَبِ كالطَّبيبِ معَ المريضِ، فَيُشَخِّصُ حالتَهُ، ويُعْطِيهِ ما يُنَاسِبُهَا بأنْ (يَقْتَصِرَ من الكلامِ على قَدْرِ الحاجَةِ) أي: قَدْرِ ما تَحْصُلُ

حَذَرًا مِن اللَّغْوِ: فإنْ كانَ المخاطَبُ خَالِيَ الذِّهْنِ مِن الحُكْمِ أَلْقَى إليهِ الخَبَرَ مُجَرَّدًا عن التأكيدِ، نحوُ: «أَخُوكَ قَادِمٌ»، وإنْ كانُ مُتَرَدِّدًا فيهِ طَالِبًا لِمَعْرِفَتِهِ ....

بهِ إِفَادَتُهُ لا زَائِدًا عنها، ولا نَاقِصًا عنها (**حَذَرًا من اللَّغْوِ**) فَإِنَّهُ إذا كانَ غيرَ مُفِيدٍ أصلًا كان لَغْوًا مَحْضًا، وإذا كانَ زائدًاعنها كانَ مُشْتَمِلًا علىٰ اللَّغْوِ، وهو عَبَثٌ، وإذا كان نَاقِصًا عنها كان مُخِلًّا بالغَرَضِ الذي هو الإفصاحُ والبيانُ، وذلكَ فِي حُكْمِ اللَّغْوِ.

(**فـ**) حينَ وَجَبَ الاقْتِصَارُ علىٰ القَدْرِ المُحْتَاجِ (**إنْ كانَ المُخَاطَبُ**) المُلْقَىٰ إليهِ الكلامُ (**خَالِيَ الذِّهْنِ من الحُكْمِ**) بأحدِ طَرَفَي الخَبَرِ علىٰ الآخرِ، **والمرادُ بالحكم:** وقوعُ النسبةِ، أَوْ لا وُقُوعُهَا. **ومعنىٰ خُلُوِّ الذهنِ عنهُ:** أنْ لا يكونَ حاصلًا فيهِ، **وحُصُولُهُ فيهِ:** هو إدراكُ أَنَّ تلكَ النسبةَ وَاقِعَةٌ أو ليستْ بِوَاقِعَةٍ، وهو المُسَمَّىٰ بالعلمِ وبالتصديقِ وبالإيقاعِ والانتزاعِ وبالإذعانِ، فيكونُ معنىٰ العبارةِ خاليًاعن العلمِ والإذعانِ بالحكمِ، بأنْ لا يكونَ عَالِمًا بهِ.

(**أَلْقَىٰ إليهِ الخَبَرَ**) أي: أَلْقَىٰ المُتَكَلِّمُ إليهِ الخبرَ (**مُجَرَّدًا عن التأكيدِ**) أي: عن مُؤَكِّدَاتِ الحكمِ؛ لِأَنَّ الذِّهْنَ الخَالِيَ يَتَمَكَّنُ منهُ الحكمُ بِلَا مُؤَكِّدٍ، فلا حَاجَةَ إلىٰ التَّأْكِيدِ. (**نحوُ: «أَخُوكَ قَادِمٌ»**) فَإِنَّهُ يُقَالُ: إذا كانَ المُخَاطَبُ خَالِيَ الذهنِ من قُدُومِ أخيهِ، سواءٌ كانَ مُسْتَحْضِرًا لِقُدُومِ غيرِهِ أم لا. وَفَسَّرْتُ التأكيدَ بمؤكداتِ الحُكْمِ[١] احترازًا عن مؤكداتِ الطرفَيْنِ، كالتأكيدِ اللفظيِّ والمعنَوِيِّ[٢]، فَإِنَّهَا جائزةٌ مع الخُلُوِّ، نحوُ: «خالدٌ خالدٌ قائمٌ»، وَ«بَكْرٌ نَفْسُهُ جَالِسٌ»، و«جاءَ القَوْمُ كُلُّهُمْ»، فَتَدَبَّرْ.

(**وَإِنْ كانَ**) أي: المُخَاطَبُ (**مُتَرَدِّدًا فيهِ**) أي: فِي الحكمِ، بمعنىٰ أَنَّهُ تَرَدَّدَ فِي النسبةِ بينَ الطرفَيْنِ – الموضوعِ والمحمولِ – بَعْدَ تَصَوُّرِهِمَا وَحُضُورِهِمَا فِي ذِهْنِهِ، هلْ تِلْكَ النسبةُ تَحَقَّقَتْ فِي الواقعِ أم لا؟

(**طَالِبًا**) أي: بِلِسَانِ الحالِ أو المَقَالِ (**لِمَعْرِفَتِهِ**) أي: الحُكْمَ بِمَعْنَىٰ العلمِ والتصديقِ

---

(١) وهي التي تؤكد نسبة الألفاظ لبعضها في الجملة، أو تؤكد إسناد المسند للمسند إليه في الجملة.

(٢) **التأكيد اللفظي:** وهو الحاصل بتكرار اللفظي المراد تأكيدها، والتأكيد المعنوي: هو باستعمال ألفاظ معينة بعد اللفظة المراد تأكيدها نحو «نفس وعين» وبه يحصل تأكيد اللفظة دون تأكيد النسبة والحكم الحاصل من مضمون الجملة.

حَسُنَ تَوْكِيدُهُ نحوُ: «إنَّ أخاكَ قادِمٌ»، وإنْ كانَ مُنْكِرًا لَهُ وَجَبَ تَوْكِيدُهُ بِمُؤَكِّدٍ أو مُؤَكِّدَيْنِ أو أَكْثَرَ حَسَبَ درجةِ الإنكارِ، نحوُ: «إنَّ أخاكَ قادِمٌ»، أو: «إنَّهُ لَقادمٌ»، أو «واللهِ إنَّهُ لَقادِمٌ».

بِوُقُوعِ النِّسْبَةِ أو لا وُقُوعِهَا (حَسُنَ) فِي بابِ البلاغةِ (تَوْكِيدُهُ) أي: إِلْقَاءُ الخبرِ مُقْتَرِنًا بأداةٍ واحدةٍ من أدواتِ التوكيدِ تَقْوِيَةً للحكمِ؛ لِيَتَمَكَّنَ من ذهنِ المخاطَبِ، وَيَطْرَحَ وراءَ ظَهْرِهِ خلافَ ذلكَ الحُكْمِ (نحوُ: إنَّ أخاكَ قَادِمٌ) فَإِنَّهُ يُقَالُ: إذا كانَ المخاطَبُ مُتَرَدِّدًا فِي نسبةِ القدومِ إِلىٰ أخيهِ، هل هِيَ واقعةٌ أو ليستْ بِوَاقِعَةٍ؟

وَإِنَّمَا قَالَ: «حَسُنَ» لِأَنَّ مَنْ لم يُؤَكِّدْ -والحالةُ هذهِ- لا يَكُونُ فِي دَرَجَةِ التَّنَزُّلِ عن البلاغةِ، كحالِ مَن لم يُؤَكِّدْ فِي الإنكارِ، بل حَالُ مَن لم يؤكدْ فِي الإِنكارِ أنزلُ، وإنْ كانَ كلٌّ مِنْهُمَا قد فَاتَهُ ما يُرَاعَىٰ فِي بابِ البلاغةِ.

(وإنْ كانَ) المخاطَبُ (مُنْكِرًا لهُ) أي: للحُكْمِ الذي يُرَادُ إلقاؤُهُ من وقوعِ النسبةِ مُعْتَقِدًا خلافَهُ (وَجَبَ تَوْكِيدُهُ) أي: تَوْكِيدُ الخبرِ المُلْقَىٰ لهُ (بِمُؤَكِّدٍ) واحدٍ، (أو) بـ(مُؤَكِّدَيْنِ أو أَكْثَرَ) مِن ذلكَ (حَسَبَ) أي: قَدْرَ (دَرَجَةِ الإنكارِ) أي: تَفَاوُتِهِ قُوَّةً وَضَعْفًا، لا عَدَدًا، فقد يُطْلَبُ للإنكارِ الواحدِ تأكيدانِ مثلًا لِقُوَّتِهِ، وَلِلْإِنْكَارَيْنِ ثلاثةٌ مثلًا لِقُوَّتِهِمَا، وللثلاثِ أَرْبَعَةٌ لِقُوَّتِهَا، أي: الثلاثِ.

(نحوُ: إِنَّ أَخَاكَ قَادِمٌ) فهذا الخَبَرُ مُشْتَمِلٌ علىٰ تَأْكِيدٍ وَاحِدٍ، وهو «إِنَّ»، (أو إِنَّهُ لَقَادِمٌ) وهذا مُشْتَمِلٌ علىٰ تأكيدَيْنِ، هما «إِنَّ وَاللَّامُ» (أو وَاللهِ إِنَّهُ لَقَادِمٌ) وهذا مُشْتَمِلٌ علىٰ ثلاثةِ تَأْكِيدَاتٍ، وهِيَ «القَسَمُ وإنَّ واللامُ».

وَمِمَّا اشْتَمَلَ علىٰ أَرْبَعَةِ تَأْكِيدَاتٍ لِثَلَاثِ إِنْكَارَاتٍ لِقُوَّتِهَا: قَوْلُهُ تعالىٰ حِكَايَةً عن رُسُلِ عِيسَىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذْ كُذِّبُوا فِي المَرَّةِ الثانيةِ: ﴿رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّآ إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ ﴿١٦﴾﴾ [يس].

فَإِنَّهُ مُشْتَمِلٌ علىٰ أربعةِ تَأْكِيدَاتٍ: **الأَوَّلُ**: القَسَمُ وَهُوَ «رَبُّنَا يَعْلَمُ»، فَإِنَّهُ جَارٍ مَجْرَىٰ القَسَمِ، كَشَهِدَ اللهُ، وَلِأَنَّهُ فِي قُوَّةِ نُقْسِمُ بِعِلْمِ رَبِّنَا أو بِرَبِّنَا العَلِيمِ، والثَّلَاثَةُ الباقِيَةُ هِيَ: «إِنَّ واللامُ والجملةُ الاسميَّةُ» لِمُبَالَغَةِ المُخَاطَبِينَ فِي الإنكارِ، حيثُ قَالُوا: ﴿مَآ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَمَآ أَنزَلَ الرَّحْمَٰنُ مِن شَيْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ ﴿١٥﴾﴾ [يس].

فَالخَبَرُ بالنسبةِ لِخُلُوِّهِ مِن التوكيدِ واشْتِمَالِهِ عليهِ ثلاثةُ أَضْرُبٍ كَمَا رَأَيْتَ، وَيُسَمَّى الضَّرْبُ الأَوَّلُ: ابْتِدَائِيًّا، والثاني: طَلَبِيًّا، والثالِثُ: إِنْكَارِيًّا.

ويكونُ التوكيدُ بـ: «إِنَّ، وأَنَّ، ولامِ الابتداءِ، وأَحْرُفِ التَّنْبِيهِ، ....

(فَالخَبَرُ بالنسبةِ لِخُلُوِّهِ) أي: تَجَرُّدِهِ (مِنَ التَّوْكِيدِ وَاشْتِمَالِهِ عليهِ) أي: عَلَىٰ التوكيدِ (ثلاثةُ أَضْرُبٍ) أي: أَصْنَافٍ وَأَقْسَامٍ (كما رَأَيْتَ) فيما تَقَدَّمَ.

(وَيُسَمَّىٰ الضَّرْبُ الأَوَّلُ:) وَهُوَ خُلُوُّ الخبرِ عن مُؤَكِّدٍ عندَ خُلُوِّ الذهنِ عنِ الحكمِ: (ابْتِدَائِيًّا) أي: ضَرْبًا ابْتِدَائِيًّا لكونِ المخاطَبِ بِهِ هو الواقعَ فِي الابتداءِ، أو لكونِ الخبرِ غيرَ مَسْبُوقٍ بِطَلَبٍ ولا إِنْكَارٍ.

(و) يُسَمَّىٰ الضربُ (الثاني:) وهو اقترانُ الخبرِ بِمُؤَكِّدٍ وَاحِدٍ اسْتِحْسَانًا عندَ التَّرَدُّدِ والطَّلَبِ لِلحُكْمِ (طَلَبِيًّا) أي: ضَرْبًا طَلَبِيًّا لكونِ المخاطبِ بِهِ طَالِبًا لهُ أو لكونِ الخبرِ مَسْبُوقًا بالطلبِ.

(و) يُسَمَّىٰ الضربُ (الثالثُ:)، وهو اقترانُ الخبرِ بِمُؤَكِّدٍ فَأَكْثَرَ وُجُوبًا عندَ الإنكارِ: (إِنْكَارِيًّا) أي: ضَرْبًا إِنْكَارِيًّا لكونِ المخاطبِ بهِ مُنْكِرًا أو لكونِ هذا الخبرِ مَسْبُوقًا بالإنكارِ، فالتسميةُ فِي الأَضْرُبِ الثلاثةِ بالنظرِ لحالِ المخاطَبِ أو لحالِ الخبرِ.

(ويكونُ) أي: يَحْصُلُ (التوكيدُ) أي: للحكمِ (بـ) أدواتٍ كثيرةٍ (إِنَّ) بِكَسْرِ الهمزةِ، (وَأَنَّ) بِفَتْحِ الهمزةِ علىٰ ما ذَهَبَ إليهِ ابنُ هِشَامٍ، وَقالَ الأكثرونَ: إِنَّهَا ليستْ من المُؤَكِّدَاتِ؛ لِأَنَّ ما بَعْدَهَا فِي حُكْمِ المُفْرَدِ.

مِثَالُهَا قَوْلُ الشاعرِ:

أَمَّا الفِرَاقُ فَإِنَّهُ مَا أَعْهَدُ ... هُوَ تَوْأَمِي لَوْ أَنَّ بَيْنًا(١) يُولَدُ

(وَلَامِ الابْتِدَاءِ) وَتَقْتَرِنُ بالجملةِ الاسميةِ، و«إِنَّ» المكسورةُ كما فِي المثالِ السابقِ، (وَأَحْرُفِ التَّنْبِيهِ) نحوُ: «أَمَا» وَ«أَلَا» بِفَتْحِ الهمزةِ، فيهمَا كَقَوْلِ الشاعرِ:

أَلَا فِي سَبِيلِ المَجْدِ مَا أَنَا فَاعِلُ ... عَفَافٌ وَإِقْدَامٌ وَحَزْمٌ وَنَائِلُ

---

(١) البين هنا: الفراق.

وَالقَسَمِ، وَنُونَيِ التوكيدِ، والحروفِ الزائدةِ، والتَّكْرِيرِ، وقدْ، وأمَّا الشرطِيَّةِ».

الكلامُ على الإنشاءِ

الإنشاءُ: إمَّا طَلَبِيٌّ أو غيرُ طَلَبِيٍّ، فالطَّلَبِيُّ: ما يَسْتَدْعِي مَطْلُوبًا ....

(وَالقَسَمِ) كَالمثالِ السابقِ، وكقولِكَ: «لَعَمْرِي إِنَّ الحَقَّ لَيْسَ بِخَافٍ»، (وَنُونَيِ التوكيدِ) الثَّقِيلَةِ والخفيفَةِ، نحوُ قولِهِ تَعَالَىٰ: ﴿لَئِنْ أَنجَيْتَنَا مِنْ هَٰذِهِۦ لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴿٢٢﴾﴾ [يونس]، (وَالحُرُوفِ الزَّائِدَةِ) كالباءِ الزائدةِ فِي قولِ الشاعرِ:

فَمَـا الحَدَاثَـةُ عَـنْ حِلْـمٍ بِمَانِعَـةٍ ... قَدْ يُوجَدُ الحِلْـمُ فِي الشُّبَّانِ وَالشِّيبِ[1]

(وَالتكريرِ) نحوُ قولِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَجَعَلْنَا نَوْمَكُمْ سُبَاتًا ﴿٩﴾ وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ لِبَاسًا ﴿١٠﴾ وَجَعَلْنَا ٱلنَّهَارَ مَعَاشًا ﴿١١﴾﴾ [النبأ]، وقولِ الشاعرِ:

فَيَـوْمٌ لَنَـا وَيَـوْمٌ عَلَيْنَـا[2] ... وَيَـوْمٌ نُـسَاءُ وَيَـوْمٌ نُـسَرُّ

(وَقَدْ) نحوُ قَوْلِكَ: «قَدْ يُدْرِكُ الشرفَ الفَتَىٰ وَرِدَاؤُهُ خَلَقٌ»[3].

(وَأَمَّا الشَّرْطِيَّةِ) كَقَوْلِ الشاعرِ سَابِقًا: «أَمَّا الفِرَاقُ... إلخ»، هَذَا ومِنْ أَدَوَاتِ التَّوْكِيدِ اسْمِيَّةُ الجملةِ، فَهِيَ آكَدُ من الخِطَابِ بِالجُمْلَةِ الفِعْلِيَّةِ، ومنها: تَقْدِيمُ الفاعلِ المعنويِّ نحوُ: «الأَمِيرُ حَضَرَ»[4]، وَمنها: (إِنَّمَا)، نحوُ: «إِنَّمَا خَالِدٌ قَائِمٌ»، وَمِنْهَا: ضميرُ الفصلِ، نحوُ: «زَيْدٌ هُوَ القَائِمُ».

(الكَـلَامُ عَلَى الإِنْشَاءِ).

(الإِنْشَاءُ) أي: اللفظُ الموضوعُ للكلامِ الإنشائيِّ (إِمَّا طَلَبِيٌّ، أو غيرُ طلبيٍّ) لا ثالثَ لَهُمَا. (فالطلبيُّ ما) أي: كلامٌ دالٌّ علىٰ طَلَبٍ (يَسْتَدْعِي) أي: يَقْتَضِي وَيَسْتَلْزِمُ (مَطْلُوبًا) بالضرورةِ؛ لأنَّ الطلبَ نسبةٌ بينَ الطالبِ والمطلوبِ، فلا يَتَحَقَّقُ بدونِ أَنْ يكونَ مطلوبٌ[5]، بَلْ هَوَ

---

(١) **الحداثة**: أي صغر السن، والحلم: العقل أو الأناة.

(٢) المشهور عكس الموجود هنا وهو «فيوم علينا ويوم لنا» ولا يستقيم البيت إلىٰ بهذا الترتيب، والله أعلم.

(٣) **الخلق**: القديم البالي.

(٤) يعني: أن «الأمير» وإن كان مبتدأ حقيقة، فهو فاعل في المعنىٰ، لأن الأصل: «حضر الأمير».

(٥) كان هنا تامة، والمعنىٰ: بدون أن يوجد مطلوب.

غيرَ حاصلٍ وَقْتَ الطَلَبِ، وغيرُ الطَّلَبِيِّ: ما ليسَ كذلِكَ، والأوَّلُ يَكُونُ بخمسةِ أشياءَ: الأَمْرِ، والنَّهْيِ، والاستفهامِ، والتَّمَنِّي، والنداءِ.

أمَّا الأَمْرُ: فهو طَلَبُ الفعْلِ عَلَى وَجْهِ الاستعلاءِ، ولَهُ أَرْبَعُ صِيَغٍ: فِعْلُ الأَمْرِ ,........

مُحَالٌ عندَ العقلِ (غيرَ حاصلٍ وقتَ الطلبِ) بالنصبِ صفةً لِـ«مَطْلُوبًا»، أي: مِن وَصْفِهِ أَنَّهُ غيرُ حاصلٍ وقتَ الطلبِ فِي اعتقادِ المُتكلِّمِ بالضرورةِ، فَيَدْخُلُ فيهِ ما إذا طَلَبَ شيئًا حاصلًا وقتَ الطلبِ لعدمِ عِلْمِ المُتكلِّمِ بِحُصُولِهِ؛ لأنَّ الحاصلَ لا يَلِيقُ طلبُهُ، لأنَّ الإنشاءَ يَتَعَلَّقُ بالمُسْتَقْبَلَاتِ. (وغيرُ الطلبيِّ مَا لَيْسَ كذلكَ) أي: مَا لا يَسْتَدْعِي مَطْلُوبًا غيرَ حاصلٍ وقتَ الطلبِ.

(وَالأَوَّلُ) أيَ: الإنشاءُ الطلبيُّ (يكونُ بخمسةِ أشياءَ: الأمرِ والنَّهْيِ والاستفهامِ والتمنِّي والنداءِ)، والمرادُ بالتمنِّي ما يَشْمَلُ الترجِّيَ، وَجَعَلَ بَعْضُهُمُ الترجِّيَ قِسْمًا سَادِسًا.

(أَمَّا الأمرُ) أي: اللفظِيُّ (فهوَ طَلَبُ الفعلِ) أي: بالقولِ المخصوصِ (علىٰ وَجْهِ الاستعلاءِ) فِي مَحَلِّ نصبٍ حالٌ من الفعلِ، أي: حالَ كَوْنِهِ علىٰ جهةِ العُلُوِّ، بأنْ يَعُدَّ نَفْسَهُ عاليًا بإظهارِ حالةِ العالِي، بأنْ يكونَ كلامُهُ علىٰ جِهَةِ الغِلْظَةِ والقوَّةِ، لا علىٰ وَجْهِ التواضُعِ والانخفاضِ، سواءٌ كان عاليًا حقيقةً كقولِ السيِّدِ لعبدِهِ: «افْعَلْ كذا» أو لا، بأنْ كانَ أَدْنَىٰ كقولِ العبدِ لِسَيِّدِهِ: «افْعَلْ كَذَا»، فَقَوْلُهُ: (طَلَبُ) بِمَنْزِلَةِ الجنسِ يَشْمَلُ النَّهْيَ والدعاءَ وَالالتماسَ، وَخَرَجَ بِإِضَافَتِهِ للفعلِ النَّهْيُ؛ لِأَنَّهُ طَلَبُ التركِ، وخرجَ بِالقيدِ الأخيرِ[1]: الدعاءُ والالتماسُ؛ لِأَنَّ الأوَّلَ من الأدنىٰ والثانيَ من المُسَاوِي، وَظَاهِرُهُ أَنَّ الاستعلاءَ شَرْطٌ فِي الأمرِ، والصحيحُ عدمُ اشتراطِهِ بدليلِ استعمالِهِ فِي طلبٍ ليسَ فيهِ استعلاءٌ، كَقَوْلِهِ تعالىٰ حكايةً عن فِرْعَونَ: ﴿فَمَاذَا تَأْمُرُونَ ﴿١١٠﴾﴾ [الأعراف] لِأَنَّ فِرْعَونَ لا يَرَىٰ استعلاءً فِي الطلبِ المُتَعَلِّقِ بِهِ من غيرِهِ، لِادِّعَائِهِ الأُلُوهِيَّةَ لِنَفْسِهِ.

(وله) أي: وللأمرِ بالمعنىٰ المَذْكُورِ (أربعُ صِيَغٍ) كلٌّ واحدةٍ منها مَوْضُوعَةٌ للدلالةِ عليهِ: الصيغةُ الأولىٰ:

(فِعْلُ الأمرِ) المَحْضِ.

---

(١) وهو قوله: «علىٰ جهة الاستعلاء».

نحوُ: ﴿خُذِ ٱلۡكِتَٰبَ بِقُوَّةٍ﴾ [مريم:١٢]، والمضارعُ المقرونُ باللَّامِ نحوُ: ﴿لِيُنفِقۡ ذُو سَعَةٖ مِّن سَعَتِهِۦ﴾ [الطلاق:٧]. واسمُ فِعْلِ الأمْرِ، نحوُ: «حَيَّ على الفلاحِ». والمصدرُ النائِبُ عن فعلِ الأمْرِ، نحوُ: «سَعْيًا في الخيرِ».

وقد تَخْرُجُ صِيَغُ الأمْرِ عن معناها الأصليّ إلى معانٍ أُخَرَ تُفْهَمُ مِن سياقِ الكلامِ وقرائنِ الأحوالِ: كالدعاءِ، ....

(نحوُ: ﴿خُذِ ٱلۡكِتَٰبَ بِقُوَّةٍ﴾) فَـ«خُذْ» بِضَمِّ الخَاءِ المُعْجَمَةِ فِعْلُ أمْرٍ من «أَخَذَ» أَصْلُهُ «أُأْخُذْ».

(و) الصيغةُ الثانيةُ: (المُضَارِعُ المقرونُ باللامِ) أي: بلامِ الأمرِ، التي هِيَ قرينةٌ علىٰ إرادةِ الطلبِ بهِ، فالدالُّ هو المضارعُ فقطْ، واللامُ قرينةٌ، ويُحْتَمَلُ أنْ يكونَ المجموعُ من المضارعِ واللامِ هوَ الدالَّ، (نحوُ: ﴿لِيُنفِقۡ ذُو سَعَةٖ﴾) .

وَالصيغةُ الثالثةُ: (اسْمُ فِعْلِ الأمرِ) بِنَاءً علىٰ مذهبِ الكوفيِّينَ من دَلَالَتِهِ علىٰ ما يَدُلُّ عليهِ فِعْلُ الأمرِ، وَأَمَّا علىٰ مَذْهَبِ البصريِّينَ فَدَلَالَتُهُ علىٰ الطلبِ بِوَاسِطَةِ دلالتِهِ علىٰ لفظِ فعلِ الأمرِ، (نحوُ: حَيَّ عَلَىٰ الفَلَاحِ) قالَ ابنُ قُتَيْبَةَ: مَعْنَاهُ هَلُمَّ وَأَقْبِلْ إِلَيْهِ.

(و) الصيغةُ الرابعةُ: (المَصْدَرُ النائبُ عن فعلِ الأمرِ، نحوُ: سَعْيًا إلىٰ الخيرِ) والأصلُ: «اسْعَ سَعْيًا»، حُذِفَ فعلُ الأمرِ وَأُقِيمَ المَصْدَرُ مُقَامَهُ. (وَقَدْ تَخْرُجُ صِيَغُ الأمرِ) الأربعةُ المذكورةُ (عن مَعْنَاهَا الأصلي) الذي هو طَلَبُ فعل علىٰ جهةِ الاستعلاءِ (إلىٰ مَعَانٍ أُخَرَ) سواءٌ كانَ طَلَبًا من غيرِ استعلاءٍ، أو غيرَ طَلَبٍ أَصْلًا (تُفْهَمُ) أي: هذهِ المعاني الأُخَرُ (مِن) تِلْكَ الصِّيَغِ بدلالةِ (سِيَاقِ الكلامِ، وَقَرَائِنِ الأحوالِ) يعني: أَنَّ صِيَغَ الأمرِ قد تُسْتَعْمَلُ فِي غيرِ مَعْنَاهَا الأصليِّ لِعَلَاقَةٍ بينَ ذلك الغيرِ وَبَيْنَ معنىٰ الأمرِ مع قرينةٍ مَانِعَةٍ من إرادةِ المعنىٰ الأصليِّ، فتكُونُ مَجَازًا.

(كالدُّعَاءِ) وهو الطلبُ علىٰ وجهِ التَّضَرُّعِ والخضوعِ، سواءٌ كانَ الطالبُ أَدْنَىٰ أو أَعْلَىٰ أو مُسَاوِيًا، والعَلَاقةُ بينَهُ وبينَ معنىٰ الأمرِ الأَصْلِيِّ الإِطْلَاقُ والتقييدُ[1].

---

(١) أي: الإطلاق عن قيد الاستعلاء والتقييد بقيد آخر يناسب الحال، ففي الدعاء يكون التضرع والخضوع والمسكنة وفي الالتماس يكون التلطف.

نحوُ: ﴿أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ﴾ [النمل: ١٩].

والالتماسِ، كقولِكَ لِمَنْ يُسَاوِيكَ: «أَعْطِنِي الكِتابَ».

والتَّمَنِّي، نحوُ:

أَلَا أَيُّهَا اللَّيلُ الطَّوِيلُ أَلَا انْجَلِي ... بِصُبْحٍ وَمَا الإِصْبَاحُ مِنْكَ بِأَمْثَلِ

(نحوُ: ﴿أَوْزِعْنِيٓ﴾) أي: أَلْهِمْنِي (﴿أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ﴾)، ولو قالَ العبدُ لسيِّدِهِ علىٰ وجهِ الغِلْظَةِ: «أَعْتِقْنِي». كَانَ أَمْرًا، وَيُعَدُّ هذا الأمرُ من العبدِ سُوءَ أَدَبٍ؛ لأنَّ الأمرَ لا يكونُ إلَّا مع الاستعلاءِ، كما تَقَدَّمَ.

(والالتماسِ)، ويُقَالُ لهُ: السُّؤَالُ، وهو الطلبُ علىٰ سبيلِ التَّلَطُّفِ، أي: بدونِ الاستعلاءِ والتَّضَرُّعِ، سواءٌ صَدَرَ من الأعلىٰ أو الأدنىٰ رُتْبَةً، أو من الشخصِ لِمُسَاوِي.

فلو صَدَرَ الطلبُ من الأعلىٰ للأَدْنَىٰ فِي الرُّتْبَةِ، كالسيِّدِ مع عَبْدِهِ، أو صَدَرَ من الأدنىٰ للأَعْلَىٰ رُتْبَةً من غيرِ استعلاءٍ ولا تَخَضُّعٍ فإنَّهُ يُسَمَّىٰ الْتِمَاسًا، والعلاقةُ بينَهُ وبينَ الأمرِ الإطلاقُ والتقييدُ كالدعاءِ.

(كقولِكَ) علىٰ سبيلِ التَّلَطُّفِ (لِمَنْ يُسَاوِيكَ) أي: فِي الرُّتْبَةِ (أَعْطِنِي الكِتَابَ) قَالَ الدُّسُوقِيُّ: «انْظُرْ، هلِ المرادُ المساواةُ فِي نفسِ الأمرِ؟».

(والتَّمَنِّي) هو طلبُ الأمرِ المحبوبِ الذي لا طَمَاعِيَةَ فيهِ[١]، والعلاقةُ بينَهُ وبينَ الأمرِ السَّبَبِيَّةُ؛ لأنَّ طَلَبَ وجودِ الشَّيْءِ الذي لا إمكانَ لهُ سَبَبٌ فِي تَمَنِّيهِ، ويَجُوزُ أنْ تكونَ العلاقةُ الإطلاقَ والتقييدَ؛ لأنَّ الأمرَ طَلَبٌ علىٰ وجهِ الاستعلاءِ؛ فَأُطْلِقَ عَنْ قَيْدِهِ، ثم قُيِّدَ بالمحبوبِ الذي لا طَمَاعِيَةَ فيهِ.

(نحوُ) قولِ امْرِئِ القيسِ مِن مُعَلَّقَتِهِ المشهورةِ. (أَلَا أَيُّهَا الليلُ الطويلُ أَلَا انْجَلِي) الياءُ فيهِ ثابتةٌ لإشباعِ الكسرةِ[٢]، والمرادُ بالانجلاءِ الانكشافُ (بِصُبْحٍ وَمَا الإِصْبَاحُ) أي: ظُهُورُ ضَوْءِ الصُّبْحِ، وهو الفجرُ وأوَّلُ النهارِ (مِنْكَ بِأَمْثَلِ) أي: بِأَفْضَلَ عندي لِمُقَاسَاتِي

---

(١) الطماعية: مصدر بمعنىٰ الطمع، والمعنىٰ: الأمر المحبب للنفس ولكنه لا يُطمع في حصوله لكونه مما يستحيل وقوعه.

(٢) لأن الأصل «انجل» بلام مكسورة لكونه فعلَ أمر مبنيًّا علىٰ حذف حرف العلة.

والتهديدِ، نحوُ: ﴿ٱعۡمَلُواْ مَا شِئۡتُمۡ﴾ [فصلت:٤٠]. والتعجيزِ، ....

الهمومَ والأحزانَ فيهِ، كما أُقَاسِيهَا فِي الليلِ.

فَإِنَّهُ لَمَّا كانَ الظاهرُ عَدَمَ إرادةِ أَمْرِ الليلِ بالانكشافِ؛ إذ الليلُ ليسَ مِمَّا يُؤْمَرُ وَيُخَاطَبُ بِذَلِكَ، حُمِلَ الأمرُ على التَّمَنِّي لِيُنَاسِبَ حالَ التَّشَكِّي من الأحزانِ والهمومِ وَشِدَّتِهِمَا؛ إذْ لا يُنَاسِبُهَا إلَّا عدمُ الطَّمَاعِيَةِ فِي انجلاءِ الليلِ، وذلكَ لأنَّهَا لِكَثْرَتِهَا ولِزُومِهَا لليلِ يُعَدُّ الليلُ مَعَهَا مِمَّا لا يَزُولُ.

فكأَنَّ الشاعرَ يقولُ: «لَيْتَكَ أَيُّهَا الليلُ تَنْجَلِي»، أي: لا طَمَاعِيَةَ لي فِي انْكِشَافِكَ لِكَثْرَةِ أَحْزَانِكَ وَشِدَّتِهَا بِظُلْمَتِكَ فَلَا تَنْكَشِفُ بِانْكِشَافِكَ، وعلى تَقْدِيرِ انكشافِكَ فالإصباحُ لا يَكُونُ أَمْثَلَ مِنكَ للزومِ الأحزانِ على كُلِّ حالٍ.

(والتهديدِ) أي: التَّخْوِيفِ مُطْلَقًا سَوَاءٌ كانَ بِمُصَاحَبَةِ وَعِيدٍ مُبَيَّنٍ، كَأَنْ يقولَ السيِّدُ لِعَبْدِهِ: «دُمْ عَلَى عِصْيَانِكَ فَالعَصَا أَمَامَكَ»، أَوْ وَعِيدٍ مُجْمَلٍ، (نحوُ) قولِهِ تعالى: ﴿ٱعۡمَلُواْ مَا شِئۡتُمۡ﴾ [فصلت:٤٠] أي: فَسَتَرَوْنَ جَزَاءَهُ أَمَامَكُمْ، وَإِنَّمَا كانَ هذا تَهْدِيدًا، لِظُهُورِ أنَّهُ ليسَ المرادُ أَمْرَهُمْ بِكُلِّ عَمَلٍ شَاءُوا، أو لِأَنَّ قَرَائِنَ الأحوالِ دَالَّةٌ على أنَّ المرادَ الوعيدُ، لا الإهمالُ، والعلاقةُ بينَ هذا المعنى والأمرِ ما بَيْنَهُمَا من شِبْهِ التَّضادِّ باعتبارِ المُتَعَلَّقِ[1]؛ لأنَّ المأمورَ بِهِ إِمَّا وَاجِبٌ أو مَنْدُوبٌ، والمُهَدَّدُ عليهِ إِمَّا حَرَامٌ أو مَكْرُوهٌ. وقالَ بَعْضُهُمْ: إنَّ هذا مَجَازٌ مُرْسَلٌ عَلَاقَتُهُ السَّبَبِيَّةُ؛ لِأَنَّ إيجابَ الشَّيْءِ يَتَسَبَّبُ عنهُ التخويفُ على مُخَالَفَتِهِ، أو استعارةٌ عَلَاقَتُهَا المُشَابَهَةُ بِجَامِعِ تَرَتُّبِ العذابِ على كُلٍّ من الأمرِ والتهديدِ عندَ التَّرْكِ.

(وَالتَّعْجِيزِ) أي: إظهارِ العجزِ، يعني: إظهارَ المُتَكَلِّمِ عَجْزَ المخاطَبِ الذي يَتَوَهَّمُ أَنَّ فِي وُسْعِهِ وطاقَتِهِ أَنْ يَفْعَلَ فِعْلًا ما.

والعلاقةُ بينَهُ وبينَ الأمرِ: ما بَيْنَهُمَا من شِبْهِ التضادِّ فِي مُتَعَلَّقِهِمَا، فإنَّ التعجيزَ فِي

(١) يعني: أن الأمر الحقيقي الذي يراد به طلب فعل المأمور وهذا النوع من التهديد الذي هو في صورة الأمر وإن أريد به الزجر عن فعل المأمور بينهما شبه تضاد لتقابل متعلَّقيها، يعني: تقابل ما يراد من كل منهما، وإنما لم يسمَّ تضادًا تامًّا مراعاة لتماثل صورتيهما.

نحوُ:

يَـا لَبَكْـرٍ أَنْـشِرُوا لِي كُلَيْبًـا يَـا لَبَكْـرٍ أَيْـنَ أَيْـنَ الْفِـرَارُ؟

المُسْتَحِيلاتِ، والأمرَ فِي المُمْكِنَاتِ، وَيَجُوزُ أنْ تَكُونَ السَّبَبِيَّةَ لِأَنَّ إيجابَ شَيْءٍ لَا قُدْرَةَ عليهِ يَسْتَلْزِمُ التعجيزَ (نحوُ) قَوْلِ مُهَلْهِلِ بْنِ رَبِيعَةَ مُطَالِبًا ثَأْرَ أَخِيهِ كُلَيْبِ بْنِ رَبِيعَةَ، مِنْ بَنِي تَغْلِبَ، وَكَانَ قَدْ قَتَلَهُ جَسَّاسٌ مِنْ آلِ بَكْرٍ.

(يَا لَبَكْرٍ) بِفَتْحِ اللامِ التي لِلتَّعَجُّبِ أو التَّهْدِيدِ، وحينئذٍ فَلَا حَذْفَ، وَيُحْتَمَلُ أنْ تَكُونَ للاستغاثةِ، والمستغاثُ لهُ محذوفٌ، تَقْدِيرُهُ لِكُلَيْبٍ(١) أي: يَا آلَ بَكْرٍ.

(أَنْشِرُوا) بِفَتْحِ الهَمْزَةِ مِن أَنْشَرَ الرُّبَاعِيِّ، وَهُوَ عِبَارَةٌ عن إحياءِ الموتَىٰ وَإِخْرَاجِهِمْ مِن قُبُورِهِمْ، أي: أَحْيُوا (لِي كُلَيْبًا) فَاسْتَغَاثَ الشاعرُ بهم فِي إِحْيَاءِ كُلَيْبٍ تَعْجِيزًا لهم لِعَدَمِ قُدْرَتِهِمْ علىٰ إِحْيَائِهِ وَتَهَكُّمًا بِهِمْ.

وَذَلِكَ أَنَّ كُلَيْبًا قد حَمَىٰ قِطْعَةَ أرضٍ فلم يَكُنْ يَرْعَاهَا إِلَّا إِبِلُ جَسَّاسٍ لِمُصَاهَرَةٍ بَيْنَهُمَا. فَفِي ذَاتِ يَوْمٍ خَرَجَتْ نَاقَةٌ لِقَبِيلَةِ جَرْمِ بْنِ رَيَّانَ فِي إبلِ جَسَّاسٍ تَرْعَىٰ فِي حِمَىٰ كُلَيْبٍ فَاسْتَغْرَبَهَا كُلَيْبٌ فَرَمَاهَا بِحَرْبَةٍ وَصَارَ ضَرْعُهَا يَشْخُبُ لَبَنًا وَدَمًا، فَصَاحَت البَسُوسُ عَمَّةُ الجَسَّاسِ قَائِلَةً: وَا ذُلَّاهُ وَاغُرْبَتَاهُ، فَقَالَ جَسَّاسٌ لَهَا: أَيَّتُهَا الحُرَّةُ اهْدَئِي فَوَاللهِ لَأَعْقِرَنَّ فَحْلًا هو أَعَزُّ عَلَىٰ أَهْلِهِ مِنْهَا، وَقَصَدَ بذلكَ نَفْسَ كُلَيْبٍ، فلم يَزَلْ جَسَّاسٌ يَتَوَقَّعُهُ علىٰ غِرَّةٍ حتىٰ خَرَجَ وَتَبَاعَدَ عن الحِمَىٰ، فَخَرَجَ جَسَّاسٌ فِي أَثَرِهِ وَرَمَاهُ بِحَرْبَةٍ فِي صُلْبِهِ، وَأَجْهَزَ عَلَيْهِ عَمْرٌو حَتَّىٰ مَاتَ.

(يَالَبَكْرٍ أَيْنَ أَيْنَ) تَأْكِيدٌ لَفْظِيٌّ (الفِرَارُ؟) بِكَسْرِ الفاءِ، أي: الهَرَبُ أي: لا يُمْكِنُكُم الهَرَبُ مِنَّا، وَقَدْ أَحَطْنَا بِكُمْ، وَأَمْسَكْنَا عَلَيْكُم الطُّرُقَ، فَاسْتَمَرَّ الشَّرُّ والقِتَالُ بينَ القَبِيلَتَيْنِ - «تَغْلِبَ» قَبِيلَةِ كُلَيْبٍ وَ«آلِ بَكْرٍ» قَبِيلَةِ جَسَّاسٍ - أَرْبَعِينَ سَنَةً(٢)، وَكَانَ النَّصْرُ وَالغَلَبَةُ فِي ذلكَ حَلِيفَ تَغْلِبَ، لا آلِ بَكْرٍ.

(١) وهذا البيت شاهد نحوي لفتح لام المستغاث وهو هنا «بكر»، وكسر لام المستغاث له علىٰ الأصل من كسر لام الجر وتقديره «يالبَكر لِكليب».

(٢) وسميت هذه الحرب بالبسوس باسم المرأة التي قامت الحرب تأثرًا لها وتلبية لصراخها وندبها.

والتَّسْوِيَةُ، نحوُ: ﴿فَاصْبِرُوٓاْ أَوْ لَا تَصْبِرُواْ﴾ [الطور:١٦] .
وأَمَّا النَّهْيُ: فهوَ طَلَبُ الكَفِّ عن الفعلِ على وَجْهِ الاستعلاءِ.
ولَهُ صيغةٌ واحدةٌ: وهي المضارعُ مع «لَا» الناهِيَةِ، ....

(والتَّسْوِيَةُ) أي: بَيْنَ شَيْئَيْنِ حيثُ يَتَوَهَّمُ المخاطَبُ أنَّ أحدَهُمَا أَرْجَحُ مِنَ الآخرِ، وَأَنْفَعُ منهُ، والعلاقةُ بينهَا وبينَ الأمرِ التَّضادُّ؛ لِأَنَّ التسويةَ بينَ الفِعْلِ والتركِ تُضَادُّ إيجابَ أَحَدِهِمَا.

(نحوُ) قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿فَاصْبِرُوٓاْ أَوْ لَا تَصْبِرُواْ﴾ فإِنَّهُ رُبَّمَا يُتَوَهَّمُ أنَّ الصبرَ نَافِعٌ، فَدَفَعَ ذلكَ بِالتَّسْوِيَةِ بينهُ وَبَيْنَ عَدَمِهِ، أَيْ: صَبْرُكُمْ وَعَدَمُهُ فِي عَدَمِ النَّفْعِ سَوَاءٌ، وَيُمَثَّلُ بهذا لِلتَّسْوِيَةِ فِي النهْيِ أيضًا.

وَمِمَّا جَاءَ لِلتَّسْوِيَةِ فِي الأمرِ قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿قُلْ أَنفِقُواْ طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَّن يُتَقَبَّلَ مِنكُمْ﴾ [التوبة:٥٣] فَإِنَّهُ رُبَّمَا يُتَوَهَّمُ أَنَّ الإنفاقَ طَوْعًامقبُولٌ دونَ الإِكْرَاهِ، فَسَوَّىٰ بَيْنَهُمَا فِي عَدَمِ القَبُولِ.

(وَأَمَّا النهْيُ: فَهُو طَلَبُ الكفِّ عن الفِعْلِ) أي: الانتهاءِ عنهُ بالقَبُولِ المَخْصُوصِ (علىٰ وجهِ الاستعلاءِ) أي: علىٰ طريقِ طَلَبِ العُلُوِّ، فَخَرَجَ بإضافةِ الطلبِ إلىٰ الكَفِّ الأمرُ؛ لأنَّهُ طَلَبُ الفعلِ كَمَا سَبَقَ، وَخَرَجَ بِتَقْيِيدِ الكَفِّ، نحوُ: «كُفَّ». فإِنَّهُ ليسَ طلبًا للكَفِّ عن الفعلِ، بل هو طلبٌ للكَفِّ المُطْلَقِ(١)، أي: الكفِّ من حيثُ إِنَّهُ فِعْلٌ، لا من حيثُ إِنَّهُ كَفٌّ عن فعلٍ آخَرَ، ولو كانَ لازمًا لهُ، وظاهرُ القيدِ الأخيرِ اشتراطُهُ فِي النهْيِ، والصحيحُ عَدَمُهُ كَالأَمْرِ.

(وَلَهُ صِيغَةٌ وَاحِدَةٌ وهِيَ المُضَارِعُ مع «لا» النَّاهِيَةِ) أي: الجَازِمَةِ لَهُ، والدَّالَّةِ علىٰ نهْيِ إيقاعِ الحدثِ الذي هو مَضْمُونُهُ، احْتَرَزَ بذلكَ عن «لا» الناهيةِ التي تَجْزِمُ إذا صَلَحَ قَبْلَهَا «كَيْ»، نحوُ: «جِئْتُهُ لا يَكُنْ لَهُ عَلَيَّ حُجَّةٌ»، فَإِنَّهَا وَإِنْ كانتْ جَازِمَةً عندَ ابنِ مالكٍ وَابْنِهِ(٢) إِلَّا أَنَّهَا لا تَدُلُّ علىٰ النهيِ(٣)، فتَدَبَّرْ.

---

(١) والدليل علىٰ ذلك أن قوله: «كُفَّ» يستتبع قول المخاطَب: «عمَّ أكفُّ؟» بخلاف طلب الكف عن الفعل أي:- النهي - لقولك: «لا تشرب الخمر» فلا يستتبع ذلك لما في الأول من إطلاق يحمل في طياته الإبهام وما في الثامن من التقييد يقيد التعيين والتحديد، إضافة إلىٰ ذلك أن حقيقة «كُفَّ» هو الأمر وليس النهي، فهو فعل أمر أفاد النهي بمادة فعله «ك ف ف» وليس بصيغته.

(٢) وابنه هو الملقب بـ«ابن الناظم» وقد اشتهر بشرح ألفية أبيه ابن مالك.

(٣) يعني: لأن المعنىٰ: جئته كيلا يكون له عليَّ حجة.

كقولِهِ تعالى: ﴿ وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا ﴾ [الأعراف:٥٦] وقد تَخْرُجُ صيغتُهُ عن معناها الأصليِّ إلى معانٍ أُخَرَ تُفْهَمُ مِن المقامِ والسياقِ.

كالدعاءِ، نحوُ: ﴿فَلَا تُشْمِتْ بِيَ الْأَعْدَاءَ ﴾ [الأعراف: ١٥٠].

والالتماسِ، كقولِكَ لِمَنْ يُسَاوِيكَ: لَا تَبْرَحْ مِن مكانِكَ حتَّى أَرْجِعَ إليكَ.

والتَّمَنِّي، نحوُ: (لا تَطْلُعْ) في قولِهِ:

يَا لَيْلُ طُلْ يَا نَوْمُ زُلْ   يَا صُبْحُ قِفْ لَا تَطْلُعِ

(كقولِهِ تعالى: ﴿ وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا ﴾) أَيْ: لا تَعْصُوا اللهَ، وَلَا تَأْمُرُوا بِمَعْصِيَتِهِ فيها؛ لِأَنَّ صَلَاحَ الأَرْضِ وَكَذَا السماءُ بِطاعَتِهِ تَعَالَىٰ.

(وَقَدْ تَخْرُجُ صِيغَتُهُ عَن) اسْتِعْمَالِهَا فِي (مَعْنَاهُ الأَصْلِيِّ) الذي هو طَلَبُ الكَفِّ عن الفعلِ اسْتِعْلَاءً (إِلَىٰ معانٍ أُخَرَ تُفْهَمُ مِن المَقَام) أي: تُفْهَمُ تلكَ المعانِي منها بِقَرِينَةِ المقامِ (والسياقِ) وَتكُونُ مَجَازًا لَا بُدَّ لهُ من عَلَاقَةٍ، كَمَا أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْهَا فِي التَّجَوُّزِ بِصِيغَةِ الأمرِ، وهذا صادقٌ بغيرِ الطلبِ أَصْلًا، وبالطلبِ لا علىٰ وَجْهِ الاستعلاءِ.

(كالدعاءِ) وذلكَ إِذَا اسْتُعْمِلَتْ فِي طَلَبِ الكَفِّ عن الفعلِ علىٰ وَجْهِ التَّخَضُّعِ والتَّذَلُّلِ (نحوُ: ﴿فَلَا تُشْمِتْ بِيَ الْأَعْدَاءَ ﴾) أي: فَلَا تَجْعَلْهُمْ يَفْرَحُونَ بِمُصِيبَةٍ نَزَلَتْ بِي.

(وَالالتماسِ) إذا كانتْ من المُسَاوِي بِدُونِ استعلاءٍ وتَخَضُّعٍ، (كَقَوْلِكَ لِمَنْ يُسَاوِيكَ) أي: فِي الرُّتْبَةِ (لَا تَبْرَحْ مِنْ مَكَانِكَ حَتَّىٰ أَرْجِعَ إِلَيْكَ)، وَالعَلَاقَةُ بينَ النهيِ وبينَ هَذَيْنِ المَعْنَيَيْنِ الإطلاقُ؛ لِأَنَّ النهيَ مَوْضُوعٌ لِطَلَبِ الكَفِّ اسْتِعْلَاءً، فَاسْتُعْمِلَ فِي مُطْلَقِ طَلَبِ الكَفِّ مَجَازًا مُرْسَلًا.

(وَالتَّمَنِّي) فِيمَا إِذَا اسْتُعْمِلَتْ فِي طَلَبِ مَا لَا طَمَاعِيَةَ فيهِ، والعلاقةُ الإطلاقُ والتقييدُ حيثُ أُطْلِقَ النهيُ عَنْ قَيْدِهِ[1] ثم قُيِّدَ بالمحبوبِ الذي لَا طَمَعَ فِي حُصُولِهِ (نحوُ: «لَا تَطْلُعْ» فِي قولِهِ) أي: فِي قولِ الشاعرِ: (يَا لَيْلُ طُلْ) فِعْلُ أَمْرٍ من الطولِ ضِدِّ القِصَرِ، (يَا نَوْمُ زُلْ) فِعْلُ أَمْرٍ من زَالَ يَزُولُ، أي: اذْهَبْ، (يَا صُبْحُ) أي: وَقْتَ الصُّبْحِ وَالفَجْرِ، (قِفْ) فِعْلُ أَمْرٍ من الوقوفِ، أي: تَوَقَّفْ عَن الظهورِ، فهذه الأوامرُ الثلاثةُ مُسْتَعْمَلَةٌ فِي

---

(١) وهو الاستعلاء.

والتهديدِ كقولِكَ لخادِمِكَ: «لا تُطِعْ أَمْرِي».

وأمَّا الاستفهامُ: فهو طَلَبُ العِلْمِ بِشَيْءٍ، وأَدَوَاتُهُ: (الهَمْزَةُ، وَهَلْ، وَمَا، وَمَن، ....

غيرِ مَعْنَاهَا الأصليِّ، أَعْنِي: مُرَادًا بِهَا التَّمَنِّي لِيُنَاسِبَ حالَ المتكلمِ، مِن إِبْدَاءِ الفَرَحِ وَالسُّرُورِ بِوَصْلِ الأحبابِ، (لا تَطْلُعِ) نَهْيٌ عن طلوعِ الصبحِ -أي: الفجرِ-، مُرَادٌ بِهِ التَّمَنِّي، فكَأَنَّهُ يَقُولُ: لَيْتَكَ أَيُّهَا الصبحُ لم تَطْلُعْ، أي: لا طَمَاعِيَةَ لي فِي طلوعِكَ لِكَثْرَةِ الأفراحِ والمَسَرَّاتِ التي أَجِدُهَا بالليلِ.

(والتهديدِ) أي: التخويفِ والتوعُّدِ، والعلاقةُ بينَهُ وبينَ النَّهْيِ السَّبَبِيَّةُ؛ لأنَّ النهيَ عن الشَّيْءِ يَتَسَبَّبُ عنهُ التَّخْوِيفُ على مُخَالَفَتِهِ، (كَقَوْلِكَ لِخَادِمِكَ: «لَا تُطِعْ أَمْرِي») أي: اتْرُكْ إِطَاعَةَ أَمْرِي، وَإِنَّمَا كَانَ تَهْدِيدًا للعلمِ الضروريِّ بأنَّ الشخصَ لا يَأْمُرُ خَادِمَهُ بِتَرْكِ طاعةِ أمرِهِ؛ لِأَنَّ المطلوبَ مِن الخادمِ الامتثالُ، لا عدمُهُ، وَدَلَّ على التَّوَعُّدِ استحقاقُهُ العقوبةَ بِعَدَمِ الامتثالِ.

(وَأَمَّا الاسْتِفْهَامُ فهو) لُغَةً: طَلَبُ الفَهْمِ، وَاصْطِلَاحًا: (طَلَبُ العِلْمِ بِشَيْءٍ) أي: حُصُولُ الشَّيْءِ الذي فِي الخارجِ[1] فِي الذهنِ بأدواتٍ مَخْصُوصَةٍ، بِمَعْنَى أَنْ تَطْلُبَ ما هو فِي الخارجِ لِيَحْصُلَ فِي ذِهْنِكَ نَقْشٌ مُطَابِقٌ لهُ بخلافِ الطلبِ فِي غيرِهِ، كالأمرِ والنهْيِ والدعاءِ، فَإِنَّكَ تَنْقُشُ فِي ذِهْنِكَ، ثم تَطْلُبُ أَنْ يَحْصُلَ لهُ فِي الخارجِ مُطَابِقٌ، فَنَقْشُ الذهنِ فِي الاستفهامِ تَابِعٌ، وفي غيرِهِ مَتْبُوعٌ.

فَخَرَجَ نَحْوُ: «عَلِّمْنِي، وَفَهِّمْنِي»، فَإِنَّهُ وَإِنْ دَلَّ عَلَى طَلَبِ حُصُولِ صُورَةِ العلمِ ليسَ اسْتِفْهَامًا؛ إِذْ لَيْسَتْ فيهِ أداةٌ من الأدواتِ المَخْصُوصَةِ للاستفهامِ.

ثم هذه الصورةُ المُسْتَفْهَمَةُ إنْ كانتْ وُقُوعَ نِسْبَةٍ بينَ أَمْرَيْنِ أو لَا وُقُوعَهَا، فَحُصُولُهَا -أي: إِدْرَاكُهَا- هو التصديقُ، وَإِلَّا بِأَنْ كَانَتْ مَوْضُوعًا أو مَحْمُولًا أو نِسْبَةً مُجَرَّدَةً أو اثْنَتَيْنِ مِن الثلاثةِ أو الثلاثةَ، فَحُصُولُهَا، أَيْ: إِدْرَاكُهَا، هو التَّصَوُّرُ[2].

(وَأَدَوَاتُهُ) أي: الألفاظُ الموضوعةُ للاستفهامِ إِحْدَى عَشْرَةَ (الهمزةُ، وهلْ، وَمَا، وَمَنْ،

---

(١) أي: في خارجِ الذهنِ، وهو الواقع.

(٢) مر أن الفرق بين التصديقِ والتصور هنا: أن الأول ما كون في الشيء المدرَك مطابقًا للواقع، وأما الثاني فهو ما يكون في الشيء المدرَك محتملًا للمطابقة وعدمها.

وَمَتَى، وَأَيَّانَ، وَكَيْفَ، وأَيْنَ، وَأَنَّى، وَكَمْ، وَأَيّ).

فالهمزةُ لِطَلَبِ التصوُّرِ أو التصديقِ. والتصوُّرُ: هو إدراكُ المفردِ كقولِكَ: «أَعَلِيٌّ مسافرٌ أمْ خالدٌ»، تَعْتَقِدُ أَنَّ السفرَ حَصَلَ مِن أحدِهِمَا، ولكنْ تَطْلُبُ تَعْيِينَهُ، ولذا يُجَابُ بالتعيينِ فيُقَالُ: «عَلِيٌّ» مثلًا.

وَمَتَىٰ، وَأَيَّانَ، وَكَيْفَ، وَأَيْنَ، وَأَنَّىٰ، وَكَمْ، وَأَيْ) وَتَنْقَسِمُ إلىٰ ثلاثةِ أقسامٍ: الأولُ: ما يُسْتَعْمَلُ لطلبِ التَّصَوُّرِ تَارَةً وَلِطَلَبِ التصديقِ تَارَةً أُخْرَىٰ، وَهُوَ «الهَمْزَةُ». والثانيٰ: مَا يُسْتَعْمَلُ لِطَلَبِ التصديقِ فَقَطْ، وَهُوَ «هَلْ». والثالثُ: مَا يُسْتَعْمَلُ لِطَلَبِ التصورِ فَقَطْ، وَهُوَ بَقِيَّةُ الألفاظِ.

(فَالهَمْزَةُ) قُدِّمَتْ؛ لِأَنَّهَا أُمُّ البَابِ، وَهِيَ جَدِيرَةٌ بِالتَّقْدِيمِ (لِطَلَبِ التَّصَوُّرِ أو التصديقِ) أي: تُسْتَعْمَلُ لِطَلَبِ أَيِّهِمَا كَانَ.

(والتصورُ هو إدراكُ المفردِ) المرادُ بالمفردِ: مَا سِوَىٰ وُقُوعِ النسبةِ أَوْ لا وُقُوعِهَا.

فَطَلَبُ التصورِ حِينَئِذٍ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ: طَلَبُ تَصَوُّرِ المَوْضُوعِ، وَطَلَبُ تَصَوُّرِ المَحْمُولِ، وَطَلَبُ تَصَوُّرِ النِّسْبَةِ التي هِيَ مَوْرِدُ الإيجابِ والسلبِ، زُعِمَ أنَّ القِسْمَ الأخيرَ يُغْنِي عنهُ طَلَبُ تَصَوُّرِ الطَّرَفَيْنِ، فَلَا يُمَثَّلُ لهُ.

والمرادُ بالتَّصَوُّرِ المَطْلُوبِ بالاستفهامِ: التَّصَوُّرُ علىٰ وجهِ التعيينِ، حيثُ كَانَ المُسْتَفْهِمُ مُتَرَدِّدًا فِي تَعْيِينِ أَحَدِ الشَّيْئَيْنِ؛ لِأَنَّ هذا التَّصَوُّرَ الذي لم يَحْصُلْ، وَلِذَا يَسْتَفْهِمُ عنهُ.

وَلَا يَصِحُّ أَنْ يُرَادَ تَصَوُّرُ الشَّيْءِ مِنْ حَيْثُ ذَاتُهُ، وَهُوَ تَصَوُّرُهُ علىٰ سبيلِ الإجمالِ، فَإِنَّهُ حَاصِلٌ قبلَ السؤالِ، فَلَا مَدْخَلَ لَهُ فِي الاستفهامِ.

(كَقَوْلِكَ) فِي طلبِ تَصَوُّرِ المُسْنَدِ إليهِ من حيثُ إِنَّهُ مُسْنَدٌ إليهِ (أَعَلِيٌّ مُسَافِرٌ أَمْ خالدٌ؟) فَإِنَّ هذا الكلامَ يَدُلُّ علىٰ أَنَّكَ (تَعْتَقِدُ أَنَّ السفرَ حَصَلَ مِن أَحَدِهِمَا) أي: تَعْتَقِدُ بِوُقُوعِ النسبةِ، وهِيَ حصولُ السفرِ من عَلِيٍّ أو خالدٍ لا عَلَىٰ وَجْهِ التَّعْيِينِ.

(وَلَكِنْ تَطْلُبُ تَعْيِينَهُ) أي: تَطْلُبُ تَصَوُّرَ المُسْنَدِ إليهِ علىٰ وجهِ التعيينِ؛ لِأَنَّهُ هو المُتَّصِفُ بِكَوْنِهِ حَصَلَ لهُ السفرُ (ولذا) أي: وَلِأَجْلِ أنَّ المطلوبَ تَعْيِينُهُ (يُجَابُ) عن هذا الاستفهامِ (بالتعيينِ، فيُقَالُ: «عَلِيٌّ» مَثَلًا) وَتَصَوَّرْتَ حِينَئِذٍ المُسْنَدَ إليهِ بِخُصُوصِهِ

والتصديقُ: هوَ إدراكُ النِّسْبَةِ نحوُ: «أَسَافَرَ عَلِيٌّ»، تَسْتَفْهِمُ عن حصولِ السفرِ وعَدَمِهِ، ولذا يُجَابُ بِنَعَمْ أو لا. والمَسْئُولُ عنْهُ في التصوُّرِ ما يَلِي الهمزةَ، ويَكُونُ لَهُ مُعَادِلٌ يُذْكَرُ بعدَ «أَمْ»، وَتُسَمَّى: مُتَّصِلَةً[1] ، فتقولُ في الاستفهامِ عن المُسْنَدِ إليهِ:..........

علىٰ وَجْهِ التعيينِ، وَأَنَّهُ عَلِيٌّ، لا خَالِدٌ.

(**والتصديقُ: هو إدراكُ النسبةِ**) أي: الإذعانُ بأنَّ النسبةَ التامَّةَ بينَ الشيئينِ وَاقِعَةٌ فِي الخارجِ، أوْ لَيْسَتْ واقعةً، أي: إدراكُ مُوَافَقَتِهَا لِمَا فِي الواقعِ أَوْ عَدَمِ مُوَافَقَتِهَا لهُ، وهذا الإدراكُ كما يُسَمَّىٰ «تَصْدِيقًا» يُسَمَّىٰ «حُكْمًا وَإِسْنَادًا وَإِيقَاعًا وَانْتِزَاعًا وَإِيجَابًا وَسَلْبًا»، سَوَاءٌ كَانَت النِّسْبَةُ التي طُلِبَ التصديقُ بها مَضْمُونَ الجملةِ الفِعْلِيَّةِ، وَهَذَا أَكْثَرُ، (**نحوُ: أَسَافَرَ عَلِيٌّ؟**) فَإِنَّكَ قَدْ تَصَوَّرْتَ السَّفَرَ وَعَلِيًّا، والنسبةُ بَيْنَهُمَا وهِيَ حُصُولُ السفرِ مِن عليٍّ، إِلَّا أَنَّ ذِهْنَكَ تَرَدَّدَ فِيهَا بَيْنَ وُقُوعِهَا، وَلَا وُقُوعِهَا فِي الخارِجِ.

وَ(**تَسْتَفْهِمُ عن حصولِ السفرِ وَعَدَمِهِ**) أي: وَتَطْلُبُ تَعْيِينَ ما تَلَبَّسَتْ بِهِ تِلْكَ النسبةُ من الوقوعِ وَاللَّاوُقُوعِ. (**وَلِذَا**) أي: وَلِأَجْلِ أَنَّ المطلوبَ تَعْيِينُ ما تَلَبَّسَتْ بِهِ تِلْكَ النِّسْبَةُ، (**يُجَابُ**) عَنْ هَذَا الاستفهامِ (**بِنَعَمْ**) وَيَحْصُلُ لكَ التصديقُ بوقوعِ النسبةِ (**أو**) يُجَابُ عنهُ بقولِهِ: (**لَا**) فَيَحْصُلُ لكَ التصديقُ بِعَدَمِ وُقُوعِهَا، أو كانت النسبةُ مَضْمُونَ الجملةِ الاسْمِيَّةِ، نحوُ: أَعَلِيٌّ مُسَافِرٌ؟ فقد تَصَوَّرْتَ الطرفَيْنَ وَالنسبةَ، وَسَأَلْتَ عن وُقُوعِهَا خَارِجًا، فإذا قِيلَ فِي الجوابِ: هو مُسَافِرٌ حَصَلَ التصديقُ.

(**والمسئولُ عنهُ**) أي: بالهمزةِ (**فِي التصورِ**) أي: قَصْدِ السؤالِ عن أجزاءِ الجملةِ.

(**ما يَلِي الهمزةَ**) أي: هو تَصَوُّرُ الجزءِ الذي يَلِيهَا مِن تلكَ الأجزاءِ.

(**وَيَكُونُ لَهُ**) أي: لِهَذَا المسئولِ عنهُ لَفْظٌ (**مُعَادِلٌ يُذْكَرُ بعدَ أَمْ**) بِفَتْحِ الهمزةِ (**وَتُسَمَّىٰ مُتَّصِلَةً**) أي: تُوصَفُ أَمْ فِي هذه الحالةِ بِكَوْنِهَا مُتَّصِلَةً لِاتِّصَالِ مَا بَعْدَهَا بِمَا قَبْلَهَا.

(**فَتَقُولُ فِي الاستفهامِ عن المُسْنَدِ إليهِ**) الفاعلِ، وقد تَقَدَّمَ مثالُ الاستفهامِ عن

---

(١) وتسمىٰ متصلة لأن ما قبلها وما بعدها لا يُستغنىٰ بأحدهما عن الآخر فهما في حكم المتصلين. بخلاف «أم» المنقطعة التي ينقطع ما بعدها عما قبلها وعلامتها أنها تكون بمعنىٰ «بل» والهمزة قبلها لا تكون للاستفهام الحقيقي بل للإنكار والنفي.

أأنتَ فَعَلْتَ هذا أَمْ يوسُفُ؟، وعن المُسْنَدِ: أَرَاغِبٌ أَنْتَ عن الأمرِ، أمْ رَاغِبٌ فِيهِ؟ وعن المفعولِ: «أَإِيَّايَ تَقْصِدُ أَمْ خَالِدًا؟»، وعن الحالِ: أَرَاكِبًا جِئْتَ أَمْ مَاشِيًا؟ وعن الظرفِ: أَيَوْمَ الخميسِ قَدِمْتَ أَمْ يومَ الجمعةِ؟، وهكذا.

المسنَدِ إليهِ المبتدأ: (**أَأَنْتَ فَعَلْتَ هذا أَمْ يُوسَفُ؟**) فَإِنَّ هذا الكلامَ إِنَّمَا يَقُولُهُ مَن عَرَفَ حُصُولَ أَصْلِ النسبةِ، بأَنْ عَرَفَ صُدُورَ الفعلِ المُشَارِ إليه مِن شخصٍ، وَشَكَّ فِي كونِهِ المخاطَبَ أو يوسُفَ، فكَأَنَّهُ يقولُ: الذي صَدَرَ منهُ الفعلُ المشارُ إليهِ أَنْتَ أَمْ يُوسُفُ؟ فَالشَّكُّ فِي الفاعلِ، والسؤالُ لِطَلَبِ التَّصَوُّرِ.

(وَ) تَقُولُ فِي الاستفهامِ (**عَنِ المُسْنَدِ**) خَبَرِ المبتدأ: (**أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنِ الأمرِ أَمْ رَاغِبٌ فيهِ؟**)، فَإِنَّ هذا الكلامَ إِنَّمَا يَقُولُهُ مَن عَرَفَ صُدُورَ فِعْلٍ من المخاطَبِ، وَشَكَّ فِي ذلكَ الفِعْلِ، فَإِنَّهُ يَقُولُ: الفِعْلُ الذي صَدَرَ مِنَ المُخَاطَبِ، أَهُوَ الرغبةُ فيهِ أَوِ الرَّغْبَةُ عَنِ الأمرِ؟[1] فَالشَّكُّ فِيمَا أُسْنِدَ إلى المُخَاطَبِ، وَالسُّؤَالُ لِطَلَبِ التَّصَوُّرِ.

وَمِثَالُ **الاستفهامِ عنِ المُسْنَدِ الفِعْلِ**: «أَضَرَبْتَ زَيْدًا أَمْ أَكْرَمْتَهُ؟» فَإِنَّ هذا الكلامَ يَقُولُهُ مَنْ عَرَفَ تَعَلُّقَ فِعْلٍ بالمخاطَبِ، وَلَكِنْ لا يَعْرِفُ أَنَّهُ ضَرْبٌ أو إكرامٌ، وَأَرَادَ تعْيِينَهُ، فالشكُّ فِي الفِعْلِ، والسؤالُ لِطَلَبِ التَّصَوُّرِ.

(وَ) تَقُولُ فِي الاستفهامِ (**عن المفعولِ: أَإِيَّايَ تَقْصِدُ أَمْ خَالِدًا؟**) فَإِنَّ هذا الكلامَ تَقُولُهُ إِذَا عَرَفْتَ أَنَّ مُخَاطَبَكَ قَصَدَ أَحَدًا، وَجهِلْتَ عَيْنَ ذلك الأحدِ، فَكَأَنَّكَ تَقُولُ: «مَقْصُودُكَ مَا هُوَ أَنَا أَوْ خَالِدٌ؟» فَالشَّكُّ هُنَا فِي المَفْعُولِ، وَالسُّؤَالُ لِطَلَبِ التَّصَوُّرِ.

(و) تَقُولُ فِي الاستفهامِ (**عَنِ الحَالِ: أَرَاكِبًا جِئْتَ أَمْ مَاشِيًا؟**) فالشَّكُّ هُنَا فِي حَالَةِ مَجِيءِ المُخَاطَبِ.(وَ) تقولُ فِي الاستفهامِ (**عنِ الظرفِ: أَيَوْمَ الخميسِ قَدِمْتَ أَمْ يَوْمَ الجُمُعَةِ؟**) فَالشَّكُّ فِي هذا المثالِ فِي ظَرْفِ الزمانِ.

(**وهكذا**) أي: سَائِرُ المُتَعَلِّقَاتِ، نحوُ: أَفِي الدَّارِ صَلَّيْتَ، أَمْ فِي المَسْجِدِ الحَرَامِ؟ أو أَتَأْدِيبًا ضَرَبْتَ أَمْ عِقَابًا؟ أَفَادَهُ فِي «المُطَوَّلِ».

---

(١) في النسخة المطبوعة العبارة هنا مقلوبة، إذ وردت هنا هكذا (الفعل الذي صدر المخاطب أو الرغبة عن الأمر أهو الرغبة فيه؟) وقد أثبتنا الصواب الذي لا يخفى.

وقد لا يُذْكَرُ المُعَادِلُ نحو: «أَأَنتَ فَعَلْتَ هذا؟». «أَرَاغِبٌ أَنْتَ عن الأَمْرِ؟». «أَإِيَّايَ تَقْصِدُ؟». «أَرَاكِبًا جِئْتَ؟». «أَيَوْمَ الخميسِ قَدِمْتَ؟». والمَسْئُولُ عنهُ في التصديقِ: النِّسْبَةُ، ولا يكونُ لها مُعَادِلٌ، فإنْ جاءَتْ «أَمْ» بَعْدَهَا قُدِّرَتْ مُنْقَطِعَةً وتكونُ بِمَعْنَى «بَلْ».

(وقد لا) تُذْكَرُ «أَمْ» فَلَا (يُذْكَرُ المُعَادِلُ) بَعْدَهَا. (نحوُ: أَأَنْتَ فَعَلْتَ هذا؟ أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنِ الأَمْرِ؟ أَإِيَّايَ تَقْصِدُ؟ أَرَاكِبًا جِئْتَ؟ أَيَوْمَ الخَمِيسِ قَدِمْتَ؟).

فَجَمِيعُ هذِهِ لِطَلَبِ التَّصَوُّرِ، أي: تَصَوُّرِ ما يَلِي الهمزةَ، ولا التباسَ بِأَنْ يُرَادَ بها طَلَبُ التصديقِ؛ إِذْ تَقْدِيرُ **المثالِ الأَوَّلِ**: أَمْ فَعَلَهُ يُوسُفُ، **والثاني**: أَمْ رَاغِبٌ أَنْتَ فِي الأَمْرِ، **والثالثِ**: أَمْ تَقْصِدُ خَالِدًا، **والرابعِ**: أَمْ جِئْتَ مَاشِيًا، **والخامسِ**: أَمْ قَدِمْتَ يَوْمَ الجُمُعَةِ.

(والمَسْئُولُ عَنْهُ) بالهمزةِ (في) طَلَبِ (التصديقِ النِّسْبَةُ) أي: حَالُهَا مِنْ وقوعٍ أَوْ لَا وُقُوعٍ، وَهُوَ معنًى دَائِرٌ بينَ المُسْنَدِ والمُسْنَدِ إليهِ (وَلَا يَكُونُ لَهَا مُعَادِلٌ) كما أَنَّهُ لَا تُذْكَرُ «أَمْ» بَعْدَ الجُمْلَةِ الدَّالَّةِ على النِّسْبَةِ الخَبَرِيَّةِ.

(فإِنْ جَاءَتْ «أَمْ» بَعْدَهَا) أي: بعدَ الجملةِ الدالَّةِ على النسبةِ (قُدِّرَتْ) أي: «أَمْ». (مُنْقَطِعَةً) لِانْقِطَاعِ مَا بَعْدَهَا عَمَّا قَبْلَهَا؛ لأنَّ الغرضَ من الإتيانِ بها الانتقالُ من كلامٍ إلى كلامٍ آخَرَ.

(وَتَكُونُ) أي: «أَمْ» (بِمَعْنَى «بَلْ») الإضرابِيَّةِ، يعني: أَنَّكَ اسْتَفْهَمْتَ أَوَّلًا عن نِسْبَةِ الجملةِ التي قَبْلَهَا، ثُمَّ أَرَدْتَ إِضْرَابًا عنهُ، واستفهامًا ثانيًا، وَيَكُونُ ذلكَ حِينَئِذٍ اسْتِفْهَامًا عَنِ التصديقِ تَالِيًا لِلاستفهامِ بالهمزةِ عن التصديقِ أيضًا، وَلَا بُدَّ مِنْ وُقُوعِ الجُمْلَةِ بعدَ هذهِ المُنْقَطِعَةِ نحوُ قولِ الشاعرِ:

وَلَسْتُ أُبَالِي بَعْدَ فَقْدِيَ مَالِكًا ... أَمَوْتِيَ نَاءٍ أَمْ هُوَ الآنَ وَاقِعُ[1]

فَإِنْ وَقَعَ بعدَهَا مُفْرَدٌ قُدِّرَ بجملةٍ، نحوُ: «أَحَضَرَ الأَمِيرُ أَمْ جَيْشُهُ؟» أي: «بَلْ حَضَرَ جَيْشُهُ»، ومِنْ هنا: ظَهَرَ الفَرْقُ بين الاستفهامِ بالهمزةِ عنِ التَّصَوُّرِ والاستفهامِ بها عَنِ التصديقِ، بِأَنَّ الأَوَّلَ ما صَلَحَ أَنْ يُؤْتَى بَعْدَهُ بـ«أَمِ» المُتَّصِلَةِ دُونَ المُنْقَطِعَةِ، والثاني حَقُّهُ

---

(١) جعل ابن هشام وغيره «أم» هنا متصلة والهمزة قبلها للتسوية وساقه شاهدًا لمجيء «أم» المتصلة بعد همزة التسوية بين جملتين اسميتين «مغني اللبيب» (١/ ٧٨).

و«هلْ» لِطَلَبِ التصديقِ فقطْ نحو: هل جاءَ صَدِيقُكَ؟ والجوابُ نَعَمْ أوْ لا، ولِذَا يَمْتَنِعُ مَعَهَا ذِكْرُ المُعَادِلِ فلا يُقَالُ: «هل جاءَ صَدِيقُكَ أمْ عَدُوُّكَ؟».

و«هلْ» تُسَمَّى بَسِيطَةً إنِ اسْتُفْهِمَ بها عن وجودِ ....

أنْ يُؤْتَىٰ بَعْدَهُ بـ«أمِ» المُنْقَطِعَةِ دونَ المُتَّصِلَةِ.

(وَهَلْ لِطَلَبِ التصديقِ) أي: لِطَلَبِ أَصْلِهِ، وهو مُطْلَقُ إدراكِ وُقُوعِ النسبةِ أو لا وُقُوعِهَا (فَقَطْ) أي: وَلَا يُؤْتَىٰ بها لِطَلَبِ التَّصَوُّرِ، وَتَدْخُلُ عندَ استعمالِهَا فِي التصديقِ الذي تَخْتَصُّ بهِ علىٰ الجُمْلَتَيْنِ الفعليَّةِ (نحوُ: هَلْ جَاءَ صَدِيقُكَ؟) إذا كانَ المطلوبُ التصديقَ بِثُبُوتِ المَجِيءِ لِصَدِيقِكَ، أي: إِدْرَاكَ أَنَّ هذا الثبوتَ مُطَابِقٌ لِلواقِعِ مع العلمِ بِحَقِيقَةِ كُلٍّ من المُسْنَدَيْنِ، والاسْمِيَّةِ نحوُ: «هَلْ خَالِدٌ صَدِيقُكَ؟» إذا كانَ المطلوبُ التصديقَ بِثُبُوتِ صَدَاقَتِكَ لخالدٍ.

(والجوابُ) عن هذا الاستفهامِ (نَعَمْ) أي: جَاءَ صَدِيقُكَ، فَيَحْصُلُ لكَ التَّصْدِيقُ بِوُقُوعِ النِّسْبَةِ (أَوْ لا) فَيَحْصُلُ لَكَ التصديقُ بِعَدَمِ وُقُوعِ النسبةِ.

هذا وَيُشْتَرَطُ فِي الجملةِ التي تَدْخُلُ «هل» عَلَيْهَا أَنْ تكُونَ مُثْبَتَةً، فَلَا تَدْخُلُ علىٰ مَنْفِيَّةٍ، فلا يُقَالُ: «هَلْ لَا قَامَ خَالِدٌ»؛ لِأَنَّهَا فِي الأصلِ بِمَعْنَىٰ «قَدْ»، وهِيَ لا تَدْخُلُ علىٰ المَنْفِيِّ، فَلَا يُقَالُ: «قَدْ لَا يَقُومُ زَيْدٌ».

(وَلِذَا) أي: وَلِكَوْنِ «هلْ» لا يُطْلَبُ بِهَا التصديقُ (يَمْتَنِعُ مَعَهَا) أي: مع «هَلْ» (ذِكْرُ المُعَادِلِ، فَلَا يُقَالُ: هَلْ جَاءَ صَدِيقُكَ أَمْ عَدُوُّكَ)، لِأَنَّ «أَمْ» هُنَا وَقَعَ بعدها مُفْرَدٌ، فَدَلَّ علىٰ كَوْنِهَا مُتَّصِلَةً، وَ«أم» المُتَّصِلَةُ إِنَّمَا تُسْتَعْمَلُ عندَ طَلَبِ التَّصَوُّرِ، وَإِرَادَةِ تَعْيِينِ أَحَدِ الشَّيْئَيْنِ المُبْهَمِ مَنْ وَقَعَتْ مِنْهُ النسبةُ مِنْهُمَا بَعْدَ العلمِ بأصلِ تلكَ النسبةِ.

وقد تَقَدَّمَ أَنَّ «هَلْ» لِطَلَبِ أصلِ النسبةِ، فَمُقْتَضَاهَا جَهْلُ أصلِ النسبةِ؛ إِذْ لَا يُسْأَلُ عن معلومٍ، وَمُقْتَضَىٰ «أم» المُتَّصِلَةِ العِلْمُ بِهَا فَتَنَافَيَا. نَعَمْ، إِذَا أُرِيدَتْ بِهَا «أم» المُنْقَطِعَةُ، وَقُدِّرَ فِعْلٌ بَعْدَهَا، فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ ذلكَ، كَمَا يَجُوزُ أَنْ تُعادِلَ «أم» المُنْقَطِعَةَ، فَتَقُولُ: «هَلْ قَامَ زَيْدٌ أَمْ قَعَدَ بِشْرٌ؟» وَ«هَلْ تَأْتِينِي أَمْ تُحَدِّثُنِي؟» فَتَدَبَّرْ.

(وَهَلْ) تَنْقَسِمُ إِلَىٰ قِسْمَيْنِ: بَسِيطَةٍ وَمُرَكَّبَةٍ: (تُسَمَّىٰ بَسِيطَةً: إن اسْتُفْهِمَ بها عن وُجُودِ

شَيْءٍ فِي نَفْسِهِ نحوُ: «هل العَنْقَاءُ موجودةٌ»، ومُرَكَّبَةٌ: إن اسْتُفْهِمَ بها عن وجودِ شَيْءٍ لِشَيْءٍ. نحوُ: «هل تَبِيضُ العنقاءُ وتُفرِخُ؟».

شَيْءٍ فِي نَفْسِهِ) أي: طُلِبَ بها التَّصْدِيقُ بِوُقُوعِ نِسْبَةٍ بينَ شَيْءٍ جُعِلَ مَوْضُوعًا، وبينَ مَحْمُولٍ هو عَيْنُ الوجودِ الخَارِجِيِّ. (نحوُ: هل العَنْقَاءُ مَوْجُودَةٌ؟) أي: ثابتةٌ فِي الخارجِ وَمُتَحَقِّقَةٌ فيهِ، فالمطلوبُ التصديقُ بوقوعِ نسبةِ الوجودِ الخارجيِّ(١) لِلْعَنْقَاءِ.

حَكَىٰ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي «رَبِيعِ الأَبْرَارِ» أَنَّهَا طَائِرٌ، فيها مِن كُلِّ شَيْءٍ مِن الألوانِ، وكانتْ فِي زَمَنِ أصحابِ الرَّسِّ، تَأْتِي إلىٰ أَطْفَالِهِمْ وَصِغَارِهِمْ، فَتَخْطِفُهُمْ وَتَغْرُبُ بِهِمْ نحوَ الجبلِ فتَأْكُلُهُمْ، فَشَكَوْا ذلكَ إلىٰ نَبِيِّهِمْ صَالِحٍ عليه السلام، فَدَعَا اللهَ عليها، فَأَهْلَكَهَا، وَانْقَطَعَ نَسْلُهَا، فَسُمِّيَتْ عَنْقَاءَ مَغْرِبٍ انْتَهَىٰ.

وَسُمِّيَتْ «هَلْ» بَسِيطَةً لِبَسَاطَةِ المَسْؤُولِ عَنْهُ فيها، وَهُوَ وُجُودُ نَفْسِ الشَّيْءِ الموضوعِ فقطْ.

(و) تُسَمَّىٰ «هَلْ» (مُرَكَّبَةً إن اسْتُفْهِمَ بها عن وجودِ شَيْءٍ لِشَيْءٍ) أي: طُلِبَ التصديقُ بها عن وقوعِ نسبةٍ بينَ شَيْءٍ جُعِلَ موضوعًا، وبينَ شَيْءٍ آخَرَ جُعِلَ مَحْمُولًا، وهو غيرُ الوجودِ لِذَلِكَ الموضوعِ، بلْ هوَ وُجُودُ شَيْءٍ آخَرَ، فالمرادُ بالوجودِ الواقعِ مَحْمُولًا هُنَا النِّسْبَةُ(٢) - بِخِلَافِهِ فِي البسيطَةِ - فالمرادُ بهِ الوجودُ الخارجيُّ، وهو التَّحَقُّقُ فِي الخارجِ. (نحوُ: هَلْ تَبِيضُ العَنْقَاءُ وَتُفْرِخُ؟) فإنَّ المطلوبَ التصديقُ بوقوعِ نِسْبَةِ البيضِ والتفريخِ للعنقاءِ، أو بِعَدَمِ وُقُوعِهَا، وَسُمِّيَتْ هذهِ مُرَكَّبَةً لِتَرْكِيبِ المَسْؤُولِ عنهُ فيها مِن وُجُودِ نَفْسِ شَيْءٍ لشيءٍ آخَرَ، فَاعْتُبِرَ فيها ما اعْتُبِرَ فِي البسيطَةِ وَزِيَادَةٌ، فَإِنَّ قَوْلَنَا: هَل العنقاءُ مَوْجُودَةٌ؟ المُعْتَبَرُ فيهِ وُجُودُ العنقاءِ. وَقَوْلَنَا: هَلْ تَبِيضُ العنقاءُ؟ المعتبرُ فيهِ وجودُ العنقاءِ وَبَيْضِهَا، فَإِنْ نُظِرَ إلىٰ غيرِ الوجودِ الواقعِ رَابِطَةً فِي الأمرَيْنِ، كانَ المُعْتَبَرُ فِي أَوَّلِهِمَا شَيْئًا وَاحِدًا وهو العنقاءُ، وفي ثَانِيهِمَا شَيْئَيْنِ هُمَا العنقاءُ وَبَيْضُهَا، وَإِنْ نُظِرَ إلىٰ الوجودِ المذكورِ كَانَ المُعْتَبَرُ فِي الأَوَّلِ شَيْئَيْنِ، وفي الثاني ثَلَاثَةً، وعلىٰ كُلِّ حالٍ

---

(١) أي: الوجود في الواقع خارج الذهن المجرد الذي يمكن أن يتخيل ما لا وجود له خارجه.

(٢) «الموضوع» و«المحمول» مصطلحان منطقيان ويطلق عليها في المنطق كذلك المحكوم عليه والمحكوم وفي الفلسفة الجوهر والعَرَض، ويقابلهما عند البلاغيين المُسْنَد إليه والمسند علىٰ الترتيب، وعند النحويين المبتدأ والخبر، ففي قولك: «الإنسان حيوان ناطق» محمول علىٰ ذات الإنسان.

و«مَا» يُطْلَبُ بها شَرْحُ الاسْمِ نَحْوُ: «ما العَسْجَدُ أو اللُّجَيْنُ؟» أو حقيقةِ المُسَمَّى نَحْوُ: «ما الإنسانُ؟» أو حالِ المَذْكُورِ مَعَهَا، كقولِكَ لقادِمٍ عَلَيْكَ: «مَا أَنْتَ».

و«مَنْ» يُطْلَبُ بها تَعْيِينُ العُقَلَاءِ، كقولِكَ: مَن فَتَحَ مِصْرَ؟

فالاعتبارُ في الأوّلِ فيه بَساطَةٌ بالنسبةِ إلى الاعتبارِ في الثاني، بمعنى قِلَّةِ المُعْتَبَرِ وكَثْرَتِه.

(وَ«مَا» يُطْلَبُ بِهَا شَرْحُ الاسمِ) أي: بَيَانُ مَفْهُومِهِ الإجماليِّ الذي وُضِعَ لهُ في اللغةِ أو الاصطلاحِ، فذلك المفهومُ الموضوعُ لهُ هو المطلوبُ شَرْحُهُ وبَيانُهُ، والمرادُ بالاسمِ هنا الكلمةُ، عَدَلَ إليه لِمُشاكَلَتِهِ للمُسَمَّى.

(نحوُ ما العَسْجَدُ أو اللُّجَيْنُ؟) تقولُ: هذا طالبًا أنْ يُعَيَّنَ لَكَ مَدْلُولُهُ اللُّغَوِيُّ، فيُجابُ بإيرادِ لَفْظٍ أَشْهَرَ مِنْهُ عندَ السامعِ، فيُقَالُ في جوابِ: ما العسجدُ؟ إِنَّهُ الذَّهَبُ، وفي جوابِ: ما اللُّجَيْنُ؟ إِنَّهُ الفِضَّةُ، سَوَاءٌ كانَ هذا اللفظُ الأَشْهَرُ مُرادِفًا لهُ أمْ لَا، وسواءٌ كانَ مِنْ هذه اللغةِ التي سَأَلَ بها السائلُ أم لَا، وَسَواءٌ كَانَ مُفْرَدًا أم مُرَكَّبًا بِشَرْطِ أنْ يَكُونَ فيهِ إجْمَالٌ.

(أو) شَرْحُ (حَقِيقَةِ المُسَمَّى) المرادُ بالمُسَمَّى المفهومُ الإجماليُّ، والمرادُ بحقيقتِهِ أَجْزَاءُ ذلكَ المفهومِ الإجماليِّ، أَعْنِي: الماهِيَّةَ التَّفْصِيلِيَّةَ الثابتةَ في نَفْسِ الأمرِ التي بها أَفْرَادُ الشَّيْءِ تَحَقَّقَتْ بحيثُ لا يُزَادُ عليها في الخارجِ إلا العَوَارِضُ كالإنسانِ، فإنَّ مَفْهُومَهُ الإجماليَّ الذي هو مُسَمَّاهُ نَوْعٌ مَخْصُوصٌ من الحيوانِ، وَحَقِيقَةُ ذلكَ المُسَمَّى حيوانٌ ناطِقٌ. (نحوُ: مَا الإِنْسَانُ؟) تَقُولُ هذا طالِبًا أَنْ يُشْرَحَ لَكَ حَقِيقَتُهُ الثَّابِتَةُ في نفسِ الأمرِ، فيُجَابُ بإيرادِ تَعْرِيفٍ حَقِيقِيٍّ مُبَيِّنٍ لِحَقِيقَتِهِ التي بها تَحَقَّقَتْ أَفْرادُهُ؛ فإنَّ أَفْرَادَهُ لَا تَزِيدُ على هذهِ الحَقِيقَةِ إلَّا بالعَوَارِضِ.

(أو) شَرْحُ (حالِ المَذْكُورِ) أي: صِفَتِهِ (مَعَهَا) أي: مع لَفْظَةِ ما (كَقَوْلِكَ لِقادِمٍ عليكَ: ما أَنْتَ؟) طالبًا شَرْحَ حالِ المُخاطَبِ، كَأَنَّكَ تقولُ: أَيُّ وَصْفٍ يُقَالُ فِيكَ؟ وَجَوَابُهُ: زَائِرٌ أو مَبْعُوثٌ من خالدٍ مَثَلًا. (و«مَنْ» يُطْلَبُ بِهَا تَعْيِينُ العُقَلَاءِ) أَيْ: ذَوِي العِلْمِ لِيَتَنَاوَلَ البارئَ تَعَالَى، نحوُ: ﴿فَمَن رَّبُّكُمَا يَٰمُوسَىٰ ۝٤٩﴾ [طه]، وتَعْيِينُ ذَوِي العلمِ يَكُونُ بِذِكْرِ الأمرِ المُتَعَلِّقِ بِهِ بحيثُ يتَمَيَّزُ بِهِ عَمَّا سِوَاهُ من الأفرادِ ذَوِي العلمِ، سَوَاءٌ كانَ هذا الأمرُ عَلَمًا لهُ، أو وَصْفًا خاصًّا بِهِ، (كَقَوْلِكَ: مَنْ فَتَحَ مِصْرَ؟) فإِنَّكَ تَقُولُهُ إذا عَلِمْتَ أَنَّ مِصْرَ

وَ«مَتَى» يُطْلَبُ بِهَا تَعْيِينُ الزمانِ ماضِيًا كانَ أوْ مُسْتَقْبلًا، نحوُ: مَتَى جِئْتَ ومَتَى تَذْهَبُ؟

وَ«أَيَّانَ» يُطْلَبُ بها تعيينُ الزمانِ المستقبلِ خاصَّةً وتكونُ في مَوْضِعِ التهويلِ، كقولِهِ تعالى: ﴿يَسْئَلُ أَيَّانَ يَوْمُ الْقِيَمَةِ ۝٦﴾ [القيامة].

و«كيفَ» يُطْلَبُ بها تعيينُ الحالِ نحوُ: «كيفَ أنتَ؟».

فتحَهَا أَحَدٌ مِن ذَوِي العلمِ، لَكِنْ لمْ يَتَشَخَّصْ عِنْدَكَ، فتَسْأَلُ بِـ«مَنْ» عن شَخصِهِ، فيُجابُ بِأَنَّهُ عَمْرُو بنُ العَاصِ رضي الله عنه في خلافةِ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ رضي الله عنه. وَحَيْثُ إِنَّ المَطْلُوبَ بها التعيينُ فَلَا يُجَابُ بالأمرِ العارِضِ كَكَاتِبٍ ونحوِهِ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَقَعَ فِي جوابِ السؤالِ بِـ«مَنْ»؛ لِأَنَّهَا وَإِنْ كَانَتْ عارِضَةً لحقيقةِ الإنسانِ لَكِنَّها غيرُ مُعَيِّنَةٍ لهُ. (وَ«مَتَى» يُطْلَبُ بِهَا تَعْيِينُ الزَّمَانِ) مُطْلَقًا، (مَاضِيًا كانَ أو مُسْتَقْبَلًا) أو حَالًا، (نحوُ: مَتَى جِئْتَ؟) يُقَالُ: فِي طَلَبِ تعيينِ الزمانِ الماضي، والجوابُ: سَحَرًا أو نحوُهُ، (وَمَتَى تَذْهَبُ؟) يُقَالُ: فِي طَلَبِ تَعْيِينِ وَاحِدٍ من زَمَنَي الحالِ والاستقبالِ، والجوابُ: هذهِ الساعةَ أو غَدًا.

(وَ«أَيَّانَ» يُطْلَبُ بها تَعيينُ الزمانِ المُسْتَقْبَلِ خَاصَّةً) فيُقَالُ: «أَيَّانَ يُثْمِرُ هذا الغَرْسُ؟» والجوابُ: «بَعْدَ عشرينَ سَنَةً» مَثَلًا. ويُقَالُ: «أَيَّانَ تَأْتِي؟» والجوابُ: «بَعْدَ غَدٍ».

(وَتكُونُ) أَيْ: وَتُسْتَعْمَلُ «أَيَّانَ». (فِي مَوْضِعِ التَّهْوِيلِ) أي: قَصْدِ التَّفْخِيمِ لِشَأْنِ المسئولِ عنهُ، كما تُسْتَعْمَلُ فِي غيرِهِ، كَمَا هو ظَاهِرُ كلامِ النُّحَاةِ.

فَالأَوَّلُ: (كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَسْئَلُ أَيَّانَ يَوْمُ الْقِيَمَةِ ۝٦﴾). فَقَد اسْتُعْمِلَتْ «أَيَّانَ» مَعَ يومِ القيامةِ لِلتَّهْوِيلِ والتفخيمِ بِشَأْنِهِ، وفيهِ حَذْفُ مُضَافٍ، والتقديرُ: أَيَّانَ وُقُوعُ يَوْمِ القيامةِ؟ أي: يَوْمُ القيامةِ يَقَعُ فِي أَيِّ زَمَانٍ مِن الأَزمانِ المُسْتَقْبَلَةِ؟ وَجَوَابُ هذا السؤالِ: ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ ۝١٣﴾ [الذاريات].

والثاني: كأَنْ يُقَالَ: «أَيَّانَ تنَامُ؟» والجوابُ: «بَعْدَ سِتِّ سَاعَاتٍ».

(وَ«كَيْفَ» يُطْلَبُ بها تَعْيِينُ الحالِ) أي: الصفةِ التي عليها الشَيْءُ كَالصِّحَّةِ والمرضِ، والركوبِ والمَشْيِ. (نحوُ: كَيْفَ أَنْتَ؟) أي: ما هِيَ الحالةُ الَّتِي أَنْتَ عليها؟ فَجَوَابُهُ: صَحِيحٌ، أو سَقِيمٌ، أو مشغولٌ، ونحوُ ذلكِ. وَنَحْوُ: «كَيْفَ جَاءَ خَالِدٌ؟» فيُقَالُ فِي جَوَابِهِ: «رَاكِبًا، أو مَاشِيًا»، وَتَكُونُ هِيَ بِحَسَبِ العواملِ، فتَكُونُ خبرًا كما فِي المثالِ

و«أينَ» يُطْلَبُ بها تعيينُ المكانِ، نحوُ: «أينَ تَذْهَبُ؟»

وَ«أَنَّى» تكونُ بِمَعْنَى «كَيْفَ»، نحوُ: ﴿أَنَّىٰ يُحْيِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [البقرة:٢٥٩] وبمعنى «مِن أَيْنَ» نَحْوُ: ﴿يَٰمَرْيَمُ أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا﴾ [آل عمران:٣٧] .

المذكورِ، وَتَكُونُ مَفْعُولًا أو حالًا كَمَا فِي قَوْلِكَ: «كَيْفَ وَجَدْتَ خَالِدًا؟» -أي: علىٰ أيِّ حالٍ؟ أو فِي أيِّ حالٍ وَجَدْتَهُ؟ هَذَا، وفِي كلامِ بَعْضِهِمْ أَنَّهُ يُسْأَلُ بِـ«كَيْفَ» عن الصفاتِ الغَرِيزِيَّةِ، لا غَيْرُ، فلا يُقَالُ: «كَيْفَ زَيْدٌ أَقَائِمٌ أم قَاعِدٌ؟» وهو مَرْدُودٌ بِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾، فَإِنَّهُ بِمَعْنَىٰ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ كَيْفَ شِئْتُمْ، وهِيَ حالٌ غيرُ غَرِيزِيَّةٍ.

(وَ«أَيْنَ» يُطْلَبُ بها تَعْيِينُ المَكَانِ، نحوُ: أَيْنَ تَذْهَبُ؟) أي: الآنَ أو بَعْدَهُ، وَجَوَابُهُ: إلىٰ السوقِ مَثَلًا، ويُقَالُ: أَيْنَ جَلَسْتَ بِالأَمْسِ؟ وَجَوَابُهُ: أَمَامَ الأميرِ، وَشِبْهُهُ. وَ«أَيْنَ زَيْدٌ؟» وَجَوَابُهُ: «فِي الدارِ، أو فِي المسجدِ» مَثَلًا.

(وَ«أَنَّىٰ» تَكُونُ) أي: تُسْتَعْمَلُ (بِمَعْنَىٰ كَيْفَ) وَيَجِبُ أَنْ يكونَ بَعْدَهَا فِعْلٌ، لَا فَرْقَ بينَ الماضي وَغَيْرِهِ، فالأَوَّلُ: نحوُ قَوْلِهِ تعالَىٰ: ﴿فَأْتُوا۟ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾ ، أي: كَيْفَ شِئْتُمْ، بِمَعْنَىٰ علىٰ أيِّ حالٍ، وَمِنْ أيِّ شِقٍّ أَرَدْتُمْ، مُقَابَلَةً وَجَنْبًا وغيرَ ذلكِ. والثاني: (نحوُ: ﴿أَنَّىٰ يُحْيِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾) أي: كَيْفَ يُحْيِي اللهُ أَهْلَ هذهِ القريةِ؟ أو كيفَ يُعَمِّرُ اللهُ هذهِ القريةَ؟ بِخِلَافِ مَا إذا لم يَلِهَا الفعلُ، فلا تُسْتَعْمَلُ بهذا المعنىٰ، ولا يُقَالُ: أَنَّىٰ زَيْدٌ؟ بِمَعْنَىٰ: كَيْفَ هو، أَصَحِيحٌ أم سَقِيمٌ؟

(وَ) تُسْتَعْمَلُ أيضًا (بِمَعْنَىٰ «مِن أينَ») فَتَتَضَمَّنُ الظرفيَّةَ والابتدائيَّةَ (نحوُ) قَوْلِهِ تَعَالَىٰ -حِكَايَةً عن زَكَرِيَّا عَلَيْهِ السَّلَامُ-: (﴿يَٰمَرْيَمُ أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا﴾) أي: مِنْ أَيْنَ لكِ هذا الرزقُ الآتِي كُلَّ يَوْمٍ؟ وكانَ يَجِدُ عندَها فاكهةً فِي غيرِ وَقْتِ أَيَّامِهَا، وليس المرادُ: كَيفَ لَكِ هذا؟ بدليلِ قَوْلِهَا: ﴿قَالَتْ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٣٧].

وَقَدْ تَكُونُ بِمَعْنَىٰ أَيْنَ فَقَطْ، فَتَتَضَمَّنُ الظَّرْفِيَّةَ دُونَ الابتدائيَّةِ، نحوُ قَوْلِهِ: مِنْ أَيْنَ(١) عِشْرُونَ لَنَا؟ من أَنَّىٰ؟ أي: مِنْ أَيْنَ عِشْرُونَ لَنَا، وَهُوَ تَأْكِيدٌ لِمَا قَبْلَهُ، فَلَمْ تَتَضَمَّنْ مَعْنَىٰ

---

(١) كذا في الأصل، ولعلَّ الصواب «من أنىٰ» حتىٰ تتسق مع ما بعدها.

وبمعنى «مَتَى»، نحوُ: «أَنَّى تَكُونُ زِيَادَةُ النِّيلِ؟».

و«كَمْ» يُطْلَبُ بها تعيينُ عددٍ مُبْهَمٍ، نحوُ: ﴿كَمْ لَبِثْتُمْ﴾ [الكهف:١٩].

و«أيُّ» يُطْلَبُ بها تمييزُ أَحَدِ المُتَشَارِكَيْنِ في أَمْرٍ يَعُمُّهُمَا، ....

«مِنْ» لِلتَّصْرِيحِ بِهَا.

(وَ)تُسْتَعْمَلُ أَيْضًا (بِمَعْنَىٰ «مَتَىٰ»، نحوُ «أَنَّىٰ تَكُونُ زِيَادَةُ النِّيلِ؟»)أي: مَتَىٰ وَفِي أَيِّ زَمَانٍ تُوجَدُ زِيَادَةُ النِّيلِ؟ وَقَدْ نُقِلَ ذلكَ عن الضَّحَّاكِ فِي قولِهِ تعَالَىٰ: ﴿فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾ [البقرة:٢٢٣] وَيَرُدُّهُ سَبَبُ النُّزُولِ.

(وَ«كَمْ» يُطْلَبُ بِهَا تَعْيِينُ عَدَدٍ مُبْهَمٍ) فَإِذَا قُلْتَ: كَمْ دِرْهَمًا لَكَ؟ كَأَنَّكَ قُلْتَ: أَعِشْرُونَ أَمْ ثَلَاثُونَ؟ وَقَدْ يُحْذَفُ المُمَيِّزُ ويُقَالُ: كَمْ دِرْهَمُكَ؟ أي: دَانِقًا [1]، وَكَمْ رَأَيْتَكَ؟ أي: مَرَّةً. و (نحوُ) قَوْلِهِ تعَالَىٰ: ﴿قَالَ قَائِلٌ مِّنْهُمْ﴾ [يوسف:١٠] (﴿كَمْ لَبِثْتُمْ﴾ [الكهف:١٩])أي: كَمْ يَوْمًا؟ أو كَمْ شَهْرًا؟ أو كَمْ سَنَةً؟ أو كَمْ سَاعَةً؟

ثم إنْ كانَ الطلبُ بِهَا علىٰ ظاهرِهِ فَيَقَعُ الجوابُ بِمَا يُعَيِّنُ قَدْرَهُ، فيُقَالُ: مِائَةٌ أو ألفٌ مَثَلًا. وَإِنْ كَانَ الطَّلَبُ بها علىٰ غيرِ ظَاهِرِهِ فَلَا يَحْتَاجُ للجوابِ، نحوُ قولِهِ تعالىٰ: ﴿سَلْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍۭ بَيِّنَةٍ﴾ [البقرة:٢١١] [2] لِظُهُورِ أَنْ ليسَ القصدُ استعلامَ مقدارِ عددِ الآياتِ من جهةِ بَنِي إِسْرَائِيلَ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَىٰ عَلَّامُ الغيوبِ، وَإِنَّمَا القَصْدُ التَّقْرِيعُ والتوبيخُ علىٰ عَدَمِ اتِّبَاعِ مُقْتَضَىٰ الآياتِ مع كَثْرَتِهَا وَبَيَانِهَا، أي: قُلْ لَهُمْ ذَلِكَ، فَإِذَا أَجَابُوكَ بِأَنَّنَا آتَيْنَاهُمْ آيَاتٍ كَثِيرَةً فَوَبِّخْهُمْ علىٰ عَدَمِ الاتِّبَاعِ مَعَ كَثْرَتِهَا.

(وَ«أَيُّ» يُطْلَبُ بها تَمْيِيزُ أَحَدِ المُتَشَارِكَيْنِ فِي أمرٍ يَعُمُّهُمَا) يعني: إذا كانَ هُنَاكَ أَمْرٌ يَعُمُّ شَيْئَيْنِ أو أشياءَ بِحَيْثُ وَقَعَ فيهِ الاشتراكُ، وكانَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا أو مِنْهَا مَحكُومًا عليهِ بِحُكْمٍ، وهو مَجْهُولٌ عندَ المُتَكَلِّمِ، إِلَّا أَنَّ لَهُ وَصْفًا عِنْدَ غَيْرِهِ يُمَيِّزُهُ، وَأَرَادَ هُوَ تَمَيُّزَهُ، فَإِنَّهُ

---

(١) الدانق: يقدر بسدس درهم.

(٢) وتسمىٰ هذه كم الخبرية وهي التي يخبر بها عن مضمون الجملة، لذا فإنها تحتمل الصدق والكذب ولا تحتاج جوابًا بخلاف المذكورة آنفًا فإنها كم الاستفهامية وهي يُستفهم بها عن مضمون الجملة ولا تحتمل الصدق والكذب، وتحتاج جوابًا.

نحوُ: ﴿أَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا﴾ [مريم:٧٣] وَيُسْأَلُ بها عن الزمانِ والمكانِ والحالِ والعددِ والعاقِلِ وغيرِهِ حَسَبَ ما تُضَافُ إليه.

وقد تَخْرُجُ ألفاظُ الاستفهامِ عن معناها الأَصْلِيِّ لِمَعَانٍ أُخْرَى تُفْهَمُ مِن سياقِ الكلامِ.

كالتَّسْوِيَةِ، نحوُ: ﴿وَسَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [يس:١٠].

يُسْأَلُ بـ«أَيّ» عن ذلكَ الموصوفِ بِالوَصْفِ المُمَيِّزِ له، وَهُوَ صَاحِبُ الحُكْمِ.

(نحوُ) قَوْلِهِ تَعالَى حِكَايَةً لِسُؤَالِ مُشْرِكِي العَرَبِ أَحْبَارَ اليَهُودِ (﴿أَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا﴾) فَإِنَّ المُشْرِكِينَ مُعْتَقِدُونَ أَنَّ أَحَدَ الفَرِيقَيْنِ ثَبَتَتْ لهُ الخَيْرِيَّةُ.

والفَرِيقِيَّةُ[١] تَصْدُقُ عَلَى كُلٍّ مِنْهُمَا، ولم يَتَمَيَّزْ عندَهُم من ثَبَتَتْ له الخيريَّةُ لِعُمُومِهَا، فَسَأَلُوا عنِ الفريقِ الموصوفِ بالوصفِ المُمَيِّزِ لِأَحَدِهِمَا، فكَأَنَّهُمْ قالوا: نَحْنُ خَيْرٌ أَمْ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ؟ وَقَدْ أَجَابَهُمْ أحبارُ اليهودِ بِقَوْلِهِمْ: أَنْتُمْ. وَقَدْ كَذَبُوا فِي هذا الجوابِ، والجوابُ هو أصحابُ مُحَمَّدٍ، وَكُلٌّ مِنَ الجوابَيْنِ حَصَلَ بِهِ التَّمْيِيزُ.

(وَيُسْأَلُ بِهَا) أي: بـ«أيّ» (عن الزمانِ والمكانِ والحالِ والعددِ والعاقلِ وغيرِهِ حَسَبَ ما تُضَافُ إليهِ)، ومنهُ قولُهُ تعالَى حِكَايَةً عن سُلَيْمَانَ عليهِ السلامُ: ﴿أَيُّكُمْ يَأْتِينِى بِعَرْشِهَا﴾ [النمل:٣٨] أي: أَيُّ الإِنْسِ وَالجِنِّ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا، فَإِنَّ الأمرَ المُشْتَرَكَ هو كَوْنُ كُلٍّ مِنْهُمْ مِنْ جُنْدِ سُلَيْمَانَ، وَمُنْقَادًا لِأَمْرِهِ.

(وَقَدْ تَخْرُجُ أَلْفَاظُ الاستفهامِ عَنْ) اسْتِعْمَالِهَا فِي (مَعْنَاهَا الأَصْلِيِّ) الذي هو الاستفهامُ (لِمَعَانٍ أُخْرَى تُفْهَمُ) أي: هذهِ المَعَانِي (مِن) ألفاظِ الاستفهامِ بِقَرِينَةِ (سياقِ الكلامِ) ودلالتِهِ، فيكونُ استعمالُهَا فِي المعاني الأُخَرِ المغايرةِ للاستفهامِ مَجازًا لِعَلَاقَةٍ مع وجودِ القرينةِ المانِعَةِ عن إرادةِ المعنى الأَصْلِيِّ.

(كالتَّسْوِيَةِ) أي: بينَ شَيْئَيْنِ، والعَلَاقةُ بَيْنَهَا وبينَ الاستفهامِ المُسَبَّبِيَّةُ بواسطةٍ؛ لأنَّ التسويةَ بينَ الشَّيْءِ وَغَيْرِهِ تَقْتَضِي عَدَمَ الاحتفالِ به[٢]، وهو يَقْتَضِي جَهْلَهُ، وهو يَقْتَضِي الاستفهامَ عَنْهُ. (نحوُ) قولِهِ تَعالَى: (﴿وَسَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾) فالهمزةُ

---

(١) يعني: أن اسم الفريق يصدُق على كل منهما. (٢) أي: عدم الاهتمام به.

والنَّفْيِ، نحوُ: ﴿ هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَٰنُ ﴿٦٠﴾ ﴾ [الرحمن].

والإِنْكَارِ، نحوُ: ﴿أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ ﴾ [الأنعام:٤٠] ﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ ﴾ [الزمر:٣٦].

والأَمْرِ، نحوُ: ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ ﴿٩١﴾ ﴾ [المائدة] ونحوُ: ﴿ءَأَسْلَمْتُمْ ﴾ [آل عمران: ٢٠] أي: انْتَهُوا

و«أَمْ» مُجَرَّدَتَانِ لِمَعْنَى الاستواءِ، وقد انْسَلَخَ عنهما معنى الاستفهامِ[1] رَأْسًا، أي: مُسْتَوٍ عليهم إِنْذَارُكَ وَعَدَمُهُ.

(والنَّفْيِ) بمعنَى «مَا»، والعلاقةُ المُسَبَّبِيَّةُ؛ لأَنَّ نَفْيَ الشَّيْءِ جَهْلٌ بِوُجُودِهِ، وهو يَقْتَضِي الاستفهامَ (نحوُ) قَوْلِهِ تعالَى: (﴿ هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَٰنِ ﴾) أي: مَا جَزَاؤُهُ؟ (﴿إِلَّا ٱلْإِحْسَٰنُ ﴾).

(والإنكارِ) أي: إنكارِ ما دَخَلَ عليهِ لَفْظُ الاستفهامِ، والعلاقةُ المُسَبَّبِيَّةُ؛ لأَنَّ إنكارَ الشَّيْءِ -بِمَعْنَى كَرَاهَتِهِ والنَّفْرَةِ عن وُقُوعِهِ- يَسْتَلْزِمُ عَدَمَ تَوَجُّهِ الذِّهْنِ إليه، وهو يَسْتَلْزِمُ الجهلَ، وَالجَهْلُ يَقْتَضِي الاستفهامَ (نحوُ) قَوْلِهِ تعالَى: (﴿أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ ﴾) فالمُنْكَرُ هنا المفعولُ، وهو غيرُ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ -يَعْنِي: كَوْنَ المَدْعُو غَيْرَ اللهِ- لا نفسُ الدعاءِ، وقد يكونُ المُنْكَرُ الفعلَ، نحوُ قَوْلِهِ تعالَى: (﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ ﴾) فالمُنْكَرُ فيهِ الفعلُ، وَيَكُونُ المُرَادُ إِنْكَارَ مَا دَخَلَتْ عليهِ الهمزةُ، وهوَ عَدَمُ كفايةِ اللهِ عَبْدَهُ.

وحيثُ إِنَّ الإنكارَ فِي هذهِ الآيةِ دَخَلَ علَى النَّفْيِ كانَ المَعْنَى اللهُ كَافٍ لِعَبْدِهِ؛ لِأَنَّ إِنْكَارَ النَّفْيِ نَفْيٌ لِلنَّفْيِ[2]، وَنَفْيُ النَّفْيِ إِثْبَاتٌ لِلمَنْفِيِّ. وَيُسَمَّى «إِنْكَارًا إِبْطَالِيًّا»[3]، لأَنَّ الآيَةَ رَدٌّ علَى مَنْ يَتَوَهَّمُ من الكَفَرَةِ أَنَّ اللهَ تعالَى لَيْسَ بِكَافٍ عَبْدَهُ.

(والأمرِ) أي: طَلَبِ الفعلِ، وَالعلاقةُ التَّقْيِيدُ والإطلاقُ[4] بِنَقْلِهَا من طَلَبِ العِلْمِ بِشَيْءٍ إلى مُطْلَقِ الطلبِ، ثم منهُ إلى طَلَبِ الفِعْلِ (نحوُ) قَوْلِهِ تعالَى: (﴿فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ ﴿٩١﴾ ﴾) وقَوْلِهِ تعالَى: (﴿ءَأَسْلَمْتُمْ ﴾ أي: انْتَهُوا) تَفْسِيرٌ للمُرَادِ من الآيةِ الأُولَى، ......

---

(١) يشير إلى أن «أم» هنا متصلة وهي تسمى «المعادلة» أي: المساوية للهمزة في إفادة التسوية حينًا والاستفهام حينًا آخر.

(٢) يعني: لأن الإنكار بمعنى النفي أو يفيده.

(٣) أي: فيه إبطال للدعوى التي ادعاها الكفار.

(٤) لو قال: الإطلاق والتقييد كما فعل في نظيره عند كلامه على الإنشاء الطلبي لكان أولى، لأن الإطلاق يقع أولًا ثم التقييد.

وَأَسْلِمُوا.

والنَّهْيِ، نحوُ: ﴿أَتَخْشَوْنَهُمْ فَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَوْهُ﴾ [التوبة:١٣].

والتَّشْوِيقِ، نحوُ: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ۝١٠﴾ [الصف].

والتعظيمِ، نحوُ: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة:٢٥٥].

والتحقيرِ، نحوُ: أَهذَا الذِي مَدَحْتَهُ كثيرًا؟! (وَأَمَّا التَّمَنِّي)[1] فهو طَلَبُ شَيْءٍ محبوبٍ

(وَأَسْلِمُوا) تَفْسِيرٌ للمُرَادِ من الثانيةِ.

(وَالنَّهْيِ) أي: طَلَبِ التَّرْكِ، والعلاقةُ التقييدُ والإطلاقُ بِنَقْلِهَا من طَلَبِ العلمِ بِشَيْءٍ إِلىٰ مُطْلَقِ الطلبِ، ثم منهُ إِلىٰ طَلَبِ التَّرْكِ. (نحوُ) قَوْلِهِ تعالَىٰ: (﴿أَتَخْشَوْنَهُمْ﴾) أي: لا تَخْشَوْهُمْ (﴿فَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَوْهُ﴾) منهم.

(وَالتَّشْوِيقِ) والعلاقةُ بَيْنَهُ وبينَ الاستفهامِ المُشَابَهَةُ فِي التَّسَبُّبِ عنِ الجهلِ (نحوُ) قَوْلِهِ تعالَىٰ: (﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ۝١٠﴾) أي: علَىٰ أَحَبِّ الأَعْمَالِ إِلَىٰ اللهِ تعالَىٰ، وَسَمَّاهُ تِجَارَةً؛ لِأَنَّهُمْ يَرْبَحُونَ فِيهِ رِضَاهُ تعالَىٰ وَنَيْلَ جَنَّتِهِ والنجاةَ مِنَ النارِ، وقد بَيَّنَهُ تعالَىٰ بِقَوْلِهِ: (﴿تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ﴾ الآيَةَ.

(وَالتَّعْظِيمِ) وَالعَلَاقَةُ بينَه وبينَ الاستفهامِ المُسَبَّبِيَّةُ؛ لِأَنَّ الاستفهامَ عنِ الشَّيْءِ مُسَبَّبٌ عنِ الجهلِ بِهِ، والجهلُ بِهِ مُسَبَّبٌ عن كَوْنِهِ عَظِيمًا؛ لأنَّ الأمرَ العظيمَ مِن شَأْنِهِ عَدَمُ الإدراكِ حَقِيقَةً أو ادِّعَاءً (نحوُ) قَوْلِهِ تعالَىٰ: (﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾) يعني: لا شَفَاعَةَ لِأَحَدٍ عِنْدَهُ إِلَّا مَا اسْتَثْنَاهُ بِقَوْلِهِ: ﴿إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ يُرِيدُ بذَلِكَ: شفاعتَهُ ﷺ وَشَفَاعَةَ بَعْضِ الأنبياءِ والملائكةِ وشفاعةَ المؤمنينَ بَعْضِهِم لِبَعْضٍ.

(والتحقيرِ) أي: عَدِّ الشَّيْءِ حَقِيرًا، والعلاقةُ بَيْنَهُ وبينَ الاستفهامِ اللازِمِيَّةُ بِوَسَائِطَ؛ لِأَنَّ الاستفهامَ عن الشَّيْءِ يَقْتَضِي الجهلَ به، وهو يَقْتَضِي عَدَمَ الاعتناءِ بِهِ، وهو يَقْتَضِي اسْتِحْقَارَهُ (نحوُ: أهذا الذي مَدَحْتَهُ كَثِيرًا؟) أي: هذا شَخْصٌ مُسْتَخَفٌّ بِهِ حَقِيرٌ.

(وَأَمَّا التَّمَنِّي فهو طَلَبُ) حُصُولِ (شَيْءٍ مَحْبُوبٍ) أي: من حَيْثُ إِنَّهُ مَحْبُوبٌ.

---

(١) وهو النوع الرابع المذكور في أنواع الأسلوب الإنشائي الطلبي في مبحثي «الكلام علىٰ الإنشاء».

لا يُرْجَى حُصُولُهُ لِكَوْنِهِ مُسْتَحِيلًا أو بَعِيدَ الوُقُوعِ؛ كقولِهِ:

أَلَا لَيْـــتَ الـــشبابَ يَعُـــودُ يَوْمًـــا ... فَـــأُخْبِرَهُ بِمَـــا فَعَـــلَ المَـــشِيبُ

وقولِ المُعْسِرِ: ليتَ لِي ألفَ دينارٍ!

وإذا كانَ الأمْرُ مُتَوَقَّعَ الحصولِ فإنَّ تَرَقُّبَهُ يُسَمَّى: «تَرَجِّيًا»، ....

(لا يُرْجَىٰ حُصُولُهُ)، أي: لَا يُطْمَعُ فِي حُصُولِهِ أَصْلًا (لِكَوْنِهِ مُسْتَحِيلًا) أي: عَقْلًا أو عَادَةً (أو) لِكَوْنِهِ مُمْكِنًا (بعيدَ الوقوعِ).

فقولُهُ: (طَلَبُ شَيْءٍ) بِمَنْزِلَةِ الجِنْسِ، وقولُهُ: (مَحْبُوبٍ) قَيْدٌ أَوَّلُ خَرَجَ بهِ: الأَوَامِرُ والنَّوَاهِي والنداءُ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ طَلَبًا لحصولِ الشَّيْءِ من حيثُ إِنَّهُ مَحْبُوبٌ، بل من حيثُ قَصْدُ وُجُودِهِ أو عَدَمِ وُجُودِهِ أو إقبالِهِ.

وقولُهُ: (لَا يُرْجَىٰ حُصُولُهُ) قَيْدٌ ثَانٍ خَرَجَ بِهِ التَّرَجِّي، ومِن هذا القَيْدِ عُلِمَ أَنَّهُ لا يُشْتَرَطُ فِي صِحَّةِ التَّمَنِّي إِمْكَانُ المُتَمَنَّىٰ لِذَاتِهِ، بل قد يكونُ المُتَمَنَّىٰ قَرِيبًا، نحوُ: لَيْتَ خَالِدًا يَقْدَمُ، وهو مُشْرِفٌ علىٰ القدومِ، وقد يَكُونُ بعيدًا غيرَ مُمْكِنٍ (كقولِهِ) أي: قولِ الشاعرِ:

(أَلَا لَيْـــتَ الـــشَّبَابَ يَعُـــودُ يَوْمًـــا ... فَـــأُخْبِرَهُ بِمَـــا فَعَـــلَ المَـــشِيبُ)

فَإِنَّ عَوْدَ الشبابِ مُمْتَنِعٌ عَادَةً بِنَاءً علىٰ أَنَّ المرادَ بالشبابِ قُوَّةُ الشَّيخوخةِ[1]، أو عَقْلًا بأَنْ أُرِيدَ بِهِ زَمَانُ ازديادِ القُوَىٰ النَّامِيَةِ لاسْتِلْزَامِهِ أَنْ يكونَ للزمانِ زَمَانٌ (و) قد يَكُونُ بَعِيدًا مُمْكِنًا، نحوُ: (قولِ المُعْسِرِ: لَيْتَ لِي أَلْفَ دِينَارٍ) فَإِنَّ مِلْكِيَّتَهُ لِأَلْفِ دِينَارٍ مُمْكِنٌ عَادَةً وَعقْلًا، وَلَكِنَّهُ بعيدُ الوقوعِ له لِإِعْسَارِهِ.

(وَإِذَا كانَ الأمرُ) المُمْكِنُ (مُتَوَقَّعَ الحُصُولِ) أي: مَرْجُوَّهُ وَمَطْمُوعًا فِي وُقُوعِهِ (فَإِنَّ تَرَقُّبَهُ) أي: تَرَقُّبَ الحصولِ (يُسَمَّىٰ تَرَجِّيًا)، فَبَيْنَهُ وبينَ التمنِّي تَبَايُنٌ؛ لأنَّ التمنِّيَ طَلَبٌ كما سَبَقَ، والترجِّيَ ليسَ بِطَلَبٍ، بل هو تَرَقُّبُ الحصولِ.

وأيضًا الفرقُ بَيْنَهُمَا: أَنْ يُشْتَرَطَ فِي صِحَّةِ التَّرَجِّي إِمْكَانُ المُتَرَجَّىٰ، وَلَا يُشْتَرَطُ فِي التَّمَنِّي إمكانُ المُتَمَنَّىٰ، وأَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي المُتَمَنَّىٰ كَوْنُهُ مَحْبُوبًا بخلافِ المُتَرَجَّىٰ، فقد

---

(١) أي: حصول القوة في زمن الشيخوخة وهو نادر، فيكون المعتبر بالشباب علىٰ هذا لأزمُه وهو القوة المصاحبة له غالبًا.

وَيُعَبَّرُ عنهُ بـ«عَسَى وَلَعَلَّ»، نحوُ: ﴿لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحۡدِثُ بَعۡدَ ذَٰلِكَ أَمۡرٗا ۝١﴾ [الطلاق:١].

وَللتَّمني أربع أدوَات: واحدةٌ أصلِيَّة وهي «لَيت»، وثَلاث غير أصلِيَّة وَهِيَ «هَلْ»، نحْو: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشۡفَعُواْ لَنَآ﴾ [الشعراء:١٠٢].

يكونُ مَحبُوبًا، ويُقَالُ لهُ: «طَمَعٌ»، نحوُ: لَعَلَّكَ تُعْطِينَا، أو مَكْرُوهًا، ويُقَالُ لهُ: «إِشْفَاقٌ» نحوُ: «لَعَلِّي أَمُوتُ السَّاعَةَ».

(وَيُعَبَّرُ عنهُ) أي: عن التَّرَقُّبِ المذكورِ المُسَمَّىٰ بِالتَّرَجِّي (بِعَسَىٰ) إنْ كانَ الأمرُ مَطْمُوعًا فيهِ، (وَلَعَلَّ) إنْ كانَ مُتَوَقَّعًا، والفرقُ بينَ التَّوَقُّعِ والطَّمَعِ، أنَّ الأوَّلَ أَبْلَغُ من الثانِي. أَفَادَهُ الفنرِيُّ[1]. (نحوُ) قولِهِ تعالَىٰ: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأۡتِيَ بِٱلۡفَتۡحِ﴾ [المائدة:٥٢]، وقَوْلِهِ تعالَىٰ: (﴿لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحۡدِثُ بَعۡدَ ذَٰلِكَ أَمۡرٗا ۝١﴾) أي: يَقلِبُ قَلْبَهُ من بُغْضِهَا إلىٰ مَحَبَّتِهَا، أو من الرغبةِ عنها إلىٰ الرغبةِ فيها، أو من عَزِيمَةِ الطلاقِ إلىٰ الندمِ عليه، فيُرَاجِعُهَا.

(وللتَّمَنِّي أَرْبَعُ أَدَوَاتٍ) أي: أَلْفَاظٍ وكلماتٍ تَدُلُّ عليهِ: لَفْظَةٌ (وَاحِدَةٌ) مِنهَا: (أَصْلِيَّةٌ) أي: مَوْضُوعَةٌ لهُ لُغَةً، مُسْتَعْمَلَةٌ فيهِ اسْتِعْمَالًا حَقِيقِيًّا (وهِيَ «لَيْتَ»).

(وثلاثٌ غيرُ أَصْلِيَّةٍ) أي: أنَّهَا موضوعةٌ لِغَيْرِهِ لُغَةً، مُسْتَعْمَلَةٌ فيهِ اسْتِعْمَالًا مَجَازِيًّا لِعَلَاقَةٍ، (وهِيَ: «هَلْ») فَإِنَّهَا فِي الأصلِ للاستفهامِ، وقد تُسْتَعْمَلُ للتَّمَنِّي علىٰ سبيلِ الاستعارةِ التبعيَّةِ، بأنْ شُبِّهَ مطلقُ التمنِّي بِمُطْلَقِ الاستفهامِ بِجَامِعِ مُطْلَقِ الطلبِ فِي كلٍّ، فَسَرَىٰ التَّشْبِيهُ لِلجُزْئِيَّاتِ، فاسْتُعِيرَتْ «هل» المَوْضُوعَةُ للاستفهامِ الجُزْئِيِّ للتمنِّي الجُزْئِيِّ، أو علىٰ سبيلِ المجازِ المُرْسَلِ لعلاقةِ الإطلاقِ والتقييدِ؛ فإنَّ «هل» لِطَلَبِ الفَهْمِ، فَأُطْلِقَ عن قيدِهِ، ثم قُيِّدَ بالمحبوبِ الذي لا طَمَاعِيَةَ فِي حُصُولِهِ، (نحوُ) قَوْلِهِ تعالَىٰ حِكَايَةً عنِ الكفارِ: (﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشۡفَعُواْ لَنَآ﴾) وَإِنَّمَا يُقَالُ هذا لِقَصْدِ التَّمَنِّي؛ لِأَنَّهُ حيثُ يُعْلَمُ أَنْ لا شَفِيعَ يُطْمَعُ فيهِ لا يَصِحُّ حَمْلُ الكلامِ علىٰ الاستفهامِ المُقْتَضِي لِعَدَمِ العلمِ بالمُسْتَفْهَمِ منهُ ثُبُوتًا أو نَفْيًا، فَحَمْلُ الكلامِ علىٰ الاستفهامِ يُؤَدِّي إلىٰ التناقُضِ، فَتَعَيَّنَ الحملُ علىٰ غيرِهِ وهو التَّمَنِّي.

---

(١) هو محمد بن حمزة بن محمد، شمس الدين الفناري (أو الفنري)، كان عالمًا في المنطق والعقليات، عاش في الثامن والتاسع الهجريتين.

و«لو» نحوُ: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿١٠٢﴾﴾ [الشعراء]، و«لَعَلَّ» نَحْوُ قولِهِ:

أَسِرْبَ الْقَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ لَعَلِّي إِلَىٰ مَنْ قَدْ هَوِيتُ أَطِيرُ

وَلِاسْتِعْمَالِ هذه الأدواتِ في التَّمَنِّي يُنْصَبُ..........................

والنُّكْتَةُ فِي العدولِ عن «لَيْتَ» إلىٰ «هل»: إِبْرازُ المُتَمَنَّىٰ فِي صورةِ المستفْهَمْ منهُ، الذي لا جَزْمَ بِانْتِفَائِهِ لإظهارِ كمالِ العنايةِ بهِ حتىٰ لا يُسْتَطَاعَ الإتيانُ به، إلَّا فِي صورةِ المُمْكِنِ الذي يُطْمَعُ فِي وقوعِهِ.

(ولو) فَإِنَّهَا فِي الأصلِ شَرْطِيَّةٌ، وقد تُسْتَعْمَلُ للتَّمَنِّي علىٰ طريقِ التَّجَوُّزِ، مثلُ ما تَقَدَّمَ فِي «هل»، (نحوُ) قَوْلِهِ تعالىٰ: (﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿١٠٢﴾﴾)، فَكَأَنَّهُ قيلَ: فَلَيْتَ لَنَا كَرَّةً، أي: رَجْعَةً إلىٰ الدنيا، فِي حينِ لَا رَجْعَةَ لَهُمْ.

والنُّكْتَةُ فِي العدولِ عن «ليت» إلىٰ «لو» الإشعارُ بِعِزَّةِ[1] مُتَمَنَّاهُ، حيثُ أَبْرَزَهُ فِي صورةِ مَا لم يُوْجَدُ؛ لأنَّ «لو» بِحَسَبِ أَصْلِهَا حَرْفُ امْتِنَاعٍ لِامْتِنَاعٍ[2].

(وَلَعَلَّ) فَإِنَّهَا مَوْضُوعَةٌ لِلتَّرَجِّي، وقد يُسْتَفَادُ منها التمنِّي، وَلَيْسَ معنًىٰ مَجَازِيًّا لها بِخَلَافِهِ فِي «هل»، ولو فَإِنَّهُ معنًىٰ مَجَازِيٌّ كما سَبَقَ (نحوُ قَوْلِهِ) أي: قولِ العباسِ بنِ الأَحْنَفِ أَحَدِ الشعراءِ المُوَلَّدِينَ[3]. (أَسِرْبَ القَطَا) الهمزةُ حَرْفُ نِدَاءٍ، والسِّرْبُ: جَمَاعَةُ الظِّبَاءِ والقَطَا: وَنَحْوِهِمَا، والقَطَا: نَوْعٌ من الطيرِ. (هل مَن يُعِيرُ) أي: قَطًا يُعِيرُ، فاسْتَعْمَلَ مَن لِغَيْرِ العاقلِ. (جَنَاحَهُ * لَعَلِّي إِلَىٰ مَن قد هَوِيتُ) بِكَسْرِ الواوِ، أي: أَحْبَبْتُ. (أَطِيرُ) اسْتَعْمَلَ «لَعَلَّ» هنا؛ لِأَنَّ الطيرانَ مَرْجُوٌّ بَعِيدُ الحصولِ.

وَلَمَّا أَشْبَهَ المُحَالَ بِجَامِعِ عدمِ الحصولِ فِي كلِّ تَوَلَّدَ من ذلكَ الشَّبَهِ تَمَنِّيهِ، فالتمنِّي فِي هل من مُسْتَتْبَعَاتِ التركيبِ، فَتَدَبَّرْ.

(وَلِاسْتِعْمَالِ هذهِ الأدواتِ) أي: الثلاثِ التي ليست بِأَصْلِيَّةٍ (فِي التمنِّي يُنْصَبُ)

---

(١) يعني امتناع جواب شرطها لامتناع وقوع فعل الشرط وهذا عند الجمهور، قالوا: لذلك يصح دائمًا أن تعقبه «لكن» الاستدراكية ولو تقديرًا، كقولك: «لو جاءني أكرمته لكنه لم يجئ».

(٢) أي: ندرته.

(٣) هم جماعة من الشعراء ظهروا في القرن الثاني الهجري وما بعده من غير العرب، أو من غير المسلمين، واعتنقوا العربية، ونظموا الشعر وأبدع أكثرهم فيه، ومن رؤوسهم بشار وأبو نواس وأبو تمام ومسلم بن الوليد وغيرهم.

المضارعُ الواقعُ فِي جوابِهَا.

وأمَّا النداءُ: فهو طَلَبُ الإقبالِ بِحَرْفٍ نَائِبٍ مَنَابَ: «أَدْعُو».

وأدواتُهُ ثَمَانٌ: «يا، والهمزةُ، وأَيْ، وآ، وآي، وأَيَا، وهَيَا، ووَا». فـ«الهمزةُ وأَيْ» للقريبِ،

الفِعْلُ (المضارعُ الواقعُ فِي جَوَابِهَا) بـ«أنْ» مُضْمَرَةٍ بعدَ الفاءِ، وَيَكُونُ الفِعلُ المنصوبُ فِي تأويلِ مَصْدَرٍ مَعْطُوفٍ علىٰ مصدرٍ مُتَوَهَّمٍ(١)، والمعنىٰ: أَتمَنَّىٰ أنْ يَقَعَ كذا فكذا.

وَيُؤْخَذُ من هنا: أنَّ نَصْبَ الفعلِ قَرِينَةٌ لفظيَّةٌ علىٰ أَنَّهَا ليستْ علىٰ أَصْلِهَا، بل مُسْتَعْمَلَةٌ فِي التمنِّي، وهذا ظاهرٌ فِي «لو»، وكذا فِي لَعَلَّ عندَ البَصْرِيِّينَ؛ لِأَنَّهم لا يَنْصِبُونَهُ فِي جوابِ الترجِّي، وأمَّا عندَ الكُوفِيِّينَ(٢)، فَلَا يَدُلُّ نَصْبُ الفعلِ بَعْدَهَا علىٰ أنَّهَا للتمنِّي؛ لِأَنَّهُمْ يُجَوِّزُونَ نَصْبَهُ فِي جوابِ الترجِّي، وأمَّا فِي «هل» فَغَيْرُ ظَاهِرٍ؛ لأنَّ نَصْبَ الفعلِ بعدها ثابتٌ مُطْلَقًا، فَافْهَمْ.

(وَأَمَّا النداءُ فهو طَلَبُ الإقبالِ) أي: طَلَبُ المُتَكَلِّمِ إِقْبَالَ المخاطَبِ حِسًّا أو مَعْنًىٰ: فالأَوَّلُ نحوُ: «يا خالدُ» والثاني نحوُ: «يَا جِبَالُ، ويا سَمَاءُ». (بِحَرْفِ) الباءُ لِلْآلَةِ، سواءٌ كانَ ذلكَ الحرفُ مَلْفُوظًا أو مُقَدَّرًا، نحوُ: (﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾ [يوسف]).

(نَائِبٍ مَنَابَ «أَدْعُو») يعني: أنَّ مُفَادَ هذا الحرفِ وَمَدْلُولَهُ «أَدْعُو»، أَعْنِي: هذِهِ الجملةَ(٣) المنقولةَ من الخبريَّةِ إلىٰ الإنشائيَّةِ، وليس فيهِ دلالةٌ علىٰ طَلَبِ الإقبالِ، ولذا لا يُجْزَمُ الفعلُ بَعْدَهُ جَوَابًا، نعمْ الإقبالُ مَطْلُوبٌ باللزومِ؛ لِأَنَّ الإنسانَ إِنَّمَا يُدْعَىٰ لِلإِقْبَالِ.

(وَأَدَوَاتُهُ) أي: صِيَغُ النداءِ (ثَمَانٌ: «يا»، و«الهمزةُ»، و«أي»، و«آ»، و«آي»، و«أيا»، و«هَيَا»، و«وا»).

(فـ«الهمزةُ» وَ«أَيْ») مَوْضُوعَتَانِ (للقريبِ) أي: لِنداءِ القريبِ.

---

(١) ففي مثل قولِ الشاعر:

ألا ليت الشباب يعود يومًا .... فأخبره.........................

يكون التقدير: أتمنىٰ عودة الشباب (وهو المصدر المتوهم) فإخباره (وهو المصدر المؤول).

(٢) ومنه قوله تعالىٰ: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِي صَرْحًا لَّعَلِّيٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ۝٣٦ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾ [غافر] فقرئت فأطلع بالنصب والرفع علىٰ المذهبين.

(٣) أي: جملة «أدعو».

وَغَيْرُهُمَا للبعيدِ.

وقد يُنَزَّلُ البعيدُ مَنْزِلَةَ القريبِ، فَيُنَادَى بـ«الهمزةِ، وأيْ» إشارةً إلى أَنَّهُ لِشِدَّةِ استحضارِهِ في ذِهْنِ المُتَكَلِّمِ صارَ كالحاضرِ مَعَهُ، كقولِ الشاعرِ:

أَسُكَّانَ نَعْمَانَ الْأَرَاكِ تَيَقَّنُوا ... بِأَنَّكُمُ فِي رَبْعِ قَلْبِيَ سُكَّانُ

وقد يُنَزَّلُ القريبُ مَنْزِلَةَ البعيدِ، فَيُنَادَى بأَحَدِ الحروفِ الموضوعةِ لهُ؛ إشارةً إلى أنَّ المُنَادَى عَظِيمُ الشَّأْنِ رَفِيعُ المَرْتَبَةِ حتَّى كَأَنَّ بُعْدَ دَرَجَتِهِ في العِظَمِ عن درجةِ المُتَكَلِّمِ بُعْدٌ في المسافةِ، كقولِكَ: «أَيَا مَوْلَايَ» وأَنْتَ مَعَهُ. أو إِشَارَةً إلى انحطاطِ درجتِهِ، كقولِكَ: «أَيَا هَذَا». لِمَنْ هوَ مَعَكَ.

أو إشارةً إلى أنَّ السامِعَ غَافِلٌ لنحوِ نَوْمٍ أو ذُهولٍ ....

(وَغَيْرُهُمَا) أي: الستةُ الباقيةُ (للبعيدِ) أي: لِنِدَائِهِ المشهودِ.

(وقد يُنَزَّلُ البعيدُ منزلةَ القريبِ، فَيُنَادَىٰ بـ«الهمزةِ، وأيِ»، إِشَارَةً إِلَىٰ أَنَّهُ لِشِدَّةِ استحضارِهِ فِي ذِهْنِ المُتَكَلِّمِ صَارَ كَالحَاضِرِ مَعَهُ) لا يَغِيبُ عن القلبِ، وَكَأَنَّهُ مَاثِلٌ أَمَامَ العَيْنِ.

(كقولِ الشاعرِ: أَسُكَّانَ) بضمِّ السينِ المُهْمَلَةِ وَتَشْدِيدِ الكافِ جَمْعُ «سَاكِنٍ»، والهمزةُ للنداءِ (نَعْمَانَ الأَرَاكِ) بِفَتْحِ النونِ: وادٍ بينَ مَكَّةَ والطائفِ، وَيخْرُجُ إِلَىٰ عَرَفَاتٍ.

(تَيَقَّنُوا * بِأَنَّكُمُ فِي رَبْعِ قَلْبِيَ) الرَّبْعُ بِفَتْحِ الراءِ وَسُكُونِ الموحَّدةِ: مَحَلَّةُ القومِ وَمَنْزِلُهُمْ، أي: حَوَالي قَلْبِي (سُكَّانُ) أي: نُزَلَاءُ.

(وَقَدْ يُنَزَّلُ القريبُ مَنْزِلَةَ البَعِيدِ فَيُنَادَىٰ بِأَحَدِ الحروفِ الموضوعَةِ لهُ) وهو غيرُ الهمزةِ و«أيْ» (إِشَارَةً إِلَىٰ أَنَّ المنادَىٰ عَظِيمُ الشأنِ رَفِيعُ المَرْتَبَةِ حتىٰ كأنَّ بُعْدَ دَرَجَتِهِ) أي: درجةِ المنادَىٰ (فِي العِظَمِ عن درجةِ المُتَكَلِّمِ بُعْدٌ فِي المسافةِ) أي: والمكانِ.

(كَقَوْلِكَ: أَيَا مَوْلَاي و) الحالُ (أنتَ مَعَهُ) للدلالةِ علىٰ أنَّ المُنَادَىٰ عَظِيمُ القَدْرِ، رفيعُ الشأنِ (أو إِشَارَةً إِلَىٰ انْحِطَاطِ دَرَجَتِهِ، كقولِكَ: «أيا هذا»، لِمَن هو مَعَكَ) للدلالةِ علىٰ أنَّ المنادَىٰ مُنْحَطُّ الرُّتْبَةِ.

(أو إشارةً إِلَىٰ أَنَّ السامعَ غَافِلٌ لِنَحْوِ نَوْمٍ أو ذُهُولٍ) حَقِيقَةً، فَيَجْعَلُ كلَّ واحدٍ من

كَأَنَّهُ غيرُ حاضِرٍ في المجلسِ، كقولِكَ للساهِي: «أَيَا فُلَانُ». وغيرُ الطَّلَبِيِّ يكونُ بالتَّعَجُّبِ والقَسَمِ وصِيَغِ العقودِ كـ«بِعْتُ» و«اشْتَرَيْتُ»، ويكُونُ بغيرِ ذلِكَ.

النومِ والذهولِ بمنزلةِ البعدِ في إعلاءِ الصوتِ، و(كَأَنَّهُ غَيْرُ حَاضِرٍ فِي المَجْلِسِ، كَقَوْلِكَ للسَّاهِي: «أَيَا فُلَانُ») وَيَبْدُو مِمَّا تقدَّمَ أَنَّ «يا» موضوعةٌ لنداءِ البعيدِ، فلا تُسْتَعْمَلُ في القريبِ إِلَّا مَجَازًا، وهو مذهبُ الزمخشريِّ.

وقالَ ابنُ الحاجبِ: إِنَّهَا حقيقةٌ في القريبِ والبعيدِ؛ لاستعمالِهَا فيهِمَا على السواءِ، ودعوى المجازِ في أحدِهِمَا خلافُ الأصلِ.

وعلى الأوَّلِ تُستعمَلُ في القريبِ بتنزيلِهِ منزلةَ البعيدِ، إمَّا لاستبعادِ الداعي نَفْسَهُ عن حالِ المنادَى كقولِنَا: «يا اللهُ» مع أنَّ اللهَ تعالى جَلَّ وَعَلَا أقربُ إلينا من حَبْلِ الوريدِ، وإمَّا لاستعظامِ الأمرِ المدعُو لهُ حَتَّى كأنَّ المنادَى مُقصِّرٌ في أمرِهِ غَافِلٌ عنهُ مع شدَّةِ حرصِهِ على الامتثالِ، نحوُ: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ﴾ [المائدة:٦٧] وإمَّا لغيرِ ذلكَ.

(و) الإنشاءُ (غيرُ الطلبيِّ يكونُ بالتعجُّبِ) بصيغتَيْنِ: «مَا أَفْعَلَهُ وأَفْعِلْ بِهِ»، وبغيرِهِمَا نحوُ: «للهِ دَرُّهُ عَالِمًا»، ونحوُ قولِهِ تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾ [البقرة:٢٨]. (والقَسَمِ) بالواوِ والباءِ والتاءِ وبغيرِهَا، نحوُ: «لَعَمْرُكَ مَا فَعَلْتُ كذا». (وصِيَغِ العقودِ) بالماضي كثيرًا: (كَبِعْتُ) لإنشاءِ البيعِ، (واشتريتُ) لإنشاءِ الشراءِ، وَ«نَكَحْتُ» لإنشاءِ التزوُّجِ، وبغيرِ الماضي قليلًا نحوُ: «أنا بائعٌ»، و«عبدِي حرٌّ لوجهِ اللهِ». ومثلُ العقودِ الفسوخُ[1]، (ويَكُونُ بغيرِ ذلكَ) كأفعالِ الرجاءِ، وهيَ: عَسَى وَحَرَى وَاخْلَوْلَقَ، نحوُ: (فَعَسَى اللهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالفَتْحِ) وكأفعالِ المدحِ والذمِّ، وهِيَ «نِعْمَ وبِئْسَ»، وما جرَى مَجْرَاهُمَا، نحوُ: «حَبَّذَا»، والأفعالِ المحوَّلَةِ إلى «فَعُلَ»[2] بضمِّ العينِ، نحوُ: «طَابَ مُحَمَّدٌ نَفْسًا»[3]، وَ«خَبُثَ عَمْرٌو أَصْلًا».

---

(١) الفسوخ: جمعُ «فَسْخ» وهو مصدر وإنما ساغ جمعُه لاختلاف أنواعه، والمراد فسخ البيع والنكاح ونحوهما.

(٢) تَجْرِي مجرى «نعم بئس» في أنها تفيد المدح أو الذم على نصبها تمييزًا، وتأخذ أحكامها فتقول: «حَسُنَتِ القبيلةُ قريش» «وحَسُنت قريشٌ قبيلةً».

(٣) هذا الشاهد يورده النحاة في تمييز النسبة المحوَّل عن الفاعل والذي يُبيِّن ما أُجمل في قوله: «طَابَ محمد» وأصله «طابت نفسُ محمد» وهذا لا يختص بـ«فَعُلَ» كقوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر:١٢] وقوله: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم:٤] وخاصة أن «طاب» أصلها «طَيَب».

وأنواعُ الإنشاءِ غيرِ الطَّلَبِيِّ ليستْ مِن مباحثِ عِلْمِ المعانِي فَلِذَا ضَرَبْنَا صَفْحًا عَنْهَا.

البابُ الثاني: في الذكْرِ والحذْفِ

إذَا أُرِيدَ إفادةُ السامعِ حكْمًا فأيُّ لفظٍ يَدلُّ على معنًى فيه فالأصْلُ ذكْرُه، وأيُّ لفظٍ عُلِمَ من الكلامِ لدَلالةِ باقيه عليه فالأصلُ حذفُه، وإذا تَعارَضَ هذان الأصلانِ فلا يُعْدَلُ عن مُقتضى أحدِهما إلى مُقتضى الآخَرِ إلا لداعٍ.

(وأنواعُ الإنشاءِ غيرِ الطلبيِّ) أي: مَعَ كَثْرَتِهَا (لَيْسَتْ مِن مباحثِ عِلْمِ المعاني)؛ لِقِلَّةِ دَوْرِهَا على أَلْسِنَةِ البُلَغَاءِ؛ ولأنَّ ما عَدَا القَسَمَ وأفعالَ الرجاءِ فِي الأصل خبريَّةٌ، فَنُقِلَتْ إلى الإنشائيَّةِ، وحينئذٍ فَيُسْتَغْنَى بِأَبْحَاثِهَا الخبريَّةِ عن الإنشائيَّةِ؛ لأنَّهَا تُنْقَلُ مُسْتَصْحِبَةً لِمَا يُرْتَكَبُ فيها فِي الخبريَّةِ.

(فَلِذَا) أي: فَلِأَجْلِ أَنَّهَا لَيْسَتْ من مباحثِ عِلْمِ المَعَانِي (ضَرَبْنَا صَفْحًا عَنْهَا) أي: أَعْرَضْنَا عن ذِكْرِهَا والبحثِ عنها.

البابُ الثاني من الأبوابِ الستَّةِ: (في الذكْرِ والحذْفِ)

أي: ذكرِ المسنَدِ والمسنَدِ إليه ومتعلَّقاتِهما وحذفِهما (إذا أُرِيدَ إفادةُ السامعِ حكْمًا، فأيُّ لفظٍ يدلُّ على معنًى) كائنٍ (فيه فالأصلُ) أي: الكثيرُ أو ما يُبْنَى عليه (ذكْرُه) أي: ذكْرُ ذلك اللفظِ مسنَدًا أو مسنَدًا إليه، بل يكونُ الذكْرُ واجبًا حيث لا قرينةَ تدُلُّ على حذفِه، وإلا كانَ الكلامُ مُعَمًّى مبهَمًا لا يَظْهَرُ المعنى المرادُ منه.

(وأيُّ لفظٍ عُلِمَ مِن الكلامِ لدَلالةِ باقيه) أي: باقي الكلامِ (عليه) أي: على ذلك اللفظِ دَلالةً ظاهرةً (فالأصلُ حذفُه) مسنَدًا أو مسنَدًا إليه، كقولِهم: «أهلًا وسهلًا» فإنَّ نصْبَهما يدلُّ على أنهما منصوبانِ بمحذوفٍ، تقديرُه: جئتَ أهلًا، ونزلْتَ مكانًا سهلًا.

(وإذا تعارضَ هذان الأصلانِ) بأنْ كانَ اللفظُ دالًّا على معنًى في الحكْمِ، ووُجِدَ دليلٌ عندَ حذفِه فإنَّ مُقتضى الأوّلِ أصالةُ ذكرِه، ومُقتضى الثاني أصالةُ حذفِه (فلا يُعْدَلُ عن مقتضى أحدِهما) أي: أحدِ الأصلين (إلى مُقتضى) الأصلِ (الآخَرِ) أي: لا يُعدَلُ عن ذكْرِه إلى حذفِه، ولا العكسِ (إلا لداعٍ) أي: نُكتةٍ تقتضِي ترجيحَ المعدولِ إليه. ويؤخَذُ من هنا أنَّ أصالةَ الذكْرِ إنما تُرَاعَى وتُعَدُّ نكتةً حيث لا مُقتضَى يُعارِضُه. وأمَّا إذا وُجِدَتْ

فمن دواعي الذكرِ: زيادةُ التقريرِ والإيضاحِ، نحوُ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۝٥﴾ [البقرة].

نكتةٌ تقتضي الحذفَ بجانبِه فإنه تُراعىٰ نكتةُ الحذْفِ. وكذا أصالةُ الحذفِ عندَ العلْمِ بالمحذوفِ إنما تُراعىٰ حيث لا مُقتضًىٰ يُعارضُه. وأما إذا وُجِدَتْ نكتةٌ تقتضي الذكْرَ بجانبِه فإنه تُراعىٰ نكتةُ الذكْرِ.

اعلمْ أن الحذفَ قسمان: **الأوَّلُ**: يَظهرُ فيه المحذوفُ عندَ الإعرابِ كقولِهم: «أهلًا وسهلًا»، وهذا ليس من البلاغةِ في شيءٍ.

والثاني: لا يَظهرُ فيه المحذوفُ بالإعرابِ، وإنما يُعلمُ بتصَفُّحِ المعنىٰ بحيث لا يَتِمُّ إلا بمراعاةِ هذا المحذوفِ إلا أنه لا سبيلَ إلىٰ إظهارِه، ولو أُظهِرَ زالَ رَوْنَقُ الكلامِ وحُسنُه، وهذا مما تكونُ به بلاغةُ الكلامِ.

ويتوقَّفُ علىٰ أمرين: **أحدُهما** وجودُ ما يَدلُّ علىٰ وجودِ المحذوفِ من قرائنَ دالَّةٍ عليه سواءٌ كانت حاليَّةً أم مقاليَّةً، وإلا لم يُعلَمْ ذلك المحذوفُ أصلًا عندَ السامعِ فيُخِلُّ الحذفُ بالمقصودِ كما هو مذكورٌ في النحوِ، **والأمرُ الثاني**: وجودُ داعٍ مرجِّحٍ له علىٰ الذكْرِ، وهو المذكورُ تفصيلُه في هذا الفنِّ.

(**فمن دواعي الذكْرِ**) أي: ذكْرِ المسنَدِ أو المسنَدِ إليه أو متعلَّقاتِهما (**زيادةُ التقريرِ**) أي: التثبيتُ في نفسِ السامعِ، (**و**) زيادةُ (**الإيضاحِ**) أي: الانكشافِ لفَهْمِ السامعِ. ويُؤخذُ من هنا: أن التقريرَ والإيضاحَ حاصلان عندَ الحذفِ، وهو كذلك لوجودِ القرينةِ المعيِّنَةِ للمحذوفِ وعندَ الذكْرِ يَزدادان؛ لأن الدَّلالةَ اللفظيَّةَ اجتَمعتْ مع القرينةِ المعيِّنَةِ.

(**نحوُ**) قولِه تعالىٰ: (﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۝٥﴾) فذَكَرَ المسنَدَ إليه، أَعْني اسْمَ الإشارةِ الثاني، ولم يَجعلْ «هم المفلحون» خبرًا عن اسمِ الإشارةِ الأوَّلِ بطريقِ العطفِ[١] لأجْلِ زيادةِ التقريرِ والإيضاحِ في إفادةِ اختصاصِهم بكلٍّ واحدٍ من الفلاحِ في الآجِلِ والهُدَىٰ في العاجِلِ مميِّزًا لهم عمَّا عداهم، ولو حُذِفَ لاحتَمَلَ اختصاصَهم بالمجموعِ فلا يكونُ المميِّزُ كلَّ واحدٍ فيَفوتَ المعنىٰ المقصودُ الذي أفاده الذكْرُ.

---

(١) أي: بأن يقول: «وهم المفلحون» مع حذف «أولئك الثانية».

والتسجيلُ على السامعِ حتى لا يَتأتَّى له الإنكارُ، كما إذا قالَ الحاكمُ لشاهِدٍ: هل أَقَرَّ زيدٌ هذا بأن عليه كذا؟

فيقولُ الشاهدُ: نعم، زيدٌ هذا أَقرَّ بأنَّ عليه كذا. وِمن دواعِي الحذْفِ: إخفاءُ الأمرِ عن غيرِ المخاطَبِ، نحوُ: «أَقبلَ»، تُريدُ عليًّا مثلًا.

وضِيقُ المقامِ: إمَّا لتَوَجُّعٍ نحوُ: قالَ لي كيفَ أنتَ؟ قلتُ:

.... عليلُ سهَرٌ دائمٌ، وحزْنٌ طويلُ

(والتسجيلُ علىٰ السامعِ) أي: كتابةُ الحُكْمِ عليه بينَ يدَيِ الحاكِمِ، (حتىٰ لا يَتأتَّىٰ له الإنكارُ كما إذا قال الحاكمُ لشاهِدٍ) أي: لشاهِدِ واقعةٍ: (هل أَقَرَّ زيدٌ هذا) علىٰ نفسِه (بأن عليه) أي: علىٰ نفسِه (كذا؟).

(فيقولُ الشاهِدُ: نعمْ، زيدٌ هذا أَقَرَّ بأن عليه) أي: علىٰ نفسِه (كذا) فذكَرَ المتكلِّمُ الشاهدُ المسنَدَ إليه، وهو زيدٌ؛ لئلَّا يَجِدَ السامعُ المشهودُ عليه سبيلًا للإنكارِ بأن يقولَ للحاكمِ عندَ التسجيلِ: إنما فَهِمَ الشاهدُ أنك أَشَرْتَ إلىٰ غيرِىٰ فأجابَ، ولذلك لم أُنكِرْ، ولم أَطلُب الإعذارَ فيه.

(ومن دواعىٰ الحذفِ) أي: حذفِ المسنَدِ أو المسنَدِ إليه أو متعلَّقاتِهما: (إخفاءُ الأمرِ عن غيرِ المخاطَبِ) المقصودِ سماعُه من الحاضرين، (نحوُ: «أَقْبَلَ»، تريدُ عليًّا) يعنىٰ: أقبلَ عَلِيٌّ (مثلًا)؛ لقيامِ القرينةِ عليه عندَ المخاطَبِ دونَ غيرِه، فلو قِيلَ: «أَقْبَلَ عليٌّ» لَانْتَظَرَه كلُّ مَن كان جالسًا لأجلِ الطلبِ منه مثلًا.

(وضيقُ المقامِ) عن إطالةِ الكلامِ بذكْرِ المسنَدِ أو المسنَدِ إليه (إما لتوجُّعٍ) وتضجُّرٍ (نحوُ) قوْلِ الشاعرِ: (قالَ لي كيف أنتَ؟ قلتُ: عليلُ) أي: مريضٌ ذو عِلَّةٍ، (سهَرٌ) أي: حالُ سهَرٍ، (دائمٌ وحزْنٌ طويلُ).

قال العبَّاسُ في «شواهِدِه»: لم أعلَمْ قائلَه، فلم يَقُلِ الشاعرُ: أنا عليلٌ لضيقِ المقامِ بسببِ الضجَرِ الحاصلِ له من شدائدِ الزمانِ ومصائبِ الهَوَىٰ بحيث جَعَلَتْه لا يَقدِرُ علىٰ التكلُّمِ بأزيدَ مما يُفيدُ الغرَضَ.

ويُمكِنُ أنْ يكونَ ضِيقُ المقامِ فيه بسببِ الْمُحافظَةِ علىٰ الوزنِ، لأن ذكْرَ المسنَدِ إليه،

وإما لخوفِ فواتِ فرصةٍ، نحوُ قولِ الصيَّادِ: «غزالٌ».

والتعميمُ باختصارٍ، نحوُ: ﴿وَٱللَّهُ يَدْعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ﴾ [يونس:٢٥] أي: جميعَ عِبادِه؛ لأن حذفَ المعمولِ يُؤْذِنُ بالعمومِ.

وتنزيلُ المُتعدِّي منْزِلةَ اللازمِ لعدَمِ تعلُّقِ الغرَضِ بالمعمولِ، نحوُ: ﴿هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر:٩].

وهو «أنا»، يُفسِدُ الوزنَ.

(وإما لخوفِ فواتِ فرصةٍ) سانحةٍ وهيَ ما يُغتنَمُ حصولُه (نحوُ: قولِ الصيَّادِ) عندَ عُروضِ إبصارِ الغزالِ: (غزالٌ) أي: «هذا غزالٌ فاصْطادوه»، فحذَفَ «هذا»؛ لأن رغبتَه في التسارُعِ إليه تُوهِمُه أن في ذكْرِه طُولا كثيرًا يُفيتُه بحسبِ زَعمِه.

(والتعميمُ) في المفعولِ المحذوفِ (باختصارٍ) أي: مع الاختصارِ (نحوُ) قولِه تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَدْعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ﴾ [يونس:٢٥] أي: السلامةِ من الآفاتِ (أي: جميعَ عِبادِه) يعني: المُكلَّفين؛ (لأن حذفَ المعمولِ) كـ«المفعولِ به» هنا (يُؤْذِنُ) أي: يُشعِرُ (بالعمومِ)، فقدَّرَ المفعولَ به هنا عامًّا؛ لأن الدعوةَ من اللهِ تعالى إلى دارِ السلامِ بسببِ التكليفِ عامَّةٌ لجميعِ العِبادِ المكلَّفين إلا أنه لم يُجِبْ منهم إلا السُّعداءُ.

بخلافِ الهدايةِ بمعنى الدَّلالةِ المُوصِلَةِ فإنها خاصَّةٌ، ولهذا أَطلَقَ الدعوةَ في هذه الآيةِ، وقيَّدَ الهدايةَ في قولِه بعدَ ذلك: ﴿وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٢٥﴾﴾ [يونس].

(وتنزيلُ) الفعلِ (المتعدِّي منزلةَ) الفعلِ (اللازمِ) أي: الذي وُضِعَ في أصلِه غيرَ طالبٍ للمفعولِ؛ (لعدَمِ تَعلُّقِ الغرَضِ) أي: قصْدِ المتكلِّمِ (بالمعمولِ) أي: بتعلُّقِ الفعلِ بمن وَقعَ عليه بخصوصِه، ويلزَمُ منه: أن لا يُعتبَرَ عمومٌ في ذلك المتعلَّقِ بأن يُقدَّرَ ذلك المفعولُ عامًّا، ولا خصوصٌ بأن يُقدَّرَ خاصًّا، بل الغرَضُ مجرَّدُ إثباتِ الفعلِ للفاعلِ من غيرِ مراعاةِ عمومٍ أو خصوصٍ فيه (نحوُ) قولِه تعالى: (﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾).

الأصلُ: هل يستوي الذين يعْلَمونَ الدِّينَ والذين لا يعلمونه، ثم حذَفَ المفعولَ

وَيُعَدُّ من الحذفِ: إسنادُ الفعلِ إلى نائبِ الفاعلِ فيقالُ: حذفُ الفاعلِ للخوفِ منه أو عليه أو للعلْمِ به أو الجهلِ، نحوُ: سُرِقَ المتاعُ، ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴿٢٨﴾﴾ [النساء].

تنزيلًا لفعلِه منزلةَ اللازمِ حيث إن الغرَضَ من الفعلِ الماهيَّةُ الكلِّيَّةُ، أي: لا يَستوي الذين وُجِدتْ حقيقةُ العلْمِ والدِّينِ فيهم، والذين لم تُوجَدْ فيهم.

(**ويُعَدُّ من الحذفِ**) الذي لا يُرتَكبُ إلا لنُكتةٍ: (**إسنادُ الفعلِ إلى نائبِ الفاعلِ، فيُقالُ: حُذِفَ الفاعلُ**) أي: فاعلُ ذلك الفعلِ وأُقيمَ المفعولُ به أو غيرُه مُقامَه في الإسنادِ إليه على جِهةِ قيامِه به أو وقوعِه منه (لـ) غرضٍ من الأغراضِ: (**كالخوفِ منه**) نحوُ: «قُتِلَ قتيلٌ» إذا خِيفَ من القاتلِ.

(**أو**) للخوفِ (**عليه**) نحوُ «شُتِمَ الأميرُ» إذا خِيفَ على الشاتِمِ.

(**أو للعلْمِ به أو**) لـ(**الجهلِ**) به (**نحوُ: سُرِقَ المتاعُ**) إذا لم يُعرَف السارقُ مَنْ هو.

(و) قولِه تعالى: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴿٢٨﴾﴾ [النساء] فحُذِفَ الفاعلُ للعلْمِ به، وهو اللهُ.

وكالمحافظةِ على سَجْعٍ نحوُ قولِهم: «مَن طابَتْ سَريرتُه حُمِدَتْ سِيرَتُه»، فإنه لو قيلَ: «حَمِدَ الناسُ سيرتَه» لاختَلَفَت السَّجْعَةُ، وكتعظيمِ الفاعلِ إذا كان الفعلُ خسيسًا نحوُ: «تُكُلِّمَ بما لا يَليقُ»، وكتحقيرِه بصَوْنِ اللسانِ عنه نحوُ: «قد قيلَ ما قيلَ»[1].

---

(١) وهو جزء من بيت مشهور للنعمان بن المنذر ملك الحيرة.

وتمامه:

قد قيل ما قيل إن صدقًا وإن كذبًا … فما اعتذارك من قول إذا قيلا

البابُ الثالثُ

في التقديمِ والتأخيرِ

من المعلومِ أنه لا يُمكِنُ النطْقُ بأجزاءِ الكلامِ دُفعَةً واحدةً بل لابدَّ من تقديمِ بعضِ الأجزاءِ وتأخيرِ البعضِ، وليس شيءٌ منها في نفسِه أَوْلَى بالتقدُّمِ من الآخرِ لاشتراكِ جميعِ الألفاظِ من حيث هي ألفاظٌ في درجةِ الاعتبارِ فلا بدَّ لتقديمِ هذا على ذاك من داعٍ يُوجِبُه، فمِن الدواعي: التشويقُ إلى المتأخِّرِ إذا كان المتقدِّمُ مُشعِرًا بغَرابةٍ.

(البابُ الثالثُ) مِن الستَّةِ (في التقديمِ والتأخيرِ)

العارِضَيْن للمسنَدِ أو المسنَدِ إليه أو متعلَّقاتِهما، والمرادُ بالتقديمِ والتأخيرِ هنا: إيرادُ اللفظِ ابتداءً أوَّلَ النطقِ أو آخرَه، لا أنه كان مُقدَّمًا ثم أُخِّرَ، ولا كان مؤخَّرًا ثم قُدِّمَ.

(من المعلومِ أنه لا يُمكِنُ النطقُ بأجزاءِ الكلامِ) أي: بالألفاظِ والكلماتِ التي هي أجزاؤُه (دُفعَةً واحدةً بل لابدَّ من) ترتيبِها و(تقديمِ بعضِ الأجزاءِ وتأخيرِ البعضِ) ويَجبُ أن يكونَ ترتيبُها الوضعيُّ حسبَ ترتيبِها الطبيعيِّ.

(وليس شيءٌ منها) أي: من تلك الأجزاءِ (في نفسِه) أي: حدِّ ذاتِه (أَوْلَىٰ بالتقدُّم) أي: بوقوعِه مقدَّمًا (من) الشيءِ (الآخرِ لاشتراكِ جميعِ الألفاظِ من حيثُ هي ألفاظٌ) قوالبُ المعانِي (في درجةِ الاعتبارِ).

ومن البيِّنِ أن رُتبةَ المسنَدِ إليه التقديمُ؛ لأنه المحكومُ عليه، ورُتبةَ المسنَدِ التأخيرُ؛ لأنه المحكومُ به، وما عداهما فهو متعلِّقاتٌ وتوابعُ تأتىٰ تاليةً لهما في الرُّتبةِ.

وحيث جاءَ هذا الأصلُ مغيَّرًا (فلابدَّ لتقديمِ هذا) أي: المتقدِّمِ الذي كان حقُّه التأخيرَ بموجَبِ هذا الأصلِ (علىٰ ذاك) أي: المتأخِّرِ الذي كان حقُّه التقديمَ بمُوجَبِه (من داعٍ) أي: مزِيَّةٍ يَدعو اعتبارُها إلىٰ التقديمِ ليُشْعِرَ المقدَّمُ بالغَرَضِ الذي يُومِئُ المتكلِّمُ إليه.

(فمن الدواعي: التشويقُ) أي: تشويقُ المتكلِّمِ نفسَ السامعِ (إلىٰ) العِلْمِ بخبرِ (المتأخِّرِ إذا كان المتقدِّمُ) مشتمِلًا علىٰ وصْفٍ موجِبٍ لذلك بأن كان (مشعِرًا بغَرابةٍ) أو

نحوُ:

والذي حَـــارَت الْبَرِيَّـــةُ فيـــه حيـــوانٌ مُـــسْتَحْدَثٌ مـــن جمـــادِ

وتَعجِيلُ المسَرَّةِ أو الْمَسَاءَةِ نحوُ: «العفوُ عنكَ صدَرَ به الأمرُ»، أو «القِصاصُ حكَمَ به القاضي».

وكونُ المتقدِّمِ محَطَّ الإنكارِ والتعجُّبِ، نحوُ: أبَعْدَ طولِ التجْرِبَةِ تَنخدِعُ بهذه الزخارفِ؟

كان مشتمِلًا علىٰ تطويلٍ ما ، فإذا وَرَدَ خَبرُ المتأخِّرِ تَمَكَّنَ في النفسِ؛ لأن الحاصلَ بعدَ الطلبِ أعزُّ من المُنْسَاقِ بلا تَعَبٍ. (نحوُ) قولِ المعريِّ: (والذي حارَت البريَّةُ فيه) أي: الذي اختلَفَت الخلائقُ في أنه يُعادُ أو لا يُعادُ، (حيوانٌ مستحدَثٌ) أي: مخلوقٌ (من جمادٍ) أي: نُطفةٍ أو طينةِ آدمَ.

فتقديمُ المسنَدِ إليه وهو «الذي»، موصوفًا بِحَيْرَةِ البَرِيَّةِ فيه، يوجِبُ الاشتياقَ إلىٰ أن الخبرَ عنه ما هو؟!، وقولُه «حيوانٌ... إلخ» أي: إنسانٌ، خبرٌ مَسُوقٌ بعدَ التشويقِ إليه فيتَمَكَّنُ في ذهْنِ السامعِ، والمرادُ باستحداثِ الإنسانِ من الجمادِ: البعثُ والمعادُ للأجسامِ الحيوانيَّةِ يومَ القيامةِ. ويَدلُّ عليه قولُه قبلَ هذا البيتِ:

بـــانَ أمْـــرُ الإلهِ واختلَـــفَ النـــا سُ فـــداعٍ إلى ضـــلالٍ وهـــادي

(وتعجيلُ المسرَّةِ) أي: السرورِ للسامعِ؛ لأنه يَحْصُلُ بسماعِ اللفظِ المشعِرِ بالسرورِ سرورٌ فيَتفاءلُ به أي: يَتبادَرُ لفَهْمِ السامعِ حصولُ الخيرِ.

(أو) تعجيلُ (الْمَسَاءَةِ) أي: السوءِ للسامعِ فيَتَطَيَّرُ به، ويَتبادَرُ لفَهمِه حصولُ الشرِّ (نحوَ: العفوُ عنك صَدَرَ به الأمْرُ) مثالٌ لتعجيلِ المسرَّةِ.

(أو القِصاصُ حكَمَ به القاضي) لتعجيلِ الْمَسَاءَةِ.

(وكونُ المتقدِّمِ مَحطَّ) أي: موضِعَ (الإنكارِ والتعجُّبِ) والغرابَةِ (نحوُ أبَعْدَ طولِ التجرِبةِ تَنخدِعُ) أي: تَنْغَشُّ أنت (بهذه الزخارفِ) أي: الزينةِ، ونحوُ قولِ الشاعرِ:

أبَعْـــدَ المـــشيبِ المنقـــضِي في الذوائـــبِ تحاوِلُ وِصْـــلَ الغانيـــاتِ الكَواعـــبِ[1]

---

(١) الذوائب: ضفائر الشعر وما استرسل منه. والغانيات: النساء الشواب الحسناوات. والكواعب: جمع «كاعب» وهي الفتاة الصغيرة التي نهد ثديها وتكعَّب.

والنصُّ على عمومِ السلْبِ أو سلْبِ العمومِ.

فالأوَّلُ: يكونُ بتقديمِ أداةِ العمومِ على أداةِ النفيِ، نحوُ: «كلُّ ذلك لم يكنْ». أي: لم يقعْ هذا ولا ذاك.

(والنصُّ على عمومِ السلْبِ) أي: إفادةِ عمومِ نفيِ الحكْمِ وشمولِه لكلِّ فرْدٍ من أفرادِ الموضوعِ والمقامِ يقتضي ذلك.

(أو) النصُّ على (سلْبِ العمومِ) أي: نفيِ الحكْمِ عن الأفرادِ المجمَلةِ التي لم تُفَصَّلْ ولم تُعَيَّنْ بكونِها كلًّا، أو بعضًا، بل أُبقِيَتْ على شمولِها للأمرين حيث اقْتَضى المقامُ ذلك.

(فالأوَّلُ) أي: عمومُ السلْبِ، ويُسَمَّى: شمولَ النفيِ (يكونُ بتقديمِ أداةِ العمومِ) كـ«كلٍّ» و«جميعٍ» و«ألْ» الاستغراقيَّةِ (على أداةِ النفيِ) حرفًا أو غيرَه.

(نحوُ) قولِه لما قالَ له ذو اليدَيْنِ: أَقَصُرَت الصلاةُ — أي: الظهْرُ أو العصرُ — أم نَسِيتَ يا رسولَ اللهِ؟ فقالَ: (كُلُّ ذلك لم يكنْ) فقالَ ذو اليدَيْنِ: بعضُ ذلك قد كان. (أي: لم يَقعْ هذا) أي: القصْرُ (ولا ذاك) أي: النسيانُ، يعنى: أنَّ قولَه: «كلُّ ذلك لم يكنْ» لَمَّا كانت أداةُ العمومِ فيه، وهي «كلٌّ»، مقدَّمةً على النفيِ أفادَ نفيَ القصْرِ والنسيانِ معًا، فهو في قوَّةِ أن يُقالَ: «لا شيءَ من ذلك بواقعٍ» كما وَرَدَ في بعضِ الطُرُقِ: «لم أَنْسَ ولم تَقْصُرْ». وخيرُ ما فَسَّرْتَهُ بالوارِدِ، وأيضًا أنَّ ذا اليدين وهو عربيٌّ يَفهمُ مدلولَ الخِطابِ كما هو، وقد قالَ: «بعضُ ذلك قد كان». كما سَبَقَ ومعلومٌ أن الثُبوتَ للبعضِ الذي هو موجِبةٌ جزئيَّةٌ[١] إنما يُناقِضُ النفيَ عن كلِّ فردٍ الذي هو السالبةُ الكلِّيَّةُ[٢].

هذا وظَهَرَ أنَّ عمومَ السلْبِ إنما يتحقَّقُ بشرطَيْن: الأوَّلُ: أنْ يكونَ المتقدِّمُ مقرونًا بأداةِ العمومِ بخلافِ ما إذا لم يكنْ كذلك فلم يَجِبْ تقديمُه، نحوُ: «زيدٌ لم يقُمْ» و«لم

---

(١) الموجبة الجزئية في المنطق: هي القضية التي يُحكم فيها بثبوت شيء لشيء آخر لبعض أفراد الجنس كقولهم: «بعض المعادن حديد» فأثبتت الحديدية لبعض المعادن.

(٢) السالبة الكلية في المنطق: هي القضية التي يحكم فيها بعدم ثبوت شيء لشيء آخر بجميع أفراده كقولهم: «لا شيء من الإنسان بجماد» فنفت الجمادية عن كل شيء من الإنسان.

والثَّانِي: يكونُ بتقديمِ أداةِ النفي على أداةِ العمومِ، نحوُ: «لم يكنْ كلُّ ذلك». أي لم يقعْ المجموعُ فيَحتمِلُ ثبوتَ البعضِ...

يَقُمْ زَيدٌ» لعدَمِ فواتِ العمومِ إذ لا عمومَ فيه.

الشرطُ الثاني: أنْ يكونَ المتأخِّرُ مقرونًا بأداةِ النفيِ بخلافِ ما إذا لم يكنْ كذلك لم يَجِبْ تقديمُه، نحوُ: «كلُّ إنسانٍ قامَ»، و«قامَ كلُّ إنسانٍ» لعدَمِ فواتِ العمومِ فيه بالتقديمِ والتأخيرِ لحصولِه مطلقًا، قُدِّمَ ذلك المتقدِّمُ أو أُخِّرَ.

وبَقِيَ شرطٌ ثالثٌ: وهو أن يكونَ المتقدِّمُ بحيث لو أُخِّرَ كانَ فاعلًا، بخلافِ قولِك: كلُّ إنسانٍ لم يقُمْ أبوه فإنه لو أُخِّرَ كلُّ إنسانٍ بأن قيلَ لم يَقُمْ أبو كلِّ إنسانٍ لم يَكنْ فاعلًا لفظيًّا فلم يَجِبِ التقديمُ في تلك الحالةِ لعدمِ فواتِ العمومِ؛ لأن العمومَ حاصلٌ على كلِّ حالٍ سواءٌ قُدِّمَ المتقدِّمُ أو أُخِّرَ.

وشرطٌ رابعٌ: وهو أن تكونَ أداةُ العمومِ غيرَ معمولةٍ لما بعدَها بخلافِ ما إذا كانت معمولةً للفعلِ بعدَها، سواءٌ تقدَّمَتْ لفظًا أو تأخرَّتْ، نحوُ: «كلَّ ذنبٍ لم أصنَعْ»، و«لم آخُذْ كلَّ الدراهِمِ»، فإن الكلامَ حينئذٍ يُفيدُ سلْبَ العمومِ غالبًا.

(والثاني) أي: سلْبُ العمومِ ويُسَمَّىٰ نفيَ الشمولِ أيضًا (يكون بتقديمِ أداةِ النفيِ علىٰ أداةِ العمومِ) سواءٌ كانت أداةُ النفيِ مما يصِحُّ عملُها في أداةِ العمومِ، كـ«ما» الحجازيَّةِ، أو مما لا يصِحُّ، كـ«لم»، و«إن».

وسواءٌ كانت أداةُ العمومِ معمولةً لأداةِ النفيِ، أو للابتداءِ، أو للفعلِ المنفيِّ، أو الوصفِ المنفيِّ فالأُوليَانِ سواءٌ كانَ الخبرُ فعلًا، نحوُ قولِ الشاعرِ:

مـا كلُّ مـا يتمـنَّى المـرءُ يُدْرِكُـه ... تجـري الريـاحُ بمـا لا تَـشتهي السـفنُ

فـ«ما» يَحتملُ أن تكونَ حجازيَّةً فتكونُ كلُّ معمولةً لأداةِ النفيِ، ويَحتملُ أنْ تكونَ «ما» تميميَّةً، و«كلُّ» معمولةً لأداةِ النفيِ، ويَحتمِلُ أن تكونَ «ما» تميميَّةً و«كلُّ» معمولةً لعاملِها، وهو الابتداءُ، أو كانَ الخبرُ اسمًا، نحوُ ما كلُّ مُتمَنَّى المرءِ حاصلًا أو حاصلٌ.

والثالثةُ: **(نحوُ: لم يكنْ كلُّ ذلك، أي: لم يَقع المجموعُ)** أي: مجموعُ ذلك الصادقِ بالسلْبِ عن البعضِ والسلْبِ عن جميعِ الأفرادِ، **(فيَحتمِلُ ثبوتَ البعضِ)** أي: والسلْبَ

ويَحتمِلُ نفيَ كلِّ فردٍ.

والتخصيصُ، نحوُ: «ما أنا قلتُ»..........................

عن البعضِ الآخَرِ، (ويَحتمِلُ نفيَ كلِّ فردٍ) لأن النفيَ توجَّه إلىٰ شمولِ الفعلِ لكلِّ ما يَنتسبُ له خاصَّةً دونَ أصلِ الفعلِ إلا أن المحقَّقَ السلْبُ عن البعضِ فيُحْمَلُ معنىٰ التركيبِ عليه تفريقًا بينَ التقديمِ والتأخيرِ، فيكونُ المعنىٰ السلْبَ عن البعضِ، لا عن كلِّ فردٍ، فتدَبَّرْ.

والرابعةُ: نحوُ قولِك: «لستُ آخذًا كلَّ الدراهمِ»، وقولِك: «ليس القائمُ كلَّ الرجالِ».

هذا والحقُّ: أن توجُّهَ النفيِ في سلْبِ العمومِ للشمولِ أكثريٌّ لا كُلِّيٌّ[١]؛ إذ قد جاءَ لعمومِ السلْبِ قليلًا، نحوُ قولِه تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ ١٨﴾ [لقمان].

(**والتخصيصُ**) أي: تخصيصُ المتقدِّمِ بالمتأخِّرِ، فتخصيصُ المسنَدِ بالمسنَدِ إليه نحوُ قولِه تعالىٰ: ﴿لِّلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الشورىٰ:٤٩].

وتخصيصُ المسنَدِ إليه بالمسنَدِ: إما قطْعًا وذلك حيث كان المسنَدُ إليه مسبوقًا بنفيٍ، والمسنَدُ فعلًا سواءٌ كان المسنَدُ إليه نكِرةً نحوُ: «ما تلميذٌ حفِظَ الدرْسَ»، أو معرفةً ظاهرةً نحوُ: «ما خالدٌ فعَلَ هذا» أو معرفةً مضمَرةً. (**نحوُ: «ما أنا قلتُ»**) هذا، فـ«أنا» مبتدأٌ و«قلتُ» خبرٌ، وقُدِّمَ المسنَدُ إليه هنا لأجلِ إفادةِ اختصاصِه بانتفاءِ هذا القولِ عنه، أي: لم أَقُلْه وهو مقولٌ لغيري، أعني: انتفاءُ هذا القولِ مقصورٌ عليَّ وثابتٌ لغيري: وهذا الغيرُ الذي ثَبَتَ له ذلك القولُ ليس كلَّ غيرٍ بل غيرٌ[٢] مخصوصٌ، وهو من توهَّمَ المخاطَبُ شَرِكَتَه معكَ أو انفرادَه به دونَك.

وإما احتمالًا، وذلك حيث لم يُسْبَقْ بنفيٍ بأن تأَخَّرَ عنه أو لم يُذكَرْ أصلًا سواءٌ كان المسنَدُ إليه معرفةً ظاهرةً، نحوُ: «خالدٌ ما قالَ هذا» أو «خالدٌ قال هذا» أو معرفةً مضمَرةً نحوُ: «أنا ما كتبْتُ الدرسَ» أو «أنا كتبتُ الدرسَ»، أو نكِرَةً، نحوُ: «رجلٌ ما قالَ هذا» أو «رجلٌ قالَ هذا».

---

(١) أي: يقع في أكثر الحالات لا في كلها.

(٢) أي: كل غير هذا المتكلم، بمعنىٰ: كل ما عداه.

و ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة:٥].

ولم يُذكَرْ لكلٍّ من التقديمِ والتأخيرِ دواعٍ خاصَّةٌ؛ لأنه إذا تَقدَّمَ أحدُ رُكنَي الجملةِ تأَخَّرَ الآخَرُ فهما متلازمان.

(و) تخصيصُ المفعولِ نحوُ قولِه تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة] أي: لا غيرَك ، ردًّا على من قال: أعبدُ غيرَك.

(ولم يُذكَرْ) أي: لم يَذْكُرْ علماءُ المعاني (لكلٍّ من التقديمِ والتأخيرِ دواعٍ خاصَّةٌ) أي: بل اكتفَوْا بذكْرِ دواعي التقديمِ؛ (لأنه إذا تقدَّمَ أحدُ رُكْنَي الجملةِ تأخَّرَ الآخرُ) ضرورةَ أن الشيئين إذا تقدَّمَ أحدُهما على الآخَرِ فالآخَرُ متأخِّرٌ عنه، (فهما متلازِمان) وحينئذٍ الدواعي والنِّكَاتُ المقتضيةُ للتقديمِ هي بعينِها الدواعي والنِّكَاتُ المقتضيةُ للتأخيرِ، لا شيءٌ غيرُها.

البابُ الرابعُ: في القَصْرِ

القِصْرُ: تخصيصُ شيءٍ بشيءٍ بطريقٍ مخصوصٍ.

ويَنقسمُ إلى: حقيقيٍّ وإضافيٍّ، (فالحقيقيُّ) ما كان الاختصاصُ فيه بحَسَبِ الواقعِ والحقيقةِ، لا بحَسَبِ الإضافةِ إلى شيءٍ آخرَ...

البابُ الرابعُ من الأبوابِ الستَّةِ (في القصْرِ)

أي: مباحثِه من تعريفِه وأقسامِه وطُرُقِه (القصْرُ) لغةً: من «قَصَرْتُ الشيءَ» إذا حبَسْتَه، وقيلَ: مِن «قصَرَ الشيءَ علىٰ كذا» إذا لم يَتَجاوَزْ به إلىٰ غيرِه، وهذا أوفَقُ. واصطلاحًا: (تخصيصُ شيءٍ بشيءٍ) أي: جعْلُ الشيءِ خاصًّا بشيءٍ ومنحصِرًا فيه، والمرادُ بذلك: الإخبارُ بثبوتِ الشيءِ الثاني للشيءِ الأوَّلِ دونَ غيرِه، والشيءُ الأوَّلُ إن أُرِيدَ به الموصوفُ كان المرادُ بالشيءِ الثاني الصفةَ والعكسُ. (بطريقٍ مخصوصٍ) أي: معهودٍ معيَّنٍ من الطُرُقِ المصطَلَحِ عليها عندَهم، فخَرَجَ نحوُ: «خصَصْتُ زيدًا بالعلْمِ» فلا يُسمَّىٰ قصْرًا اصطلاحًا، ويُؤخَذُ من هذا التعريفِ: أنَّ القصْرَ يتحقَّقُ بأركانٍ ثلاثةٍ: مقصورٌ: وهو الشيءُ الأوَّلُ المخصَّصُ، ومقصورٌ عليه: وهو الشيءُ المخصَّصُ به، وأداةُ القصْرِ: وستأتي، وقد يُسمَّىٰ القصْرُ بـ«الحصْرِ» فيكونُ المقصورُ محصورًا والمقصورُ عليه محصورًا فيه.

فقولُكَ: «ما قَدِمَ إلا خالدٌ». يُستفادُ منه تخصيصُ القدومِ بخالدٍ ونفيُه عن غيرِه ممن يُظَنُّ منه ذلك، وما قبْلَ «إلا» وهو «القدومُ» يُسمَّىٰ: مقصورًا ومحصورًا، وما بعدَها، وهو «خالدٌ»، يُسمَّىٰ مقصورًا عليه، ومحصورًا فيه، و«ما» و«إلا» أداةُ القصْرِ.

(وينقسِمُ) أي: القصْرُ بحسَبِ الواقعِ والحقيقةِ (إلىٰ) قسمين: (حقيقيٌّ وإضافيٌّ) بالاستقراءِ؛ لأن القصْرَ يستلزِمُ النفيَ، إن كان عن كلِّ ما عدا المقصورَ عليه فهو الحقيقيُّ، وإلا فهو الإضافيُّ.

(فـ) القصرُ (الحقيقيُّ ما كان الاختصاصُ فيه) ملحوظًا (بحسَبِ الواقعِ والحقيقةِ) -العطفُ تفسيريٌّ[1]- أي: بحسبِ ذاتِه، (لا) ملحوظًا (بحسبِ الإضافةِ إلىٰ شيءٍ آخرَ) أي: من غيرِ ملاحظةِ شيءٍ دونَ شيءٍ آخَرَ، ومن غيرِ ملاحظةِ حالِ المخاطَبِ من تردُّدٍ

---

(١) أي: عطف الحقيقة على الواقع عطف تفسير لها، كقولك: «بينهما بونٌ ومفارقة».

نحوُ: «لا كاتبَ في المدينةِ إلا عليٌّ» إذا لم يكنْ غيرُه فيها من الكتَّابِ.

(والإضافيُّ) ما كان الاختصاصُ فيه بحسَبِ الإضافةِ إلى شيءٍ معيَّنٍ، نحوُ: «ما عليٌّ إلا قائمٌ»، أي: أنَّ له صفةَ القيامِ، لا صفةَ القعودِ.

وليسَ الغرَضُ نفيَ جميعِ الصفاتِ عنه ما عدا صفةَ القيامِ.

أو اعتقادَ خلافٍ أو شركةٍ.

وهذا ينتظِمُ حكمين: إثباتَ الحكْمِ للمذكورِ ونفيَه عما عدَاه فلا يتجاوزُ الشيءُ الأوَّلُ المقصورُ الشيءَ الثانيَ المقصورَ عليه إلىٰ جميعِ غيرِ هذا الشيءِ الثاني (نحوَ: لا كاتِبَ في المدينةِ إلا عليٌّ) أي: فإنه قصْرٌ حقيقيٌّ.

(إذا لم يكنْ غيرُه فيها من الكتَّابِ) وقَصَرْتَ صفةَ «الكاتبيَّةِ» علىٰ «عليٍّ» ونَفَيتَها عن جميعِ مَن عداه فلا تَتجاوزُه صفةُ الكاتبيَّةِ إلىٰ غيرِه أصلًا.

ونحوُ: «ما خاتَمُ الأنبياءِ والرسُلِ إلا محمدٌ ﷺ»، فقد قَصَرْتَ خَتْمَها علىٰ محمَّدٍ ﷺ، ونفيتَه عن كلِّ مَن عداه، فلا يتجاوزُه الختْمُ إلىٰ غيرِه أصلًا.

وإنما سُمِّيَ هذا القِسْمُ حقيقيًّا؛ لأن التخصيصَ ضِدُّ المشاركةِ.

ومعنىٰ هذا القِسمِ هو الذي يُنافِي المشاركةَ منافاةً تامَّةً فهو الأَوْلَىٰ أو يُتَّخذَ حقيقةً للتخصيصِ، والأنسبُ بأن يُسمَّىٰ بهذا الاسمِ.

(و) القصرُ (الإضافيُّ ما كانَ الاختصاصُ فيه) ملحوظًا (بحسبِ الإضافةِ إلىٰ شيء معيَّنٍ) دونَ شيء مع ملاحظةِ حالِ المخاطَبِ السابقِ.

وهذا ينتظِمُ حكمين أيضًا: إثباتَ الحكْمِ للمذكورِ وتفيَه عن غيرِه فلا يتجاوَزُ الشيءُ الأوَّلُ المقصورُ الشيءَ الثانيَ المقصورَ عليه إلىٰ ذلك الشيءِ المعيَّنِ في حينِ أنه يُمكِنُ مجاوزتُه إلىٰ غيرِ هذا الشيءِ المعيَّنِ (نحوَ: ما عليٌّ إلا قائمٌ) فإنه قصْرٌ إضافيٌّ (أي: أن له) أي: لعليٍّ (صفةَ القيامِ لا صفةَ القعودِ) يعني: أنك قصَرْتَ عليًّا علىٰ صفةِ القيامِ ونَفيتَ اتِّصافَه بصفةِ القعودِ فلا يتجاوزُ عليٌّ صفةَ القيامِ إلىٰ صفةِ القعودِ.

(وليس الغرَضُ نفيَ جميعِ الصفاتِ عنه)، أي: عن عليٍّ (ما عدا صفةَ القيامِ) أي:

وكلٌّ منهما يَنقسمُ إلى قصْرِ صفةٍ على موصوفٍ، نحوُ: «لا فارسَ إلا عليٌّ»،.........

بل الغرضُ نفيُ صفةِ القعودِ فقط، فلذا يَتجاوزُ عليٌّ صفةَ القيامِ إلىٰ غيرِ صفةِ القعودِ من العلْمِ أو الشعْرِ أو الكتابةِ.

وإنما سُمِّيَ هذا القسْمُ إضافيًّا لا حقيقيًّا؛ لأن معناه لا يُنافِي المشاركةَ منافاةً تامَّةً لصحَّةِ وجودِ مشاركةٍ أُخرىٰ، فلا يُناسِبُ أن يُسَمَّىٰ حقيقيًّا، بل يُسَمَّىٰ إضافيًّا؛ لأن التخصيصَ فيه بالإضافةِ إلىٰ معيَّنٍ.

(وكلٌّ منهما) أي: من الحقيقيِّ والإضافيِّ (يَنقسمُ) باعتبارِ حالِ المقصورِ والمقصورِ عليه (إلىٰ) قسمين:

(قصْرُ صفةٍ علىٰ موصوفٍ)، **والمرادُ بالصفةِ هنا**: المعنىٰ القائمُ بالغيرِ، وُجوديًّا كان أو عدَميًّا[١]. فقصْرُ الصفةِ علىٰ الموصوفِ بالنسبةِ إلىٰ الحقيقيِّ هو أن يُحْكَمَ بأنَّ هذه الصفةَ لا تَتجاوَزُ هذا الموصوفَ إلىٰ كلِّ موصوفٍ غيرِه، وإن كان الموصوفُ يَتجاوزُها إلىٰ غيرِها، وهذا موجودٌ كثيرًا.

كقولِنا: «لا إلهَ إلا اللهُ»؛ فإن «الألوهيَّةَ» حكَمْنا بأنها لا تَتجاوزُ مصدُوقَ لفظِ الجلالةِ إلىٰ غيرِه، كما أنها كذلك في نفسِ الأمرِ[٢]، وكقولِنا السابقِ: ما خاتَمُ الأنبياءِ والرسُلِ إلا مُحَمَّدٌ. فقد حكَمْناَ بأن ختْمَ النبوَّةِ والرسالةِ لا يَتجاوزُه ﷺ إلىٰ غيرِه، ولا يَقتضِي ذلك أنه لا يَتجاوزُ هذه الصفةَ إلىٰ غيرِها من الصفاتِ كالشفاعةِ.

وأما قصْرُ الصفةِ علىٰ الموصوفِ بالنسبةِ إلىٰ الإضافِيِّ: هو أن يُحكَمَ بأن هذه الصفةَ لا تَتجاوزُ هذا الموصوفَ إلىٰ موصوفٍ آخَرَ معيَّنٍ، واحدًا أو متَعدِّدًا، وإن كانت هي تَتجاوزُ إلىٰ غيرِ ذلك المعيَّنِ.

(نحوُ: لا فارسَ إلا عليٌّ) إذا اعتقدَ المخاطَبُ أن الفارِسيَّةَ[٣] وصْفٌ لخالدٍ فقط أوْ لَه ولِعَليٍّ، فقَصَرْتَ في هذا القولِ الفارسيَّةَ علىٰ عليٍّ، بحيث لا تتعدَّاه إلىٰ خالدٍ فقط،

---

(١) يعنِي: ليس المقصود بالصفة معناه عند النحويين لذا لا يشترط فيها هنا ما يشترطه النحاة في مباحثهم.

(٢) يعني أن الحكم علىٰ الشيء يمكن أن يكون مطبقًا للواقع ويمكن أن يكون غير مطابق له، وهو هنا مطابق للواقع، بل هذا الحكم هو أصدق حكم في الوجود.

(٣) الفارسية: مصدر صناعي من الفارس، بمعنىٰ كون الشخص فارسًا.

وقصرِ موصوفٍ على صفةٍ، نحوُ: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾[آل عمران: ١٤٤] فيَجوزُ عليهِ الموتُ. والقصْرُ الإضافيُّ يَنقسمُ باعتبارِ حالِ المخاطَبِ إلى ثلاثةِ أقسامٍ: قصْرُ إفرادٍ إذا اعتقدَ المخاطَبُ الشركَةَ.

وإن كانت تتعدَّىٰ إلىٰ غيرِ خالدٍ. ومعلومٌ أن هذا أيضًا لا يَقتضي كونَ عليٍّ مقصورًا علىٰ صفةِ الفارسيَّةِ، بل يَجوزُ أن يَتعدَّاها إلىٰ الكتابةِ وغيرِها.

هذا ويَصِحُّ أن يُجعلَ هذا مثالًا للحقيقيِّ حيث قدَّرْنَا لا فارسَ في المدينةِ إلا عليٌّ وكانت صفةُ الفارسيَّةِ لا تَتعدَّىٰ إلىٰ غير عليٍّ مِن سكَّانِ المدينةِ في نفسِ الأمرِ الواقعِ ؛ فتدبَّرْ.

(وقصْرِ موصوفٍ علىٰ صفةٍ) وهذا بالنسبةِ إلىٰ الحقيقيِّ، هو أن يُحكَمَ بأن هذا الموصوفَ لا يَتجاوزُ هذه الصفةَ إلىٰ غيرِها، وإن كانت الصفةُ تَتجاوزُه إلىٰ غيرِه، نحوُ: ما زيدٌ إلا كاتبٌ إذا أُريدَ أن زيدًا لا يتَّصِفُ بغيرِها من الصفاتِ وإلا فهذا القسمُ - بالمعنىٰ المذكورِ وهو كونُ الموصوفِ ليس له إلا صفةٌ واحدةٌ - مُحالٌ لتعذُّرِ إحاطةِ المتكلِّمِ بصفاتِ الشيءِ حتىٰ يُمْكِنَ إثباتُ شيءٍ منها ونفيُ ما عداها بالكلِّيَّةِ.

وأما بالنسبةِ إلىٰ الإضافةِ فهو أن يُحكَمَ بأن هذا الموصوفَ لا يَتجاوزُ هذه الصفةَ إلىٰ صفةٍ أُخرىٰ واحدةٍ أو صفاتٍ أخرىٰ معيَّنةٍ، لكن يَجوزُ أنْ تكونَ تلك الصفةُ لموصوفٍ آخَرَ.

(نحوُ ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾) حيث اعتقدوا أن محمَّدًا يتَّصِفُ بكونِه رسولًا، وبأنه لا يَجوزُ عليه الموتُ فقُصِرَ في هذا القولِ علىٰ كونِه رسولًا فقط بحيثُ لا يتَعدَّاه إلىٰ كونِه لا يَجوزُ عليه الموتُ، وإن كان الرسوليَّةُ، وهو الوصفُ، يَتعدَّىٰ محمَّدًا إلىٰ غيرِه كنوحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

(والقصْرُ الإضافيُّ) سواءٌ كان قصْرَ صفةٍ علىٰ موصوفٍ أو قصْرَ موصوفٍ علىٰ صفةٍ (يَنقسمُ باعتبارِ حالِ المخاطَبِ) أي: اعتقادِه (إلىٰ ثلاثةِ أقسامٍ) بخلافِ القصْرِ الحقيقيِّ فإنه قسمان فقط؛ إذ لا يَجري فيه الانقسامُ إلىٰ الثلاثةِ باعتبارِ حالِ المخاطَبِ (قصْرُ إفرادٍ إذا اعتقَدَ) المرادُ بالاعتقادِ ما يَشملُ التجويزَ فيَدخلُ فيه الظنُّ، بل والوهْمُ[1]، يدُلُّ عليه قولُه بعدُ في قصْرِ التعيينِ واحدًا غيرَ معيَّنٍ (المخاطَبُ الشركَةَ)، أي: شركةَ صفتين

---

(١) درجات التجويز ثلاثة وهي: ظنٌّ: وهو ما غلب احتمال وجوده، شكٌّ: ما استوىٰ احتمالًا وجود وعدمه، وهمٌ: هو عكس الظن حيث يغلب احتمال عدم وجوده.

فأكثرَ في موصوفٍ واحدٍ في قصْرِ الموصوفِ على الصفةِ، وشركةَ موصوفَيْنِ فأكثرَ في صفةٍ واحدةٍ في قصْرِ الصفةِ على الموصوفِ. فالأوَّلُ: كأن يَعتقِدَ المخاطَبُ أنَّ شوقي بِكْ[(١)] كاتبٌ وشاعرٌ فتقولُ في نفي ذلك الاعتقادِ: ما شوقي بِكْ إلا شاعرٌ في حينِ أنه متَّصِفٌ بالثاني فقط ، ويَعتقدُ أن زيدًا شاعرٌ وكاتبٌ ومُنَجِّمٌ مثلًا في حينِ أنَّه متَّصِفٌ بالأخيرِ فقط فتقولُ في نفيِ ذلك: «ما زيدٌ إلا مُنَجِّمٌ».

والثاني: كأن يَعتقدَ أنَّ زيدًا وعَمْرًا وخالدًا اشتركوا في صفةِ الشعرِ فإنك تقولُ في نفيِ ذلك الاعتقادِ: «ما شاعرٌ إلا زيدٌ».

وسُمِّيَ هذا القسمُ قصْرَ الإفرادِ؛ لأن المتكلِّمَ نَفَى به الشركةَ المعتقَدةَ وأفْرَدَ موصوفًا بصفةٍ واحدةٍ أو صفةً بموصوفٍ. هذا في الغالبِ.

وقد يُخاطَبُ به من يَعتقِدُ أنَّ المتكلِّمَ يَعتقِدُ الشركةَ، ولو كانَ هذا المخاطَبُ معتقِدًا للانفرادِ كأن يَعتقِدَ مخاطَبٌ اتِّصافَ أحمد شوقي بالشعرِ، ويَعتقِدَ أنك تَعتقدُ اتِّصافَه بالشعرِ والكتابةِ، فتقولُ له: «ما أحمدُ شوقي إلا شاعرٌ» لتُعْلِمَه أنك لا تَعتقِدُ ما يَعتقدُه فيك.

(وقصْرُ قلْبٍ: إذا اعْتَقَدَ) المخاطَبُ (العَكسَ) أي: عكسَ الحكْمِ المثْبَتِ، والمرادُ بالعكسِ: ما يُنافي ذلك الحكْمَ.

ففي قصْرِ الصفةِ إذا اعتقَدَ المخاطَبُ أنَّ المسافِرَ محمدٌ لا عليٌّ، تقولُ: «ما سافَرَ إلا عليٌّ». حصْرًا للمسافِرِ في عليٍّ، ونفيًا له عن محمَّدٍ، وفي قصْرِ الموصوفِ إذا اعتقَدَ أنَّ محمَّدًا قاعدٌ لا قائمٌ تقولُ: «ما محمَّدٌ إلا قائمٌ»، أي: لا قاعدٌ.

وسُمِّيَ هذا القسمُ قصْرَ القلْبِ؛ لأنَّ المتكلِّمَ قلَبَ وبدَّلَ فيه حكْمَ المخاطَبِ كلَّه بغيرِه بخلافِ قصْرِ الإفرادِ فإنه وإن كانَ فيه قلْبٌ وتبديلٌ إلا أنَّه ليس لكلِّ حكْمِ المخاطَبِ، بل فيه إثباتُ البعضِ ونفيُ البعضِ، هذا بالنظرِ للغالبِ.

وقد يُخاطَبُ به من يَعتقدُ أنَّ المتكلِّمَ يَعتقدُ العكْسَ، وإن كان هو لا يَعتقدُ العكْسَ، وذلك عندَ قصْدِ أن يكونَ الخطابُ لإفادةِ لازِمِ الفائدةِ ببيانِ المتكلِّمِ أنَّ ما عندَه هو ما

(١) أي: أحمد شوقي.

وقصرُ تعيينٍ: إذا اعتقدَ واحدًا غيرَ معيَّنٍ. وللقصرِ طُرُقٌ منها: النفيُ والاستثناءُ

عندَ المخاطَبِ مثلًا، لا ما توهَّمَه.

(وقصرُ تعيينٍ: إذا اعتَقَدَ) المخاطَبُ (واحدًا غيرَ معيَّنٍ) أي: الاتِّصافِ بصفةٍ واحدةٍ غيرِ معيَّنةٍ من صفتينِ أو صفاتٍ في قصْرِ الموصوفِ أو اتِّصافَ واحدٍ غيرِ معيَّنٍ من موصوفَيْنِ فأكثرَ بالصفةِ في قصْرِ الصفةِ:

فالأوَّلُ: كأن يَعتقِدَ المخاطَبُ اتِّصافَ الأرضِ بصفةٍ واحدةٍ من صِفتَي التحرُّكِ والسكونِ من غيرِ تعيينٍ، فتقولُ: «الأرضُ متحرِّكةٌ، لا ساكنةٌ».

والثاني: كأن يَعتقِدَ أنَ الشاعرَ زيدٌ أو عمرٌو أو خالدٌ، فتقولُ: «ما شاعرٌ إلا زيدٌ».

وسُمِّيَ هذا القسمُ قصْرَ التعيينِ؛ لأن المتكلِّمَ عيَّنَ الموصوفِ الذي هو غيرُ مُعيَّنٍ، أو الصفةِ التي هي غيرُ معيَّنةٍ عندَ المخاطَبِ.

قال الصَّفَوِيُّ: «ينبغي أن يدخلَ في قصْرِ التعيينِ ما إذا كان التردُّدُ بينَ أمرَيْنِ هل الثابتُ أحدُهما أو كلاهما، وكذا ما لو جزَمَ بثُبوتِ صفةٍ على التَّعْيينِ، وأصابَ بثبوتِ أُخرى معَها لا على التَّعْيينِ، وكذا إذا شكَّ في ثُبوتِ واحدةٍ وانتفائِها بخلافِ ما لو أخطأَ في الصفةِ التي اعتقَدَها على التعيينِ فإن القصْرَ حينئذٍ يكونُ بالنسبةِ إليها قصْرَ قلْبٍ وبالنسبةِ لما تردَّدَ فيه قصْرَ تعيينٍ». انتهى.

(وللقصْرِ) سواءٌ كانَ حقيقيًّا أو إضافيًّا (طُرُقٌ) أي: أسبابٌ لفظيَّةٌ تُفيدُه، وهي كثيرةٌ، ذكَرَ منها هنا أربعةً؛ لأنها التي يَحصُلُ بها القصْرُ الاصطلاحيُّ بخلافِ القصْرِ الذي يَحصُلُ بغيرِها فليسَ باصطلاحيٍّ.

(منها: النفيُ والاستثناءُ) أي: مجموعُهما، يعني: النفيَ بأيِّ أداةٍ من أدواتِه كـ«ليس»، و«ما»، و«إنْ»، ثم الاستثناءُ بـ«إلا» أو إحدى أخواتِها.

وفي هذا الطريقِ يكونُ المقصورُ مقدَّمًا على أداةِ الاستثناءِ، وهي مقدَّمةٌ على المقصورِ عليه، قال النُّوبِيُّ: «والسرُّ في تأخيرِ المقصورِ عليه أنَ القصْرَ أثرٌ عن الحرفِ الذي هو «إلا»، ويُمانِعُ ظهورُ أثرِ الحرفِ قبلَ وجودِه». انتهى.

نحوُ: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ۝٣١﴾ [يوسف]. ومنها: (إنما) نحوُ: «إنما الفاهِمُ عليٌّ».

سواءٌ ذُكِرَ المُستَثْنَىٰ منه (نحوُ): «ما جاءني أحدٌ إلا خالدٌ» وقولِه تعالىٰ: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ۝٣١﴾ وهذا ظاهرٌ، أم لم يُذْكَرْ نحوُ: «ما جاءني إلا خالدٌ».

فإن الغرَضَ المقصودَ منه: النفيُ والإثباتُ المحقِّقَان للقصْرِ، وليس الغرضُ منه: إثباتَ الحكْمِ فقط، وإلا لقيلَ: «جاءني خالدٌ».

وسواءٌ في قصْرِ الصفةِ علىٰ الموصوفِ كالمثالينِ المذكورين، أو قصْرِ الموصوفِ علىٰ الصفةِ نحوُ: «ما زيدٌ إلا شاعرٌ». وسواءٌ كان قصْرَ قلْبٍ أو إفرادٍ أو تعيينٍ بحسَبِ حالِ المخاطَبِ.

هذا وقد علِمْتَ مما قرَّرْنا: أن الاستثناءَ من الإثباتِ نحوُ قولِك: «جاءَ الناسُ إلا زيدًا» لا يُفيدُ القصْرَ؛ لأن الغرَضَ منه الإثباتُ والاستثناءُ، قيْدٌ مصحِّحٌ له، فكأنك قلتَ: «جاءَ الناسُ المغايرون لزيدٍ».

وقالَ البهاءُ السُّبْكيُّ: إنه يُفيدُ القصْرَ فيُفيدُ المثالُ المذكورُ قصْرَ عدمِ المجيءِ بالنسبةِ إلىٰ الناسِ علىٰ زيدٍ، كما أنك إذا قلتَ: «ما قام الناسُ إلا زيدًا» لم تَقْصُرْ القيامَ علىٰ زيدٍ مطلَقًا إنما قَصَرْتَ عليه القيامَ بالنسبةِ إلىٰ الناسِ. اهـ.

(ومنها: إنما) المركَّبةُ من «إنَّ» التي هي لتوكيدِ النِّسبةِ و«ما» الكافَّةِ ، فإنها -أي: المركَّبةَ من هاتينِ الكلمتين- تُفيدُ القصْرَ؛ لتضمُّنِها معنىٰ «ما» و«إلا» الذي هو النفيُ والإثباتُ بدليلِ إطباقِ المفسِّرين في قولِه تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ﴾ بالنصبِ أن معناه «ما حُرِّمَ عليكم إلا الميتةُ»؛ لأنه المطابِقُ في المعنىٰ لقراءةِ الرَّفْعِ فإنها للقصْرِ فكذلك قراءةُ النصبِ، والأصلُ استواءُ معنىٰ القراءتين، وفي هذا الطريقِ يُذكَرُ المقصورُ أوَّلًا -أي: بعدَ «إنما»-، ثم يُذكَرُ المقصورُ عليه فيكونُ ما أُخِّرَ من فاعلٍ أو مفعولٍ بمنزلةِ الواقعِ بعدَ «إلا» وهو المقصورُ عليه، ولا يَجوزُ تقديمُه علىٰ غيرِه لِمَا يَلْزَمُ عليْه من الإلباسِ سواءٌ في قصْرِ الصفةِ علىٰ الموصوفِ، (نحوُ: «إنما الفاهِمُ عليٌّ»).

أو في قصْرِ الموصوفِ علىٰ الصفةِ نحوُ: «إنما خالدٌ كاتبٌ»، وسواءٌ في ذلك الأقسامُ الثلاثةُ بحسَبِ حالِ المخاطَبِ.

ومنها: العطْفُ بـ«لا» أو «بل» أو «لكن»، نحوُ: «أنا ناثِرٌ لا ناظمٌ»، و «ما أنا حاسبٌ بل كاتبٌ». ومنها: تقديمُ ما حقُّه التأخيرُ، نحوُ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾[الفاتحة:٥].

(ومنها: العطْفُ بـ«لا» أو «بل» أو «لكن») وهذه الثلاثةُ حروفٍ تَقتَضِي ثُبوتَ حكْمِ ما قبلَها لما بعدَها، وفي هذا الطريقِ يكونُ المقصورُ عليه هو المقابِلَ لما بعدَ «لا» أو الذي يأتي بعدَ «بل» و«لكن»، ثم الحكْمُ الذي تُفيدُ هذه الحروفُ ثُبوتَ ضِدِّه لِمَا بعدَها:

إمَّا إثباتٌ فيكونُ الثابتُ لما بعدَها نفيًا، فقصْرُ الموصوفِ علىٰ الصفةِ (نحوُ: «أنا ناثِرٌ لا ناظِمٌ») فالمقصورُ عليه كونُه ناثرًا؛ إذ هو المقابِلُ لما بعدَ «لا»، وقصرُ الصفةِ علىٰ الموصوفِ نحوُ قولِك: «خالدٌ شاعرٌ لا محمَّدٌ» فالمقصورُ عليه هو «خالدٌ»؛ إذ هو المقابِلُ لما بعدَ «لا».

(و) إما نفيٌ فيكونُ الثابتُ لما بعدَها إثباتًا فقَصْرُ الموصوفِ علىٰ الصفةِ نحوُ: (ما أنا حاسبٌ بل كاتبٌ) فالمقصورُ عليه كونُه كاتبًا؛ إذ هو المذكورُ بعدَ «بل». وقصْرُ الصفةِ علىٰ الموصوفِ نحوُ: «ما عمرٌو شاعرًا بل زيدٌ» فالمقصورُ عليه زيدٌ؛ إذ هو المذكورُ بعدَ «بل»، وسواءٌ في ذلك كلِّه الأقسامُ الثلاثةُ بحسَبِ حالِ المخاطَبِ.

(ومنها: تقديمُ ما حقُّه التأخيرُ) كتقديمِ الخبرِ علىٰ المبتدأِ، وتقديمِ المعمولاتِ - مثلَ المفعولِ والمجرورِ والحالِ - علىٰ العاملِ.

وتقديمِ بعضِ المعمولاتِ علىٰ بعضٍ، وفي هذا الطريقِ يكونُ المقصورُ عليه هو المقدَّمَ سواءٌ بقِيَ بعدَ التقديمِ علىٰ حالِه نحوُ: «زيدًا ضربتُ»، أم لا (نحوُ:) «أنا كُفِيتُ مَهَمَّكَ»، وقولِه تعالىٰ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ وسواءٌ في ذلك قصْرُ الصفةِ أو الموصوفِ، وسواءٌ في ذلك الأقسامُ الثلاثةُ بحسَبِ حالِ المخاطَبِ.

تنبيهٌ: قد علِمْتَ سابقًا: أن القصْرَ بقسمَيْه يتضمَّنُ إثباتًا ونفيًا، وليس ذلك كلُّه منطوقًا أو مفهومًا، بل تارةً يكونُ كلُّه منطوقًا، مثلُ: «زيدٌ قائمٌ لا قاعدٌ»، وتارةً يكونُ بعضُه منطوقًا وبعضُه مفهومًا.

فإن كان طريقُه «إِنَّمَا» فهو إثباتٌ للمذكورِ بالمنطوقِ، ونفيٌ لغيرِه بالمفهومِ نحوُ: إنما خالدٌ قائمٌ، فإثباتُ القيامِ لخالدٍ منطوقٌ، ونفيُه عن غيرِه مفهومٌ.

البابُ الخامسُ في الوصلِ والفصلِ

الوصلُ عطْفُ جملةٍ على أخرى، والفصلُ ترْكُه.

وإن كان طريقُه النفيَ والاستثناءَ، فحكمُ المُسْتَثْنَىٰ منه ثابتٌ بالمنطوقِ، وحكْمُ المستثنىٰ بالمفهومِ، سواءٌ كان نفيًا نحوُ: «ما قامَ أحدٌ إلا زيدٌ»، أم إثباتًا نحوُ: «قامَ الناسُ إلا زيدًا»، وإن كان الاستثناءُ مُفَرَّغًا[١] نحوُ: «ما قامَ إلا زيدٌ» فإنَّ حكْمَ المستثْنَىٰ منه ثابتٌ بالمنطوقِ.

وإن كان طريقهُ التقديمَ فالحكْمُ للمذكورِ منطوقٌ، ونفيُه عن غيرِه بالمفهومِ.

البابُ الخامسُ من الأبوابِ الستَّةِ (في الوصلِ والفصلِ)

قال أبو عليٍّ الفارسيُّ: هذا البابُ مرجعُ البلاغةِ؛ لأنَّ في قوَّةِ مُدْرِكِه الصلاحيةَ لإدراكِ ما سِواه، ولصعوبتِه من جهةِ استخراجِ الجهةِ الجامعةِ في حالةِ الوصْلِ؛ إذ يتوقَّفُ علىٰ معرفةِ هل بينَ الجملتين كمالُ الانقطاعِ، أو كمالُ الاتِّصالِ، أو شِبهُ كلٍّ منهما، أو التوسُّطُ.

(الوصلُ: عطْفُ جملةٍ علىٰ) جملةٍ (أخرىٰ) والمرادُ به: ما يَشْمَلُ العطْفَ الواقعَ بينَ الجُمَلِ المتعدِّدةِ كعطفِ جملتين علىٰ جملتين فإنه ربما لا تتناسَبُ جمَلٌ أربعٌ مترتِّبةٌ بحيثُ تُعْطَفُ واحدةٌ علىٰ ما قبلَها، بل تَتناسَبُ الأُولَيَانِ والأُخْرَيَانِ فيُعْطَفُ كلُّ اثنتينِ أوَّلًا، ويُعطَفُ الأُخْرَيَانِ علىٰ الأُولَيَيْنِ لمناسبةِ مجموعِ الأُخْرَيَيْنِ لمجموعِ الأُولَيَيْنِ.

(والفصلُ: تركُه) أي: ترْكُ عطْفِ جملةٍ علىٰ جملةٍ.

قال ابنُ يعقوبَ: والمرادُ به: ترْكُ العطْفِ حالَ إمكانِه لفظًا مع بقاءِ الكلامِ علىٰ حالِه، ولا يتأتَّىٰ ذلك إلا في جملةٍ مذكورةٍ بعدَ أُخرىٰ. اهـ.

ومن تعريفِ الوصلِ والفصلِ عُلِمَ: أنهما دائرانِ بينَ الجملتينِ في اصطلاحِهم.

نعم، يُطْلَقُ كلٌّ منهما علىٰ ما هو أعمُّ فيَجْرِيانِ بينَ الجملتينِ سواءٌ كان للأُولَىٰ محلٌّ من الإعرابِ، أمْ لا، ويَجْرِيانِ بينَ المُفْرَدَيْنِ، بل وبينَ الجملةِ والمفردِ.

---

(١) وهو ما فرِّغ من المستثنى منه وكان المستثنىٰ منه مقدرًا في قوة المنطوق فتقدير المثال المذكور: «ما قام أحد إلا زيد» وعكس المستثنىٰ المفرغ المستثنىٰ التام الذي صرِّح فيه بالمستثنىٰ.

والكلامُ هنا قاصِرٌ على العطْفِ بالواوِ؛ لأن العطفَ بغيرِها لا يَقعُ فيه اشتباهٌ، ولكلٍّ من الوصلِ بها والفصلِ مواضعُ.

(والكلامُ هنا) أي: في هذا الكتابِ (قاصِرٌ علىٰ العطْفِ بالواوِ)، أي: عطْفِ الجملةِ الثانيةِ علىٰ الجملةِ الأُولَىٰ بالواوِ خاصَّةً؛ لأنكَ لا تَصِلُ بينَ الجملتينِ إلا إذا كانَ جامعٌ بينَهما.

فيُشترَطُ في العطْفِ أن تكونَ بينَهما جِهَةٌ جامِعةٌ[1]، وهذا خاصٌّ بـ«الواوِ»؛ لأنها لمطلَقِ الجمْعِ، ولا يَحْسُنُ العطفُ بها حتىٰ يُراعَىٰ ما هو أخصُّ جامِعًا بينَهما.

ولم يَتَعَدَّ الكلامُ هنا إلىٰ العطفِ بغيرِ الواوِ، (لأنَّ العطْفَ بغيرِها) أي: بغيرِ الواوِ من كلِّ ما يدُلُّ علىٰ التشريكِ في الحصولِ الخارجيِّ (لا يَقعُ فيه اشتباهٌ) لأنَّ غيرَها يُفيدُ معانيَ مخصوصةً، فإذا تحقَّقَ معنًىٰ منها وقُصِدَ التشريكُ حَسُنَ العطفُ بالحرفِ الدالِّ عليه، وإنْ لم تُوجَدْ جهةٌ جامعةٌ غيرُ التشريكِ.

وأيضًا الكلامُ هنا قاصِرٌ علىٰ العطفِ بينَ الجملتينِ اللتينِ لا مَحَلَّ لهما مِن الإعرابِ؛ لأنَّ التي لا مَحَلَّ لها من الإعرابِ تُعتبرُ نِسبتُها وما يَتعلَّقُ بها مِن المفرداتِ، فإذا عَطَفْتَ بالواوِ بينَهما قَصِدْتَ النصَّ علىٰ اجتماعِهما في الواقعِ ولا يَحْسُنُ ذلكَ إلا إذا كانَ بينَهما جامعٌ، وهو التوسُّطُ بينَ الكمالَيْنِ بلا إيهامٍ أو كمالِ الانقطاعِ مع الإيهامِ، وإلا فلا يَحْسُنُ لعدَمِ وجودِ الجامعِ بينَهما، واستخراجُ هذا الجامعِ يَتوقَّفُ علىٰ معرفةِ ما يأتي مِن الأحوالِ الستَّةِ.

بخلافِ ما إذا كانت الجملةُ الأُولَىٰ لها مَحَلٌّ من الإعرابِ فإنها لا تُعْتَبرُ نِسبتُها، وتكونُ بمنزِلةِ المفرَدِ فإذا قَصَدْتَ تشريكَ الثانيةِ لها في الحكْمِ، وعطَفْتَها عليها بالواوِ فإنه لا يَحْسُنُ إلا إذا وُجِدَ جامعٌ بينَهما، ولا يَتوقَّفُ استخراجُه علَىٰ ما يأتي.

(ولكلٍّ من الوصلِ بها والفصْلِ) أي: بالواوِ بينَ الجملتينِ اللتينِ لا مَحَلَّ لهما مِن الإعرابِ (مواضعُ) جميعُها سبعةٌ؛ موضعانِ منها للوصْلِ، وخمسةٌ منها للفصْلِ.

---

(١) أي: مناسبة لفظية أو معنوية، كقوله تعالىٰ: ﴿وَاللَّهُ يُحْيِۦ وَيُمِيتُ﴾ [آل عمران:١٥٦] وهو من أبدع الوصل لما فيه من إظهار كمال القدرة والعظمة والهيمنة، أما إذا فقدت المناسبة اللفظية أو المعنوية وجب الفصل ومن أبدعه: قوله تعالىٰ: ﴿قَالُوٓا۟ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴿١٤﴾ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة] فقصلت المُجمل، لأنَّ الثانية وإن كانت من مقول المنافقين إلا أن الفصل يدل علىٰ عدم تماسك كلامهم، وأما الثالثة فليست من مقولهم، ولئلا يلزم اختصاص استهزاء الله سبحانه بهم بحال خلوهم إلىٰ شياطينهم وليس مرادًا.

والضابطُ في ذلك: أن الجملتين إما أن يَحْصُلَ إيهامُ خلافِ المقصودِ بفصْلِ إحداهما عِن الأخرىٰ، أو بوصلِها دونَ فصلِها أو بهما معًا أو لا يَحْصُلُ بواحدٍ مِنهما، فالاحتمالاتُ أربعةٌ.

فإن حصَلَ إيهامُ خلافِ المقصودِ بالفصْلِ وَجَبَ الوصْلُ، ويُسَمَّىٰ كمالَ الانقطاعِ مع الإيهامِ.

وإن حَصَلَ إيهامُ خلافِ المقصودِ بالوصلِ فُصِلَتْ سواءٌ كان الإيهامُ لأن عطفَها علىٰ الأخرىٰ يُوهِمُ العَطْفَ علىٰ غيرِها، ويُسَمَّىٰ شِبْهَ كمالِ الانقطاعِ، أو كان لأن لإحدىٰ الجملتين حُكْمًا لا تُرِيدُ أن تُعطِيَه للأخرىٰ ويُقالُ له: توسُّطٌ بينَ الكمالينِ مع الإيهامِ، وإن حصَلَ الإيهامُ بكلٍّ منهما فعلىٰ البليغِ أن يَنْظُرَ في ذلك ويَدفعَ أقوىٰ الضرَرَيْنِ بأَخَفِّهما.

وإن لم يَحْصُلْ إيهامٌ بواحدٍ مِن الأمرين، فإما أن يكونَ جامِعٌ - أي: تَنَاسُبٌ معنوِيٌّ - أو لا، فإذا كان ما بينَهما اتِّحادًا تامًّا، ويُسَمَّىٰ كمالَ الاتِّصالِ، أو تباينًا تامًّا، ويُسَمَّىٰ كمالَ الانقطاعِ، فيَجبُ الفصلُ بينَهما.

وإن كانَ توسُّطًا: فإما أن تكونَ الثانيةُ في منزلةِ جوابِ سائلٍ فيَجِبُ الفصْلُ، ويُسَمَّىٰ «شِبْهَ كمالِ الاتِّصالِ».

أو لم تكنْ في منزلةِ جوابٍ فيجبُ الوصْلُ، ويُسمَّىٰ توسُّطًا بينَ الكمالين، أي: مع عدَمِ الإيهامِ، وإنِ لم يكنْ جامعٌ فيَجِبُ الفصْلُ، ويُسمَّىٰ كمالَ الانقطاعِ.

وظهَرَ من هذا: أن كمالَ الانقطاعِ صورتان يَجِبُ فيهما الفصْلُ، وأنِ التوسُّطَ بينَ الكمالين صورتان أيضًا يَجِبُ الوصْلُ في صورةِ ما إذا كانَ بينَهما جامِعٌ ولا إيهامٌ، ويَجِبُ الفصْلُ في صورةِ ما إذا أُوهِمَ خِلافَ المقصودِ بالوصْلِ.

وأما حكْمُ الوصْلِ والفصْلِ في المفْرَدَيْنِ، وكذا في الجملتينِ اللتينِ لهما مَحَلٌّ من الإعرابِ، فيُعلَمُ من حُكْمِ الجملتينِ اللتينِ لا مَحَلَّ لهما، وهو أنه إذا أمْكَنَ من جهةِ الصناعةِ عطْفُ أحدِهما علىٰ الآخَرِ بالواوِ، فإن كان بينَهما جامِعٌ وَصَلْتَهما نحوُ قولِه

مواضعُ الوصلِ بالواوِ

يَجِبُ الوصلُ في موضعين: الأوَّلُ: إذا اتَّفقَت الجملتان خبرًا أو إنشاءً،..........

تعالىٰ: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ﴾ (١) لِمَا بينَ كلِّ لفظين منها مِن التقابُلِ فوُصِلَ لدفْعِ توَهُّمِ عدَمِ اجتماعِهما.

ونحوُ قولِك: خالدٌ يَكتُبُ ويُشعِرُ. لِمَا بينَ الكتابةِ والشِّعْرِ من التناسُبِ الظاهِرِ؛ إذ كلٌّ منهما إنشاءُ كلامٍ.

وإن لم يكنْ جامعٌ فصَلْتَهما نحوُ قولِه تعالىٰ: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ﴾.

ونحوُ قولِك: «خالدٌ يَكتبُ ويَمنعُ العطاءَ». نعم، الأحسَنُ في الأخبارِ والصفاتِ المتعدِّدَةِ ترْكُ العطفِ ما لم يكنْ إيهامُ التضادِّ.. فالعطفُ، بخلافِ الجملتينِ المذكورتينِ فإنه إذا قُصِدَ تشريكُ الثانيةِ للأُولَىٰ وَجَبَ العطفُ (٢).

والفرقُ: أن الصفاتِ المفرَدةَ كالشيءِ الواحدِ من الموصوفِ لعدَمِ استقلالِها بخلافِ الجُمَلِ فإنها لاستقلالِها لا يدُلُّ علىٰ تعلُّقِها بما قبلَها إلا العطْفُ، فتدَبَّرْ.

مواضعُ الوصلِ بـ«الواوِ»

أي: بينَ الجملتينِ اللتينِ لا مَحَلَّ لهما من الإعرابِ، **والمرادُ بالجمْعِ هنا**: ما فوقَ الواحدِ فيَصْدُقُ بالاثنين؛ إذ لم يُذْكَرْ للوصلِ إلا موضعانِ فقط.

(يَجِبُ) أي: بحسَبِ البلاغةِ التي هي مطابقَةُ مقتَضَىٰ الحالِ **(الوصلُ)** أي: بالواوِ **(في مَوضِعَيْنِ)**؛ التوسُّطِ بينَ الكَمَالَيْنِ مع عدمِ الإيهامِ، وكمالِ الانقطاعِ مع الإيهامِ.

(الأوَّلُ) أي: الموضعُ الأوَّلُ مِن الموضعينِ فيما: **(إذا اتَّفقَتِ الجملتانِ خبرًا أو إنشاءً)** أي: في أحدِهما؛ إذ لا يُمكنُ اجتماعُهما علىٰ كلٍّ مِن الجملتينِ في حالةٍ واحدةٍ.

وهذا صادقٌ بثمانِ صورٍ، كلُّها من بابِ التوسُّطِ؛ لأن اتِّفاقَهما إما في اللفظِ والمعنىٰ

---

(١) وهذا شاهد وصل المفردات.

(٢) كما في قوله تعالىٰ: ﴿فَٱدْعُ وَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ﴾ [الشورى:١٥]، وقوله تعالى: ﴿۞ وَٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا﴾ [النساء:٣٦].

وكان بينهما جهةٌ جامعةٌ، أي: مناسبَةٌ تامَّةٌ.

معًا، وهٰذا صورتان خبريَّتان لفظًا ومعنًى وإنشائيَّتان كذٰلك.

وإما في المعنى فقط، وهٰذا ستُّ صورٍ إنشائيَّتان معنًى خبريَّتان لفظًا، أو الأُولَى خبرٌ، والثانيةُ إنشاءٌ، أو العكسُ وخبريَّتان معنًى إنشائيَّتان لفظًا، أو الأُولَى إنشاءٌ والثانيةُ خبرٌ، أو العكسُ.

(وكان) أي: تحقَّقَ (بينَهما) أي: بينَ طَرَفَي كلٍّ من الجملتين المتَّفِقَتَيْن (جِهةٌ جامعةٌ) أي: عَلاقةٌ مخصُوصةٌ تَجْمَعُهما في العقْلِ أو الوَهْمِ أو الخيالِ، وتُقرِّبُ أحدَهما من الآخَرِ فهي مطلوبةٌ بينَ المسنَدَيْن والمسنَدِ إليهما ليَجتَمِعا بسببِها عندَ المفكِّرةِ[١]:

ولا حاجةَ إلى استخراجِ جامعٍ بينَ الجملتينِ اللتينِ وَقَعَ فيهما العطْفُ، وإن كان الغرَضُ اجتماعَ مضمونِهما الذي هو النِّسبةُ الحُكْمِيَّةُ؛ وذلك لأنه إذا تحقَّقَ الجامعُ بينَ المفرداتِ، واجتَمَعَتْ عندَ المفكِّرةِ تحقَّقَ الجامعُ بينَ النِّسبتيْنِ واجْتَمَعَتَا فيها تَبَعًا للمفرداتِ فصَحَّ العطْفُ.

(أي: مناسبةٌ تامَّةٌ) يعني: ظاهِرةٌ قريبةٌ، فلا يُقبَلُ العطْفُ بالواوِ إذا كانت المناسبةُ خفيَّةً بعيدةً، ولذا عِيبَ على أبي تَمَّامٍ في قولِه:

لا والذي هو عالِمٌ أن النَّوَى ... صَبْرٌ وأن أبا الحسينِ كريمُ[٢]

وذلك أن كرمَ أبي الحسينِ ومَرارةَ النَّوَى لا مُناسبةَ بينَهما ظاهِرةٌ، نعمْ قيلَ: إن المناسبةَ إما خياليَّةٌ، وهي تقارُنُهما في خيالِ أبي تمَّامٍ، أو وهْميَّةٌ وهي شِبْهُ التضادِّ؛ لأن كرمَ أبي الحسينِ حُلْوٌ، ويُدْفَعُ بسببِه ألمُ احتياجِ السائلِ، والصَّبِرُ مُرٌّ، ويُدْفَعُ به بعضُ الآلامِ، أو عقليَّةٌ وهي التماثُلُ؛ لأن كلًّا منهما دواءٌ، فالصبرُ دواءُ العليلِ والكرمُ دواءُ الفقيرِ، غيرَ أنها على الاحتمالاتِ الثلاثةِ بعيدةٌ، والمعتبَرُ المناسبةُ الظاهرةُ القريبةُ.

---

(١) ومن بديع ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ﴿١٣﴾ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ ﴿١٤﴾﴾ [الانفطار] فالجملتان خبريتان متضادتان، وإنما وصلتا لأن المضادة هنا في حكم المواقفة، لأن الذهن يتصور أحد الضدين عند تصور الآخر، وهذا أمر بديهي ومعلوم بالضرورة.

(٢) النوى: الفراق، وصبر: أي مر كنبات الصبر المعروف.

ولم يكنْ مانعٌ من العطْفِ، نحوُ: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ ﴿١٣﴾ وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ لَفِى جَحِيمٍ ﴿١٤﴾﴾[الانفطار]، ونحوُ: ﴿فَلْيَضْحَكُوا۟ قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا۟ كَثِيرًا﴾[التوبة:٨٢].

(ولم يكنْ مانِعٌ من العطْفِ) أي: من عطْفِ إحدىٰ الجملتينِ المذكورتينِ علَىٰ الأخرىٰ، ويُسمَّىٰ الاتِّفاقُ المذكورُ «تَوَسُّطًا بينَ الكمالين»، أي: مع عدَمِ الإيهامِ، فإن وُجِدَ مانعٌ من العطْفِ بأن اقْتَضَىٰ خلافَ المقصودِ فيَجِبُ الفصْلُ، أي: تَرْكُ العطفِ وهو الموضعُ الخامسُ من مواضعِ الفصْلِ كما سيأتي.

(نحوُ) قولِه تعالىٰ: (﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ ﴿١٣﴾ وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ لَفِى جَحِيمٍ ﴿١٤﴾﴾) فالجملتان خبريَّتان لفظًا ومعنًىٰ، والجامعُ بينَهما التضادُّ بينَ الأبرارِ والفجَّارِ اللذَيْن هما المسندُ إليهما وبينَ الكونِ[1] في النعيمِ والكونِ في الجحيمِ اللذَيْنِ هما المسندانِ (ونحوُ) قولِه تعالىٰ: (﴿فَلْيَضْحَكُوا۟ قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا۟ كَثِيرًا﴾) فالجملتان إنشائيَّتان لفظًا ومعنًىٰ والجامعُ بينَهما الاتِّحادُ في المسنَدِ إليه وهو الواوُ التي هي ضميرُ المخاطَبين[2] وشِبْهُ التضادِّ بينَ الضَّحِكِ والبكاءِ.

اعلمْ أن الجهةَ الجامِعةَ المعْتبَرَةَ في الوصْلِ بين الجملتين: هي المناسَبةُ بينَهما لا غيرُ، ولها سببٌ ومَظِنَّةٌ، أما سببُها فاجتماعُهما في القوَّةِ المفكِّرَةِ بطريقِ العقلِ أو الوهْمِ أو الخيالِ، وأما مَظِنَّتُها فحصولُ الاتِّحادِ أعَمُّ من أن يكونَ حقيقيًّا أو اعتباريًّا، وهذا الاتِّحادُ يكونُ بالعَلاقةِ الجامعةِ.

وتَنقسمُ إلىٰ ثلاثةِ أقسامٍ: عقليَّةٍ ووهميَّةٍ وخياليَّةٍ؛ لأنِ العلاقةَ الجامعةَ للشيئين في القوَّةِ المفكِّرَةِ إن كانت أمرًا حقيقيًّا فهي العقليَّةُ.

وإن لم تكنْ كذلك بأن كانت اعتباريَّةً: فإن كانت غيرَ محسوسةٍ فهيَ الوهميَّةُ وإن كانت محسوسةً فهي الخياليَّةُ.

فالجامعةُ العقليَّةُ هي التي تَجمعُ القوَّةُ العقليَّةُ بسببِها بينَ الشيئين في المفكِّرَةِ **وأنواعُها ثلاثةٌ**:

---

(١) أي: حصول الإنسان وكينونته في النعيم، فالكون هنا مصدر «كان الشيء يكون»: إذا حدث وحصل.

(٢) يعني: عودة الواو في الثانية علىٰ نفس المخاطبين في الأول.

الأوَّلُ: الاتِّحادُ في التصوُّرِ، أي: عندَ تصوُّرِ العقلِ لهما بأن كان المسنَدُ إليه في الجملتين شيئًا واحدًا بالشخصِ نحوُ: خالدٌ كاتبٌ وهو شاعرٌ، فإن مرجِعَ الضميرِ في الثانيةِ زيدٌ المذكورُ في الأُولىٰ .

الثاني: التماثُلُ، بأن كان المسنَدُ أو المسنَدُ إليه فيهما متساوِيَيْنِ في الذاتِ والحقيقةِ، مشتَرَكَيْن في الصفاتِ النفسيَّةِ نحوُ المثالِ المذكورِ آنِفًا، فإن بينَ الكتابةِ في الجملةِ الأُولىٰ والشعْرِ في الثانيةِ تَمَاثُلًا من جِهةِ أن كلًّا منهما تأليفُ كلامٍ[١] علىٰ وجهٍ مخصوصٍ، وإن اختلَفَا بالعوارضِ كالنَّظْميَّةِ والنَّثْريَّةِ.

وهذا النوعُ في الحقيقةِ راجعٌ إلىٰ الأَوَّلِ؛ لأن العقْلَ إذا رَفعَ التعدُّدَ الكائنَ بينَ الْمِثْلَيْن بسببِ تَجريدِهما عن الْمُشَخِّصَاتِ الخارجيَّةِ[٢] يَصيران شيئًا واحدًا عندَ المفكِّرَةِ كالمتَّحِدَيْنِ.

النوعُ الثالثُ: التَّضايُفُ، بأن لا يُمْكِنَ تَعقُّلُ[٣] كلٍّ منهما إلا بالقياسِ إلىٰ تَعقُّلِ الآخَرِ، وحينئذٍ فحصولُ كلِّ واحدٍ منهما في المفكِّرَةِ يَستلزِمُ حصولَ الآخَرِ فيها ضرورةً[٤]، وهذا معنىٰ الجمْعِ بينَهما فيها نحوُ: أبو زيدٍ يَكتبُ وابنُه يُشْعِرُ، فالجامعُ بينَ الأبِ والابنِ المسنَدِ إليهما هو التضايُفُ، وإن اختلَفَا من جهةِ أن الجامِعَ بينَ المسنَدين عقْليٌّ وهو التماثُلُ.

وإنما نُسِبَتْ هذه الأنواعُ الثلاثةُ إلىٰ العقلِ وقيلَ لها: عقليَّةٌ؛ لأن العقلَ شأنُه أن يُدْرِكَ الأمورَ علىٰ حقائقِها ويُثْبِتَها علىٰ مُقتضاها، والجمعُ بهذه محقَّقٌ في نفسِ الأمرِ لا يُبْطِلُه التأمُّلُ[٥] فنُسِبَ إلىٰ العقْلِ، أَفادَه الدُّسوقيُّ.

---

(١) أي: جمع بين كلمات متآلفة متناسقة في سياق واحد.

(٢) أي: في الواقع خارج الذهن المجرد.

(٣) **التعقل**: التصور والإدراك بالعقل.

(٤) بمعنىٰ أن الأبوة تستلزم النبوة، فلا تعقل أبوة بدون نبوة وكذا العكس.

(٥) أي: لا يؤثر احتياجه إلىٰ التأمل وإعمال الفكر في كونه متحققًا في نفس الأمر.

والجامعةُ الوهميَّةُ: هي التي يُتَخيَّلُ الوهْمُ بسببِها في اجتماعِهما عندَ المفكِّرَةِ بأن يُصَوِّرَها الوهْمُ بصورةٍ تصيرُ سببًا لاجتماعِهما، وليست في الواقعِ سببًا له. وأنواعُها ثلاثةٌ:

الأوَّلُ: شِبْهُ التماثُلِ، بأن يُبْرِزَهُما الوهْمُ في مَعْرِضِ المِثْلَيْن لتقارُبِهما نحوُ قولِك: «صُفْرَةُ الذهبِ تُذهِبُ الهَمَّ، وبَياضُ الفِضَّةِ يُذْهِبُ الغَمَّ»، فالعطْفُ صحيحٌ لجامعٍ، وهو شِبْهُ التماثُلِ بينَ الصُّفْرَةِ في الجملةِ الأُولَىٰ والبياضِ في الثانيةِ؛ فإن الوهْمَ يدَّعِي أنَّ أصلَ الصفرةِ بياضٌ زِيدَ فيه شيء يسيرٌ من الكُدْرَةِ لا تُخْرِجُه عن حقيقتِه، أو أن أَصلَ البياضِ صُفرةٌ زِيدَ فيه شيء يسيرٌ من الإشراقِ لا يُخْرِجُه عن حقيقتِه.

وسببُ ذلك: أن الأَضْدادَ تَتفاوتُ، والبياضُ والصُّفرةُ ليس بينَهما ما بينَ البياضِ والسوادِ، بل بينَهما كما بينَ السوادِ والْحُمرةِ.

الثاني: التضادُّ، بأن يكونا أمرين وجوديَّين يُمكِنُ أن يَتعَاقَبا علىٰ مَحَلٍّ واحدٍ ولا يَتوقَّفُ تعقُّلُ أحدِهما علىٰ تعقُّلِ الآخَرِ نحوُ قولِك: «ذَهَبَ السوادُ وجاءَ البياضُ» فالجامعُ بينَ السوادِ والبياضِ المسنَدِ إليهما هو التضادُّ، ونحوُ قولِك: «الإيمانُ حسَنٌ والكفْرُ قبيحٌ» فالجامعُ بين الإيمانِ والكفرِ المسنَدُ إليهما هو التضادُّ بِناءً علىٰ أن الإيمانَ: التصديقُ بكلِّ ما عُلِمَ مجيءُ النبيِّ به، والكفرُ: جَحْدُ ذلك.

أو يكونُ أحدُهما موصوفًا بضِدِّ ما وُصِفَ به الآخرُ نحوُ قولِك: «الأسودُ ذَهبَ والأبيضُ جاءَ»، فالجامعُ بينَ الأسودِ والأبيضِ هو التضادُّ باعتبارِ اشتمالِهما علىٰ الوصفين المتضادَّيْن.

الثالثُ: شِبْهُ التضادِّ، بأنْ يَستلزِمَ كلٌّ منهما معنًىٰ يُنافِي ما يَستلزِمُه الآخَرُ، نحوُ: «السماءُ مرفوعةٌ لنا والأرضُ موضوعةٌ لنا» فالجامعُ بينَ السماءِ والأرضِ المسنَدِ إليهما وهْمِيٌّ لتحقُّقِه بشِبْهِ[1] التضادِّ بينَهما حيثُ إن مفهومَ أحدِهما وجوديٌّ في كثرةِ الارتفاعِ والآخرِ وجوديٌّ في كثرةِ الانحطاطِ، ونحوَ قولِك: «الأوَّلُ سابقٌ والثاني لاحِقٌ» فبينَ

(١) وإنما كانَ شبه تضاد، لأنهما وإن تحققت التباينَ بينهما إلا أنهما لا يتعاقبان علىٰ محل واحد، كما في حالة السواد والبياض.

الأوَّلِ والثاني فيهما شِبْهُ التضادِّ؛ لأن مفهومَ الأوَّلِ كونُه سابقًا علىٰ الآخَرِ غيرَ مسبوقٍ بالغيرِ، والثاني كونُه مسبوقًا بواحدٍ فهما مشتَمِلان علىٰ وصفين لا يُمْكِنُ اجتماعُهما.

وإنما نُسِبَتْ هذه الأنواعُ الثلاثةُ إلىٰ الوهْمِ؛ لأن شِبْهَ التماثُلِ عندَ الوهْمِ كالتماثُلِ عندَ العقْلِ بمعنىٰ أنه يَسبِقُ إلىٰ الوهْمِ أنَّ الشَّبِيهَينِ بالمتماثِلَيْنِ في الحقيقةِ شيءٌ واحدٌ، فيَحْتالُ علىٰ الجمْعِ بينَهما عِندَ المفكِّرَةِ كالمِثْلَيْن.

ولأنَ التضادَّ وشِبْهَهُ عندَ الوهْمِ كالتضايُفِ عندَ العقلِ بمعنىٰ أن أحدَ المتضايِفَيْن لا يَنفكُّ عن الآخَرِ عند العقلِ بل متىٰ خَطَرَ أحدُهما عندَه خَطَرَ الآخَرُ، وبذلك الارتباطِ جَمَعَهُما عندَ المفكِّرَةِ، كذلك لا يَنفكُّ أحدُ المتضايِفَيْن والشبيهين بهما عن الآخَرِ عندَ الوهْمِ، وبذلك الارتباطِ احتالَ إلىٰ جَمعِهما عندَ المفكِّرَةِ.

والجامعةُ الخياليَّةُ: هي تَقَارُنُ صورتَيْهما في الخيالِ بسببٍ يَحتالُ الخيالُ إلىٰ جمْعِهما عندَ المفكِّرَةِ بأن تَتقارَنا في خيالِ المخاطَبِ عندَ التذكُّرِ والاستحضارِ ولابدَّ لهذا التقارُنِ عادةً من سببٍ ومرجِعُه إلىٰ مخالطةِ تلك الصوَرِ الحسيَّةِ المقترِنَةِ في الخيالِ، وهذه المخالَطَةُ تَختلفُ أسبابُها باختلافِ الأشخاصِ والأزمِنَةِ والأمكِنَةِ فتكونُ لشخصٍ دونَ آخَرَ وَفي زمانٍ دونَ آخرَ وفي مكانٍ دونَ آخَرَ، ولذلك كانت الجامعةُ الخياليَّةُ أكثرَ الجوامعِ وُقوعًا، والاحتياجُ إلىٰ معرفتِها أشدَّ.

نحوُ قولِك: القلمُ عندي والدَّواةُ عندَك حيث كان المخاطَبُ كاتبًا فيصِحُّ العطْفُ لوجودِ جامعٍ بينَ القلمِ والدَّواةِ وهو تقارنُهما في خيالِ المخاطَبِ بسببِ أن صنعتَه الكتابةُ وهي تَقتضِي مخالَطتَه لآلاتِها من قلمٍ ودواةٍ ومِدادٍ وقِرْطاسٍ.

ونحوُ المثالِ السابقِ للاتِّحادِ في التصوُّرِ وهو قولُك: «خالدٌ كاتبٌ وهو شاعرٌ» فإنَ الجامعَ بينَ الكتابةِ والشعْرِ المسنَدين تَقارُنُ صورتِهما في الخيالِ؛ إذ صورةُ الكتابةِ إنشاءُ النثرِ وصورةُ الشِّعْرِ إنشاءُ النظْمِ، وقد مثَّلْنا به سابقًا لجامعِ التماثُلِ.

وبه تَعْلَمُ أن الجامعَ فيه يصِحُّ أن يُعتبرَ تَماثُلًا فيكونُ عقليًّا أو تقارُنًا في خيالِ

الثاني: إذا أَوْهَمَ تركُ العطفِ خلافَ المقصودِ كما إذا قلتَ: «لا، وشَفاه اللهُ»، جوابًا لمن يَسألُك «هل بَرِئَ عليٌّ من المرضِ؟» فتركُ الواوِ يُوهِمُ الدعاءَ عليه، وغرضُك الدعاءُ له.

أصحابِهما فيكونُ خياليًّا[1].

(الثاني) أي: الموضعُ الثاني منهما فيما (إذا أَوْهَمَ تركُ العطفِ) أي: عطفِ الثانيةِ على الأُولَىٰ، وكان بينهما كمالُ الانقطاعِ (خلافَ المقصودِ) للمتكلِّمِ، أي: فإنه يَدْفَعُ ذلك الإيهامَ بالعطفِ الذي هو الوصلُ، ويُسمَّىٰ هذا كمالَ الانقطاعِ مع الإيهامِ، ولا جامعَ فيه.

(كما إذا قلتَ: «لا، وشفاه اللهُ») وأنت قاصدٌ النفيَ لمضمونِ كلامٍ مسئولٍ عنه (جوابًا) أي: قولًا علىٰ وجْهِ الجوابِ (لمن يَسألُك «هل بَرِئَ عليٌّ من المرضِ») فيكونُ معنىٰ قولِك: «لا» لم يَبْرَأْ عليٌّ من المرضِ، وقولِك: «وشفاه اللهُ». دعاءً لعليٍّ بالشفاءِ فـ«لا» تضَمَّنَتْ جملةً خبريَّةً، «وشفاه اللهُ» جملةً إنشائيَّةً؛ إذ قُصِدَ بها الدعاءُ، وبينَهما كمالُ الانقطاعِ.

(فـ) كان حقُّه أن يَفصِلَ ولا يَعطفَ بالواوِ ولكنَّ (تركَ الواوِ) أي: عدمَ عطفِ الثانيةِ على الجملةِ المقدَّرةِ بأن قيلَ: «لا شفاه اللهُ» (يوهِمُ) أي: الكلامُ المشتمِلُ علىٰ تركِ الواوِ (الدعاءَ عليه) أي: علىٰ المريضِ بعدَمِ الشفاءِ (و) الحالُ أنَّ (غرضَك) أي: مقصودَك (الدعاءُ له) أي: لعليٍّ بالشفاءِ فيَجِبُ الوصلُ بالواوِ لعطفِ الثانيةِ علىٰ الأُولىٰ؛ دفعًا لهذا الإيهامِ.

ثم هذا الوجوبُ بالنسبةِ للفصلِ، وإلا فيُمكِنُ دفْعُ الإيهامِ بطريقٍ آخَرَ غيرِ الوصْلِ بأن تَسْكُتَ بعدَ قولِك: «لا»، أو تتكلَّمَ بما يَدفعُ الاتِّصالَ، ثم تقولَ: «شَفاه اللهُ»، بل لو قلتَ: «لا، قد شفاه اللهُ» لكانَ الكلامُ خاليًا عن الإيهامِ.

---

(١) ومن أبدع ما جاء في ذلك قوله تعالىٰ: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ۝١٧ وَإِلَى ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ رُفِعَتْ ۝١٨ وَإِلَى ٱلْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ ۝١٩ وَإِلَى ٱلْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ ۝٢٠﴾ [الغاشية] فالمناسبة وإن كانت بعيدة بحسب الظاهر بين الإبل والسماء والجبال والأرض إلا أن النص الكريم راعىٰ المخاطَبين وهم العرب وما يقع في مخيلاتهم من تقارنات واجتماعات بين الألفاظ والمعاني، فالإبل هي أهم عناصر بيئتهم وهي تمشي علىٰ الأرض وترتعي فيها، والسماء تقيها، وهي التي تسافر بهم وسط الجبال المتناثرة هنا وهناك، فجاء الكلام مطابقًا تمام المطابقة لما في مخيلاتهم.

مواضعُ الفصْلِ

يَجِبُ الفصلُ في خمسةِ مواضعَ: الأوَّلُ: أن يكونَ بينَ الجملتين اتِّحادٌ تامٌّ بأن تكونَ الثانيةُ بدَلًا من الأُولى، نحوُ: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱلَّذِىٓ أَمَدَّكُم بِمَا تَعۡلَمُونَ ﴿١٣٢﴾ أَمَدَّكُم بِأَنۡعَٰمٖ وَبَنِينَ ﴿١٣٣﴾ وَجَنَّٰتٖ وَعُيُونٍ ﴿١٣٤﴾﴾ [الشعراء].

(مواضعُ الفصْلِ) أي: بالواوِ

(يَجِبُ الفصْلُ) أي: بالواوِ بينَ الجملتين اللتينِ لا إعرابَ لهما بحسَبِ البلاغةِ (في خمسةِ مواضعَ) كمالُ الاتِّصالِ وكمالُ الانقطاعِ بلا إيهامٍ، وشِبهُ كمالِ الاتِّصالِ وشِبهُ كمالِ الانقطاعِ والتوسُّطُ بينَ الكمالين مع الإيهامِ.

الموضعُ (الأوَّلُ) من مواضعِ الفصْلِ: (أن يكونَ بينَ الجملتين اتِّحادٌ تامٌّ) أي: في المعنىٰ كأنهما الشيءُ الواحدُ فيجِبُ الفصْلُ؛ إذ لو وُصِلَ وعُطِفَ بالواوِ لكان بمنزلةِ عطْفِ الشيءِ علىٰ نفسِه لشدَّةِ المناسبةِ بينَهما، وهو ممتنِعٌ.

وهذا الاتِّحادُ التامُّ يكونُ بأحدِ ثلاثةِ أمورٍ:

الأمرُ الأوَّلُ: (بأن تكونَ) الجملةُ (الثانيةُ بدلًا من الأُولىٰ) أي: بدَلَ بعضٍ أو اشتمالٍ فقط يعني حيث كانت الأُولىٰ قاصرةَ الدَّلالةِ علىٰ المعنىٰ المقصودِ لكونِها مُجْمَلةً أو خفِيَّةً، والمقامُ يَقتضِي اعتناءً بشأنِ النِّسبةِ إلىٰ هذا المعنىٰ فإنه يُؤتَىٰ بالثانيةِ بيانًا، وتقريرًا للنِّسبةِ، ولم يَقتصِرْ علىٰ الثانيةِ(١)؛ لأن قصْدَها مرَّتين أوْكَدُ، وقد علَّلَ جماعةٌ الفصْلَ في هذا القسمِ: بأن المُبْدَلَ منه في نيَّةِ الطرْحِ عن القصْدِ الذاتيِّ فصارَ العطْفُ عليه كالعطْفِ علىٰ ما لم يُذكَرْ وقيلَ: لأن المُبْدَلَ والمُبْدَلَ منه كالشيءِ الواحدِ.

(نحوَ) قولِه تعالىٰ حكايةً عن قولِ نبيِّه هودٍ عليه السلامُ لقومِه: (﴿وَٱتَّقُواْ ٱلَّذِىٓ أَمَدَّكُم بِمَا تَعۡلَمُونَ ﴿١٣٢﴾ أَمَدَّكُم بِأَنۡعَٰمٖ وَبَنِينَ ﴿١٣٣﴾ وَجَنَّٰتٖ وَعُيُونٍ ﴿١٣٤﴾﴾) [الشعراء].

فإن المعنىٰ المقصودَ من هذا الخطابِ: التنبيهُ علىٰ جميعِ نِعَمِ اللهِ والمقامُ يَقتضِي اعتناءً بشأنِه؛ لأن إيقاظَهم عن سِنَةِ غَفْلَتِهم عن نِعَمِ اللهِ مطلوبٌ في نفسِه؛ لأنه تذكيرٌ

---

(١) يعني: بأن يقول في بدل البعض «قرأت نصف الكتاب» بدل «قرأت الكتاب نصفه» وبأن يقول في بدل الاشتمال: «يعجبني أخلاقُ الفتىٰ» بدل «يعجبني الفتىٰ أخلاقه».

للنِّعَمِ لتُشكَرَ، والشكْرُ عليها ذريعةٌ إلىٰ غيرِه كالإيمانِ والعملِ بالطاعةِ وكالتقوىٰ المشارِ إليه بقولِه تعالىٰ: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱلَّذِىٓ أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ﴿١٣٢﴾﴾.

والجملةُ الأُولىٰ، وهي «أمدَّكُم بما تَعلمون»، غيرُ وَافيةٍ بأداءِ هذا المعنىٰ؛ لأنها مُجْمَلَةٌ إذ نِعَمُ اللهِ لم تكنْ مُسمَّاةً بنوعِها، والجملةُ الثانيةُ، وهي أمدَّكُم بأنعامٍ وبنين، وافيةٌ به لدَلالتِها علىٰ بعضِ تلك النِّعَمِ بالتفصيلِ حيث سُمِّيَتْ بنوعِها من غيرِ إحالةٍ في تفصيلِها علىٰ عِلْمِهم، وهم معاندونَ لكفْرِهم؛ إذ ربَّما نَسَبَوا تلك النعمَ إلىٰ قدرتِهم جهْلًا منهم، ويَنسِبون له تعالىٰ نِعَمًا أخرىٰ كالإحياءِ والتصويرِ، وكانت هذه الثانيةُ من الأُولىٰ بدَلَ بعضٍ من كلٍّ(١) ؛ لأن ما ذُكِرَ من النِّعَمِ في الثانيةِ بعضُ ما ذكِرَ في الأُولىٰ.

وأما بدَلُ الاشتمالِ فنحوُ قولِ الشاعرِ:

أقـولُ له: ارْحَـلْ لا تُقِـيمَنَّ عنـدَنا ... وإلا فكنْ في السـرِّ والجهْـرِ مُـسْلِمَا

فإن المعنىٰ المقصودَ للشاعرِ كمالُ إظهارِ الكراهةِ لإقامةِ المتحدَّثِ عنه لديْهِم، والجملةُ الأُولىٰ، وهي «ارحلْ»، غيرُ وافيةٍ به؛ لأنها تدُلُّ بالمُطَابَقَةِ علىٰ طلَبِ الرحيلِ وتدُلُّ بطريقِ اللزومِ علىٰ كراهةِ الإقامةِ.

والجملةُ الثانيةُ، وهي «لا تُقِيمَنَّ عندَنا»، وافيةٌ به؛ لأنها تدُلُّ باعتبارِ الوضْعِ العُرْفِيِّ علىٰ إظهارِ كراهةِ إقامتِه حتىٰ إنه كثيرًا ما يُقالُ «لا تُقِمْ عندي» ولا يَقْصِدُ بحسبِ العرْفِ كفَّهُ عن الإقامةِ الذي هو المدلولُ اللغويُّ، بل مجرَّدَ إظهارِ كراهيَّةِ حضورِه وإقامتِه والنونُ فيها دالَّةٌ علىٰ كمالِ هذا الإظهارِ ومع كوْنِ هذه الثانيةِ وافيةً فهي بدَلُ اشتمالٍ من الأُولىٰ(٢) ؛ لأن مفهومَ هذه ليس بعضَ مفهومِ تلكَ ولا نفْسَه بل مُلابِسَه للتلازُمِ بينَهما بحسَبِ الوجودِ.

---

(١) هذا من بدل الأفعال بعضها من بعض فيتَبع الفعلُ البدل الفعلَ المبدَلَ في الإعراب رفعًا ونصبًا وجزمًا وبناءً، كما هنا.

(٢) ومن ذلك قوله تعالىٰ: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ﴾ [الفرقان] حيث جاءت ﴿يُضَٰعَفْ﴾ بدل اشتمال من «يلق» لكون هذا الآثام يشتمل علىٰ مضاعفة العذاب.

• أو بأن تكونَ بيانًا لها نحوُ: ﴿ فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ ٱلشَّيْطَٰنُ قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ ٱلْخُلْدِ ﴾ [طه: ١٢٠].

هذا وبتقييدِي البدَلَ بأنه بدَلُ بعضٍ أو اشتمالٍ فقط خرَجَ بدَلُ الكلِّ وبدَلُ الغلَطِ(١) فلا يكونُ كمالُ الاتِّصالِ فيهما: أما بدَلُ الكلِّ فلأنّه لا يُفارِقُ الجملةَ التأكيديَّةَ إلا باعتبارِ قصدِ نقلِ النسبةِ إلىٰ مضمونِ الجملةِ الثانيةِ في البدليَّةِ دونَ التأكيديَّةِ، وهذا المعنىٰ لا يتحقَّقُ في الجمَلِ التي لا محَلَّ لها من الإعرابِ؛ لأنه لا نِسبَةَ بينَ الأُولىٰ منها، وبينَ شيءٍ آخرَ فيَنتقِلُ إلىٰ الثانيةِ وتُجعَلُ بدَلًا من الأُولىٰ وإنما يُقصَدُ من تلك الجُمَلِ استئنافُ إثباتِها.

وقيلَ: يكونُ كمالُ الاتِّصالِ فيه: بأنْ يُنَزَّلَ قصْدُ استئنافِ إثباتِها منزِلَةَ نقْلِ النسبةِ نحوُ: «قنَعْنَا بالأَسْوَدَيْنِ قنعْنَا بالتمْرِ والماءِ».

وأما بدَلُ الغلَطِ فإنه لا يقعُ في فصيحِ الكلامِ. قالَ الدُّسوقيُّ: وفيه: أن الذي لا يقعُ في الفصيحِ الغلَطُ الحقيقيُّ وأما إنْ كانَ غيرَ حقيقيٍّ بأن تَغالَطَ أي: يفعلَ المتكلِّمُ فعلَ الغالِطِ لغرَضٍ من الأغراضِ فهذا واقعٌ في الفصيحِ إلا أنه نادرٌ، ونُدرتُه لا تقتضي عدمَ دخولِ كمالِ الاتِّصالِ فيه.

(أو بأن تكونَ) الثانيةُ (بيانًا لها) أي: للأُولىٰ لما فيها من الخفاءِ، وهذا هو الأمرُ الثاني، يعني: حيث كانت الأُولىٰ قاصِرةً لخفاءِ معناها والمقامُ يقتضي إزالتَه فإنه يُؤتَىٰ بالثانيةِ علىٰ أنها عطْفُ بيانٍ للإيضاحِ.

(نحوَ) قولِه تعالىٰ: (﴿ فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ ﴾) أي: إلىٰ آدمَ عليه السلام (﴿ ٱلشَّيْطَٰنُ ﴾) أي: ألقَىٰ الشيطانُ وسْوَستَه إليه فهذه الجملةُ فيها خفاءٌ؛ إذ لم تتبيَّنْ تلك الوسوسةُ فبُيِّنَتْ بقولِه: (﴿ فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ ٱلشَّيْطَٰنُ قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ ٱلْخُلْدِ ﴾) وهذه الجملةُ الثانيةُ مفصولةٌ؛ لأن فيها تفسيرًا وبيانًا للأُولىٰ، وأضافَ الشجرةَ إلىٰ الخُلْدِ بادِّعاءِ أنَّ الأكْلَ منها سببٌ لخلودِ الآكِلِ وعدَمِ موتِه.

---

(١) ويسمىٰ بدل الغلط والنسيان، كقولك: «هذا زيدٌ عمرو» وفيه يكون المقصود هو البدلَ أصالة دون المبدَل منه الذي ذُكر علىٰ سبيل الغلط أو النسيان، لذلك قال النحاة: الأولىٰ من مثل هذا أن يأتي المتكلم بـ«بل» ليُعلم أنه غالط ولا يوقع السامع في اللبس.

أو بأن تكونَ مؤكِّدَةً لها، نحوُ: ﴿فَمَهِّلِ ٱلْكَٰفِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًۢا ١٧﴾ [الطارق].

اعلمْ: أنَّ الفرْقَ بينَ البدَلِ وعطْفِ البيانِ مع اشتراكِهما في خفاءِ معنَىٰ الجملةِ السابقةِ: هو أن المقصودةَ في البدَلِ هي الثانيةُ لا الأُولىٰ، والمقصودةَ في عطْفِ البيانِ هي الأُولىٰ لا الثانيةُ، فالإيضاحُ في الأوَّلِ حاصلٌ غيرُ مقصودٍ بالذاتِ، وفي الثاني حاصلٌ مقصودٌ بالذاتِ، وبعبارةٍ أخرىٰ: أن جملةَ البدَلِ يُقصَدُ بها استئنافُ الإخبارِ بنسبةِ الأُولىٰ بخلافِ عطْفِ البيانِ فإنه قُصِدَ بجملتِه بيانَ نِسبةِ الأُولَىٰ لا استئنافِها.

(أو بأن تكونَ) الثانيةُ (مؤكِّدَةً لها) أي: للأُولىٰ، وهذا هو الأمرُ الثالثُ وهو علىٰ نوعين: **الأوَّلُ**: أنْ تكونَ الثانيةُ مؤكِّدَةً للأولىٰ توكيدًا معنويًّا بأن يَختلِفَ مفهومُهما ولكن يَلزَمُ من تقرُّرِ معنَىٰ إحداهما تَقرُّرُ معنىٰ الأخرىٰ، والموجِبُ لذلكَ دفْعُ توهُّمِ السامعِ التجوُّزَ في الأُولىٰ، نحوُ: قولِه تعالىٰ: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ فإنه لَمَّا بُولِغَ في وصْفِ الكتابِ في الجملةِ الأُولىٰ ببلوغِه إلىٰ أقْصَىٰ الكمالِ بجعْلِ المبتدأِ «ذلك» وتعريفِ الخبرِ باللامِ جازَ أن يَتوهَّمَ السامعُ قبلَ التأمُّلِ في قولِه تعالىٰ: «ذلك» مجازًا، فأَتْبَعَ ذلك بالجملةِ الثانيةِ وهي «لَا رَيْبَ فِيهِ» دفعًا لهذا التوهُّمِ، وكانت هذه الثانيةُ مؤكِّدَةً للأُولَىٰ تأكيدًا معنويًّا؛ لأن كمالَ الكتابِ باعتبارِ ظهورِه في الاهتداءِ به، وذلك بظهورِ حقِّيَّتِه وهو مُقتضَىٰ الجملةِ الأُولَىٰ، ونفيُ الرَّيْبِ، أي: بُعدُه عن الحالةِ التي تُوجِدُ الرَّيْبَ في حَقِّيَّتِه لازِمٌ لكمالِه في ظهورِ حقِّيَّتِه.

النوعُ الثاني: أنْ تكونَ الثانيةُ مؤكِّدَةً للأولىٰ توْكيدًا لفظيًّا بأن يكونَ مضمونُ الأُولَىٰ هو مضمونَ الثانيةِ والموجِبُ لذلك دفعُ توهُّمِ السامعِ الغلَطَ والسهْوَ في الأولىٰ.

(نحوُ) قولِه تعالىٰ: (﴿فَمَهِّلِ ٱلْكَٰفِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًۢا ١٧﴾) فمضمونُ الجملتين متَّحِدٌ، إلا أنه لَمَّا جازَ أن يَتوهَّمَ السامعُ قبلَ التأمُّلِ وقوعَ الغلَطِ والسهْوِ في الجملةِ الأولىٰ أَتْبَعَها بالثانيةِ دفعًا لهذا التوهُّمِ وكانت هذه الثانيةُ مؤكِّدَةً للأُولَىٰ توكيدًا لفظيًّا[1].

---

(١) الأصحّ كما ذكر البعض أنه توكيد شبه لفظي كما يظهر من ألفاظ الآية ومثل ذلك ما إذا كان بين الجملتين شبه توكيد معنوي، كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ٨ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ...﴾ [البقرة] فقوله: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ...﴾ الآية، هي بمعنىٰ الآية الأولىٰ فكأنها أكدتها بالمعنىٰ دون اللفظ لذلك ترك العطف ولزم الفصل.

ويُقالُ في هذا الموضعِ: إنَّ بينَ الجملتين كمالَ الاتِّصالِ.

الثاني: أن يكونَ بينَ الجملتين تباينٌ تامٌّ بأن يَختلفا خبرًا وإنشاءً كقولِه:

لا تَسْأَلِ المرءَ عن خلائِقِه ... في وجهِه شاهدٌ من الخبرِ

وكقولِ الآخرِ:

ثم التمثيلُ بهذا مبنيٌّ علىٰ أنه لم يَقْصِدْ بالثانيةِ استئنافَ الإخبارِ بنسبَتِها وإلا كانت بدَلَ كلٍّ من الأُولَىٰ، فتدبَّرْ.

(ويقالُ في هذا الموضِعِ) الأوَّلِ الذي هو الاتِّحادُ التامُّ بينَ الجملتين: والحاصلُ في الأمورِ الثلاثةِ: (إنَّ بينَ الجملتين كمالَ الاتِّصالِ) أي: تمامَ الاتِّحادِ.

الموضعُ الثاني من مواضعِ الفصْلِ: (أن يكونَ بينَ الجملتين تباينٌ تامٌّ) أي: في المعنىٰ فيجِبُ الفصْلُ؛ لأن العطْفَ بالواوِ يَقتضِي كمالَ المناسبَةِ فيهما والمناسبةُ منافيةٌ لكمالِ الانقطاعِ الذي هو تمامُ التبايُنِ، ويكونُ بأحدِ أمْرين:

أوَّلُهما: (بأن يَختَلِفا خبرًا وإنشاءً) أي: في كونِ إحداهما خبراً والأخرىٰ إنشاءً، وهذا صادقٌ بثمانِ صوَرٍ، كلُّها من بابِ كمالِ الانقطاعِ؛ لأن اختلافَهما: إما في اللفظِ والمعنىٰ معًا وهذا أربعُ صوَرٍ، الجملةُ الأُولَىٰ خبرٌ لفظًا إنشاءٌ معنًىٰ، والثانيةُ إنشاءٌ لفظًا خبرٌ معنًىٰ أو عكسُها، والجملةُ الأُولَىٰ إنشاءٌ لفظًا ومعنًىٰ، والثانيةُ خبرٌ لفظًا ومعنًىٰ أو عكسُها. أو في المعنىٰ فقط وهذا أربعُ صوَرٍ أيضًا: خبران لفظًا أُولاهما إنشاءٌ معنًىٰ، وخبران لفظًا أولاهما خبرٌ معنًىٰ، وإنشاءان لفظًا أُولاهما خبرٌ معنًىٰ، وإنشاءان لفظًا أُولاهما إنشاءٌ معنًىٰ.

(كقولِه) أي: الشاعرِ (لا تَسْأَلِ المَرْءَ) بفتحِ الميمِ -وضمُّها لغةٌ- أي: الرجلَ (عن خلائقِه) جَمْعُ «خَليقةٍ»، وهي الطبيعةُ (في وجهِه شاهِدٌ من الخبرِ) فجملةُ: «لا تَسأل... إلخ» إنشاءٌ لفظًا ومعنًىٰ؛ لأنها نَهْيٌ، وجملةُ (في وجهِه... إلخ) خبرٌ لفظًا ومعنًىٰ، ولم تُعطَفْ هذه عَلَىٰ الأُولَىٰ لاختلافِهما عَلَىٰ أن الغرَضَ تعليلُ النهيِ عن السؤالِ بمضمونِ الثانيةِ، وهذا يَقتضي الفصلَ أيضًا، فتدبَّرْ.

(وكقولِ الآخرِ) هو الأخطَلُ كما ذكَرَ سيبَوَيْه:

وقالَ رائدُهم: أَرْسُوا نُزاوِلُها فحَتْفُ كلِّ امرئٍ يَجْري بمقدارِ

أو بأن لا يكونَ بينَهما مناسَبةٌ في المعنى، كقولِك: عليٌّ كاتبٌ، الحمامُ طائرٌ،......

(وقالَ رائدُهم) أي: عَريفُ القومِ أعني: الشجاعَ الذي يَتقدَّمُهم لطلَبِ الماءِ والكَلأِ (أَرْسُوا) أي: أَقِيموا بهذا المكانِ المناسِبِ للحَرْبِ (نُزَاوِلُهَا) بالرفْعِ على الاستئنافيَّةِ(١).

فكأنه قيلَ: لماذا أَمَرْتَ بالإرساءِ؟ فقالَ: نُزاوِلُها، أي: نحاولُ أمرَ الحربِ ونحتالُ لإقامتِها بأعمالِها.

(فحَتْفُ كلُّ امرِئٍ يَجرِي بمقدارِ) علَّةٌ لمحذوفٍ، أي: ولا تَخافوا من الحتْفِ وهو الموتُ بمباشَرَةِ أعمالِ الحربِ؛ فإن المرءَ لا يَجري عليه حتْفُه إلا بقدَرِ اللهِ وقضائِه، باشَرَ الحربَ أم لا.

فجملَةُ: «أَرْسُوا» إنشاءٌ لفظًا ومعنًى؛ لأنها أمرٌ، وجملةُ «نُزاوِلُها» خبرٌ لفظًا ومعنًى، ولم تُعطَفْ هذه الثانيةُ على الأُولَى لاختلافِهما، على أن الغرَضَ بها تعليلُ الأمرِ بالإرساءِ بمزاولتِه أمرَ الحربِ وهذا يَقتضي الفصْلَ أيضًا.

ومما ذكَرْنا في المثالين علِمْتَ: أن لهما جِهتين؛ وجودَ الإنشائيَّةِ والخبريَّةِ، وهو كمالُ الانقطاعِ الموجِبُ للفصْلِ، ووجودَ الاستئنافيَّةِ وهو مانِعٌ من العطْفِ أيضًا، فتَدبَّرْ.

(أو بأن لا يكونَ بينَهما) أي: بينَ طرفَيْ كلٍّ من الجملتين مع اتِّفاقِ نِسبتِهما في الخبريَّةِ أو الإنشائيَّةِ (مناسَبةٌ في المعنى) أي: جامعةٌ بينَهما فلا تُعْطَفُ الثانيةُ على الأُولى مع اتِّفاقِهما لانتفاءِ الجامعِ:

إما عن المسنَدِ إليهما فقط كقولِك: «زيدٌ طويلٌ، وعمرٌو قصيرٌ» حيث لا جامعَ بينَ زيدٍ وعمرٍو من صداقةٍ وغيرِها، وإن كانَ بينَ الطولِ والقِصَرِ جامعُ التضادِّ.

أو عنِ المسنَدَيْنِ فقط كقولِك: «زيدٌ طويلٌ وعمرٌو عالِمٌ» عندَ فرْضِ الصداقةِ بينَ زيدٍ وعمرٍو.

أو عنهما معًا نحوُ «زيدٌ قائمٌ والعلْمُ حسَنٌ»، و(كقولِك: «عليٌّ كاتِبٌ، الحمامُ طائرٌ»)؛

---

(١) أي: وليست جوابًا للأمر، وإلا كان حقها الجزم، والمعنى: أوقفوا السفينة ونحن نمارس الحرب ونباشرها.

فإنه لا مناسَبَةَ في المعنى بينَ كتابةِ عليٍّ وطيرانِ الحمامِ، ويُقالُ في هذا الموضعِ إنَّ بينَ الجملتين كمالَ الانقطاعِ.

الثالث: كونُ الجملةِ الثانيةِ جوابًا عن سؤالٍ نشأَ من الجملةِ الأُولى. [كقوله: جَزَى اللهُ الشدائِدَ كلَّ خيرٍ](١) .

فإنه لا مناسَبةَ في المعنى بينَ كتابةِ عليٍّ وطيرانِ الحمامِ) أي: بينَ المسنَدِ إليهما عليٍّ والحمامِ وبينَ المسنَدَيْن الكتابةِ والطيرانِ.

(ويقالُ في هذا الموضِعِ) الثاني بقِسْمَيْه اللذَيْن أوَّلُهما: التبايُنُ بينَ نسبتَي الجملتين، والثاني: انتفاءُ المناسَبةِ بينَ طرفَيْ كُلٍّ مِن الجملتين مع اتِّفاقِ نِسبتَيْهما ([إن بين الجملتين] كمالَ الانقطاعِ) أي: تمامَ التبايُنِ كما يُقالُ ذلك في الموضِعِ الثاني من موضِعَي الوصلِ بقَيْدِ الإيهامِ، كما سَبَق، فتدبَّرْ.

الموضِعُ (الثالثُ) من مواضعِ الفصْلِ

(كونُ الجملةِ الثانيةِ جوابًا عن سؤالٍ) مقدَّرِ الوقوعِ (نَشأَ من الجملةِ الأولى) أي: أن الجملةَ الأولى اقْتَضتْ سؤالًا، ودلَّتْ عليه بالفَحْوى، أي: قوَّةِ الكلامِ باعتبارِ قرائنِ الأحوالِ وكأنه واقعٌ بالفعْلِ محقَّقٌ مصرَّحٌ به، وتكونُ الجملةُ الثانيةُ جوابًا عن هذا السؤالِ وحينئذٍ فتُفْصَلُ الثانيةُ عن الأولى؛ إذ لا يُعطَفُ جوابُ سؤالٍ على كلامٍ آخَرَ، وظهَرَ من هنا: أنَّ الموجِبَ للفصْلِ في هذا الموضِعِ هو كونُ الكلامِ جوابًا لسؤالٍ، وهو مذهَبُ السكَّاكيِّ، وذهَبَ صاحبُ التلخيصِ إلى أنه هو تنزيلُ الأولى منْزِلةَ السؤالِ، فتكونُ الثانيةُ جوابًا للجملةِ الأولى، ويُسمَّى هذا الفصلُ استئنافًا، وكذا الجملةُ الثانيةُ نفسُها تُسمَّى استئنافًا ومُستأنَفةً. ثم السؤالُ الذي نَشأَ عن الأولى إما عن سببٍ أوْ لا، والأولُ إما سببٌ عامٌّ أو لا. فالأقسامُ ثلاثةٌ: سببٌ عامٌّ، وسببٌ خاصٌّ، وغيرُ السببِ.

فالسببُ العامُّ: هو سببُ الحكْمِ، أي: المحكومِ به الكائنِ في الأولى على الإطلاقِ بمعنى أنه لم يُتصوَّرْ فيه لتصوُّرِ سببٍ معيَّنٍ (كقولِه) أي: الشاعرِ (جَزَى اللهُ الشدائدَ كلَّ خيرٍ) فهذه الجملةُ اقتضتْ سؤالًا عامًّا بقرينةِ العُرْفِ والعادةِ تقديرُه: «ما بالُكَ تقولُ

---

(١) مما بين المعقوفين ساقط من الأصل وتداركناه من المتن وسياق الشرح.

[عرفتُ بها عَدُوِّي من صديقي]، كقولِه تعالى: ﴿وَمَآ أُبَرِّئُ نَفۡسِيٓۚ إِنَّ ٱلنَّفۡسَ لَأَمَّارَةُۢ بِٱلسُّوٓءِ﴾ [يوسف:٥٣]، [وقوله تعالى: ﴿قَالُواْ سَلَٰمٗاۖ قَالَ سَلَٰمٞۖ﴾[هود:٦٩]][(١)] .

ويُقَالُ: بينَ الجملتين شِبهُ كمالِ الاتِّصالِ.

(الرابعُ) أن تُسْبَقَ جملةٌ بجملتين يَصِحُّ عطفُها........................

هذا، وما السببُ الذي أدَّاكَ إلىٰ أن تُخالِفَ غيرَك بالترَضِّي عن الشدائِدِ وعدَمِ بُغضِها؟».

فأجابَ عن هذا السؤالِ بقولِه: (عَرَفْتُ) أي: لأني عرَفْتُ (بها عدُوِّيَ من صَدِيقي).

والسببُ الخاصُّ: هو سببُ الحكْمِ في الأولىٰ علىٰ الخصوصِ بمعنىٰ أنه تَصَوَّرَ نفيَ جميعِ الأسبابِ إلا سببًا خاصًّا تَردَّدَ في حصولِه ونفيِه (كقولِه تعالىٰ: ﴿وَمَآ أُبَرِّئُ نَفۡسِيٓۚ﴾) أي: مع طَهارتِها من الزَّلَلِ (﴿إِنَّ ٱلنَّفۡسَ لَأَمَّارَةُۢ بِٱلسُّوٓءِ﴾) أي: مُنْطَبِعةٌ من أصلِها علىٰ طلَبِ شيءٍ لا يَنبغي؛ فإن الجملةَ الأولىٰ اقتضتْ سؤالًا خاصًّا بقرينةِ التوكيدِ؛ لأن مضمونَها وهو الحكْمُ بنفيِ تبرئةِ النفسِ يَتبادَرُ منه أن ذلك لانطباعِها علىٰ السوءِ فكان المَقامُ مقامَ تَردُّدٍ في ثبوتِ أمرِها بالسوءِ.

والقسمُ الثالثُ غيرُ السببِ: هو شيءٌ آخَرُ له تعلُّقٌ بالجملةِ الأولىٰ يقتضِي المَقامُ السؤالَ عنه نحوُ: (قولِه تعالىٰ: (﴿قَالُواْ سَلَٰمٗاۖ قَالَ سَلَٰمٞۖ﴾) أي: فماذا قالَ إبراهيمُ في جوابِ سلامِ الملائكةِ عليه، ولا شكَّ أن قولَ إبراهيمَ ليس سببًا لسلامِ الملائكةِ لا عامًّا ولا خاصًّا.

(ويُقَالُ: بينَ الجملتين) أي: الأولىٰ التي هي مَنشأُ السؤالِ المقدَّرِ والثانيةِ التي هي مستأنَفةٌ جوابًا للسؤالِ المقدَّرِ (شِبهُ كمالِ الاتِّصالِ) لمشابهتِه كمالَ الاتِّصالِ في أن ما بينَ الجملتين فيهما اتِّصالٌ وربْطٌ ذاتيٌّ منافٍ للعطْفِ[(٢)]، فيَجبُ الفصْلُ في هذا كما يَجبُ في كمالِ الاتِّصالِ؛ لأن شَبيهَ الشيءِ حُكْمُه حكْمُ ذلك الشيءِ. هذا ويُمكِنُ أن يكونَ الفصْلُ فيه نَظَرًا للفظِ؛ لأن السؤالَ إنشاءٌ، والجوابَ خبرٌ فيكونُ بينَهما كمالُ الانقطاعِ.

الموضعُ (الرابعُ) من مواضعِ الفصْلِ: (أن تُسبَقَ جملةٌ بجملتين يَصِحُّ عَطفُها) أي:

---

(١) ما بين المعقوفين متدارك من الشرح وهو مزيد علىٰ الأصل.

(٢) يعني: كأنهما لكمال اتصالهما أو شبهه يعاملان كجملة واحدة بسيطة لا يصح عطف أجزائها بعضها علىٰ بعض لقوة ترابطها بحيث لا يسوغ تخلل حرف العطف بينهما.

على إحداهما لوجودِ المناسَبَةِ وفي عطفِها على الأخرى(١) فسادٌ، فيُترك العطفُ دفْعًا للوَهْمِ، كقولِه:

وتَظُنُّ سَلْمَى أنني أَبْغِي بها بَدَلًا، أُراها في الضلالِ تَهِيمُ

فجملةُ «أُراها» يصِحُّ عطفُها على «تَظُنُّ»، ....

عطْفُ الجملةِ المسبوقةِ اللاحقةِ (على إحداهما) أي: على إحدى الجملتين السابقتين (لوجودِ المناسَبةِ) أي: الجامعةِ العقليَّةِ أو الوهميَّةِ أو الخياليَّةِ بينَ المسنَدَيْن والمسنَدِ إليهما في الجملةِ المسبوقةِ وإحدى السابقتين عليها.

(وفي عطفِها) أي: الجملةِ المسبوقةِ (على) الجملةِ المسبوقةِ (الأخرى فسادٌ) أي: للمعنى المرادِ، (فيُتْرَكُ العطفُ) أي: فيَجِبُ الفصْلُ بترْكِ عطْفِ المسبوقةِ على إحدى السابقتين التي تُناسِبُها في كلٍّ من المسنَدِ والمسنَدِ إليه (دفعًا للوَهْمِ) أي: لوهْمِ السامعِ، عطْفَ المسبوقةِ على السابقةِ غيرِ المقصودةِ.

ويُسمَّى هذا الفصْلُ «قطْعًا» لقطعِه توَهُّمَ خلافِ المقصودِ، أو لأن كلَّ فصْلٍ قَطْعٌ فيكونُ من بابِ تسميةِ المقيَّدِ باسمِ المطْلَقِ(٢).

(كقولِه) أي: الشاعرِ: (وتَظُنُّ سَلْمى أنني أبْغِي) أي: أَطْلُبُ (بها بدَلًا) الباءُ للمُقابَلةِ، (أُراها) بصيغةِ المجهولِ شاعَ استعمالُه بمعنى الظنِّ، وأصلُه: «أَراني اللهُ إيَّاها» (في الضلالِ تَهِيمُ) مِن «هامَ» إذا ذَهبَ في الأرضِ(٣) من العِشْقِ وغيرِه، أي: تتَحَيَّرُ في أوديةِ الضلالِ. (فجملةُ «أُراها» يَصِحُّ عطفُها على) جملةِ (تَظُنُّ) لأنهما خبريَّتان ووُجِدتْ بينَهما مناسبةٌ أي: جهةٌ جامعةٌ بينَهما وهي الاتِّحادُ بينَ مسنَدَيهما(٤) أو شِبْهُ التضايُفِ بينَ المسنَدِ إليه فيهما وهو ضميرُ تَظُنُّ العائدُ على سَلْمى، وهي محبوبتُه، وضميرُ «أُراها» العائدُ على الشاعرِ، وهو مُحِبٌّ وكلٌّ من المُحِبِّ والمحبوبةِ يُشبِهُ أن

---

(١) لو قال كما قال البعض: يصح عطفها على الأولى لوجود المناسبة وفي عطفها على الثانية.. إلخ، لكان أوضح، كما يتضح من شرحه رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٢) والمقيد هو الفصل والمطلق هو القطع، لأن الفصل قطع مقيد بانفصال الجزأين.

(٣) أي: على غير هدى لا يدري أين يتوجه.

(٤) يعني: أن المسندين وهي «تظن» و«أراها» متحدان في المعنى.

لكن يَمْنَعُ من هذا توهُّمُ العِطْفِ على جملةِ «أَبْغِي بها» فتكونُ الجملةُ الثالثةُ من مظنوناتِ سَلْمى، مع أنه ليس مرادًا، ويُقالُ: بينَ الجملتين فى هذا الموضعِ شِبهُ كمالِ الانقطاعِ.

(الخامسُ) أن لا يُقصدَ تشريكُ الجملتين فى الحكمِ ....

يَتوقَّفَ تعقُّلُه علىٰ تَعقُّلِ الآخَرِ[1].

ويكونُ معنىٰ البيتِ حينئذٍ: أن سَلْمىٰ تَظنُّ كذا وأنَّني أَحْكُمُ علىٰ سلمىٰ بأنها أخطأتْ في ظنِّها وهذا المعنىٰ صحيحٌ ومرادٌ للشاعرِ (لكن يَمنَعُ من هذا) أي: من عطْفِ أُراها علىٰ تَظنُّ بأن يقولَ الشاعرُ: وأُراها ... إلخ.

([توهُّمُ العطف علىٰ جملة «أبغي بها» فتكونُ الجملةُ الثالثةُ][2] من مظنوناتِ سَلْمىٰ) ويكونُ معنىٰ البيتِ أن سَلْمىٰ تَظُنُّ أنَّني أبْغي بها بَدلًا وتَظنُّ أيضًا أنَّني أظنُّها تَهِيمُ في الضلالِ.

(مع أنه ليس مرادًا) أي: للشاعرِ. هذا: ويَحتمِلُ أن تكونَ جملةُ «أُراها... إلخ» مستأنَفةً بأن يُقدَّرَ سؤالٌ وتكونَ هي جوابًا عنه، كأنه قيلَ: «كيف تُراها في هذا الظنِّ؟» فقال: «أُراها تَهيم في الضلالِ». فيكونُ المانعُ من العطفِ حينئذٍ كونَ الجملةِ كالمتَّصِلَةِ بما قبلَها، أي: شِبْهَ كمالِ الاتِّصالِ.

(ويقالُ: بينَ الجملتين في هذا الموضعِ شِبْهُ كمالِ الانقطاعِ) لمشابَهةِ كمالِ الانقطاعِ في أن كلًّا مشتمِلٌ علىٰ مانِعٍ من العطفِ، وهو هنا إيهامُ العطفِ خلافَ المقصودِ، وفي كمالِ الانقطاعِ تباينُ الجملتين باختلافِهما خبراً وإنشاءً أو بانتفاءِ الجامعِ بينهما. نعم، إن المانِعَ هنا خارجٌ عن ذاتِ الجملتين[3] يُمكِنُ دفعُه بنصْبِ قرينةٍ، ولذا لم يُجعلْ من كمالِ الانقطاعِ.

الموضعُ (الخامسُ) من مواضعِ الفصْلِ: (أن لا يُقصَدَ تشريكُ الجملتين في الحكْمِ) أي: القيدِ الزائدِ علىٰ مفهومِ الجملةِ كالاختصاصِ بالظرفِ[4]؛ لأن الكلامَ هنا كما سَبقَ

---

(١) يعني: أن حصول كل واحدة منهما في العقل يستلزم حصول الآخر، فلا يمكن تصور أحدهما بدون الآخر، فلا يكون محبوب إلا بوجود محبٍّ له.

(٢) ما بين المعقوفين متدارَك من المتن وسياق الشرح.

(٣) ومع هذا فهو احتمال وليس يقينيٌ، لذا أمكن دفعُه بالاستعانة بقرينة.

(٤) من الاختصاص بالظرف الآية الآتية كما سيوضح الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ.

لقيامِ مانعٍ، كقولِه تعالى: ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓا۟ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ۝١٤ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾[البقرة] فجملةُ: ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ لَا يصِحُّ عطفُها على «إِنَّا معكُم»؛ لاقتضائِه أنه من مَقُولِهم...

قاصرٌ على الجملتين اللتين لا مَحَلَّ لهما من الإعرابِ. فليس المرادُ به حينئذٍ الحكْمَ الإعرابِيَّ، نعمْ يَصِحُّ أن يكونَ الكلامُ غيرَ قاصِرٍ على الجمَلِ التي لا مَحَلَّ لها بل يَشْمَلُها ويَشْمَلُ التي لها مَحَلٌّ، فيُرادُ بالحكْمِ في الأُولىٰ المعنىٰ المذكورُ، وبه[1] في الثانيةِ الحكْمُ الإعرابيُّ، يعني: الحالَ الموجِبَ للإعرابِ مثلُ كونِها خبرَ المبتدأِ فإنه يُوجِبُ الرفْعَ، وكونِها حالًا أو مفعولًا فإنه يُوجِبُ النصبَ، وكونِها مضافًا إليها فإنه يوجِبُ الخفْضَ، وكونِها صفةً فإنه يُوجِبُ الإعرابَ الذي في المتبوعِ.

(لقِيامِ مانِعٍ) أي: من العطْفِ، وهو لزومُ تشريكِ الثانيةِ للأولىٰ في ذلك القيْدِ أو الحُكْمِ الإعرابيِّ. والتشريكُ فيه نقيضُ المقصودِ؛ لأن المقصودَ الاستئنافُ فيَجِبُ الفصْلُ، سواءٌ كان بينَهما جهةٌ جامعةٌ أم لا.

(كقولِه تعالىٰ:) حكايةً عن حالِ المنافقين (﴿وَإِذَا خَلَوْا﴾) أي: وإذا خَلا المنافقون من المؤمنين ورَجَعُوا (﴿إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ﴾) أي: رؤسائِهم من الكافرين.

(﴿قَالُوٓا۟﴾) لشياطينِهم (﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾) أي: بقلوبِنا من حيث الثباتُ على الكفرِ وعداوةِ المسلمين، (﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ۝١٤﴾) أي: بالمسلمين فيما نُظْهِرُ لهم من الْمُداراةِ.

قال تعالىٰ: (﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾) أي: يُجازيهم بالطرْدِ عن رحمتِه في مقابَلةِ استهزائِهم بالمؤمنين ودِينِ الإسلامِ.

ففي الكلامِ مُشاكَلَةٌ[2]، وإلا فالاستهزاءُ مستحيلٌ على اللهِ تعالىٰ.

(فجُملةُ: «اللهُ يَستهزئُ بهم» لا يَصِحُّ عطفُها على) جملةِ (إِنَّا مَعَكُمْ) التي هي مَحكيَّةٌ لِـ«قالوا» (لاقتضائِه) أي: العطفِ المذكورِ (أنه) أي: أن قولَه: «اللهُ يَستهزئُ بهم» (من مَقولِهم)

---

(١) أي: ويراد بالحكم... إلخ.

(٢) المشاكلة: هي أن يذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته، كقوله تعالىٰ: ﴿نَسُوا۟ ٱللَّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾ [التوبة: ٦٧] فسمىٰ إهماله سبحانه لهم نسيانًا للمشاكلة.

ولا على جملةِ «قالوا»؛ لاقتضائِه أن استهزاءَ اللهِ بهم مقيَّدٌ بحالِ خُلُوِّهم إلى شياطينِهم. ويُقالُ بينَ الجملتين في هذا الموضع توسُّطٌ بينَ الكمالين.

أي: من مقولِ المنافقين، والحالُ أنهُ ليس كذلك، أي: لم يُقصَدْ تَشريكُها للأُولىٰ في الحكْمِ الإعرابيِّ، وهو كونُها من مقولِهم، بل هو استئنافٌ علىٰ أنه من مَقولِ اللهِ تعالىٰ، ففصَلَ بترْكِ العطفِ دفْعًا لإيهامِ خلافِ المقصودِ.

(**ولا علىٰ جملةِ «قالوا»**) أي: وليست جملةُ «اللهُ يَستهزئُ» بهم معطوفةً علىٰ جملةِ قالوا، (**لاقتضائِه**) أي: العطفِ المذكورِ (**أن استهزاءَ اللهِ بهم**) وهو مضمونُ جملةِ: «اللهُ يَستهزئُ بهم».

(**مقيَّدٌ بحالِ خُلُوِّهم إلىٰ شياطينِهم**) **توضيحُ ذلك**: أن جملةَ «قالوا: إنَّا معكم» مُقيَّدةٌ بظرفٍ، وهو «إذَا»، وتقديمُ الظرفِ يُفيدُ الاختصاصَ، وحينئذٍ فالمعنىٰ: أنهم إنما يقولون: «إنا معكم» في حالِ خُلُوِّهم بشياطينِهم، لا في حالِ وجودِ أصحابِ محمَّدٍ.

ولو عُطِفَ «اللهُ يَستهزئُ بهم» علىٰ جملةِ «قالوا» لَلَزِمَ أن استهزاءَ اللهِ بهم مختَصٌّ بذلك الظرْفِ لإفادةِ العطْفِ تشريكَ الجملتين في الاختصاصِ به، فيكونُ المعنىٰ: لا يَستهزئُ اللهُ بهم إلَّا إذا خَلَوْا كما أنهم لا يقولون: إنَّا معكم إلا إذا خَلَوْا والحالُ أنه ليس كذلك، أي: لم يُقصَدْ تشريكُ الثانيةِ للأولىٰ في ذلك القيْدِ؛ لأن المرادَ باستهزاءِ اللهِ بهم الذي هو مضمونُ الثانيةِ مجازاتُه لهم كما سَبقَ، ولا شكَّ أن هذا متَّصِلٌ لا انقطاعَ له بحالٍ، سواءٌ خَلَوْا إلىٰ شياطينِهم أم لا، ففَصَلَ بترْكِ العطْفِ لأجْلِ دفْعِ إيهامِ خِلافِ المقصودِ.

(**ويقالُ: بينَ الجملتين في هذا الموضعِ**) الخامسِ (**توسُّطٌ بينَ الكمالَيْنِ**) أي: بينَ كَمالِ الاتِّصالِ وكمالِ الانقطاعِ، كما يُقالُ لِمَا بينَ الجملتين في الموضعِ الأوَّلِ من مواضعِ الفصْلِ توسُّطٌ بينَ الكمالين مطلَقًا أو مع عدمِ الإيهامِ، ووجهُ التسميةِ بهذا الاسمِ ظاهرٌ؛ لأنه لم يكنْ بينَ الجملتين أحدُ الكمالَيْنِ، ولا شِبْهُ أحدِهما، فتدَبَّرْ.

البابُ السادسُ

في الإيجازِ والإطنابِ والمساواةِ

كلُّ ما يَجولُ في الصدرِ من المعاني يُمكِنُ أن يُعبَّرَ عنه بثلاثِ طُرُقٍ: المساواةُ:.....

البابُ السادسُ وهو آخِرُ الأبوابِ (في الإيجازِ والإطنابِ والمساواةِ)

وهذا البابُ من أعظمِ أبوابِ البلاغةِ حتىٰ قالَ بعضُهم: البلاغةُ هي الإيجازُ والإطنابُ، (كلُّ ما يَجولُ) أي: يدورُ ويَخطِرُ (في الصدرِ) أي: في صدرِ الإنسانِ وخَلَدِه (من المعاني) أي: المقاصدِ (يُمْكِنُ أن يُعبَّرَ عنه) تعبيرًا مقبولًا من البليغِ.

(بثلاثِ طُرُقٍ) وهناك ثلاثُ طُرُقٍ أخرىٰ للتعبيرِ عنه إلا أنها غيرُ مقبولةٍ؛ وذلك لأن المعنىٰ المرادَ إما أن يُؤدِّيَه البليغُ بلفظٍ مساوٍ له أو لا.

فالأوَّلُ يُسمَّىٰ «**المساواةَ**»، والثاني إما أن يكونَ ناقصًا عنه أو زئدًا عليه، والناقصُ إما وافٍ به ويُسمَّىٰ: «**إيجازًا**» أو غيرُ وافٍ ويُسمَّىٰ «**إخلالًا**»، والزائدُ إما لفائدةٍ، ويُسمَّىٰ «**إطنابًا**»، وإما معيَّنًا ويُسمَّىٰ «**حَشْوًا**» أو غيرُ معيَّنٍ ويُسمَّىٰ «**تطويلًا**».

فصارت الطرُقُ ستَّةً: ثلاثةٌ مقبولةٌ وهي: المساواةُ والإيجازُ والإطنابُ.

وثلاثةٌ غيرُ مقبولةٍ: وهي الإخلالُ والتطويلُ والحشْوُ.

وبِقَوْلِي «مقبولًا من البليغِ» يُعلَمُ: أن المرادَ بقَبولِ تلك الطرُقِ وعدَمِ قَبولِها بالنظَرِ لخصوصِ المتكلِّمِ البليغِ وبهذا الاعتبارِ يكونُ الكلامُ البليغُ منقسِمًا إلىٰ أقسامٍ ثلاثةٍ: مساوٍ ومُوجَزٍ ومُطْنَبٍ.

وأما كلامُ أوساطِ الناسِ فلا يُوصَفُ بواحدٍ من الثلاثةِ.

الطريقةُ الأُولَىٰ : (**المساواةُ**) قدَّمَها لقلَّةِ مباحثِها، ولأنَّ مقامَها مقامُ الإتيانِ بالأصلِ حيث لا مُقْتَضِيَ للعدولِ عنه بخلافِ مقامِ الإيجازِ فإنه مقامُ ترْكِ أحَدِ المسنَدَيْنِ أو المتعلِّقاتِ، ومقامِ الإطنابِ فإنه مقامُ ذكْرِ ما لا يُحتاجُ إليه في أصلِ المعنىٰ كقصْدِ البسطِ أو رعايةِ الفاصلةِ[1].

---

(١) وهو مصطلح مختص بالقرآن يقصد به تشابه نهايات الآيات في الحروف إما باتحادها أو بتقارب مخارجها، مما يقارب القافية في الشعر والسجع في النثر إلا أنها تفارقهما بما فيها من إعجاز بياني مؤثر في المعنىٰ.

وهي تأديةُ المعنى المرادِ بعبارةٍ مساويةٍ له بأن تكونَ على الحدِّ الذى جَرَى به عُرفُ أوساطِ الناسِ، وهم الذين لم يَرْتَقُوا إلى درجةِ البلاغةِ ولم يَنْحَطُّوا إلى درجةِ الفَهَاهَةِ.

(وهي: تأديةُ المعنىٰ المرادِ) أي: المقصودِ للمتكلِّمِ إفادتَه للمخاطَبِ (بعبارةٍ مساويةٍ له) أي: منطبِقةٍ عليه بمعنىٰ أنها دالَّةٌ عليه بالمطابَقةِ ليس فيها حذْفٌ عن أصلِها ولا زيادةٌ بتكريرٍ أو تتْميمٍ أو اعتراضٍ أو غيرِها، فقولُنا: جاءني إنسانٌ وجاءني حيوانٌ ناطِقٌ كِلاهما علىٰ طريقةِ المساواةِ وإن كان بينَهما تَفاوُتٌ من حيث الإجمالُ والتفصيلُ؛ لأن كُلًّا أدّىٰ المعنىٰ المرادَ دالًّا عليه مطابقةً، **قالَ عبدُ الحَكيمِ**: والقولُ بأنَّ أحدَهما إيجازٌ والآخرَ إطنابٌ وهْمٌ. انتهىٰ.

(بأن تكونَ) أي: العبارةُ (علىٰ الحدِّ الذي جَرَىٰ به عُرفُ أوساطِ الناسِ) أي: علىٰ الحدِّ الذي جرَتْ به عادتُهم في تأديةِ المعاني التي تَعْرِضُ لهم عندَ مُخَاطباتِهم (وهُمْ) أي: والمرادُ بأوساطِ الناسِ (الذين لم يَرتَقُوا) أي: لم يَبْلُغوا في ارتقائِهم من جهةِ أداءِ المعاني (إلىٰ درجةِ البلاغةِ) التي هي مطابقةُ الكلامِ لِمُقتَضىٰ الحالِ، أي: لم يَرتقوا إلىٰ درجةِ البُلَغاءِ.

(ولم يَنحطُّوا إلىٰ درجةِ الفَهاهةِ) أي: العجْزِ عن أداءِ أصْلِ المعنىٰ المرادِ، بمعنىٰ: أنهم لِم يَنْحَطُّوا إلىٰ درجةِ البُسَطاءِ، فهؤلاءِ حيث كانوا عامَّةً بالنسبةِ للبُلغاءِ لا يُلاحِظون النِّكاتِ التي يَقتضيها الحالُ، وإنما يأتون بكلامٍ يؤدِّي أصْلَ المعنىٰ ويكونُ صحيحًا لمطابقتِه للغَةِ والنحوِ والصرْفِ فلا يُوصَفُ كلامُهم بواحدٍ من الأقسامِ الثلاثةِ لما قدَّمْنا أن تقسيمَ التعبيرِ إلىٰ الثلاثةِ خاصٌّ بالكلامِ البليغِ. نعم إذا أدَّىٰ البليغُ مقصودَه بكلامٍ علىٰ قدْرِ أداءِ الأوساطِ يُسمَّىٰ هذا الكلامُ مساواةً[1].

هذا ويُؤخذُ من قولِه: «الحدّ» **أن للأوساطِ حدًّا** معلومًا من الكلامِ في إفادةِ كلِّ معنًىٰ لا قدرَةَ لهم علىٰ أزيدَ من ذلك ولا أنقصَ منه، وهذا شأنُهم، بخلافِ البُلَغاءِ فإن لهم المقدِرةَ عَلَىٰ تأديةِ المعنىٰ الواحدِ بعباراتٍ مختلِفةٍ في الطولِ والقِصَرِ.

---

(١) يعني: أن المساواة ما يكون الكلام فيها علىٰ حسب المتعارف عليه من أوساط الناس الذين لم ترتقِ مرتبتهم إلىٰ حد البلاغة ولم تنحطَّ إلىٰ حدِّ العي والفهاهة في الحد المتوسط والمقياس الذي يقاس به حد الإيجاز والإطناب.

نحو: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦ﴾[الأنعام:٦٨].

والإيجازُ وهو تأديةُ المعنى بعبارةٍ ناقصةٍ عنه مع وفائِها بالغرضِ، نحوُ «إِنَّما الأعمالُ بالنِّيَّاتِ».

ثم **المساواةُ نوعانِ**: أحدُهما مساواةٌ مع الاختصارِ، وهي أن يَتَحَرَّى البليغُ في تأديةِ المعنى أوجَزَ ما يكونُ من الألفاظِ؛ كقولِه تعالى: ﴿هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَٰنُ ﴿٦٠﴾﴾ [الرحمن] و(نحوُ) قولِه تعالى: (﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦ﴾ [الأنعام:٦٨].

فهذا الكلامُ مساوٍ كما مثَّل به «الإيضاحُ»(١)؛ لأنَّ المعنى قد أُدِّيَ بما يَستحِقُّه من التركيبِ الأصليِّ، والمقامُ يقتضِي ذلك؛ إذ لا مُقْتَضِي للعدولِ عنه إلى الإيجازِ والإطنابِ. **قالَ البهاءُ السُّبْكِيُّ**: وفيه نظرٌ؛ لأن فيه حذْفَ موصوفِ «الذين». اهـ

والنوعُ الثاني: مساواةٌ بدونِ اختصارٍ، ويُسمَّى المُتَعارَفَ، وهو تأديةُ المعاني بألفاظٍ على قدْرِها من غيرِ طلَبِ الاختصارِ، كقولِه تعالى: ﴿حُورٌ مَّقْصُورَٰتٌ فِى ٱلْخِيَامِ ﴿٧٢﴾﴾[الرحمن].

(و) **الطريقةُ الثانيةُ (الإيجازُ: وهو)** لغةً: التقصيرُ، يُقالُ: أوْجَزْتُ الكلامَ أي: قَصَّرْتُه. **واصطلاحًا**: (تأديةُ المعنى) المرادِ للمتكلِّمِ (بعبارةٍ ناقصةٍ عنه) أي: عن المعنى المرادِ بأن تكونَ أقلَّ من الحدِّ الذي جرَى به عُرْفُ أوساطِ الناسِ (مع وفائِها) أي: العبارةِ (بالغرَضِ) أي: بالمعنى الذي هو الغرضُ المقصودُ بأنْ تكونَ دَلالتُها عليه واضحةً في تراكيبِ البُلغاءِ، لا خفاءَ فيها. قال الدُّسوقِيُّ: ووفاؤُها به إما باعتبارِ اللزومِ إذا لم يكنْ هناك حذفٌ أو باعتبارِ الحذْفِ الذي يُتَوصَّلُ إليه بسهولةٍ من غيرِ تكلُّفٍ ا.هـ. فيَشمَلُ نَوْعَي الإيجازِ الآتيين، ويُسمَّى أيضًا بـ«الاختصارِ» كما يُؤخَذُ من «المِفتاحِ» للسكَّاكِيِّ، وبه صرَّحَ الطِّيبِيُّ.

وفرَّقَ بعضُهم بأنَّ الاختصارَ خاصٌّ بحذفِ الجُمَلِ فقط بخلافِ الإيجازِ.

قالَ البهاءُ السُّبكيُّ: وليس بشيءٍ. انتهى (نحوُ) قولِه ﷺ: (**إِنَّما الأعْمالُ بالنِّيَّاتِ**)

---

(١) «الإيضاح» للخطيب القزويني هو شرح «تلخيص المفتاح» للخطيب أيضًا، وهو اختصار لـ«مفتاح العلوم» للسكاكي.

و: «قِفَا نَبْكِ مِن ذِكْرَى حَبِيبٍ ومنزِلِ»، فإذا لم تَفِ بالغرضِ سُمِّيَ إخلالًا، كقولِه:

والعـــيشُ خـــيرٌ في ظـــلا لِ النُّــوكِ مِمَّـــن عاش كَـــدَّا

أي: صحَّةُ الأعمالِ بالنيَّاتِ، فهذه الجملةُ القصيرةُ جمَعَتْ حُكْمَ الأعمالِ جميعِها بأنها لا تَصِحُّ إلا بنيَّةٍ، وإنما قدَّرْنا الصحَّةَ؛ لأنها أكثرُ لزومًا للحقيقةِ من الكمالِ[1]؛ لأنه متى وُجِدَ الكمالُ وُجِدت الصحَّةُ من غيرِ عكسٍ.

(و) قولُ امرئِ القيسِ في صدْرِ مُعلَّقَتِه المشهورةِ: (قِفا) أمْرٌ من الوقوفِ خاطَبَ به اثنينِ كانا يَسيرانِ معه، أو خاطَبَ به واحدًا، وهذه الألِفُ ليست ضميرًا، وإنما هي منقلِبةٌ عن نونِ التوكيدِ إجراءً للوصْلِ مُجْرَى الوقْفِ[2]. (نَبْكِ) فعلٌ مضارِعٌ من البكاءِ (من ذِكْرى حبيبٍ ومنْزِلِ) أي: المكانِ الذي كان يَنزِلُ به أحبابُه. تَمامُ البيتِ: «بسِقْطِ اللِّوَى بينَ الدَّخُولِ فحَوْمَلِ»[3] فصدْرُ هذا البيتِ مُوجَزٌ حيث أفادَ أمْرَ صاحبَيْه أن يَقِفا معه ليُعاوِناه على البكاءِ عندَ منازِلِ أحبابِه التي كان يَلْقاهم فيها وليُجدِّدَ الذِّكرياتِ القديمةَ.

(فإذا لم تَفِ) أي: العبارةُ الناقصةُ عن المعنى المرادِ (بالغرضِ) المقصودِ بأنْ تكونَ دَلالتُها عليه خفيَّةً بحيث يُحتاجُ فيها إلى تكلُّفٍ ونَصَبٍ (سُمِّيَ) أي: تأديةُ المعنى بها (إخلالًا) وحذْفًا رديئًا.

فهو تأديةُ المعنى بعبارةٍ ناقصةٍ عنه مع عدَمِ وفائِها حيثُ إن التوصُّلَ إلى المحذوفِ فيه بتكلُّفٍ، ويُسمَّى أيضًا عِيًّا وتقصيرًا.

(كقولِه) أي: حِلِّزَةَ اليَشْكُرِيِّ من بني يَشْكُرَ، بطنٍ من بَكْرِ بنِ وائلٍ من قصيدةٍ قبلَها:

عِـــشْ بجِـــدٍّ لا يَـــضُرْ رُكَ النُّــوكُ مــا أَوْلَيْــتَ جِــدَّا

(والعيشُ) أي: المعيشةُ بمعنى ما يُتعيَّشُ به من مأكلٍ ومشرَبٍ، وفيه حذْفُ الصفةِ، والتقديرُ: والعيشُ الرَّغْدُ. المرادُ برَغْدِه كونُه لذيذًا، وقيلَ: المرادُ بالعيشِ الحياةُ والمرادُ برَغْدِها كونُها مع الراحةِ. (خيرٌ) بالرفعِ خبرُ المبتدأِ (في ظلالِ النُّوكِ) حالٌ من المبتدأِ

---

(١) يعني: أن أسبابَ الصحةِ أكثرُ من أسبابِ الكمالِ، ومجالها أوسع من مجاله.

(٢) ومثله ذلك قوله تعالى: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ ﴿٢٤﴾﴾ [ق].

(٣) الدخول وحومل: موضعان.

مرادُه أنَّ العيشَ الرَّغْدَ في ظلالِ الحمْقِ خيرٌ من العيشِ الشاقِّ في ظلالِ العقلِ،

والإطنابُ: وهو تأديةُ المعنى بعبارةٍ زائدةٍ عنه.................

على رأيِ سيبَوَيْهِ، و«الظلالُ» جمْعُ ظُلَّةٍ، وهي ما يُتظَلَّلُ به كالخَيْمَةِ، و«النُّوكُ» بضمِّ النونِ: الحُمْقُ، أي: فِقدانُ العقْلِ الذي يُتأَمَّلُ به في عواقبِ الأمورِ، ولـلإضافةِ من إضافةِ المشبَّهِ به للمشبَّهِ، أي: في نُوكٍ شبيهٍ بالظلالِ بجامعِ الاشتمالِ، (مِن) عَيْشِ (مَن عاشَ كَدًّا) أي: مَكدودًا متعوبًا حالةَ كونِه في ظلالِ العقْلِ وتحتَ تأمُّلاتِه فالمصدَرُ بمعنى اسمِ المفعولِ، وهذا البيتُ يُفيدُ أن العيشَ في حالةِ فُقدانِ العقلِ، سواءٌ كان رَغْدًا أو لا، خيرٌ من عيشِ المكدودِ، سواءٌ كان عاقلًا أو لا[1]، مع أن هذا غيرُ مرادِ الشاعرِ بل (مرادُه أنِ العيشَ الرَّغْدَ) أي: الناعِمَ فقط (في ظلالِ الحمْقِ) أي: مع رَذيلةِ الجهالةِ وفِقدانِ العقْلِ.

(خيرٌ مِن العيشِ الشاقِّ في ظلالِ العقلِ) والبيتُ لا يَفِي بهذا المعنى المرادِ؛ لأن اعتبارَ الرَّغْدِ في الْمِصراعِ الأوَّلِ في ظلالِ العقلِ في الْمِصراعِ الثاني غيرُ معلومٍ من الكلامِ، ولا يَدلُّ عليه دَلالةً واضحةً؛ إذ لا يَفهمُ السامعُ هذا المرادَ من البيتِ حتى يتأمَّلَ في ظاهرِ الكلامِ فيَجِدُه غيرَ صحيحٍ لاقتضائِه أن العيشَ ولو مع النَّكَدِ في حالةِ الحمْقِ خيرٌ من العيشِ النَّكِدِ في ظلالِ العقلِ، وهذا غيرُ صحيحٍ لاستوائِهما في النَّكَدِ وزيادةِ الثاني بالعقلِ الذي من شأنِه التوسِعَةُ وإطفاءُ بعضِ نكِداتِ العيشِ فلأجْلِ صحَّةِ الكلامِ قدَّرَ ما ذكَرَ من الأمرينِ في البيتِ.

هذا.. **وقد ذكَرَ الجلالُ السيوطيُّ في شرحِ نظمِه عقودِ «الْجُمَانِ»**: أنه لا إخلالَ في البيتِ، بل فيه النوعُ البديعيُّ المسمَّى بـ«الاحتِباكِ»[2] حيث حذَفَ من كلٍّ ما أَثبَتَ مقابِلَه في الآخَرِ فما ذكَرَه في كلِّ مَحَلٍّ قرينةٌ معيِّنَةٌ للمحذوفِ من الْمَحَلِّ الآخَرِ.

(و) **الطريقةُ الثالثةُ (الإطنابُ: وهو) لغةً**: المبالَغةُ. يُقالُ: أَطنبَ في الكلامِ، أي: بالَغَ فيه. **واصطلاحًا**: (تأديةُ المعنى بعبارةٍ زائدةٍ عنه) بأن تكونَ أعلى من حدِّ عُرْفِ أوساطِ

---

(١) يعني يفيد تفضيل العيش مع الحمق على العيش مع العقل مطلقًا بدون قيد رغادة ونحوها في الأول، وهذا غير مقبول ولا قائل به كما لا يخفى.

(٢) **الاحتباك**: هو أن تجعل الكلام شطرين وتحذف من كل منهما نظير ما أثبت في الآخر بقصد الاختصار، ومنه قوله تعالى: ﴿وَيُعَذِّبَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ إِن شَآءَ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ [الأحزاب:٢٤] والمعنى: إن شاء يعذبهم فلا يتوب عليهم، أو يتوب عليهم إن شاء فلا يعذبهم.

مع الفائدةِ، نحوُ: ﴿رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّي وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾[مريم:٤] أي: كَبِرْتُ، فإذا لم تكنْ في الزيادةِ فائدةٌ سُمِّيَ تطويلًا إن كانت الزيادةُ غيرَ متعيِّنَةٍ وحشوًا إن تعيَّنَتْ.

الناسِ (مع الفائدةِ) الداعيَةِ إلىٰ الزيادةِ وهي تقويتُه وتوكيدُه. (نحوُ) قولِه تعالىٰ حكايةً عن قولِ زكريَّاءَ ودعائِه عليه السلام: (﴿رَبِّ إِنِّي وَهَنَ﴾) أي: رَقَّ وضَعُفَ (﴿ٱلْعَظْمُ مِنِّي﴾) أي: مِن الكِبَرِ.

وخَصَّ العظْمَ؛ لأنه عمودُ البدَنِ وبه قِوامُه، فإذا وَهَنَ تَدَاعَىٰ وتَساقَطتْ قوَّتُه.

(﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾) تَمييزٌ أي: فَشَا في رَأْسِي الشيْبُ. واشتعلَت النارُ إذا تَفرَّقتْ في التهابِها وصارت شُعَلًا.

(أي: كَبِرْتُ) أفادَ به أن هذا الكلامَ مُطنَبٌ، وأصلُه: ربِّ إني كَبِرْتُ أو شِخْتُ؛ إذ الكِبْرُ والشيخوخةُ يَشتملان علىٰ ضعْفِ البدَنِ وشَيبِ الرأسِ المتعرَّضِ لهما.

قالَ بعضُهم: ويُسمَّىٰ الإطنابُ أيضًا إسهابًا، **والحقُّ**: أنه أَخصُّ منه فإن الإسهابَ التطويلُ لفائدةٍ أو لا لفائدةٍ كما ذكَرَه **التَّنُوخِيُّ** وغيرُه ونبَّه عليه **البهاءُ السُّبْكِيُّ** في «**عروسِ الأفراحِ**».

(**فإذا لم تكنْ في الزيادةِ**) أي: زيادةِ العبارةِ عن المعنىٰ المرادِ (**فائدةٌ**) داعيةٌ إلىٰ ذلك (**سُمِّيَ**) أي: تأديةُ المعنىٰ علىٰ الوجهِ المذكورِ (**تطويلًا إن كانت الزيادةُ**) في الكلامِ (**غيرَ متعيِّنَةٍ**) أي: **فالتطويلُ**: هو أن يَزيدَ اللفظَ علىٰ أصلِ المعنىٰ لا لفائدةٍ بشرْطِ أن لا يَتعيَّنَ المزيدُ.

(و) سُمِّيَ التأدِّي المذكورُ: (**حشْوًا**) إن تَعيَّنَتْ -أي: الزيادةُ-، أي: فالحشْوُ: هو أن يُزادَ في الكلامِ زيادةٌ بلا فائدةٍ بشرْطِ تَعيُّنِ تلك الزيادةِ.

فالفرْقُ بينَ الحشْوِ والتطويلِ علىٰ هذا: تَعيُّنُ الزيادةِ وعدمُها.

فائدةٌ: ظاهرُ صنيعِ الكتابِ أن المساواةَ والإيجازَ لا يَتقيَّدان بالفائدةِ.

وفيه نظَرٌ؛ لأنهما حينئذٍ لا يكونان من البلاغةِ، فالأَوْلَىٰ تقييدُهما بها أيضًا ويُرادُ بها ما يَعُمُّ كونَ المأتيِّ به هو الأصلَ ولا مقْتَضِيَ للعدولِ عنه كما في المساواةِ حيث لا تُوجدُ في المقامِ مناسبةٌ سِواها.

فالتطويلُ، نحوُ: «وَأَلْفَى قولَها كَذِبًا ومَيْنًا»، والحشْوُ........................

(فالتطويلُ: نحوُ) قولِ عديٍّ بنِ زيدٍ العَبَّاديِّ مِنْ قصيدةٍ طويلةٍ يُخاطِبُ بها النعمانَ بنَ المنذرِ حينَ كانَ حابسًا له ويُذكِّرُه فيها ما وَقعَ لِجَذِيمَةَ الأبرشِ والزَّبَّاءِ من الخطوبِ:

وقَــــدَّدَتِ الأديــــمَ لِرَاهِــشَيْهِ[1] (وأَلْــفَى قولَهَــا كــذِبًا ومَيْنَــا)

قولُه: «قدَّدَتْ» أي: قطَّعَت الزَّبَّاءُ وهي امرأةٌ وَرِثَت المُلْكَ عن أبيها. و«الأديمُ»: الْجِلْدُ. و«الراهشان»: العِرْقَانِ في باطنِ الذراعِ يتدَفَّقُ الدَّمُ منهما عندَ القطعِ. و«أَلْفَى»: أيْ: وَجَدَ جَذِيْمَةُ الأبْرَشُ. و«الْمَيْنُ»: هو الكَذِبُ فهُمَا بمعنًى واحدٍ وأحدُهما كافٍ، ولم يَتعيَّن المزيدُ لصحَّةِ المعنى بكلٍّ منهما[2]، فزيادةُ أحدِهما تطويلٌ لا فائدةَ فيه. ولا يُقالُ: إن الفائدةَ التأكيدُ حيث إن عطفَ أحدِ المترادِفَيْن على الآخرِ يُفيدُ تقريرَ المعنى؛ لأنَّا نقولُ: التأكيدُ إنما يكونُ فائدةً إن قُصِدَ لاقتضاءِ المَقَامِ إيَّاه، والمقامُ هنا ليس مقْتَضِيًا لذلِكَ؛ لأنَ المرادَ منه: الإخبارُ بأنَ جَذِيمَةَ الأبرشَ غَدَرَتْ به الزَّبَّاءُ، وقَطَّعَتْ رَاهِشَيْهِ وسالَ منهما الدمُ حتى ماتَ وأنه وَجَدَ ما وَعَدَتْه من تَزوُّجِه كذِبًا مَحْضًا[3].

(والحشْوُ) نوعان: أحدُهما: الْمُفسِدُ: وهو ما أفادَ معنًى فاسدًا، كقولِ أبي الطيِّبِ المتنبِّي:

ولا فَضْلَ فيها للشجاعةِ والنَّدَى وصبرِ الفتى لولا لقاءُ شَعُوبِ[4]

فإنَ لفظَ النَّدَى فيه[5] حشْوٌ يُفسِدُ المعنى؛ لأن المعنى بالنسبةِ له: لا فضْلَ في الدنيا للنَّدَى لولا الموتُ وهذا غيرُ صحيحٍ[6]؛ لأنَ الإنسانَ إذا عَلِمَ أنه يموتُ هانَ عليه بَذْلُ مالِه.

(١) المعنى: وقطعت الجلدَ إلى أنْ وصل القطعُ للراهشين.

(٢) يعني: لم يتعين الزائد منهما لكونهما بمعنى واحد، ولكون الواو لا تفيد ترتيبًا ولا تعقيبًا، فلا يتغير المعنى بإسقاط أيٍّ منهما.

(٣) ذلك ثأرًا لقتله أباها عمرو بنَ الضرب.

(٤) شَعوب: عَلَمٌ على المنية.

(٥) يعني: أن الزيادة المفسدة تعينت وتحددت، لذا كان حشوًا لا تطويلًا.

(٦) معنى البيت: لا فضيلة في الحياة لما ذكر لولا الموت، فلا يظهر فضل الشجاعة إلا عند حصول أسباب الموت، وكذا الصبر لا يظهر فضله إلا عند حصول المكاره التي على رأسها الموت، والندى على خلافهما فلا يظهر فضله إلا مع استمرار الحياة وانتفاء الموت، فالكريم الحق هو الذي يتصدق وهو يؤمِّل الحياة، لا على مشارف الموت.

نحوُ: «وأَعلَمُ علْمَ اليومِ والأمسِ قبلَه».

ومن دَواعي الإيجازِ: تسهيلُ الحفظِ، وتقريبُ الفهْمِ، وضيقُ المقامِ، والإخفاءُ،

والنوعُ الثاني: الحشْوُ غيرُ المفسِدِ: وهو ما كان فيه زائدٌ متعيِّنٌ ولكنَّ ذكْرَه لا يُفسِدُ المعنىٰ (نحوُ) قولِ زُهَيْرِ بنِ أبي سُلْمَىٰ من قصيدتِه التي قالَها في الصلْحِ الواقِعِ بينَ قيسٍ وذُبْيانَ:

(وأعلَمُ علْـمَ اليـومِ والأمْـسِ قبلَـه) ولكنَّني عَـنْ علْـمِ مـا في غَـدٍ عَـمِي

قولُه: «عِلْمَ اليومِ» مصدرٌ مبيِّنٌ للنوعِ، أي: وأَعلَمُ علْمًا متعلِّقًا بهذين اليومين. وقولُه: «عمِي» أي: جاهلٌ وغيرُ عالِمٍ ماذا يكون غدًا، والمعنىٰ: أنَّ علْمِيَ محيطٌ بما مَضَىٰ، وبما هو حاضِرٌ ولكنني عَمٍ -أي: جاهلٌ- عن الإحاطةِ بما هو منتظَرٌ متوقَّعٌ، والشاهِدُ في قولِه «قبلَه» فإنه حشْوٌ حيث إن «الأمسَ» يدُلُّ علىٰ القبْلِيَّةِ لليوم لدُخولِ القبليَّةِ في مفهومِ الأمسِ؛ لأنه اليومُ الذي قبلَ يومِك وهو متعيِّنٌ للزيادةِ؛ إذ لا يصِحُّ عطفُه علىٰ اليومِ كما عُطِفَ الأمسَ ومع ذلك غيرُ مفسِدٍ إذ لا يَبْطُلُ بوجودِه المعنىٰ.

(ومن دواعي الإيجازِ) أي: الأسبابِ الداعيةِ إلىٰ تأديةِ المتكلِّمِ المعنىٰ المرادَ بطريقِ الإيجازِ:

(تسهيلُ الحفْظِ) قال الخليلُ الفَراهيديُّ: الكلامُ يُبسَطُ ليُفهَمَ ويُختصَرُ ليُحفظَ. والحفْظُ نقيضُ النِّسيانِ (وتقريبُ الفهْمِ) علىٰ السامعِ كقولِك: «كبِرْتُ» فإنه أوجزُ من قولِك: «وَهَنَ العظْمُ مِنِّي»، (وضيقُ المقامِ) كقولِ الصيَّادِ: «غزالٌ». فإن المقامَ لا يَسَعُ أنْ يُقالَ: «هذا غزالٌ».

ومنه: أن الاشتغالَ بذكْرِه يُفضِي إلىٰ تفويتِ المُهِمِّ وهذه هي فائدةُ بابِ التحذيرِ والإغراءِ[١]. وقد اجتمَعا في قولِه تعالىٰ: ﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَٰهَا ﴿١٣﴾﴾ [الشمس] فـ«ناقةَ اللهِ» تحذيرٌ بتقديرِ «ذَرُوا» و«سُقْيَاهَا» إغْراءٌ بتقديرِ «الزَمُوا».

(والإخفاءُ) عن غيرِ المخاطَبِ من الحاضرين، نحوُ قولِك: «جاءَ» تريدُ خالدًا لمن

---

(١) يعني: خلوص المتكلم فيهما إلىٰ المهمِّ وحذفُ ما يؤخِّر ذكرَه، حيث يُحذَف في التحذير والإغراء فِعْلَا التحذير والإغراء، كقوله ﷺ في وصيته: «الصلاةَ الصلاةَ».

وسآمةُ المحادَثةِ.

ومن دواعِي الإطنابِ: تثبيتُ المعنى، وتوضيحُ المرادِ، والتوكيدُ، ودفعُ الإيهامِ.

عَلِمَه أنه دائمًا مصاحِبٌ لك حيث صارت صُحبتُه لك قرينةً عليه عندَ عدَمِ ذكْرِه.

(وسآمةُ المحادَثةِ) أي: من تطويلِ الكلامِ بأن يُقصَدَ تعديدُ أشياءَ فيكونُ في تَعدادِها طُولٌ وسآمةٌ، فيُحذَفُ ويُكتفَىٰ بدلالةِ الحالِ وتُتركُ النفسُ تَجولُ في الأشياءِ المكتفَىٰ بالحالِ عن ذكرِها، ولهٰذا القصْدُ يُؤَثِّرُ في المواضعِ التي يُرادُ بها التعجُّبُ والتهويلُ علىٰ النفوسِ.

ومنه: قولُه تعالىٰ في أهل الجنةِ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾ فحذَفَ الجوابَ؛ إذ كان وصْفُ ما يَجِدونه ويَلْقَوْنه عندَ ذلك لا يَتناهَىٰ فجَعلَ الحذْفَ دليلًا علىٰ ضِيقِ المقامِ من وصْفِ ما يُشاهِدونه وتُرِكَت النفوسُ تقدِّرُ ما شاءته، ولا تَبلُغُ مع ذلك كُنْهَ ما هنالك، وكذلك قولُه تعالىٰ: ﴿وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذۡ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ أي: لَرأيْتَ أمرًا عظيمًا لا تَكادُ تُحيطُ به العبارةُ.

(**ومن دواعِي الإطنابِ**: تثبيتُ المعنىٰ) أي: تمكينُه وتقريرُه في ذهْنِ السامعِ نحوُ قولِه تعالىٰ: ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢﴾ والأصلُ: هو الصَّمَدُ.(وتوضيحُ المرادِ) أي: زيادتُه نحوُ قولِك: «خالدٌ عندي» لمن قالَ: «أينَ خالدٌ؟».

(والتوكيدُ) نحوُ قولِه تعالىٰ: (﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدٗى مِّن رَّبِّهِمۡۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ۝٥﴾) فكرَّرَ اسمَ الإشارةِ تأكيدًا في أنهم كما خُصِّصُوا في الدنيا بالهُدىٰ خُصِّصُوا بالفلاحِ في الآخرةِ(ودفعُ الإيهامِ) بياءِ التحتيَّةِ أي: إزالةُ اللَّبْسِ حيث يُوهِمُ الضميرُ مثلًا أنه غيرُ الأوَّلِ، نحوُ قولِه تعالىٰ: (﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلۡمُلۡكِ تُؤۡتِي ٱلۡمُلۡكَ﴾) لو قال: تؤتِيه لأَوْهَمَ أنه الأوَّلُ[1] ، قالَه ابنُ الخشَّابِ، ونحوُ قولِه تعالىٰ: ﴿ٱلظَّآنِّينَ بِٱللَّهِ ظَنَّ ٱلسَّوۡءِۚ عَلَيۡهِمۡ دَآئِرَةُ ٱلسَّوۡءِ﴾ [الفتح:٦] لأنه لو قالَ عليهم دائرتُه لأَوْهَمَ أن الضميرَ عائدٌ إلىٰ اللهِ تعالىٰ.

---

(١) الملك الأول هو الملكوت، وهو كل ما يملكه سبحانه من ملكوت السموات، وأما الثاني فهو ملك خاص وهو بعض من الملك الأول، كذا قوله: ﴿وَتَنزِعُ ٱلۡمُلۡكَ﴾ [آل عمران:٢٦].

أقسامُ الإيجازِ

الإيجازُ: إما أن يكونَ بتضمُّنِ العبارةِ القصيرةِ معانيَ كثيرةً وهو مركزُ عنايةِ البُلَغاءِ، وبه تَتفاوتُ أقدارُهم[1]، ويُسمَّى إيجازَ قِصَرٍ..........

أقسامُ الإيجازِ

لم يذكُرْ هنا إلا قسمين فالجمْعُ مرادٌ به أقلُّه، وهو اثنان

(الإيجازُ) من حيث هو نوعان: إيجازُ القصرِ وإيجازُ الحذْفِ.

قال البهاءُ السبكيُّ: والفرْقُ بينَهما: أن الكلامَ القليلَ إن كان بعضًا من كلامٍ أطولَ منه فهو إيجازُ حذفٍ، وإن كان كلامًا يُعطِي معنًىٰ أطولَ منه فهو إيجازُ قِصَرٍ. انتهىٰ، وذلك لأنَّه (إما أن يكونَ) الإيجازُ حاصلًا (بِتضمُّنِ) أي: باقتضاءِ (العبارةِ القصيرةِ) أي: القليلةِ (معانيَ كثيرةً) بدَلالةِ الالتزامِ أو التضمُّنِ من غيرِ أن يكونَ في نفْسِ التركيبِ حذْفٌ يَتوقَّفُ عليه أصلُ المعنىٰ المرادِ.

(وهو) أي: هذا النوعُ من الإيجازِ (مركزُ عنايةِ البُلَغاءِ وبه تَتفاوتُ أقدارُهم)، أي: مراتبُهم في البلاغةِ.

قال صاحبُ «الكَشَّافِ»: كما أنه يَجِبُ علىٰ البليغِ في مَظَانِّ الإجمالِ أن يُجْمِلَ ويُوجِزَ فكذلك الواجبُ في مواردِ التفصيلِ أن يُفصِّلَ ويُشْبِعَ.

(ويُسمَّىٰ إيجازَ قِصَرٍ) بكسرِ القافِ علىٰ وزْنِ عِنَبٍ لوجودِ الاقتصارِ في العبارةِ مع كثرةِ المعنىٰ، وأَطلقَ عليه صاحبُ «الإيضاحِ» اسمَ «الإيجازِ بقيدٍ» فقط.

وقد قسَّمَه الطِّيبِيُّ إلىٰ قسمين:

الأوَّلُ: إيجازُ التقديرِ: وهو أن يُقدَّرَ معنًىٰ زائدٌ علىٰ المنطوقِ.

وسَمَّاه البدْرُ بنُ مالكٍ في «المصباحِ» بالتضييقِ؛ لأنه نَقَصَ من الكلامِ ما صارَ لفظُه أضيقَ من قدْرِ معناه، نحوُ قولِه تعالىٰ: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ فَلَهُۥ مَا سَلَفَ﴾[2]

---

(١) حتىٰ أُثِر عن أكثم بن صيفي خطيب العرب قوله: البلاغة الإيجاز.

(٢) والمعنىٰ كما قال المفسرون: فله ما سلف ومر من الربا لا تبعة عليه في الدنيا ولا في الآخرة.

نحوُ قولِه تعالى: ﴿ وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ ﴾[البقرة:١٧٩].

أي: خطاياه غُفِرَتْ فهي له، لا عليه، ونحوُ قولِه تعالى: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢﴾ أي: الضالِّين الصائرين بعدَ الضلالِ إلىٰ التقوىٰ(١).

القسمُ الثاني: الإيجازُ الجامعُ: وهو أن يَحْتوِيَ اللفظُ علىٰ معانٍ متعدِّدةٍ.

(نحوُ قولِه تعالىٰ: (﴿ وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ ﴾) أي: في نفسِ القتلِ بالقتلِ عندَ وجودِ شروطِه (﴿حَيَوٰةٌ ﴾) وهذا من أبلغِ الإيجازِ؛ لأن لفظَه يسيرٌ ومعناه كثيرٌ؛ لأنه لَمَّا دلَّ دَلالةً مُطَابِقيَّةً علىٰ أن القِصاصَ فيه الحياةُ للناسِ استُفِيدَ منه بدَلالةِ الالتزامِ(٢) أن الإنسانَ إذا عَلِمَ أنه متىٰ قَتَلَ قُتِلَ وحدَه، ولا يُقتَلُ غيرُه لم يترخَّصْ في أن يَفعلَ ما يُتلِفُ به نفسَه فحينئذٍ يَنْكَفُّ عن القتلِ ولا يُقْدِمُ عليه، وفي ذلك حياتُه، وتَحصُلُ معه للذي يَعزِمُ علىٰ قتلِه.

ثم هذا المعنىٰ يَستوي فيه جميعُ العقلاءِ، فيَعُمُّ ثبوتُ الحياةِ جميعَ الناسِ، وقد نَطَقَت العربُ بكلامٍ موجَزٍ قَصَدوا به إفادةَ المعنىٰ المستفادِ من هذه الآيةِ وهو قولُهم «القتلُ أَنْفَىٰ للقتلِ» إلا أن الآيةَ تَفْضُلُ عليه بعشرين وجهًا أو أكثرَ.

منها: أنها أقلُّ حروفًا؛ إذ حروفُها عشرةٌ وحروفُ قولِهم أربعةَ عشرَ.

ومنها: أن نفيَ القتلِ لا يَستلزِمُ الحياةَ، والآيةُ ناصَّةٌ علىٰ ثبوتِها الذي هو الغرضُ المطلوبُ.

ومنها: أن الآيةَ مطَّرِدَةٌ بخلافِ قولِهم فإنه ليس كلُّ قتلٍ أَنْفَىٰ للقتلِ بل قد يكونُ أدْعَىٰ له، وهو القتلُ ظُلمًا، وإنما يَنفيه قتلٌ خاصٌّ، وهو القِصاصُ.

تنبيهٌ: ذكرَ ابنُ الأثيرِ وصاحبُ «عروسِ الأفراحِ» أن من أنواعِ إيجازِ القِصَرِ:

بابَ الحصْرِ؛ لأن الجملةَ فيه نابتْ مَنابَ جملتينِ، **وبابَ العطفِ؛** لأن حرفَه وُضِعَ للإغناءِ عن إعادةِ العاملِ، **وبابَ النائبِ عن الفاعلِ؛** لأنه دَلَّ علىٰ الفاعلِ بإعطائِه حكمَه وعلىٰ المفعولِ بوضْعِه، **وبابَ الضميرِ؛** لأنه وُضِعَ للاستغناءِ به عن الظاهرِ اختصارًا.

---

(١) كأن من فسرها بذلك نظر إلىٰ أن الهداية تكون للضال لا للمتقي، فكأن الآية أطلقت علىٰ الضال الذي يقبل الهداية وينفع بها اسم المتقي باعتبار ما سيؤول إليه أمره من التقوىٰ.

(٢) **الفرق بين دلالة المطابقة ودلالة الالتزام:** أن الأولىٰ تعني هنا المعنىٰ المطابق للآية، والثانية تعني ما يلزم منها.

وإما أن يكونَ بحذفِ كلمةٍ أو جملةٍ أو أكثرَ مع قرينةٍ تُعَيِّنُ المحذوفَ، ويُسمَّى: «إيجازَ حذفٍ».

وبابَ «عَلِمْتُ أنك قائمٌ»؛ لأنه مُتَحَمِّلٌ لاسمٍ واحدٍ سدَّ مَسَدَّ المفعولَين من غيرِ حذْفٍ، وبابَ التنازُعِ إذا لم نَقدِّرْ علىٰ رأيِ الفرَّاءِ.

ومنها طَرْحُ المفعولِ اقتصارًا علىٰ جعْلِ المتَعَدِّي كاللازمِ، وجُميعَ أدواتِ الاستفهامِ والشرطِ، والألفاظَ اللازمةَ للعمومِ كأحدٍ ولفظِ التثنيةِ والجمْعِ.

(وإما أن يكونَ) الإيجازُ حاصلًا (بحذْفِ كلمةٍ) أي: بسببِ حذْفِ كلمةٍ، سواءٌ كانت اسمًا أو فِعلًا أو حرفًا، قالَ ابنُ جِنِّي في «المحتَسِبِ»: أخبرَنا أبو عليٍّ قالَ: قالَ أبو بكرٍ: حذْفُ الحرفِ ليسَ بقياسٍ؛ لأنِ الحروفَ إنما دخلَتِ الكلامَ لضربٍ من الاختصارِ، فلو ذهبْتَ تَحْذِفُها لكنتَ مختصِرًا لها أيضًا، واختصارُ المختَصَرِ إجحافٌ به ا هـ أي: بل هو سماعيٌّ، وسواءٌ كانت عُمْدَةً كالمبتدأِ والخبرِ والفاعلِ، أو فَضْلةً كالمفعولِ. والمرادُ بحذفِ الكلمةِ: ما يَشْمَلُ حذفَ جُزئِها كحذفِ النونِ في «لم يَكُ»؛ فإنها حُذفتْ للتخفيفِ، وحذْفِ الياءِ في ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ ٤﴾ فإنها حُذِفتْ للتخفيفِ ورعايةِ الفاصِلةِ.

(أو) بسببِ حذفِ (جملةٍ) المرادُ بها خلافُ الكلمةِ فيَشملُ: حذفَ فِعلِ الشرطِ وحدَه وحذْفَه مع أداتِه وحذفَ جوابِ الشرطِ.

(أو) بسببِ حذْفِ (أكثرَ) أي: من كلمةٍ واحدةٍ كحذْفِ المضافَين أو جملةٍ واحدةٍ (مع قرينةٍ تُعيِّنُ المحذوفَ) وهي كثيرةٌ لفظيَّةٌ أو معنويَّةٌ، وكثرتُها من حيثُ الدَّلالةُ علىٰ تعيُّنِه، وأما دليلُ الحذفِ فشيءٌ واحدٌ وهو العقلُ (ويُسمَّىٰ إيجازَ حذْفٍ).

تنبيهٌ: اعلمْ أن الاحتياجَ إلىٰ القرينةِ حيثُ لا يُقامُ شيءٌ مُقامَ المحذوفِ بخلافِ ما إذا أُقيمَ شيءٌ مُقامَه مما يَدُلُّ عليه كعِلَّةٍ وسببٍ فلا حاجةَ إليها، نحوُ آيةِ: ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدۡ كُذِّبَتۡ رُسُلٞ مِّن قَبۡلِكَ﴾ [فاطر: ٤] فإن تكذيبَ الرسُلِ سببٌ لمضمونِ الجوابِ المحذوفِ أُقيمَ مُقامَه، أي: فلا تَحزَنْ؛ لأنه قد كُذِّبَتْ رسُلٌ من قبلِك فتدبَّرْ.

فحذفُ الكلمةِ كحذفِ (لا) في قولِ امرِئِ القيسِ:

فقلتُ يمينَ اللهِ أَبْرَحُ قاعدًا ولو قَطَعُوا رأسي لدَيكِ وأَوْصَالِي

وحذفُ الجملةِ، كقولِه تعالى: ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ﴾[فاطر:٤] أي: فَتَأَسَّ واصْبِرْ.

وحذفُ الأكثرِ نحوُ قولِه تعالى: ﴿فَأَرْسِلُونِ ۝٤٥ يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ﴾[يوسف]، أي: أرسِلوني إلى يوسُفَ لأَسْتَعْبِرَه الرؤيا. ففعَلوا فأتاه وقالَ له: يا يوسفُ.

(فحذفُ الكلمةِ) الواحدةِ (كحذفِ لا) النافيةِ فإنه يَطَّرِدُ بشروطِه المشارِ إليها في قولِ بعضِهم: ويُحْذَفُ نافٍ مع شروطٍ ثلاثةٍ إذا كانَ «لا» قبلَ المضارِعِ في قَسَمِ (في قولِ امرِئِ القيسِ: فقلتُ يمينَ اللهِ أَبْرَحُ قاعدًا) أي: لا أَبرحُ قاعدًا (ولوْ قَطَعوا رأسي لديكِ وأَوصالِي) أي: وأجزاءَ جِسمي . وقد وَرَدَ حذفُها مع فقدِ الشروطِ، نحوُ قولِه تعالىٰ: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ﴾ أي: لا يُطيقونَه.

(وحذفُ الجملةِ) الواحدةِ كقولِه تعالىٰ: ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ﴾ فإن قولَه: «فقد كُذِّبَتْ... إلخ» ليسَ جوابَ الشرطِ؛ لأن الجوابَ يَترتَّبُ مضمونُه علىٰ مضمونِ الشرطِ هنا وإنما هو قائمٌ مقامَ الجوابِ لدَلالتِه عليه لكونِه سببًا لمضمونِه. (أي: فتَأَسَّ واصبِرْ) فإن التأسِّيَ والصبرَ المحذوفَ هو الجوابُ، وتكذيبَ الرسلِ المذكورَ سببُه.

فكأنه قيلَ: فتَأَسَّ واصبِرْ؛ لأنه قد كُذِّبَتْ رسلٌ من قبلِك وأنت مساوٍ لهم في الرسالةِ فَلَك بهم أُسوةٌ. (وحذفُ الأكثرِ) أي: من جملةٍ واحدةٍ (نحوُ قولِه تعالىٰ) حكايةً عن أحدِ الفتيَيْنِ الذي أَرسلَه العزيزُ إلىٰ يوسُفَ ليَسْتَعْبِرَه ما رآه. (﴿فَأَرْسِلُونِ ۝٤٥ يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ﴾) فإنَ هذا الكلامَ حُذِفَ فيه أكثرُ من جملةٍ واحدةٍ، وهي خمسُ جُمَلٍ مع ما لَها من المتعلِّقاتِ، لا يَستقيمُ المعنىٰ إلا بها.

(أي: أَرسِلُوني إلىٰ يوسُفَ لِأَسْتَعْبِرَه الرؤيا ففعَلوا فأتاه، وقالَ له: يا يوسُفُ) فالجملةُ الأُولىٰ: «لأستعْبِرَه الرؤيا»، أي: لأَطلبَ منه تعبيرَها وتفسيرَها، والثانيةُ: «ففعَلوا»، أي: فأرسَلُوه، والثالثةُ: «فأتاه»، والرابعةُ: «وقال له»، والخامسةُ: «يا» فإنها نائبةٌ

أقسامُ الإطنابِ

الإطنابُ يكونُ بـ أمورٍ كثيرةٍ: (منها) ذكْرُ الخاصِّ بعدَ العامِّ، نحوُ: «اجتهِدوا في دروسِكم واللغةِ العربيَّةِ»، وفائدتُه التنبيهُ على فضْلِ الخاصِّ........

منابَ جملةِ أَدْعو، وأما قولُه: «إلىٰ يوسفَ» فهو متعلِّقُ الجملةِ المذكورةِ أعني: «أَرْسِلونِ» وقولُه: «يوسفَ» الذي هو المنادىٰ هو المذكورُ.

والقرينةُ علىٰ حذْفِ هذه الجُمَلِ ظاهرةٌ، وهي أن نداءَ يوسفَ يَقتضِي أنه وَصَلَ إليه وهو متوقِّفٌ علىٰ فعْلِ الإرسالِ والإتيانِ إليه، ثم النداءُ محكِيٌّ بالقولِ، والإرسالُ معلومٌ أنه إنما طُلِبَ للاستعبارِ فحُذِفَ كلُّ ذلك إيجازًا للعلْمِ به؛ لئلَّا يكونَ ذكْرُه تطويلًا لعدَمِ ظهورِ الفائدةِ في ذكْرِه مع العلْمِ به.

(أقسامُ الإطنابِ)

أي: من حيثُ أسبابُه أعني ما يَتحقَّقُ بِهِ (الإطنابُ يكونُ) أي: يحصُلُ (بـ) سببِ (أمورٍ كثيرةٍ) ذكرْتُ منها هنا سبعةً.

(منها ذكْرُ الخاصِّ) الذي هو فرْدٌ (بعدَ العامِّ) الذي هو متعدِّدٌ علىٰ سبيلِ العطْفِ، لا علىٰ سبيلِ الوصفِ أو الإبدالِ؛ لأن ذِكرَه بعدُ علىٰ سبيلِ أحدِ الأمرين من قبيلِ الإيضاحِ بعد الإبهامِ كما هو ظاهرٌ.

قالَ ابنُ يعقوبَ: إن قضيَّةَ فائدةِ هذا النوعِ إنما تكونُ مع العطْفِ؛ لأنه مع الوصْفِ والإبدالِ ليس في ذكْرِه بعدَ العامِّ تنبيهٌ علىٰ فضلِه لجعْلِه مغايِرًا لجنْسِ العامِّ؛ لأنه متَّصِلٌ به علىٰ نيَّةِ طرْحِ الأوَّلِ أوَّلًا[1]. اهـ.

(نحوُ: اجتهِدوا في دروسِكم واللغةِ العربيَّةِ)[2] فذِكْرُ اللغةِ العربيَّةِ بعدَ الدروسِ مع أنها فرْدٌ من أفرادِها إطنابٌ (وفائدتُه) أي: **عطْفِ الخاصِّ علىٰ العامِّ**: (التنبيهُ علىٰ فضْلِ الخاصِّ)

---

(١) ومن ذلك قوله تعالىٰ: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾ [البقرة:٢٣٨] فـ«الصلاة الوسطىٰ» خُصَّت بالذكر بعد عموم الصلوات لزيادة فضلها.

(٢) يعني: لأن المبدَل منه – كما يقول النحاة – علىٰ نية الطرح والاكتفاء بالبدل عنه الذي يكون بيانًا له وإيضاحًا حالمًا أُبهم منه، كما في قولك: «يعجبني الفتىٰ خلائقُه»، وإنما لم يُكتفَ بالبدل فتقول: «يعجبني أخلاق الفتىٰ» لما في ذكر البدل مع المبدل منه من التوكيد وإثارة الذهن للانتباه.

كأنه لرفعتِه جنسٌ آخرُ مغايرٌ لما قبلَه.

(ومنها) ذِكْرُ العامِّ بعدَ الخاصِّ، كقولِه: ﴿رَّبِّ ٱغْفِرْ لِى وَلِوَٰلِدَىَّ وَلِمَن دَخَلَ بَيْتِىَ مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾[نوح:٢٨].

(ومنها) الإيضاحُ بعدَ الإبهامِ، ....

المذكورِ بعد العامِّ؛ لأن ذكْرَه منفردًا بعدَ دخولِه فيما قبلَه إنما يكونُ لِمَزِيَّةٍ له، (كأنه) أي: الخاصَّ (لرفعتِه) علَّةٌ مقدَّمةٌ (جنسٌ آخرُ مغايرٌ لما قبلَه) أي: لجنْسِ العامِّ الذي قبلَه، أي: جُعِلَ هذا الخاصُّ الذي هو من أفرادِ العامِّ كالجنسِ المغايرِ لجنسٍ آخرَ قبلَه بحيثُ لا يَشْمَلُه ذلكَ العامُّ، ولا يُعلَمُ حكْمُه، وذلكَ لامتيازِه عن سائرِ أفرادِ العامِّ بما له من وصْفِ الرِّفعَةِ أو الخِسَّةِ، تنزيلًا للتغايُرِ في الأوصافِ منزِلَةَ التغايُرِ في الذاتِ، وقُيِّدَ بالرفعةِ نظرًا للغالبِ، وإلا فقد يكونُ امتيازُ الخاصِّ بوصْفِ الْخِسَّةِ نحوُ: «لَعنَ اللهُ الكافرين وأبا جهْلٍ».

(ومنها: ذكْرُ العامِّ بعدَ الخاصِّ) على سبيلِ العطْفِ بالواوِ خاصَّةً، (كقولِه) تعالى حكايةً عن دعاءِ سيِّدنا نوحٍ عليه السلام: (﴿رَّبِّ ٱغْفِرْ لِى﴾) أي: ما صدَرَ مني من تركِ الأفضلِ ودعائي على الكفَّارِ كالانتقامِ منهم (﴿وَلِوَٰلِدَىَّ﴾) وكانا مسلمَيْنِ، واسمُ أبيه لامَكُ بنُ متوشلخَ، واسمُ أمِّه «شمخاءُ بنتُ أنوشَ» (﴿وَلِمَن دَخَلَ بَيْتِىَ مُؤْمِنًا﴾) أي: منزلي، وقيلَ: مسجدي. وقيلَ: سفينتي (﴿وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾) إلى يومِ القيامةِ.

فبدأَ بنفسِه لأنها أَوْلى بالتخصيصِ والتقديمِ، ثم ثَنَّى بالمتَّصِلين به لأنهم أحقُّ بدعائِه من غيرِهم، ثم عَمَّمَ جميعَ المؤمنين والمؤمناتِ؛ ليكونَ ذلكَ أبلغَ في الدعاءِ وللإشارةِ إلى التعميمِ بعدَ التخصيصِ المطلوبَيْنِ في الدعاءِ؛ لِمَا في حديثِ: «ابْدَأْ بِنَفْسِكَ»، وحديثِ: «إِذَا دَعَوْتُمْ فَعَمِّمُوا فَقَمِنٌ أَنْ يُسْتَجَابَ لَكُمْ».

(ومنها): (الإيضاحُ بعدَ الإبهامِ) أي: بيانُ شيءٍ من الأشياءِ بعدَ إبهامِه.

وفائدتُه: إما إدراكُ السامعِ ذلك الشيءَ في صورتين مختلفتين بالإبهامِ والإيضاحِ، وهذا مُسْتَحْسَنٌ؛ إذ كأنه عِلْمانِ، وعِلْمانِ خيرٌ من علْمٍ واحدٍ، وكعرْضِ الحسناءِ في لِباسَيْنِ، وإما تَمَكُّنُ ذلكَ الشيءِ الموضَّحِ بعدَ إبهامِه؛ لأن إلقاءَه على سبيلِ الإبهامِ

نحو: ﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ۝١٣٢ أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ ۝١٣٣﴾ [الشعراء]

(ومنها) التكريرُ لغرضٍ، كطولِ الفصلِ في قولِه:

وإنَّ امْرأً دامتْ مواثيقُ عهدِه على مثلِ هذا إنه لكريمُ[1]

وكزيادةِ الترغيبِ في العفوِ في قولِه تعالى: ﴿إِنَّ مِنْ أَزْوَٰجِكُمْ وَأَوْلَـٰدِكُمْ عَدُوًّا لَّكُمْ فَٱحْذَرُوهُمْ ۚ وَإِن تَعْفُوا۟ وَتَصْفَحُوا۟ وَتَغْفِرُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ۝١٤﴾ [التغابن].

يَقتضِي تشوُّفَ نفسِ السامعِ إلي معرفتِه علي سبيلِ الإيضاحِ فإذا أُلقِيَ إليه كذلك تمكّنَ فيها فضْلَ تَمكُّنٍ وكانَ شعورُها به أتَمَّ، وإما كمالُ لذّةِ العلْمِ به؛ لأنه لما أُلْقِيَ أوّلًا على وجهِ الإبهامِ حَصَلَ للسامعِ شعورٌ به من وجهٍ، وحُرِمَ من العلْمِ به على وجهِ الإيضاحِ وهذا الحِرْمَانُ ألَمٌ، فتتشوَّفُ نفسُه إلي العلْمِ به من باقِي وجوهِه فإذا أُلْقِيَ إليه كذلك حَصَلَ لها لذّةٌ كاملةٌ؛ لأنَ اللذّةَ عقِبَ الألَمِ أتَمُّ من اللذّةِ التي لم يَتقدّمْها ألَمٌ؛ إذ كأنها لذّتانِ؛ لذّةُ الوِجْدانِ ولذّةُ الخَلاصِ من الألَمِ، بخلافِ ما إذا حَصَلَ كمالُ العلْمِ دفعةً فلم يَتقدّمْ حصولَ اللذّةِ به ألَمٌ، (نحوُ) قولِه تعالى: (﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ۝١٣٢ أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ ۝١٣٣﴾) تَقَدَّمَ التمثيلُ به لكمالِ الاتِّصالِ بينَ الجملتين و«ما تَعلمون في الجملةِ الأُولى مبهَمةٌ وبأنعامٍ وبنينَ .... إلخ، في الثانيةِ تفسيرٌ وتوضيحٌ لتلك المبهَمةِ.

(ومنها: التكريرُ) وهو ذِكْرُ الشيءِ مرّتين أو أكثرَ (لغرضٍ) أي: لفائدةٍ ونُكْتةٍ قيّدَ التكريرَ بـ«الغرضِ» ليكونَ إطنابًا؛ لأنه إذا كان لغيرِ غَرَضٍ فهو تطويلٌ كما تَقَدَّمَ، وذلك الغرَضُ (كطولِ الفصلِ) بينَ اسمِ «إنَّ» الأُولى وخبرِها مثلًا (في قولِه) أي: الشاعرِ:

(وإن امْرأً دامتْ مواثيقُ عهدِه على مِثلِ هذا إنه لكريمُ)

فالشاهدُ في تكريرِ «إنَّ» في أوّلِ البيت وآخرِه؛ لئلّا يَجيءَ الكلامُ مبتورًا، ليس له طلاوةٌ.

(وكزيادةِ الترغيبِ في العفوِ) مثلًا (في قولِه تعالى: ﴿إِنَّ مِنْ أَزْوَٰجِكُمْ وَأَوْلَـٰدِكُمْ عَدُوًّا لَّكُمْ﴾) بحمْلِهم إياكم على ترْكِ طاعةِ اللهِ، (﴿فَٱحْذَرُوهُمْ﴾) أي: فكونوا منهم على حذَرٍ، ولا تأمنوا غَوائلَهم وشرَّهم (﴿وَإِن تَعْفُوا۟ وَتَصْفَحُوا۟ وَتَغْفِرُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ

---

(١) وأبدع منه قوله تعالى حاكيًا عن يوسف قوله: ﴿يَـٰٓأَبَتِ إِنِّى رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِى سَـٰجِدِينَ ۝٤﴾ [يوسف] حيث كرر «رأيت» لطول الفصل، مع أن المعنى يستقيم بدونها.

وكتأكيدِ الإنذارِ في قولِه تعالى: ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝٣ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝٤ ﴾[التكاثر].
ومنها: الاعتراضُ: وهو توسُّطُ لفظٍ بينَ أجزاءِ جملةٍ أو بينَ جملتين مرتبطتين معنًى لغرضٍ،

۝١٤ ﴾). يَغفرُ لكم ذنوبَكم ويُكفِّرُ عنكم سيئاتِكم فالعفوُ والصفحُ والمغفرةُ ألفاظٌ بمعنًى واحدٍ، وهو تركُ الذنبِ وعدمُ المعاقبَة عليه، أَطنبَ بها لزيادةِ الترغيبِ في العفوِ.

(وكـ«تأكيدِ الإنذارِ») أي: التخويفِ والردْعِ (في قولِه تعالىٰ: ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝٣ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝٤ ﴾ فإن المخاطَبين لَمَّا تكاثروا في الأموالِ وألهاهُم ذلك عن عِبادةِ ربِّهم حتىٰ زاروا المقابرَ -أي: ماتوا- زجَرَهم المولىٰ عن الانهماكِ في تحصيلِ الأموالِ ونبَّهَهُم علىٰ أن اشتغالَهم بتحصيلِها وإعراضِهم عن الآخِرةِ خطأٌ بقولِه: «كلَّا» فإنها مفيدةٌ للردْعِ والزجْرِ، وخوَّفَهم تعالىٰ علىٰ ارتكابِ ذلك الخطأِ بقولِه: (سَوْفَ تَعْلَمُونَ) أي: ما أنتم عليه من الخطأِ إذا عايَنْتُم ما أمامَكم من لقاءِ اللهِ تعالىٰ وأهوالِ المَحْشَرِ.

وكرَّرَ هذا القولَ تأكيدًا للردْعِ والإنذارِ وعطَفَ بـ«ثُم» لتَدُلَّ للمخاطَبين والسامعين علىٰ أن الإنذارَ الثانيَ أبلغُ وآكَدُ وأقوىٰ من الأوَّلِ باعتبارِ زيادةِ اهتمامِ المنذَرِ به، لا باعتبارِ أنه زادَ شيئًا في المفهومِ.

(ومنها: **الاعتراضُ** وهو توسُّطُ لفظٍ) أي: جملةٍ معترضةٍ واحدةٍ أو أكثرَ منها بشرْطِ أن يكونَ هذا المتوسِّطُ لا مَحَلَّ له من الإعرابِ جزْمًا (بينَ أجزاءِ جملةٍ) **المرادُ بالجملةِ**: مجموعُ المسندَيْن مع المتعلِّقاتِ والفَضَلاتِ والتوابعِ المفردَةِ، ولو بالعطفِ، لا ما يَتركَّبُ من المسندَيْن فقط.

(أو بينَ جملتين مرتبطتَيْن معنًى) بأن كانت الجملةُ الثانيةُ مبيِّنةً للأُولىٰ، أو مؤكِّدةً لها، أو معطوفةً عليها، أو بدَلًا منها (لغرضٍ) أي: لُنكْتةٍ سوىٰ دفْعِ الإيهامِ، فخَرجَ بقيدِ «التوسُّطِ»: «الإيغالُ»، وهو ختْمُ الكلامِ بما يُفيدُ نُكْتةً، لا[1] يَتِمُّ المعنىٰ بدونِها، وخرَجَ

---

(١) كذا بالأصل، ولا شك أن «لا» زائدة، لأن المعروف أن الإيغال: هو أحد أقسام الأطناب، وهو ختم الكلام نثرًا كان أو نظمًا بما يفيد نكتة يتم المعنىٰ بدونها، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تُسْمِعُ الصُّمَّ الدُّعَاءَ إِذَا وَلَّوْا مُدْبِرِينَ ۝٨٠ ﴾ [النمل] فإن المعنىٰ قد تم بقوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تُسْمِعُ الصُّمَّ الدُّعَاءَ ﴾ إلا أنه أراد التأكيد علىٰ عدم فهمهم، فذكر بجانب صممهم المانع من السماع الذي هو وسيلة الفهم توليَهم في حال الخطاب لينفي عنهم الفهم الحاصل بالإشارة، ثم أكد علىٰ ذلك بـ«مدبرين» حيث إن التولي ربما يكون بالجنب فليلحظ المتولي بعض الإشارة، فقطع ذلك عنهم بقوله: «مدبرين» فقطع عنهم كل وسائل الفهم.

نحوُ:

إن الثمــــانين -وبُلِّغْتَهَــــا- قـد أحْوَجَـتْ سَـمْعِي إلى تُرْجُمَـانِ

باشتراطِ أن لا مَحَلَّ من الإعرابِ لهذا المتوسِّطِ «التتميمُ»[1]؛ فإنه الإتيانُ بفَضْلَةٍ في كلامٍ لا يُوهِمُ خلافَ المقصودِ[2] من مفعولٍ أو حالٍ أو نحوِ ذلك، فيُوجَدُ للمأتيِّ فيه مَحَلٌّ من الإعرابِ، وخرَجَ بكونِ الغرَضِ سوىٰ دفْعِ الإيهامِ ما يكونُ بجملةٍ أو أكثرَ في الأثناءِ لدفْعِ الإيهامِ فإنه من صوَرِ التكميلِ، وأما البعضُ الآخرُ من صوَرِ التكميلِ، وهو ما يكونُ آخِرًا[3] فهو خارجٌ بقيدِ التوسُّطِ.

(نحوُ) قولِ عَوْفِ بنِ محلِّمٍ الشَّيْبانيِّ يَشْكُو ضعْفَه: (إن الثمانين) أي: سنةً التي مَضتْ من عمري (وبُلِّغْتَها) بفتحِ التاءِ المثنَّاةِ أي: بَلَّغَكَ اللهُ إيَّاها (قد أَحوَجتْ سَمْعِي) لما ثَقُلَ بمُضِيِّها (إلىٰ تَرْجُمانٍ) بفتحِ التاءِ الفوقيَّةِ والجيمِ، كزَعْفَرانٍ، ويجوزُ ضَمُّ التاءِ مع الجيمِ، أي: مفسِّرٍ بصوتٍ أجهرَ من الصوتِ الأوَّلِ.

فقولُه: «وبُلِّغْتَهَا» الواوُ اعتراضيَّةٌ والجملةُ اعتراضٌ في أثناءِ الكلامِ لفائدةٍ، وهي هنا الدعاءُ للمخاطَبِ[4] بما يَسُرُّه ويَسْتَجْلِبُ إقبالَه ويَتَمَنَّاه كلُّ أحدٍ من طولِ العمْرِ، وازدادتْ مناسبتُه بذكْرِ الثمانين التي هي من طولِ العمرِ.

---

(١) التتميم لغة: زيادة الناقص ليكون تامًّا، واصطلاحًا: هو –كما يقول ابن أبي الأصبع:- أن تأتي في الكلام كلمة إذا طرحت من الكلام نقص معناه في ذاته أو في صفاته. اهـ ومن بديعه: قوله تعالىٰ: ﴿وَيُطْعِمُونَ ٱلطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا ﴿٨﴾﴾ [الإنسان] فقوله: «علىٰ حبه» في محل نصب حال، أي: حال كونهم مشتهين للطعام غير زاهدين فيه، أو يكون ضمير «حبه» عائد علىٰ «الله» فيكون المعنىٰ: يطعمونه حبًّا في الله وإخلاصًا له غير مرائين.

(٢) يعني: لأن الكلام لو كان يوهم خلاف المقصود بدونها لصارت واجبة وليست فاضلة ولما أمكن الاستغناء عنها كما في المثال المذكور في التعلق السابق.

(٣) وهو ما يقع فيه التكميل في آخر الكلام، والبعض يجعله معترضًا كذلك، ومن أبدع ذلك قوله تعالىٰ: ﴿وَقَالُواْ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ ﴿١٧٣﴾﴾ [آل عمران]، فجملة: ﴿وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ﴾ معترضة في آخر الكلام، وليست معطوفة علىٰ ما قبلها لئلا يلزم منه عطف الإنشاء علىٰ الخبر.

(٤) يعني: لأن الشاعر كان يخاطب الأمير عبد الله بن طاهر فاعترض بين المبتدأ والخبر بجملة دعائية له، كقولك لمن سألك عن صحتك: «إني –عافاك الله– مريض».

ونحوُ: قولِه تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ سُبْحَٰنَهُۥ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ ۝٥٧﴾ [النحل].

(ومنها) التذييلُ: وهو تعقيبُ الجملةِ بأخرى تَشتمِلُ على معناها تأكيدًا لها، وهو إما أن يكونَ جاريًا مَجْرَى المثَلِ لاستقلالِ معناه واستغنائِه عمَّا قبلَه.

كقولِه تعالى: ﴿وَقُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُ إِنَّ ٱلْبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا ۝٨١﴾ [الإسراء].

(ونحوُ قولِه تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ﴾) أي: يَجعلُ المشركون ﴿لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ سُبْحَٰنَهُۥ﴾) يَجعلون (﴿وَلَهُم﴾) أي: لأنفسِهم (﴿مَّا يَشْتَهُونَ﴾) أي: من الذكورِ، فقولُه: «سبحانه» جملةٌ لأنه مصدرٌ منصوبٌ بفعْلٍ مقدَّرٍ من معناه، أي: أُنزِّهُه تعالى تنزيهًا وهو اعتراضٌ بينَ المتعاطِفَيْن لفائدةٍ وهي التنزيهُ وزيادةِ تأكيدٍ في عظَمَتِه تعالى وبُعدِه عما أَثبَتوه فتزدادُ الشَّناعةُ في قولِهم.

(ومنها: التذييلُ): (وهو) لغةً: جَعْلُ الشيءِ ذَيْلًا للشيءِ. واصطلاحًا: (تَعقيبُ الجملةِ بأخرى) أي: الإتيانُ عقِبَ جملةٍ بجملةٍ أخرى، لا مَحَلَّ لها من الإعرابِ و(تَشتمِلُ) أي: هذه الجملةُ المعقَّبُ بها، (على معناها) أي: على معنى الأُولى المعقَّبَةِ بأن تُفيدَ بفَحْواها لِمَا هو المقصودُ من الأُولى، سواءٌ مع الزيادةِ أو بدونِها، فيكونُ اختلافٌ بينَ نِسبتَيْهما، وليس المرادُ باشتمالِها على الأُولى إفادتَها لنفْسِ معنى الأُولى بالمطابَقةِ، وإلَّا كان ذلك تكرارًا، (تأكيدًا لها) أي: لقصْدِ التأكيدِ والتقويَةِ بالثانيةِ للأُولى، (وهو) أي: الكلامُ الذي يَحصُلُ به التذييلُ، وهو الجملةُ الثانيةُ. (إما أن يكونَ جاريًا مَجرَى المَثَلِ لاستقلالِ معناه) أي: لاستقلالِه في إفادةِ معناه (واستغنائِه عما قبلَه) أي: عن التقييدِ بما قبلَه[١]، من عطْفِ اللازمِ على الملزومِ[٢].

(كقولِه تعالى: ﴿جَآءَ ٱلْحَقُّ﴾) أي: الإسلامُ (﴿وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُ﴾) أي: زالَ الكفرُ. (﴿إِنَّ ٱلْبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا ۝٨١﴾) أي: مُضْمَحِلًّا وذاهِبًا.

فهذه الجملةُ الثانيةُ تَستقِلُّ بمعناها، ولا تَوقُّفَ له على معنى الجملةِ الأُولى، وهو

---

(١) يعني: أن المثل المذيَّل به يكون مطلقًا وليس مقيدًا بالكلام المذيَّل له.

(٢) لأنه يلزم من استقلال معناه استغناؤه، فالاستغناء لازم والاستقلال ملزوم، وسيأتي في كلام الشارح رَحِمَهُ ٱللَّهُ معنى استقلاله.

وإما أن يكونَ غيرَ جارٍ مَجْرَى المثَلِ لعَدَمِ استغنائِه عما قبلَه، كقولِه تعالى: ﴿ذَٰلِكَ جَزَيْنَٰهُم بِمَا كَفَرُوا۟ وَهَلْ نُجَٰزِىٓ إِلَّا ٱلْكَفُورَ ﴿١٧﴾﴾ [سبأ].

(ومنها) الاحتراسُ: وهو أن يُؤْتَى فِي كَلامٍ يُوهِمُ خلافَ المقصودِ بما يَدفعُه،......

زُهوقُ الباطلِ، ومفهومُ النسبتيْنِ مختلِفٌ؛ لأن هذه الثانيةَ اسْمِيَّةٌ مع زيادةِ تأكيدٍ فيها، وتأكيدُ زُهوقِ الباطلِ مناسِبٌ هنا لما فيه من مزيدِ الزجْرِ عنه والإياسِ من أحكامِه الموجِبةِ للاغترارِ.

(وإما أن يكونَ غيرَ جَارٍ مَجْرَىٰ الْمَثَلِ لعَدمِ) استقلالِه بإفادةِ المعنىٰ المرادِ منه، وعدمِ (استغنائِه عمَّا قبلَه) أي: فيَتوقَّفُ في إفادةِ معناه علىٰ ما قبلَه، وإنما لم يَجْرِ هذا النوعُ من التذييلِ مَجرىٰ الْمَثَلِ؛ لأن الْمَثَلَ وصفُه الاستقلالُ؛ لأنه كلامٌ تامٌّ نُقِلَ عن أصلِ استعمالِه لكلِّ ما يُشْبِهُ حالَ الاستعمالِ الأوَّلِ، وهذا النوعُ لم يكنْ مستقِلًّا (كقولِه تعالىٰ: ﴿ذَٰلِكَ جَزَيْنَٰهُم﴾) أي: جزاءَ عقابٍ (﴿بِمَا كَفَرُوا۟ وَهَلْ نُجَٰزِىٓ﴾) أي: ذلك الجزاءَ المخصوصَ، وهو إرسالُ سَيْلِ العَرِمِ عليهم، وتبديلُ جنَّتَيْهِم ﴿إِلَّا ٱلْكَفُورَ﴾ مثلَ آلِ سبأٍ.

فهذه الجملةُ الثانيةُ حيث أُريدَ بالجزاءِ فيها الجزاءُ المخصوصُ المعيَّنُ بما في الأُولىٰ غيرُ جاريةٍ مَجْرَىٰ الْمَثَلِ في الاستقلالِ، ومفهومُ النسبتين مختلِفٌ.

فإن مفهومَ الأُولىٰ أن آلَ سبأٍ جَزاهم اللهُ بسببِ كُفرِهم؛ لأن ذلك الجزاءَ المخصوصَ لا يَقعُ إلا للكفورِ مع التأكيدِ بها؛ لكونِها في معنىٰ العلَّةِ الأولىٰ، وكأنه قيلَ: جَزَيْناهم بسببِ كفرِهم؛ لأن ذلك الجزاءَ لا يَستحِقُّه إلا من اتَّصفَ بهذا السببِ، وهذا التأكيدُ مناسِبٌ هنا لما فيه من الزجْرِ عن الكُفْرِ المناسبِ للتقبيحِ بشأنِه.

(ومنها: الاحتراسُ، وهو أن يُؤْتَىٰ فِي كلامٍ يُوهِمُ خلافَ المقصودِ بما يَدفَعُه) أي: بقولٍ يَدفعُ ذلك الإيهامَ، سواءٌ كان هذا القولُ مفردًا أو جملةً، وسواءٌ كان للجملةِ مَحَلٌّ من الإعرابِ أو لا، وسواءٌ كان في أوَّلِ الكلامِ أو وسَطِه أو آخرِه.

نحوُ:

فسَقَى ديارَكِ غيرَ مُفسِدِها ... صوْبُ الربيعِ ودِيمةٌ تَهْمِي

(نحوُ) قولِ طَرَفَةَ بنِ العَبْدِ: (فَسَقَىٰ ديارَكَ) بفتحِ الكافِ، والمخاطَبُ به هو الممدوحُ قتادةُ بنُ مَسْلَمةَ الحنفيُّ (غيرَ مُفْسِدِها) منصوبٌ على الحالِ (صوْبُ الربيعِ) بالرفعِ فاعلُ «سَقَىٰ»، أي: المطرُ النازلُ زمنَ الربيعِ (ودِيمةٌ) بكسرِ الدالِ المهمَلَةِ: المطرُ المُسْتَرْسِلُ، وأقلُّه ما بَلَغَ ثُلُثَ النهارِ أو الليلِ (تَهْمِي) بفتحِ المثنَّاةِ الفوقيَّةِ، أي: تَسيلُ.

فإن قولَه «فسَقَىٰ دِيارَكَ صوْبُ الربيعِ» يُفْهَمُ منه: أن المقصودُ سقاها ما لا يُفسِدُ ولكنَّ الإطلاقَ يُوهِمُ ما هو أعمُّ أو أنه دعاءٌ عليه بخرابِ الديارِ وفسادِها[1]، فأتَىٰ بقولِه غيرَ مفسِدِها دفعًا لإيهامِ خلافِ المقصودِ، وسُمِّيَ هذا النوعُ «احتراسًا»؛ لأنَّ فيه الاحتراسَ والتَّوَقِّيَ من تَوَهُّمِ خلافِ المقصودِ، ويُسَمَّىٰ تكميلًا أيضًا لتكميلِ المعنىٰ بدفْعِ الإيهامِ عنه.

---

(١) ربما يكون هذا البيت على قول البعض من باب «التتميم» وقد أشرنا إليه قريبًا، لأن قوله «سقىٰ ديارك... إلخ» لا يستعمل مثل سياق إلا في الدعاء بالخير، وربما يغني عنه قوله تعالىٰ: ﴿أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [المائدة:٥٤] فوصفهم الذلة ربما يوهم الذم والتنقص والمقام مقام مدح، فجاء قوله: ﴿أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ الدفع ذلك التوهم.

عِلْمُ البَيَان

البيانُ: علْمٌ يُبحَثُ فيه عن التشبيهِ والْمَجازِ والكِنايةِ.

«علمُ البيانِ» ثاني علومِ البلاغةِ الثلاثةِ

(البيانُ: علْمٌ يُبْحَثُ فيه عن التشبيهِ والمَجازِ والكِنايةِ) أيْ: عن حقيقةِ كلٍّ منها وأقسامِه وشروطِ المقبولِ منها، والبْحَثُ عنها من حيث إن المتكلِّمَ الذي يريدُ أداءَ أيِّ: معنًى بكلامٍ مطابِقٍ لمُقْتَضَىٰ الحالِ يَتأتَّىٰ له أن يُورِدَه بتراكيبَ مختلِفةٍ في الوضوحِ بكلٍّ من تلك الطرُقِ الثلاثةِ، سواءٌ كانت تلك التراكيبُ من طريقةِ التشبيهِ أو المَجازِ أو الكِنايةِ.

فمِثالُ إيرادِ المعنىٰ بتراكيبَ مختلِفةِ الوضوحِ من التشبيهِ فقط: «خالدٌ كالبحرِ في السَّخاءِ»، و«خالدٌ كالبحرِ»، و«خالدٌ بحرٌ»، وأوضحُها ما صُرِّحَ فيه بوجهِ الشبَهِ كالأوَّلِ، وأخفاها ما حُذِفَ فيه الوجهُ والأداةُ معًا كالأخيرِ.

ومِثالُ إيرادِه بتراكيبَ مختلِفةِ الوضوحِ من الاستعارةِ فقط أن يُقالَ: «رأيتُ بحرًا في الدارِ»، و«طَمَّ خالدٌ بإنعامِه جميعَ الأنامِ»، و«لُجَّةُ خالدٍ تتَلاطمُ بالأمواجِ»، وأوضحُها الأوَّلُ، وأخفاها الوسَطُ.

ومِثالُ إيرادِه بتراكيبَ مختلِفةٍ من الكِنايةِ فقط أن يُقالَ: «خالدٌ مهزولُ الفَصِيلِ»، و«خالدٌ جَبانُ الكلبِ»(١)، و«خالدٌ كثيرُ الرَّمَادِ»، فهذه التراكيبُ تُفيدُ وصفَه بالجُودِ من طريقِ الكِنايةِ، وهي مختلِفةٌ في الوضوحِ، وأوضحُها الأوَّلُ.

ومثالُ إيرادِه من عدَّةِ طرُقٍ أن يُقالَ: «خالدٌ كحاتمٍ»، و«رأيتُ بحرًا في قصْرِ خالدٍ»، و«خالدٌ كثيرُ الرَّمَادِ».

هذا وعُلِمَ مما قَرَّرْنا: أن اعتبارَ هذا العلْمِ بعدَ اعتبارِ علْمِ المعاني؛ وذلك لأن علْمَ المعاني كما سَبَقَ علْمٌ يُعرَفُ به إيرادُ المعنىٰ بكلامٍ مطابِقٍ لِمُقْتَضَىٰ الحالِ، بخلافِ علْمِ

---

(١) وهذان المثالان كنايتان عن كرم الممدوح، وتحتاجان إلىٰ إعمال الفكر، فالأولىٰ تشير إلىٰ هزال ولد ناقته بسبب كثرة حلبها للأضياف أو ذبحها، والثاني أن الكلب الذي من شأنه أن ينبح الطراق ويمنع الأضياف جبان وقد جمعه الشاعر:

وما يكُ فيَّ من عيب فإني ... جبانُ الكلبِ مهزولُ الفصيلِ

التشبيهُ

التشبيهُ: إلْحاقُ أمْرٍ بأمْرٍ في وصْفٍ بأَداةٍ.........................

البيانِ فإنه علْمٌ يُعْرَفُ به إيرادُ المعنىٰ بكلامٍ مطابقٍ لِمُقْتَضَىٰ الحالِ من طرُقٍ مختلِفةٍ في الوضوحِ[١].

مثلًا: إذا كان المخاطَبُ يُنكِرُ كَوْنَ حَسَنٍ مِضيافًا، فالذي يَقتضِيه المقامُ جُملةٌ مفيدةٌ لرَدِّ الإنكارِ، سَواءٌ كان إفادتُها إيَّاه بدَلالةٍ واضحةٍ أو أوضَحَ أو خفيَّةٍ أو أَخْفَىٰ، نحوُ: «إنَّ حَسَنًا لَمِضيافٌ»، أو «لَكثيرُ الرَّمادِ»، أو «لَمهزولُ الفصِيلِ» أو «لَجَبانُ الكلبِ» فإفادتُها لذلك المعنىٰ بدَلالةِ المطابَقةِ كالمثالِ الأوَّلِ من وظيفةِ علْمِ المعاني، وإفادتُها له بغيرِها من وظيفةِ علْمِ البيانِ.

التشبيهُ

أي: هذا مبحثُه. (التشبيهُ) لغةً: جعْلُ الشيءِ شبيهًا بآخَرَ. واصطلاحًا: **(إلحاقُ أمْرٍ)** أي: إلحاقُ المتكلِّمِ أمرًا ويُقالُ لهذا المتكلِّمِ «مشبِّهٌ»، بكسْرِ الموحَّدةِ، و«دالٌّ» **(بأمرٍ في وصْفٍ)** أي: معنًىٰ، والمرادُ به ما قابَلَ العينَ.

خرجَ به: اشتراكُ أمرين في عينٍ، نحوُ: «شارَكَ زيدٌ عَمْرًا في الدارِ». فلا يُسمَّىٰ تشبيهًا.

(بأداةٍ) دالَّةٍ علىٰ الإلحاقِ المذكورِ لفظًا أو تقديرًا.

خَرَجَ به: اشتراكُ أمرين في معنًىٰ علىٰ وجهِ الاستعارةِ التحقيقيَّةِ[٢]، نحوُ: «رأيتُ أَسَدًا في الحمَّامِ»، أو علىٰ وجهِ الاستعارةِ بالكِنايةِ نحوُ: «أَنْشبَتِ المَنيَّةُ أظفارَها»، أو

---

(١) يعني: أن علم المعاني يراعىٰ فيه أن يكون الكلام مطابقًا لمقتضىٰ الحال بأنه يكون مناسبًا لحال المخاطب فيوجز في محل الإيجاز ويطنب في محل الإطناب وزيادة التأكيد عند شدة إنكار المخاطب وهكذا، فهو يهتم بالمضمون أكثر منه بالقالب الذي صيغ فيه الكلام، أما البيان فهو أيضًا أن يكون الكلام مطابقًا لمقتضىٰ الحال مع التفنن في تغيير قوالب صياغته وطرق أدائه.

(٢) هذا المصطلح للسكَّاكي يطلقه علىٰ الاستعارة التصريحة، ويجعلها نوعين ما كان المستعار له -أي: الشيء المشبه المتروك ذكره- محققًا حسًّا أو محققًا عقلًا، فالمثال المذكور من النوع الأول، لأن الأسد مستعار للرجل الشجاع وهو متحقق حسًّا، وأما النوع الثاني فهو مثل قوله تعالىٰ: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ٦﴾ [الفاتحة] حيث استعير «الصراط» لملة الإسلام وهي متحققة عقلًا لا حسًّا.

لغَرَضٍ، والأمرُ الأوّلُ يُسمَّىٰ: «الْمُشبَّهَ»، والثاني: الْمُشبَّهَ به»، والوصْفُ: «وجهَ الشبَهِ»، والأداةُ: الكافُ أو نحوُها. نحوُ: «العلْمُ كالنُّورِ في الهدايةِ»، فالعلْمُ مشبَّهٌ، والنورُ مشبَّهٌ به، والهدايةُ وجْهُ الشبَهِ، والكافُ أداةُ التشبيهِ.

علىٰ وجهِ التجريدِ[1]، نحوُ: «لقِيتُ بزيدٍ أسدًا»، فإنه لا يُسمَّىٰ تشبيهًا اصطلاحًا.

نعمْ هو تشبيهٌ لُغَوِيٌّ؛ إذ هو أَعَمُّ من الاصطلاحيِّ، فكلُّ اصطلاحيٍّ لُغَوِيٌّ، ولا عكسَ فيجتمعان في «زيدٌ أسدٌ»، ويَنفردُ اللُّغَوِيُّ في الاستعارةِ والتجريدِ.

(لغرضٍ) أي: لأمْرٍ باعثٍ علىٰ إيجادِه.

(والأمرُ الأوّلُ يُسمَّىٰ المُشبَّهَ و) الأمرُ (الثاني المُشبَّهَ به) ويقالُ لهما: الطرَفان، كما سيأتي والمرادُ بهما: معناهما، لا اللفظُ الدالُّ عليهما.

(والوصفُ) أي: المعنىٰ المشتركُ الجامعُ بينَ الطرفين يُسمَّىٰ: (وجهَ الشبَهِ) سواءٌ كان تمامَ ماهيَّتِهما أو جزءًا من ماهيَّتِهما أو خارجًا.

(والأداةُ الكافُ ونحوُها) مما يدُلُّ علىٰ الإلحاقِ المذكورِ، فدَخَلَ في التعريفِ: ما ذُكِرَتْ فيه أداةُ التشبيهِ، سواءٌ ذُكِرَ المُشبَّهُ (نحوُ: «العلْمُ كالنورِ في الهدايةِ» فالعلْمُ مشبَّهٌ، والنورُ مشبَّهٌ به، والهدايةُ وجهُ الشبهِ، والكافُ أداةُ التشبيهِ) أو لم يُذكَر المُشبَّهُ، نحوُ: «كالنورِ في الهدايةِ» بحذفِ العلْمِ؛ لقيامِ قرينةٍ، كما لو قيلَ: «ما حالُ العلْمِ؟» وسواءٌ ذُكِرَ وجهُ الشبَهِ أم لا.

ودَخَلَ فيه: ما لم تُذكَرْ فيه أداةُ التشبيهِ، وجُعِلَ المُشبَّهُ به خبرًا عن المُشبَّهِ، أو في حكْمِ الخبرِ، سواءٌ كان مع ذكْرِ المُشبَّهِ، نحوُ العلْمُ نورٌ أو مع حذفِهِ نحوُ قولِه تعالىٰ: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْىٌ﴾ أي: «همْ»، فقد جُعِلَ المُشبَّهُ به في حكْمِ الخبرِ عن المُشبَّهِ من حيث

---

(١) التجريد: أن ينتزع المتكلم من أمر أو شخص – ذي صفة أمرًا آخر مثله في تلك الصفة مبالغةً في كمالها في المنتزَع منه حتىٰ إنه قد صار من تمكنها فيه بحيث يمكن أن يُنتزَع منه موصوف آخر بها.

بمعنىٰ: كأن هذه الصفة قد جرِّد منها كيانٌ منفصل مستقل عن موصوفها.

ولها أنواع أشهرها: ما كان بـ«مِنْ» التجريدية كقولك: «لي من فلان صديق حميم» كأنه بلغ من وفاء صدقه ما أمكن معه استخلاص كيان مستقل مجرد منه يمثل لك الصداقة، وكذا بالباء التجريدية كالمثال المذكور حيث بُولغ في وصف زيد بالشجاعة، حتىٰ أمكن انتزاع أسد منه يمثل تلك الشجاعة.

ويَتعلَّقُ بالتشبيهِ ثلاثةُ مباحثَ: الأوَّلُ: في أركانِه، والثاني: في أقسامِه، والثالثُ: في الغرَضِ منه.

المبحثُ الأوَّلُ: في أركانِ التشبيهِ

أركانُ التشبيهِ أربعةٌ: المشبَّهُ، والمشبَّهُ به -ويُسمَّيان طرَفَي التشبيهِ- ووجهُ الشبَهِ، والأداةُ.

إفادةُ الاتِّحادِ وتَناسِي التشبيهِ.

كما في الحالِ نحوُ: «كرَّ زيدٌ أسدًا». أي: كالأسدِ.

والمفعولِ الثاني من بابِ عَلِمْتُ، نحوُ: «عِلِمْتُ زيدًا أسدًا». أي: كالأسدِ.

والصفةِ، نحوُ: «مررْتُ برَجُلٍ أسدٍ»، أي: كالأسدِ، و«ماءُ اللُّجَيْنِ» أي: كاللُّجَيْنِ.

وكونِه مُبيِّنًا له، نحوُ قولِه تعالىٰ: (﴿حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾).

(ويَتعلَّقُ بالتشبيهِ) هنا (ثلاثةُ مباحثَ): (الأوَّلُ: في أركانِه، والثاني: في أقسامِه، والثالثُ: في الغرَضِ) الداعِي (منه) أي: من التشبيهِ.

المبحثُ الأوَّلُ: في أركانِ التشبيهِ

(أركانُ التشبيهِ أربعةٌ) **المرادُ بالركْنِ**: ما يَتوقَّفُ عليه الشيءُ، أي: الأمورُ التي يَتوقَّفُ عليها تعريفُ التشبيهِ الاصطلاحيِّ السابِقِ لكونِها مأخوذةً فيه علىٰ أنها قيودٌ خارجيَّةٌ، **ويَجوزُ أن يُرادَ بالركْنِ**: ما كان جُزءًا لحقيقةِ الشيءِ ، **فيُرادُ بالتشبيهِ**: الكلامُ الدالُّ علىٰ الإلحاقِ السابقِ، ولا شكَّ أنَّ ما سِوَىٰ وجهِ الشبَهِ من الأربعةِ أجزاءٌ له، وكذا وجهُ الشبَهِ جُزْءٌ له باعتبارِ اللفظِ الدالِّ عليه.

الركنان الأوَّلُ والثاني: (المُشبَّهُ والمُشبَّهُ به ويُسَمَّيان طرَفَي التشبيهِ)؛ لأنهما الأصلُ والعمدةُ في التشبيهِ؛ لأنهما معروضان للوجْهِ القائمِ بهما والمعروضُ أقوىٰ من العارِضِ؛ لأنه موصوفٌ والوصْفُ تابِعُه، ولأن الأداةَ آلةٌ لبيانِ التشبيهِ، وكثيرًا ما يُستَغْنَىٰ عنها في التركيبِ.

(و) **الركنان الثالثُ والرابعُ**: (وجهُ الشبَهِ والأداةُ).

ووجْهُ الشبَهِ: هو الوصْفُ الخَاصُّ الذي قُصِدَ اشتراكُ الطرَفَيْن فيه، كـ«الهدايةِ» في العلْمِ والنورِ، وأداةُ التشبيهِ: هي اللفظُ الذي يَدُلُّ علي معنى المشابَهَةِ، كالكافِ وكأنَّ

(ووجهُ الشبَهِ هو: الوصفُ الخاصُّ) أي: الذي يكونُ فيه نوعُ خصوصيَّةٍ، بل زيادةُ اختصاصٍ بهما حتىٰ يُفيدَ التشبيهَ (الذي قُصِدَ اشتراكُ الطرفَيْن فيه) أي: الذي قَصَدَ المتكلِّمُ بيانَ اشتراكِهما فيه.

(كـ«الهدايةِ» في العلْمِ والنورِ) أي: في تشبيهِ العلْمِ بالنورِ، فلا يكونُ من الذاتيَّاتِ، ولا من الأعراضِ العامَّةِ؛ لأن الكلامَ المفيدَ للتشبيهِ باعتبارِ ذلك لا يُفيدُ، فمثلًا إذا قلتَ: «زيدٌ كالأسدِ» فإنه لو اعتبرتَ وجهَ الشبَهِ الجراءةَ الْمُخْتَصَّةَ فيهما المشهورةَ في الأسدِ كان صحيحًا، ولو اعتبَرْتَ الوجهَ فيهما الحيوانيَّةَ والجسميَّةَ والوجودَ والحدوثَ، فإن الكلامَ لا يصِحُّ لعمومِهِ وعدَمِ فائدتِه، هذا مالم يَتعلَّقْ به غرَضٌ لقَصْدِ المتكلِّمِ، كالتعريضِ بمن لا يَفهمُ المشابَهةَ في وجهٍ من الوجوهِ فيكونُ فيها مزيدُ اختصاصٍ وارتباطٍ من حيث ذلك الغرَضُ، فيكونُ الكلامُ بذلك مفيدًا وصحيحًا.

(وأداةُ التشبيهِ) أي: وآلتُه التي تدُلُّ عليه؛ لأن الأداةَ لغةً الآلةُ سُمِّيَ بها ما يُتَوَصَّلُ به إلىٰ التشبيهِ اسمًا كان أو فعْلًا أو حرفًا.

(هي اللفظُ الذي يدُلُّ علىٰ معنىٰ المشابهةِ) الإضافةُ بيانيَّةٌ أي: علىٰ معنًىٰ هو المشابَهةُ بينَ الأمرَيْنِ. (كالكافِ) نحوُ: «خالدٌ كالأسدِ» وهي الأصلُ لبساطتِها اتِّفاقًا وتَلْزَمُ إذا دخلَتْ علىٰ كلمةِ «أن» المفتوحةِ كلمةُ «ما»، فيُقالُ: «عمرٌو قائمٌ كما أَنَّ زيدًا قائمٌ». (وكأنَّ) نحوُ: «خالدٌ كأنَّه أسدٌ»، قيلَ: هي بسيطةٌ وقيلَ: مركَّبةٌ من «الكافِ»، ومِن «أنَّ» المشدَّدةِ، والأقربُ الأوَّلُ لجمودِ الحروفِ مع وقوعِها فيما لا يَصِحُّ فيه التأويلُ بالمصدرِ المناسِبِ لـ«أنَّ» المفتوحةِ[1].

(١) يعني: لأن «أن» المفتوحة تؤوَّل مع اسمها وخبرها بمصدر يعرب علىٰ حسب موقعه في الجمل، فتقول: «أعجبني أنك قائم»: أي: أعجبني قيامُك وتقول: «كرهتُ أنك قائم»، أي: كرهت قيامك. ولا يصح مثل هذا علىٰ قول الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ في «كأن»، إلا أن القول بأنها مركبة وأن «أصل» جملتها: «أن زيدًا كالأسد» فأريد المبالغة في التنبيه فقدمت الكاف وجعلت مع «أن» كالشيء الواحد، فصارت غير متعلقة بعامل هو مذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين والفراء، بل ساق بعضهم الإجماع علىٰ ذلك. انظر «مغني اللبيب» (١/ ٣٢٢)، و«الأشموني» (١/ ٢٧١).

وما في معناهما، والكافُ يَليها المشبَّهُ به بخلافِ «كأنَّ»، فيَليها المشبَّهُ، نحوُ:

كـأنَّ الثُّريَّـا راحـةٌ تَـشْبُرُ الدُّجَـا لِتنظُـرَ طـالَ الليـلُ أمْ قـدْ تعرَّضَـا

و«كأنَّ» تُفيدُ التشبيهَ إذا كان خبرُها جامدًا، والشكَّ إذا كان خبرُها مشتقًّا، نحوُ: «كأنك فاهِمٌ».

(وما في معناهما) أي: واللفظِ الذي معناهما فيه، ففي الكَلامِ قلْبٌ، وذلك «مِثْل، وشِبْهٌ، ونحوٌ» وما اشتُقَّ منها، كقولِهم في الجَبانِ: ما أشبهَهُ بالأسدِ!

(والكافُ يَليها المُشبَّهُ به) لا المُشبَّهُ. وذلكَ لأنَّ المُشبَّهَ مُخْبَرٌ عنه بلحوقِ غيرِه محكومٌ عليه، فلو دخلَت الكافُ عليه لامتنعَ الإخبارُ عنه، ومثلُها لفظُ: «مثلٌ، ونحوٌ، وشِبْهٌ، ومماثِلٌ» مما يَدْخُلُ على المفرَدِ.

وموالاةُ المُشبَّهِ به للكافِ ونحوِها، إما لفظًا كقولِكَ: زيدٌ كالأسدِ وإما تقديرًا كقولِه تعالىٰ: ﴿ أَوۡ كَصَيِّبٖ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٞ وَرَعۡدٞ وَبَرۡقٞ ﴾ فالكافُ لم تَدخُلْ علىٰ المُشبَّهِ به لفظًا بل تقديرًا؛ إذ المرادُ أو كَمَثَلِ ذَوِي صَيِّبٍ هذا هو الكثيرُ الغالِبُ.

وقد يَليها ويَلِي نحوها غيرُ المُشبَّهِ به فيما إذا كانَ المُشبَّهُ به مركَّبًا، كقولِه تعالىٰ: ﴿ وَٱضۡرِبۡ لَهُم مَّثَلَ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا كَمَآءٍ أَنزَلۡنَٰهُ ﴾ إذ ليس المرادُ: تشبيهَ حالِ الدنيا بالماءِ، ولا بمفردٍ آخرَ يُحتَمَلُ تقديرُه، بل المرادُ: تشبيهُ حالِها في نضارتِها وبهجتِها وما يَعْقُبُها من الهلاكِ والفَناءِ بحالِ النباتِ الحاصلِ من الماءِ يكونُ أخضرَ ناضِرًا شديدَ الخُضرةِ، ثم يَيْبَسُ فتُطَيِّرُه الرياحُ كأنْ لم يكنْ. (بخلافِ «كأنَّ» فيَليها المُشبَّهُ) لأنها تدْخُلُ علىٰ الجملةِ. (نحوُ) قولِ الشاعرِ: (كأنَّ الثُّرَيَّا) وهي مجموعةٌ من الكواكبِ في عُنُقِ بُرْجِ الثَّوْرِ (راحَةٌ تَشبُرُ) أي: تُقَدِّرُ[1] (الدُّجَا) أي: ظُلْمَةُ الليلِ (لتَنظُرَ طالَ الليلُ أم قد تعرَّضَا) أي: ظَهَرَ جانبُه. (و«كأنَّ» تفيدُ التشبيهَ: إذا كان خبرُها جامِدًا) نحوُ: «كأنَّ خالدًا أسدٌ».

(و) تُفيدُ (الشكَّ: إذا كان خبرُها مُشتَقًّا نحوُ: «كأنك فاهِمٌ»)؛ وذلكَ لأنَّ خبرَها المشتقَّ عينُ اسمِها المخاطَبِ، والشيءُ لا يُشَبَّهُ بنفسِه وهذا هو قولُ الزَّجَّاجِ، وذَكَرَ السعْدُ التفتازانيُّ في «المختصَرِ» أنها تُستعمَلُ للتشبيهِ والظنِّ مطلَقًا سواءٌ كانَ الخبرُ

---

(١) يقال: شبر الثوب ونحوه: قاسه وقدر بالأشبار.

وقد يُذكَرُ فِعْلٌ يُنْبِئُ عن التشبيهِ، نحوَ قولِه تعالى: ﴿إِذَا رَأَيْتَهُمْ حَسِبْتَهُمْ لُؤْلُؤًا مَّنثُورًا ﴿١٩﴾﴾ [الإنسان].

جامدًا أو مشتقًّا، وذكرَ في «المُطَوَّلِ»: أنه الحقُّ وأن استعمالَها للظنِّ مطلَقًا كثيرٌ في كلامِ المولَّدينَ(١).

وذَهَبَ فريقٌ ثالثٌ: إلىٰ أنها للتشبيهِ مطلَقًا، ولا تكونُ لغيرِه، وجَعَلَ نحوَ «كأنك فاهمٌ» علىٰ حذْفِ الموصوفِ، أي: «كأنك شخصٌ فاهِمٌ» فلمَّا حُذِفَ الموصوفُ وجُعِلَ الاسمُ بسببِ التشبيهِ، كأنه الخبرُ بعينِه صارَ الضميرُ يعودُ إلىٰ الاسمِ لا إلىٰ الموصوفِ المقدَّرِ(٢).

(وقد يُذكرُ فعْلٌ) غيرُ الأفعالِ الموضوعةِ من أصلِها للدَّلالةِ علىٰ التشبيهِ لاشتقاقِها مما يَدلُّ عليه. **(يُنْبِئُ)** أي: ذلك الفعلُ **(عن التشبيهِ)** بأن يُستعمَلَ فيما يُفيدُه من غيرِ ذكْرِ أداةٍ فيكونُ الفعلُ قائمًا مقامَها.

فإنْ كان كـ«علِمْتُ» ونحوِه من صِيَغِ القطْعِ أفادَ قُرْبَ المشابَهةِ، بحيث يكونُ وجْهُ الشبَهِ قريبَ الإدراكِ فيَتحقَّقُ بأدنىٰ الْتِفاتٍ إليه.

وإن كان كـ«حَسِبْتُ وخِلْتُ» ونحوِهما، أفادَ بُعْدَها بحيث يكونُ الوجهُ بعيدًا عن التحقُّقِ وخَفِيًّا عن الإدراكِ العلْميِّ.

فالأوَّلُ: نحوُ قولِك: «عَلِمْتُ زيدًا أسدًا» فإن العلْمَ معناه التحقُّقُ، وذلك يُناسبُ الأمورَ الظاهرةَ البعيدةَ عن الخفاءِ، فلذلك أفادَ «عَلِمْتُ» حالَ تشبيهِ زيدٍ بالأسدِ وأنه علىٰ وجهِ قُرْبِ المشابَهةِ.

والثاني: (نحوَ قولِه تعالىٰ: ﴿إِذَا رَأَيْتَهُمْ﴾) أي: الْحُورَ العينَ التي في الجنةِ **(﴿حَسِبْتَهُمْ لُؤْلُؤًا مَّنثُورًا﴾)** فإن الْحُسْبانَ ليس فيه الرُّجْحَانُ، بل إدراكٌ علىٰ وجهِ الاحتمالِ، ومن شأنِ البعيدِ عن الإدراكِ أن يكونَ إدراكُه كذلك، فأفادَ «حَسِبْتُ» حالَ التشبيهِ وأن فيه بُعْدًا.

---

(١) **المولَّدون:** هم الذين تكلموا باللسان العربي وهم من غير أهله كبشار بن بُرد وأبي نواس وأبي تمام وغيرهم كثير.

(٢) المراد بقوله: «وجعل الاسم» أي: اسم «كان» وهو الضمير المتصل، أي كاف الخطاب، وبقوله: «صار الضمير.. إلخ» أي: الضمير المستكن في اسم الفاعل ويقدر هنا بـ«هو» يعود علىٰ اسم «كان» وهو ضمير المخاطب.

وإذا حُذِفتْ أداةُ التشبيهِ ووجهُه سُمِّيَ: «تشبيهًا بليغًا»، نحوُ: ﴿ وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ لِبَاسًا ۝١٠ ﴾ [النبأ] أي كاللباسِ في السَّتْرِ.

المبحثُ الثاني: في أقسامِ التشبيهِ

يَنْقَسِمُ التشبيهُ باعتبارِ وجهِ الشبَهِ إلى: تمثيلٍ، وغيرِ تمثيلٍ.

فالتمثيلُ: ما كان وجهُه مُنْتزَعًا من مُتَعَدِّدٍ، كتشبيهِ الثريَّا بعُنقودِ العنبِ الْمُنَوَّرِ،

(وإذا حُذِفَتْ أداةُ التشبيهِ) بأن تُرِكَتْ بالكلِّيَّةِ وصارت نَسْيًا مَنْسِيًّا بحيثُ لا تكونُ مقدَّرةً في نظْمِ الكلامِ لأجلِ الإشعارِ بأن المُشبَّهَ عينُ المُشبَّهِ به.

(و) حُذِفَ (وجهُه) أي: وجهُ التشبيهِ بأن تُرِكَ بالكلِّيَّةِ بحيث لا يكونُ مقدَّرًا لأجْلِ الإشعارِ بأن اشتراكَ الطرَفَيْن ليس في صفةٍ واحدةٍ، بل في جميعِ الصفاتِ.

(سُمِّيَ) أي: التشبيهُ المذكورُ:

(تشبيهًا بليغًا) أي: واصلًا إلى درجةِ القَبولِ من البلوغِ بمعنى الوصولِ؛ لأن حذْفَ الأداةِ والوجهِ يُوقِعُ في ذهْنِ السامعِ تَحَقُّقَ دَعْوى اتِّحادِ الطرَفَيْن.

(نحوُ) قولِه تعالى: (﴿وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ لِبَاسًا ۝١٠﴾) أي: كاللباسِ في السترِ)، وقد يُسَمَّى هذا التشبيهُ «تشبيهًا مُؤَكَّدًا» أيضًا، إلا أن المعتبَرَ في مفهومِ المؤكَّدِ كما سيأتي حذْفُ الأداةِ، سواءٌ حُذِفَ معها الوجهُ أو لم يُحْذَفْ، فهو أعمُّ من البليغِ. فتدبَّرْ.

المبحثُ الثاني: في أقسامِ التشبيهِ

باعتبارِ وجْهِ الشَّبهِ وباعْتبارِ الأداةِ (يَنقسمُ التشبيهُ باعتبارِ وجهِ الشبَهِ) أي: باعتبارِ انتزاعِه من متعدِّدٍ أو عدمِ انتزاعِه منه.

(إلى) قسمين: (تمثيلٍ وغيرِ تمثيلٍ):

(فالتمثيلُ) أي: فالتشبيهُ الْمُسَمَّى «تمثيلًا» هو: (ما كان وجهُه) أي: وجهُ الشبَهِ فيه وصْفًا (مُنْتَزَعًا) أي: مأخوذًا (من مُتَعَدِّدٍ) أي: أمرين أو أمورٍ.

والمرادُ بالمتعدِّدِ: ما له تعدُّدٌ في الجملةِ، سواءٌ كان ذلك التعدُّدُ متعلِّقًا بأجزاءِ الشيءِ الواحِدِ أو لا، (كتشبيهِ الثُّرَيَّا بعُنقودِ العِنبِ الْمُنَوَّرِ) ....

وغيرُ التمثيلِ ما ليس كذلك، كتشبيهِ النَّجْمِ بالدِّرهمِ.

ويَنقسمُ بهذا الاعتبارِ أيضًا إلى: مُفَصَّلٍ، ومُجْمَلٍ.

في قولِ أُحَيْحَةَ الْجَلَّاحِ:

وقد لاحَ في الصبْحِ الثريَّا كما ترى ... كعُنقودِ مُلَّاحِيَّةٍ حينَ نوَّرا[1]

فالطَّرفان -وهما «الثُّرَيَّا وعُنقودُ العِنبِ»- مُفْرَدان.

ووجهُ **الشبَهِ الجامعُ بينَهما:** هيئةٌ منتزَعةٌ من أجزاءِ كلٍّ، ومن وصفِه ووصْفِ جزئِه أعنِي: هيئةً حاصلةً من اجتماعِ أجرامٍ بيضٍ مستديرةٍ صغارِ المقاديرِ في كلٍّ[2].

(**وغيرُ التمثيلِ: ما ليس كذلك**) أي: ما لم يكنْ وجهُ الشبَهِ فيه منتزَعًا من متعدِّدٍ بأن كان مفرَدًا. (**كتشبيهِ النجمِ بالدرهمِ**) فوجهُ الشبَهِ الاستدارةُ، وليس منتزَعا من متعدِّدٍ. هذا هو مذهبُ الجمهورِ.

وذَهَبَ **السكَّاكِيُّ:** إلىٰ أنه يُشترَطُ في وجهِ الشبَهِ المنتزَعِ من متعدِّدٍ في التمثيلِ كونُه غيرَ متحقِّقٍ حِسًّا ولا عقْلًا، بل كان اعتبارًا وهْمِيًّا.

فيَنحصِرُ عندَه في التشبيهِ الذي وجهُه مركَّبٌ اعتباريٌّ وهميٌّ، كحِرمانِ الانتفاعِ بأبلغِ نافعٍ مع الكَدِّ والتعَبِ في استصحابِه في تشبيهِ مَثَلِ اليهودِ بمَثَلِ الْحِمارِ في قولِه تعالىٰ: (﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ﴾) الآيةَ.

فالتمثيلُ عندَ السَّكَّاكِيِّ أخَصُّ منه بتفسيرِ الجمهورِ، وغيرُ التمثيلِ عندَه أعمُّ لصِدقِه بما لم يكنْ وجهُه منتزَعًا من متعدِّدٍ وبما كان منتزَعًا من متعدِّدٍ ولكن ليس وهميًّا ولا اعتباريًّا، بل كان وصفًا حقيقيًّا بأن كان حِسِّيًّا أو عقليًّا. فبينَ المذهبين عمومٌ وخصوصٌ باعتبارِ الصدقِ.

(**ويَنقسمُ**) التشبيهُ (**بهذا الاعتبارِ**) أي: باعتبارِ ذكْرِ وجْهِ الشبَهِ وعدَمِ ذكْرِه (**أيضًا**) أي: كما يَنقسمُ الانقسامَ السابقَ (**إلىٰ**) قسمين: (**مفصَّلٌ ومجمَلٌ**):

---

(١) **الملَّاحية:** قال ابن سيده: عنب ملاحي: أبيض. ونورا: تفتَّح نَوْرُه.

(٢) وأوضح من ذلك قول الشاعر:

وما المرءُ إلا كالشهاب وضوئِه ... يوافي تمامَ الشهر ثم يغيبُ

حيث شبَّه المرء بالقمر – وهو الشهاب هنا – في سرعة الفناء، وهذا الوجه منتزَع من متعدِّد وهو أحوال القمر المتعددة المتوالية، إذ يبدو هلالًا ثم يصير بدرًا ثم يتناقص حتىٰ يدركه المحاق آخر الشهر فيغيب.

فالأوَّلُ: ما ذُكِرَ فيه وجهُ الشبهِ، نحوُ:

وثَغْــــرُهُ فى صــــفاءٍ وأَدمُــــعِى كالـــلآلِي[١]

والثانى: ما ليس كذلك، نحوُ: «النحوُ فى الكلامِ كالمِلْحِ فى الطعامِ».

(فالأوَّلُ) أي: التشبيهُ المفصَّلُ: (ما ذُكِرَ فيه وجهُ الشبهِ) أعمُّ من أن يكونَ المذكورُ وجهَ الشبهِ حقيقةً.

(نحوُ) قولِ الشاعرِ: (وثَغْرُه) أي: أسنانُ ثَغْرِه أي: فَمِهِ مبتدأٌ (في صفاءٍ) وجهُ الشبهِ (وأَدمُعِي) معطوفٌ على «ثغرُه» أي: في صفاءٍ أيضًا (كاللآلي) أي: كالجواهرِ الصافيةِ.

فوَجْهُ الشبهِ وهو الصفاءُ مذكورٌ، ووصفَ الدموعَ بالصفاءِ إشعارًا بكثرتِها لاقتضاءِ الكثرةِ تغسيلَ المنبعِ وتنقيتَه من الأوساخِ التي تَمتزِجُ بالماءِ، ومن لازمِ ذلك صفاءُ الدمْعِ بخلافِ القليلِ فيَصِحُّ معه بقاءُ تكدُّرِ المنبعِ بالأوساخِ فلا يَصفُو، أو يكونَ المذكورُ ملزومَ وجهِ الشبهِ فيُطلَقُ عليه أنه وجهُ الشبهِ تسامُحًا: وإن كان وجهُ الشبهِ حقيقةً هو اللازمَ الذي لم يُذكَرْ[٢]، نحوُ قولِهم في الكلامِ الفصيحِ: هو كالعَسَلِ في الحلاوةِ، فإنّ الجامعَ لازِمُها وهو ميلُ الطبعِ واستحسانُه للكلامِ، لا نفسُ الحلاوةِ؛ لأنها من خواصِّ المطعوماتِ.

(والثاني) أي: التشبيهُ المجمَلُ: (ما ليس كذلك) أي: ما لم يُذْكَرْ فيه وجهُ الشبهِ بشيءٍ سُمِّيَ بذلك لإجمالِ وجهِه سواءٌ كان هذا الوجهُ الغيرُ المذكورِ ظاهرًا يَفْهَمُه كلُّ مَن له مَدْخَلٌ في استعمالِ التشبيهِ.

نَحوُ: «خالدٌ كالأسدِ»، فإن كلَّ أحدٍ يَفهمُ من هذا الكلامِ أن وجهَ الشبهِ هو الجراءةُ لكونِه أشهرَ أوصافِ الأسدِ.

و(نحوُ: «النحوُ في الكلامِ كالمِلحِ في الطعامِ») أي: أن الكلامَ لا تَحصُلُ منافعُه من

---

(١) يصف الشاعر بهذا البيت ثغر محبوبته ودموع الشاعر لفراقه، لذا كان يحسن الإتيان معه بالبيت الذي قبله لاكتمال المعنى، ولكون البيت الذي قبله أيضًا شاهدًا لما نحن فيه، نصه:

صُــدْغ الحبيــب وحــالي كلاهمــا كالليــالي

(٢) يعني: الكثرة التي هي لازمة من الصفاء المذكور على ما أوضح الشارح رحمه الله.

ويَنقسمُ باعتبارِ أداتِه إلى:

مؤكَّدٍ: وهو ما حُذِفَتْ أداتُه، نحوُ: «هو بحرٌ في الجُودِ».

ومُرْسَلٍ: وهو ما ليس كذلك، نحو: «هو كالبحرِ كَرَمًا».

ومن المؤكَّدِ ما أُضِيفَ فيه المشبَّهُ به إلى المشبَّهِ، ....

الدَّلالةِ على المقاصدِ إلا بمراعاةِ القواعِدِ النحويَّةِ، كما أن الطعامَ لا تَحصُلُ به التغذِيَةُ على وجهِ الكمالِ ما لم يصلُحْ بالْمِلْحِ.

فوجهُ الشبَهِ: هو صلاحُ كلٍّ من الكلامِ والطعامِ بإعمالِ كلٍّ من النحوِ والْمِلْحِ على الوجهِ اللائقِ وفسادُ كلٍّ منهما بإهمالِهما، وهذا ظاهرٌ.

أو خَفِيًّا لا يُدْرِكُه إلا الخواصُّ الذين أُعْطُوا ذِهْنًا يُدْرِكون به الدقائقَ والأسرارَ، كقولِ كَعْبِ بنِ سعْدٍ الأشعَرِيِّ: هم كالحَلْقَةِ المُفْرَغَةِ لا يُدْرَىٰ أين طَرَفاها، أي: أصولُهم وفروعُهم متناسِبَةٌ في الشرَفِ كما أن الحلْقَةَ الْمُفْرَغَةَ في قالَبٍ متناسِبةُ الأجزاءِ في الصورةِ.

فوجْهُ الشبَهِ بينَهما: التناسُبُ الكلِّيُّ الذي يَمتنِعُ منه التفاوتُ، وإن كان ذلك التناسبُ في المُشبَّهِ تناسُبًا في معنىٰ الشرَفِ وفي المُشبَّهِ به تناسُبًا في صورةِ الأجزاءِ ولا يَخفَىٰ أن هذا الوجهَ في غايةِ الدِّقَّةِ لا يُدْرِكُه إلا الخواصُّ.

(ويَنقسمُ) التشبيهُ (باعتبارِ أداتِه) أي: حذفِها وذِكْرِها (إلىٰ) قسمين:

(مؤكَّدٌ): (وهو ما حُذِفتْ أداتُه) حذْفًا يُعتبرُ معه تَناسِي التقديرِ، سواءٌ حُذِفَ وجهُ الشبَهِ أولم يُحذَفْ.

فالأوَّلُ نحوُ: «هو بحرٌ»، ويُسَمَّىٰ حينئذٍ «تشبيهًا بليغًا». والثاني: (نحوُ: «هو بحرٌ في الجُودِ») سُمِّيَ مؤكَّدًا؛ لتأكُّدِه بحذفِ الأداةِ حيث جُعِلَ المُشبَّهُ عينَ المُشبَّهِ به وصادِقًا عليه.

(ومرسَلٍ) بالجرِّ: (وهو ما ليس كذلك) أي: ما لم تُحْذَفْ أداتُه بأن ذُكِرَتْ. (نحوُ: «هو كالبحرِ كرَمًا») أي: من جهةِ الكرَمِ. سُمِّيَ مُرسَلًا لإرسالِه من التوْكيدِ.

(ومن المؤكَّدِ: ما أُضيفَ فيه المُشبَّهُ به إلىٰ المُشبَّهِ) أي: بعدَ حذْفِ الأداةِ، وتقديمِ

نحوُ:

والريحُ تَعبَثُ بالغصونِ وقد جَرَى ذَهَبُ الأصيلِ على لُجَيْنِ الماءِ

المبحثُ الثالثُ: في أغراضِ التشبيهِ

الغرضُ من التشبيهِ: إما بيانُ إمكانِ المشبَّهِ، ....

المُشبَّهِ به على المُشبَّهِ بل هذا أوْكَدُ من غيرِه؛ لأن الإضافةَ فيه تُجْعَلُ بَيانيَّةً وهي تَقتَضِي الاتِّحادَ في المفهومِ والماصدَقِ[1] معًا، بخلافِ ما إذا لم تكنْ إضافةٌ كالمثالينِ السابقين فلا يُقْتَضَي الاتِّحادُ في الماصَدَقِ.

(نحوُ) قولِ الشاعرِ: (والريحُ تَعبَثُ بالْغُصونِ) أي: تُحرِّكُها تحريكًا كفعْلِ اللاعبِ العابثِ. (و) الحالُ (قد جَرَى ذَهَبُ الأصيلِ) أي: بَدَتْ الصُّفْرَةُ في الوقتِ المُسَمَّى بالأصيلِ، وهو من بعدِ العصرِ إلى الغروبِ (على لُجَيْنِ الماءِ) أي: على الماءِ الذي هو كاللُّجَيْنِ، أي: الفضَّةِ في الصفاءِ والإشراقِ، وهذا تشبيهٌ مؤكَّدٌ يَجعلُ المُشبَّهَ عينَ المُشبَّهِ به بواسطةِ جعْلِ الإضافةِ بيانيَّةً.

المبحثُ الثالثُ: في أغراضِ التشبيهِ

الأغراضُ: جمْعُ «غَرَضٍ» والمرادُ به الأمرُ الباعثُ للمتكلِّمِ في استعمالِ التشبيهِ.

وهو قسمان: أحدُهما: أن يكونَ غَرَضًا عائدًا إلى المُشبَّهِ.

والثاني: أن يكونَ عائدًا إلى المُشبَّهِ به.

أما الأوَّلُ فهو المشارُ إليه بقولِهِ: (الغرضُ من التشبيهِ إما بيانُ إمكانِ) وجودِ (المُشبَّهِ) أي: بيانُ أن المُشبَّهَ أمْرٌ ممكِنُ الوجودِ، وذلك فيما إذا كان المُشبَّهُ أمْرًا غريبًا يُمْكِنُ أن

---

(١) الماصدق – عند المناطقة-: الأفراد التي يتحقق فيها معنى الكلي، والمفهوم عندهم: هو مجموع صفات ذلك الكلي.

بمعنى آخر: الماصادق: هو ما ينطبق عليه الاسم، والمفهوم: هو صفات ذلك الاسم والعلاقة عكسية بين الماصدق والمفهوم فكلما زاد أحدهما نقص الآخر. فمثلًا: شاب يصدق على كل أفراد فمصاديقه – جميع ما صدق – هي كل أفراده التي يصدق عليها، فإذا زدنا في مفهومه فقلنا: شاب ثائر: قلت مصاديقه التي تتحقق فيها صفاته الشباب والثورة معًا وهكذا.

نحوُ:

فـإن تَفُـقِ الأنـامَ وأنـت مـنهم فـإنِ المِـسْكَ بعـضُ دَمِ الغـزالِ

فإنه لما ادَّعَى أن الممدوحَ مُبايِنٌ لأصلِه بخصائصَ جَعَلَتْه حقيقةً منفرِدَةً احتَجَّ على إمكانِ دَعْواه بتشبيهِه بالمِسْكِ الذى أصلُه دمُ الغزالِ.

يُدَّعَىٰ استحالةُ وقوعِه لغرابتِه فيُؤْتَىٰ بالتشبيهِ علىٰ طريقِ الدليل علىٰ إثباتِه، بأن يُشَبَّهَ بأمرٍ مُسَلَّمِ الإمكانِ لوقوعِه في وجهٍ جامعٍ بينَهما، فيُسَلَّمُ إمكانُ المدَّعَىٰ؛ إذ لو استحالَ انْتَفىٰ معناه الكُلِّيُّ عن كلِّ فردٍ، فيَلزَمُ انتفاءُ ذلك الواقعِ وهو محالٌ فيَثْبُتُ المدَّعَىٰ.

(نحوُ) قولِ أبي الطَّيِّبِ المتنبِّي من قصيدتِه[1] التي رَثَىٰ بها والدةَ سيفِ الدولةِ ابنِ حَمَدانَ (فإن تَفُقِ الأنامَ) أي: إن تَعْلُ بالشرفِ الأنامَ الموجودِين في زمانِك من إنسٍ وجِنٍّ حتىٰ صِرْتَ كأنك جنسٌ آخرُ استُفِيدَ صَيْرُورتُه جنسًا آخَرَ من تعميمِ الأنامِ بواسطةِ أنَّ الداخلَ في الجنسِ لابد أن يساويَه فردٌ منه غالبًا.

(و) الحالُ أنك (أنت منهم) أي: بحسبِ الأصلِ؛ لأنك آدَمِيٌّ بالأصالةِ فلا يُنافي دعوىٰ صيرورتِه جنسًا برأسِه، وجوابُ الشرطِ محذوفٌ أُقيمَ مُقامَه حالُ المُشبَّهِ به، وهو ما أُشيرَ إليه بقولِه: (فإنَّ المِسْكَ) أي: إن خرَجْتَ أَيُّها الممدوحُ عن جنسِك بكمالِ أوصافِك فلا بُعْدَ في ذلك، ولا استغرابَ؛ لأنك كالمِسْكِ، والمِسْكُ في أصلِه (بعضُ دمِ الغزالِ) وقد خرَجَ عن جنسِه بكمالِ أوصافِه، فحالُك كحالِ المِسْكِ.

(فإنه لما ادَّعَىٰ) أي: الشاعرُ هذا علَّةٌ لصحَّةِ التمثيلِ بالبيتِ لكونِ الغرَضِ من التشبيهِ بيانَ إمكانِ المُشبَّهِ (أن الممدوحَ مبايِنٌ لأصلِه بخصائصَ) أي: صفاتٍ فاضلةٍ (جعلَتْه) أي: الممدوحَ (حقيقةً منفرِدةً) أي: بنفسِها ومستقلَّةً برأسِها وكان هذا المدَّعَىٰ في الظاهرِ مما يمكنُ أن تُدَّعَىٰ استحالتُه.

(احتجَّ علىٰ إمكانِ دَعْواه) أي: أقامَ الحُجَّةَ أي: الدليلَ علىٰ إثباتِ هذا المدَّعَىٰ وإمكانِه لدفْعِ إنكارِه لغرابتِه (بتشبيهِه) أي: الممدوحِ (بالمسْكِ الذي أصلُه دمُ الغزالِ)

---

(١) وهي ختام القصيدة.

وإما بيانُ حالِه، كما في قولِه:

كأنكَ(١) شمسٌ والملوكُ كواكبٌ ... إذا طلعتْ لم يَبْدُ منهنَّ كوكبُ

وإما بيانُ مِقدارِ حالِه..

بجامعِ فوَقانِ الأصلِ(٢) في كلٍّ، وهذا التشبيهُ(٣) ليس مذكورًا صراحةً بل كِنايةً، ذُكِرَ لازِمُه وهو وجهُ الشبَهِ -أعني: فوَقانَ الأصلِ- وأُريدَ الملزومُ وهو التشبيهُ.

(وإما بيانُ حالِه) أي: حالِ المُشبَّهِ، ومعنى ذلك: أن يُبيِّنَ الوصْفَ الذي هو عليه، للجهْلِ به عندَ السامعِ بأن يُقرِّرَ بذلك التشبيهِ أيَّةَ حالةٍ وصِفةٍ كانَ عليها المُشبَّهُ عندَ سؤالِ المخاطَبِ ذلك بلفظِه أو بحالِه(٤).

(كما) أي: كالبيانِ الكائنِ (في قولِه) أي: الشاعرِ (كأنك شمسٌ والملوكُ كواكبٌ. إذا طلعَتْ) أي: الشمسُ (لم يَبْدُ) أي: لم يَظْهَرْ (منهن كوكبُ) شبَّهَ المخاطَبَ بالشمسِ بيانًا لحالِه من الظهورِ، وشبَّهَ الملوكَ بالكواكبِ بيانًا لحالِهم من عدَمِ الظهورِ بجانبِه، فيكونُ هذا التشبيهُ لبيانِ حالِ المُشبَّهِ إذا علِمَ السامعُ حالَ المُشبَّهِ به دونَ المُشبَّهِ، بخلافِ ما لو كان حالُ المُشبَّهِ معلومًا له قبلَ التشبيهِ فلا يكونُ ذلك التشبيهُ لبيانِ حالِ المُشبَّهِ؛ لأنها مبيَّنةٌ ومعلومةٌ، وتَبيينُ المبيَّنِ عَبثٌ، بل يكونُ لمدحِه، فتدبَّرْ.

(وإما بيانُ مقدارِ حالِه) أي: كَمِّيَّتِها بأن عرَفَ السامعُ صفتَه، ولكن جَهِلَ مَرتبَتَها من قوَّةٍ وضعْفٍ وزَيْدٍ ونقْصٍ.

---

(١) المشهور في البيت أن أوله «فإنك» وكذا هو في «ديوان النابغة» ص (٧٨)، وكأن الشارح رحمه الله تابع من أورده كذلك ممن سبقوه وهم كثير.

(٢) القَوَقَان: مصدر «فاقه، يفوقه». وقوله: «فوقان الأصل... إلخ» من باب إضافة المصدر إلى مفعوله والمعنى: فوقان كلٍّ من المذكورَيْن لأصله.

(٣) وهذا يسمى «التشبيه الضمني»، وهو: تشبيه لا يوضع فيه المشبه والمشبه به في صورة من صور التشبيه المعروفة، بل يلمح المشبه والمشبه به، ويفهمان من المعنى، ويكون المشبه به دائمًا برهانًا على إمكان ما أُسند إليه المشبه. فالشطر الثاني هنا برهان على ما أُسند إلى المشبه في الشطر الأول من إمكان فوقانه الأنام وهو منهم.

(٤) يعني: أن المشبه يكون مبهمًا عند السامع غير معروف بهذه الصفة فيفيده التشبيه وصفه بها وإزالة الإبهام عنه.

نحوُ:

فيها اثنتان وأربعون حَلُوبَةً ... سُودًا كخافِيَةِ الغُرابِ الأسحَمِ

شَبَّهَ النُّوقَ السُّودَ بخافِيَةِ الغرابِ بيانًا لمقدارِ سوادِها.

وإما تقريرُ حالِه، نحوُ:

إن القلوبَ إذا تنافرَ وُدُّها ... مثلُ الزجاجةِ كسرُها لا يُجْبَرُ

شَبَّهَ تَنافُرَ القلوبِ بكَسْرِ الزجاجةِ تثبيتًا لتعذُّرِ عودتِها إلى ما كانت عليه من المودَّةِ.

(نحوُ) قولِ الشاعرِ: (فيها اثنتان وأربعون) نِياقًا (حَلوبةً[١]. سُودًا كخافِيَةِ الغُرابِ الأسحَمِ) «الخافيةُ» تُجمَعُ على «خَوَافٍ» وهي ما دونَ الرِّيشاتِ العَشْرِ من مقدَّمِ الْجَناحِ.

(شَبَّهَ النُّوقَ السودَ) أي: شبَّهَ الشاعرُ النِّياقَ السودَ، أي: المعلومَ أصلُ سوادِها (بخافِيَةِ الغرابِ بيانًا لمقدارِ سوادِها) في الشدَّةِ حيثُ عَلِمَ السامعُ مقدارَ حالِ المُشبَّهِ به دونَ المُشبَّهِ نظيرَ الغرضِ الآنفِ ذِكرُه[٢].

(وإما تقريرُ حالِه)[٣] أي: حالِ المُشبَّهِ في نفْسِ السامعِ بإبرازِها فيما هي أظهرُ وأقوى (نحوُ) قولِ الشاعرِ: (إنَّ القلوبَ إذا تنافَرَ) أي: ذَهَبَ (وُدُّها) أي: محبَّتُها. (مثلُ الزجاجةِ كسْرُها لا يُجبَرُ) أي: لا يُمكِنُ إصلاحُه.

(شبَّهَ) الشاعرُ (تنافُرَ القلوبِ) وحالُه واضحٌ (بكسْرِ الزجاجةِ تثبيتًا) أي: قصْدًا لتقريرِه في ذهْنِ السامعِ (لتعذُّرِ عودتِها) أي: القلوبِ (إلى ما كانت عليه من) الأُنْسِ و(المودَّةِ) كما أن الزجاجةَ المكسورةَ يتعذَّرُ جبْرُها بجامعِ تعذُّرِ العوْدِ إلى ما كان عليه في كلٍّ، وإنما أفادَ التقريرُ المذكورُ؛ لأن تعذُّرَ العودِ إلى ما كان عليه في الزجاجةِ أمرٌ حِسِّيٌّ متحقِّقٌ بالشهودِ، والنفسُ بالحسِّيِّ أكثرُ إلْفًا منها بغيرِه.

---

(١) الحلوبة: المحلوبة، فعول بمعنى اسم المفعول يطلق على الواحد والجمع.

(٢) وأوضح مثال لذلك يكثر وروده وشيوعه، قولنا لمن عرف برودة الماء دون قدرها: «الماء مثل الثلج».

(٣) يعني: إذا كان ما أُسند إلى المشبه يحتاج إلى التثبيت والإيضاح فيُؤدي بمشبَّه به حسيٍّ قريب التصور يقرر في النفس ما أُسند إلى المشبه مما قد يكون محل ارتباك وشك.

وإما تزيينُه، نحوُ:

سوداءُ واضحةُ الجَبِيـ ـنِ كمُقلَةِ الظَّبْيِ الغريرِ

شبَّهَ سوادَها بسوادِ مُقْلَةِ الظَّبْيِ تحسينًا لها. وإما تقبيحُه، نحوُ:

وإذا أَشارَ محدِّثًا فكأنَّه قِرْدٌ يُقَهْقِهُ أو عجوزٌ تَلْطِمُ

(وإما تزيينُه) أي: إيقاعُ زينتِه وحسْنِه في ذهْنِ السامعِ فيَتخيَّلُ أنه كذلك ترغيبًا فيه، ولو لم يكنْ في نفسِ الأمرِ كذلك بأن يُصَوِّرَه للسامعِ بصورةٍ حسَنةٍ، سواءٌ كانت تُدرَكُ بالعينِ أو بغيرِها(١).

(نحوُ) قولِ الشاعرِ في امرأةٍ.

(سوداءُ واضحةُ الجَبِيـ ـنِ كمُقْلَةِ الظبْيِ الغَريرِ)

الْمُقْلَةُ بضمِّ الميمِ: شَحْمَةُ العينِ، أو هي السوادُ والبياضُ منها، والغَريرُ بفتحِ الغَيْنِ المعجَمَةِ أي: الحسَنُ خَلْقًا بفتحِ الخاءِ المعْجَمَةِ.

(شبَّهَ) الشاعرُ (سوادَها) أي: سوادَ المرأةِ (بسوادِ مُقْلَةِ الظبْيِ) أي: بالسوادِ الكائنِ في مُقْلَةِ الظبْيِ (تَحسينًا لها) أي: تصويرًا للسامعِ إيَّاها بصورةٍ حسَنةٍ.

وإنما أفادَ ذلك؛ لأن السوادَ الذي في مُقْلَةِ الظبْيِ أوجبَ لها حسْنًا، لأن السوادَ في العينِ حسَنٌ بالْجِبِلَّةِ وذلك لِمَا يُلازِمُه من الصفاءِ العجيبِ، والاستدارةِ مع إحاطةِ لونٍ مخالِفٍ له غالبًا من نفسِ العينِ أو خارجِها.

قال في «الأطْوَلِ»: والتشبيهُ مبْنِيٌّ على ما قالَ الأصمعيُّ من أن عينَ الظبْيِ وبقَرِ الوحْشِ في حالِ الحياةِ كلَّها سوادٌ، وإنما يَظهرُ فيها البياضُ مع السوادِ بعدَ الموتِ. اهـ.

(وإما تقبيحُه) أي: إيقاعُ قبحِ المُشبَّهِ في ذهْنِ السامعِ لتنفيرِه عنه، فيُتخيَّلُ أنه كذلك، ولو لم يكنْ في نفسِ الأمرِ كذلك بأن يُصوِّرَه بصورةٍ قبيحةٍ.

(نحوُ) قولِ الشاعرِ: (وإذا أشارَ محدِّثًا) اسمُ فاعلٍ من التحديثِ حالٌ (فكأنَّه قِرْدٌ)

---

(١) ويمكن على هذا جعل بيت النابغة السابق «فإنك شمس والملوك كواكب...» إلخ من هذا القبيل ومندرجًا تحت هذا الغرض كما فعل هذا غير واحد. أنظر «جواهر البلاغة» (٢٩٩).

وقد يعودُ الغرَضُ إلى المشبَّهِ به إذا عُكِس طرفا التشبيهِ، نحوُ:

وبَـدا الـصباحُ كـأن غُرَّتَـه ... وجـهُ الخليفـةِ حـين يُمْتَـدَحُ

ومثلُ هذا يُسَمَّى بـ: «التشبيهِ المقلوبِ».

حيوانٌ معروفٌ عندَ العامَّةِ بـ«السَّعْدَانِ».

(يُقَهْقِهُ) أي: يَشتدُّ ضَحِكُه (أو عجوزٌ تَلْطِمُ) بكسْرِ الطاءِ المهمَلةِ، أي: تَضرِبُ خدَّها أو صَفْحةَ جسدِها بالكَفِّ مفتوحةً أو بباطنِ كفِّها، والغرَضُ من التشبيهِ في هذا: هو تشويهُ المُشبَّهِ به وذمُّه.

وأما القسمُ الثاني فقد أشارَ إليه بقولِه: (وقد يعودُ الغرَضُ) أي: من التشبيهِ (إلى المُشبَّهِ به) لفظًا، وإن كان مشبَّهًا معنًى (إذا عكِسَ طرَفَا التشبيهِ) أي: إذا جُعِلَ المُشبَّهُ مشبَّهًا به، وبالعكسِ.

فإن الغرَضَ في ذلك: إيهامُ السامعِ أن المُشبَّهَ به أَتَمُّ من المُشبَّهِ في وجهِ الشبَهِ مع أنه ليس كذلك في الواقعِ.

(نحوُ) قولِ محمَّدِ بنِ وُهَيْبِ الْحِمْيَرِيِّ في مدْحِ الخليفةِ المأمونِ: (وبَدَا) أي: ظهَرَ (الصباحُ) أي: الصبْحُ (كأنَّ غُرَّتَهُ) إضافةُ الغُرَّةِ إلى الضميرِ للبيانِ، أي: كأنَّ الغُرَّةَ التي هي من الصباحِ؛ لأنَّ الغُرَّةَ في الأصلِ بياضٌ في جَبْهةِ الفرَسِ فوقَ الدرهمِ استعارَها الشاعرُ للضياءِ التامِّ الحاصلِ عندَ الإسفارِ فيكونُ المرادُ بالغُرَّةِ نفسَ الصباحِ.

(وجهُ الخليفةِ) المأمونِ بنِ هارونَ الرَّشِيدِ العباسيِّ (حينَ يُمْتَدَحُ) أي: حالَ الامتداحِ، أعني: قَبولَ المدحِ[1]، فوجهُ الخليفةِ هو المُشبَّهُ بالأصالةِ ضرورةَ أن إشراقَ الصباحِ أقوى ضياءً، وأظهرُ من إشراقِ وجهِ الخليفةِ، لكنْ عَكَسَ التشبيهَ فجَعلَه مشبَّهًا به؛ ليُوهِمَ أن هذا المُشبَّهَ به لفظًا وهو وجهُ الخليفةِ أقوى من المُشبَّهِ لفظًا وهو الصباحُ أو غُرَّتُه على قاعدةِ ما يُفيدُه التشبيهُ بالأصالةِ من كونِ المُشبَّهِ به أقوى من المُشبَّهِ في وجهِ الشبَهِ.

(ومِثلُ هذا) أي: التشبيهِ الذي عُكِسَ طرَفاه (يُسَمَّى بـ«التشبيهِ المقلوبِ») وهو الذي

---

(١) وتستعمل صيغة افتعل من مثل ذلك كثيرًا، ومنه «اتَّهَبَ» - وأصلها اوْتَهَبَ - بمعنى قبل الهبة.

الْمَجَازُ: هو اللفظُ المستعمَلُ في غيرِ ما وُضِعَ له لِعَلَاقَةٍ مع قرينةٍ...

يُجعلُ فيه المُشبَّهُ الذي هو الناقصُ بالأصالةِ مشبَّهًا به، ويُجعلُ فيه المُشبَّهُ به الذي هو الكاملُ بالأصالةِ مشبَّهًا، فإذا جُعِلَ كذلك وَقعَ في وَهْمِ السامعِ أن المُشبَّهَ به الناقصَ أتمُّ من المُشبَّهِ في وجهِ الشبَهِ؛ لأن مُقْتَضَى أصلِ تركيبِ التشبيهِ كمالُ المُشبَّهِ به عن المُشبَّهِ في وجهِ الشبَهِ، ويُسَمَّى أيضًا التشبيهَ المعكوسَ أو الْمُنْعَكِسَ[1].

(المَجازُ)

أي: المَجازُ اللُّغَوِيُّ المفرَدُ؛ لأنه المرادُ إذا أُطلِقَ المَجازُ، وسيأتي مَجازٌ يُسَمَّى بـ«المَجازِ العقليِّ»، ومَجازٌ يُسَمَّى بـ«المَجازِ المركَّبِ».

(هو) -أي: المَجازُ الشاملُ لأقسامِه- في الأصلِ اسمُ مكانٍ بمعنى مَحَلِّ الجوازِ والسلوكِ، وهو نفسُ الطريقِ.

واصطلاحًا: (اللفظُ) أي: القولُ أعمُّ من أن يكونَ مفردًا أو مُرَكَّبًا (المستعمَلُ في غيرِ ما وُضِعَ له) أي: في معنًى مُغايرٍ لكلِّ المعنى الذي وُضِعَ اللفظُ له وضْعًا شخصيًّا في الموضوعِ بالوضْعِ الشخصيِّ أو مغايرٍ للمعنى الذي وُضِعَ اللفظُ له وضْعًا نوعيًّا في الموضوعِ بالوضعِ النوعيِّ (لعَلاقةٍ) أي: لملاحَظةِ عَلاقةٍ[2]، بفتحِ العينِ المهملَةِ، وهي المناسَبةُ بينَ المعنى المنقولِ عنه الأصليِّ، والمعنى المنقولِ إليه المَجازيِّ، وتكونُ هي السببَ في الاستعمالِ (مع قرينةٍ) أي: حالَ كونِ ذلك اللفظِ المستعمَلِ في الغيرِ مُصاحِبًا لقرينةٍ، وهي الأمرُ الذي يَجعَلُه المتكلِّمُ دليلًا، على أنه أرادَ باللفظِ غيرَ ما وُضِعَ له.

وهي قسمانِ: لفظيَّةٌ: وهي التي يُلْفَظُ بها في التركيبِ، **وحاليَّةٌ أو معنويَّةٌ**: وهي التي تُفهَمُ من حالِ المتكلِّمِ أو من الواقعِ.

---

(١) ومن بديع ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَوٰا﴾ [البقرة:٢٧٥] في مقام تشبيه الربا بالبيع فعكسوا لإيهام أن الربا عندهم أولَى بالحِل من البيع باعتبار أن سبب حل البيع عندهم هو وجود الربح وهو أثبت وجودًا من الربا منه في البيع.

(٢) سميت بذلك لأن بها يتعلق ويرتبط المعنى الثاني الفرعي بالأول الأصلي، فينتقل الذهن من الأول للثاني بملاحظة تلك العلاقة.

مانِعةٍ مِن إرادةِ المعنى السابقِ.

(مانعةٍ من إرادةِ المعنىٰ السابقِ) الأصليِّ، أي: دالَّةٍ علىٰ عدمِ إرادةِ المتكلِّمِ للمعنىٰ السابقِ الموضوعِ وضعًا أوَّليًّا.

وأما القرينةُ المعيِّنةُ التي تُعيِّنُ المعنىٰ المرادَ فليس شرطًا في المَجازِ.

فقولُه: «اللفظُ»: جِنسٌ دَخَلَ به المَجازُ المركَّبُ كما تقدَّمَ، فيكونُ التعريفُ لِمَا يَعُمُّ قِسْمَي المُفْرَدِ والمركَّبِ، ولكَ أن تُخَصِّصَ بالمَجازِ المفرَدَ، وهو الأنسَبُ هنا، فتُعبِّرَ بدلَ اللفظِ بالكلمةِ، أي: سواءٌ كانت اسمًا أو فعلًا أو حرفًا فيَخرُجُ عنها المَجازُ المركَّبُ.

وقولُه: «المستعمَلُ» قيدٌ أوَّلُ، خرَجَ به: اللفظُ المُهْمَلُ الذي لم يُوْضَعْ أصلًا حتىٰ إنه يُستعمَلُ، واللفظُ الموضوعُ قبلَ استعمالِه فلا يُسَمَّىٰ كلٌّ منهما مَجازًا كما لا يُسَمَّىٰ حقيقةً.

وقولُه: «في غيرِ ما وُضِعَ له» قيدٌ ثانٍ، خرَجَ به: اللفظُ المستعمَلُ فيما وُضِعَ له علىٰ الإطلاقِ فإنه يُسَمَّىٰ حقيقةً سواءٌ كان لفظُها مُرْتَجَلًا بأن لم يتقدَّمْ له وضْعٌ، كـ«سُعادَ وأُدَدٍ»، أو منقولًا بأن تَقَدَّمَ له وضْعٌ، كـ«زيدٍ» علَمٌ علىٰ شخصٍ، وسواءٌ كان الارتجالُ والنقلُ في العَلَمِيَّةِ كما مثَّلْنا، أو في الجنسيَّةِ كـ«العينِ» في المعنىٰ الثاني[1]؛ إذ لا بدَّ أن يتقدَّمَ أحدُ الوضعين وكـ«الأسدِ» في الأوَّلِ[2].

ودَخَلَ في المنقولِ: المشترَكُ المستعمَلُ في أحدِ معانيه كـ«العينِ» إذا استُعمِلَتْ في الباصرةِ مثلًا. فإنه حقيقةٌ ولا يُسَمَّىٰ مَجازًا، علىٰ أنه لا يَصْدُقُ عليه أنه مستعمَلٌ في معنًىٰ مغايِرٍ لكلِّ ما وُضِعَ له وإن كان معنىٰ الباصرةِ مُغايِرًا للذَّهَبِ إذا استُعْمِلَت العينُ فيه مثلًا.

وقولُه: «العَلاقةِ» قيدٌ ثالثٌ اعتُبِرَ شرطًا لصحَّةِ الاستعمالِ المَجازيِّ؛ لأن إطلاقَ اللفظِ علىٰ غيرِ معناه الأصليِّ ونقْلَه له علىٰ أن يكونَ الأوَّلُ أصلًا والثاني فرعًا تشريكٌ بينَ المعنيين في اللفظِ وتفريعٌ لأحدِ الإطلاقين علىٰ الآخرِ، وذلك يَستدْعِي وجهًا لتخصيصِ المعنىٰ الفرعيِّ بالتشريكِ والتفريعِ دونَ سائرِ المعاني، وذلك الوجهُ هو المناسَبةُ.

---

(١) أي: هي اسم جنس منقول.

(٢) أي: هو اسم جنس مرتجل.

كـ«الدُّرَرِ» المستعمَلةِ فى «الكلماتِ الفصيحةِ»[١] فى قولِك: «فلانٌ يَتكلَّمُ بالدُّرَرِ»، فإنها مستعمَلةٌ فى غيرِ ما وُضِعتْ له، إذ قد وُضِعتْ فى الأصلِ للآلِي الحقيقيَّةِ، ثم نُقِلَتْ إلى الكلماتِ الفصيحةِ لعَلاقةِ المشابَهَةِ بينَهما، فى الحُسْنِ.

والذى يَمنعُ من إرادةِ المعنى الحقيقيِّ قرينةُ «يَتكلَّمُ».

فخَرجَ به: اللفظُ المستعمَلُ في غيرِ معناه، لا لعَلاقةٍ، من غيرِ تَعمُّدٍ لذلك الاستعمالِ وهو الغَلَطُ اللسانيُّ كما إذا أشارَ إلىٰ كتابٍ وأرادَ أن يقولَ: «خُذْ هذا الكتابَ» فسَبَقَ لسانُه وقال: «خذْ هذا الفرَسَ» فإنه لا يُسَمَّىٰ مَجازًا لعَدَمِ ملاحَظةِ العَلاقةِ بينَ الفرسِ والكتابِ.

وقولُه: «مع قرينةٍ... إلخ»، قيْدٌ رابعٌ، خرَجتْ به: الكِنايةُ فإنها مستعمَلةٌ في غيرِ ما وُضِعَتْ له إلا أنه لا تُنْصَبُ القرينةُ فيها علىٰ عدمِ إرادةِ المعنىٰ الأصليِّ[٢]، فيَجوزُ أن يُرادَ المعنىٰ الأصليُّ معها، ويَجوزُ أن لا يرادَ، ولا تُسمَّىٰ أيضًا حقيقةً؛ لأن الحقيقةَ اللفظُ المستعمَلُ فيما وُضِعَ له، والكِنايةُ ليست كذلك فتكونُ حينئذٍ واسِطةً لا حقيقةً ولا مَجازًا.

هذا إنما هو عندَ من لم يُجوِّز الجمْعَ بينَ الحقيقةِ والمَجازِ كالبيانيِّين، وأما من جوَّزَه كالأصوليِّين فلا يَشترطُ في القرينةِ أن تكونَ مانِعةً عن إرادةِ المعنىٰ الحقيقيِّ، كما صرَّحَ بذلك **العلَّامةُ الْمَحَلِّيُّ**. فعندَ هؤلاءِ يَجبُ إسقاطُ القيدِ المذكورِ من التعريفِ لأجلِ سلامَتِه وصدْقِه علىٰ المعرَّفِ، وإذا أُسقِطَ دَخلَت الكِنايةُ أيضًا.

(**كـ«الدُّرَرِ» المستعمَلةِ في «الكلماتِ الفصيحةِ» في قولِك: «فلانٌ يَتكلَّمُ بالدُّررِ» فإنها**) أي: كلمةَ «الدُّرَرِ» (**مستعمَلةٌ في**) معنًىٰ (**غيرِ ما وُضِعَتْ له؛ إذ قد وُضِعَتْ في الأصْلِ**) أي: اللغةِ العربيَّةِ (**للآلِيء الحقيقيَّةِ ثم نُقِلَتْ إلىٰ الكلماتِ الفصيحةِ**) أي: واستُعْمِلَتْ فيها (**لعَلاقةِ المشابَهةِ بينَهما**) أي: بينَ المعنيين المنقولِ عنه والمنقولِ إليه (**في الحسْنِ والذي يَمنعُ من إرادةِ المعنىٰ الحقيقيِّ قرينةُ «يَتكلَّمُ»**) أي: قرينةٌ لفظيَّةٌ وهي كلمةُ «يَتكلَّمُ».

---

(١) أي: المستعملة في معنىٰ الكلمات الفصيحة، حيث تطلق ويراد بها الكلمات الفصيحة.

(٢) يعني: أن فيها قرينة ولكنها لا تمنع من إرادة المعنىٰ الأصلي كما هو الحال هنا في المجاز.

وكـ«الأصابع» المستعمَلةِ فى «الأناملِ» فى قولِه تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم﴾ [البقرة:١٩] فإنها مستعمَلةٌ فى غيرِ ما وُضِعَتْ له لعَلاقةِ أن الأُنْمُلَةَ جُزءٌ من الأُصْبُعِ، فاسْتُعْمِلَ الكلُّ فى الجزءِ.

وقرينةُ ذلك: أنه لا يُمكِنُ جعْلُ الأصابعِ بتمامِها فى الآذانِ.

والْمَجَازُ إن كانت علاقتُه المشابَهَةَ بينَ المعنى المجازيِّ والمعنى الحقيقيِّ كما فى المثالِ الأوَّلِ يُسمَّى «استعارةً»..........

(وكـ«الأصابعِ» المستعمَلةِ في «الأناملِ») التي هي أجزاءٌ من الأصابعِ. (في قولِه تعالىٰ: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم﴾) أي: أَنَامِلَهم (فإنها) أي: الأصابعَ في هذه الآيةِ (مستعمَلةٌ في غيرِ ما وُضِعَتْ له) أي: أنها موضوعةٌ لأعضاءٍ معلومةٍ، ثم استُعمِلَتْ في أجزائِها التي هي الأناملُ (لعَلاقةِ أن الأُنْمُلَةَ جُزءٌ من الأُصْبُعِ، فاستُعمِلَ الكلُّ في الجزءِ) أي: اللفظُ الدالُّ علىٰ معنىٰ الكلِّ في جزءٍ من أجزائِه.

(وقرينةُ ذلك) أي: والقرينةُ الدالَّةُ علىٰ عدمِ إرادةِ المعنىٰ الموضوعِ له (أنه) يَستحيلُ و(لا يُمكِنُ جعلُ الأصابعِ) أي: دخولُها (بتمامِها في الآذانِ) عادةً وفيه مزيدُ مبالَغةٍ كأنه جَعلَ جميعَ الأصابعِ في الآذانِ؛ لئلَّا يَسمعَ شيئًا من الصواعقِ.

(والمَجازُ) أي: المُفرَدُ: (إن كانت عَلاقتُه) أي: الملاحَظةُ(١) المصحِّحةُ لاستعمالِ اللفظِ في غيرِ ما وُضِعَ له (المشابَهةُ بينَ المعنىٰ المَجازيِّ والمعنىٰ الحقيقيِّ كما في المثالِ الأوَّلِ) وهو قولُك: «فلانٌ يَتكلَّمُ بالدُّرَرِ»، (يُسمَّىٰ استعارةً) لادِّعاءِ أنِ المُشبَّهَ من جنْسِ المُشبَّهِ به(٢)، فاستُعِيرَ للأوَّلِ ما للثاني.

---

(١) قوله: «الملاحظة» هي صفة لـ«علاقته» وليست معناها كما توهمه عبارة الشارح رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

(٢) يعني: كأنك تقول: «رأيت أسدًا في ساحة القتال» فهذه استعارة تصريحية و«أسد» هنا اسم جنس يطلق علىٰ كل أسد فكأنه ادَّعىٰ أن المشبه يدخل في جنس الأسود بل هو واحد منهم عنده، ولذا لا يتأتىٰ في العَلَم لأن الجنس يَعم فيسمح بإدخال غير المشبه به في الجنس بخلاف العَلَم فإنه يفيد التشخيص والتقييد بالمشبه به، إلا إذا كان العَلَم يتضمن صيغة قد غلبت فيه حتىٰ اشتهر بما فيجوز، لأنه يستفيد معنىٰ الجنسية فيما يتعلق بهذه الصفة كـ«سَحْبان» الذي ضرب به المثل في الفصاحة، فتقول مثلًا: «سمعت اليوم «سَحْبان» أي: خطيبًا فصيحًا.

وإلا فمَجازًا مرسَلًا كما في المثالِ الثاني.

الاستعارة

الاستعارةُ: هي مَجازٌ عَلاقتُه المشابَهَةُ..........................

فالْمُسَمَّىٰ بالاستعارةِ علىٰ هذا هو نفسُ اللَّفظِ المستعمَلِ في غيرِ معناه الأصليِّ للمشابَهةِ.

ولذلك تُعرَّفُ الاستعارةُ: بأنها هي اللفظُ المستعمَلُ فيما شُبِّهَ بمعناه الأصليِّ للعَلاقةِ التي هي المشابَهةُ، ففي المثالِ المذكورِ كأنك تقولُ: «فلانٌ يَتكلَّمُ بكلماتٍ فصيحةٍ تُشبِهُ الدُّرَرَ».

(وإلا) أي: وإن لم تكن العَلاقةُ المصحِّحَةُ المشابَهةَ، بل كانت غيرَها، كما إذا كانت سببيَّةً أو مسبَّبِيَّةً علىٰ ما يأتي، وذلك بأن يكونَ معنىٰ اللفظِ الأصليِّ سببًا لشيءٍ أو مسبَّبًا عنه فيُنْقَلُ اسمُه لذلك الشيءِ (فمَجازًا مُرْسَلًا، كما في المثالِ الثاني) وهو قولُه تعالىٰ: ﴿يَجۡعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمۡ فِيٓ ءَاذَانِهِم﴾[(١)].

سُمِّيَ مرسَلًا لإرسالِه، أي: إطلاقِه عن التقييدِ بعَلاقةِ المشابَهةِ، فصَحَّ جَرَيانُه في عدَّةٍ من العلاقاتِ، بخلافِ الاستعارةِ فإنها مقيَّدَةٌ بعَلاقةٍ واحدةٍ هي المشابَهةُ، أو لإرسالِه عن قيْدِ الادِّعاءِ الذي اعْتُبِرَ في الاستعارةِ[(٢)].

الاستعارة

أي: تعريفُها وأقسامُها (الاستعارةُ هي) في اللغةِ: من قولِهم: استعارَ المالَ إذا طلَبَه عاريَّةً، واصطلاحًا: (مَجازٌ) أي: لفظٌ مُسْتَعارٌ من المعنىٰ الأصليِّ للمعنىٰ المَجازيِّ مع قرينةٍ مانعةٍ عن إرادةِ المعنىٰ الأصليِّ. (عَلاقتُه المشابَهةُ) أي: قَصْدُ أنَّ الاستعمالَ بسببِ المشابَهةِ بين المعنىٰ المنقولِ عنه والمعنىٰ المستعمَلِ فيه، فوجودُ المشابَهةِ في نفسِ الأمرِ بدونِ قصدِها لا يَكفِي في كونِ اللفظِ استعارةً، ومن هنا عُلِمَ أن لفظَ «الاستعارةِ» مصدرٌ بمعنىٰ المفعولِ كالنَّسْخِ بمعنىٰ المنسوخِ[(٣)]، وأصلُ الإطلاقِ التجوُّزُ، ثم صارَ

---

(١) والعلاقة في الآية المذكورة الكلية حيث أطلق الكل وأراد الجزء.

(٢) والمشهور في سبب تسميته مرسلًا هو إطلاقه عن التقييد بعلاقة واحدة مخصوصة كما في الاستعارة، بل هو مطلق في علاقات كثيرة.

(٣) وأشهر من هذه كلمة «الكتاب» التي هي مصدر «كَتَبَ» وتطلق كذلك علىٰ المكتوب وهو الأكثر.

كقولِه تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾[إبراهيم:١] أي: من الضلالِ إلى الهُدى، فقد استُعْمِلَت «الظلماتُ» و«النورُ» في غيرِ معناهما الحقيقيِّ.

والعَلاقةِ المُشابَهةِ بينَ الضلالِ والظلامِ، والهُدى والنورِ، والقرينةُ ما قبلَ ذلك.

وأصلُ الاستعارةِ تشبيهٌ حُذِفَ أحَدُ طرَفَيْه، ووجْهُ شَبهِه وأداتُه.

حقيقةً عرفيَّةً (كقولِه تعالىٰ: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾. أي: من الضلالِ إلىٰ الهُدىٰ، فقد استُعمِلَت «الظلماتُ» و«النورُ» في غيرِ معناهما الحقيقيِّ) علىٰ وجهِ الاستعارةِ.

(والعَلاقةُ المشابَهةُ بينَ الضلالِ والظلامِ) في عدَمِ الاهتداءِ بكلٍّ، (و) المشابَهةُ بينَ (الهُدىٰ والنورِ) في الاهتداءِ بكلٍّ (والقرينةُ) المانِعةُ من إرادةِ المعنىٰ الأصليِّ. (ما قبلَ ذلك) أي: الكلامُ الذي قبلَ هذه الكلماتِ، وهو: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ﴾... إلخ.

فتقولُ في إجراءِ الاستعارةِ في «الظُّلُماتِ»: شُبِّهَت الضلالةُ بالظُلُماتِ بجامعِ عدَمِ الاهتداءِ في كلٍّ، واستُعِيرَ اللفظُ الدالُّ علىٰ المُشبَّهِ به، وهو «الظلماتُ»، للمشبَّهِ، وهو «الضلالةُ»، علىٰ سبيلِ الاستعارةِ الأصليَّةِ. وقِسْ عليه إجراءَ الاستعارةِ في النورِ، فتدبَّرْ.

وتُطلَقُ الاستعارةُ اصطلاحًا أيضًا علىٰ المعنىٰ المصدريِّ: وهو استعمالُ لفظِ المُشبَّهِ به في المُشبَّهِ لمشابَهةٍ مع قرينةٍ مانعةٍ، وعلىٰ هذا الإطلاقِ قالَ:

(وأصلُ الاستعارةِ) بمعنىٰ الاستعمالِ المذكورِ (تشبيهٌ حُذِفَ أحدُ طرَفَيْه) إما المُشبَّهُ أو المُشبَّهُ به، (و) حُذِفَ (وجهُ شبهِه وأداتُه) كقولِك: «رأيتُ أسدًا في المدرسةِ».

فأصلُ هذه الاستعارةِ «رأيتُ في المدرسةِ رجلًا شجاعًا كالأسدِ في الجراءةِ» فحَذَفْتَ المُشبَّهَ، وهو «رجلًا شجاعًا»، والأداةَ وهي «الكافُ»، ووجهَ الشَّبَهِ وهو «الجراءةُ»، وألْحَقْتَه بقرينةِ «المدرسةِ» لتَدُلَّ علىٰ أنك لا تريدُ بالأسدِ معناه الحقيقيَّ، بل أردْتَ به رجلًا شجاعًا.

ومع ذلك فالاستعارةُ أبلغُ من التشبيهِ المذكورِ؛ لأن التشبيهَ مهما تناهَىٰ في المبالَغةِ فلابُدَّ فيه من ذكْرِ الطرفَيْن المُشبَّهِ والمُشبَّهِ به، وهذا اعترافٌ بتبايُنِهما وأن العَلاقةَ بينَهما

والمشبَّهُ يُسمَّى: «مُسْتَعارًا له»، والمشبَّهُ به يُسمَّى: «مُستعارًا منه»، ففي هذا المثالِ المستعارُ له هو الضلالُ والهُدى، والمستعارُ منه هو معنى الظلامِ والنورِ، ولفظُ «الظلماتِ» و«النورِ» يُسمَّى: «مُسْتَعارًا».

وتَنقسمُ الاستعارةُ إلى: مُصرَّحَةٍ: وهي ما صُرِّحَ فيها بلفظِ المشبَّهِ به، ....

ليس إلا التشابُهَ والتقاربَ فلا تَصِلُ إلى حدِّ الاتِّحادِ، بخلافِ الاستعارةِ ففيها دعوى اتِّحادِ طرَفَيْهما المستعارِ منه والمستعارِ له وامتزاجِهما وأنهما صارا معنًى واحدًا يَصْدُقُ عليهما لفظٌ واحدٌ.

(و) برعايةِ هذا الإطلاقِ يصِحُّ الاشتقاقُ من لفْظِ الاستعارةِ كما هو شأنُ كلِّ مصدرٍ فيُشتَقُّ منه لِمُتعلِّقاتِه وهي المُشبَّهُ والمُشبَّهُ به واللفظُ والمتكلِّمُ المستعمِلُ للفظِ.

فـ(المُشبَّهُ يُسَمَّى: «مُسْتَعارًا له»)؛ لأنه هو الذي أُتِي باللفظِ الذي هو لغيرِه، وأُطلِقَ عليه فصارَ كالإنسانِ الذي استُعِيرَ له الثوبُ من صاحبِه وأُلْبِسَه. (والمُشبَّهُ به يُسَمَّى: مُسْتَعارًا منه) إذ هو كالإنسانِ الذي اسْتُعِيرَ منه ثوبُه، وأُلْبِسَه غيرُه، حيث أُتِي منه بلفظِه، وأُطْلِقَ على غيرِه، ويُقالُ للَّفظِ: «مُستعارٌ»؛ لأنه أُتِيَ به من صاحبِه لغيرِه كاللباسِ المستعارِ من صاحبِه لِلابِسِه.

(ففي هذا المثالِ) أي: قولِه تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ ...﴾ الآيةَ (المستعارُ له الضلالُ والهُدى، والمستعارُ منه هو معنى الظلامِ والنورِ، ولفظُ «الظلُماتِ» و«النورِ» يُسَمَّى: «مستعارًا») ويَنبغي أن يُقالَ على هذا للمتكلِّمِ المستعمِلِ للَّفْظِ في غيرِ معناه الأصليِّ: «مستعيرٌ»؛ لأنه هو الآتِي باللفظِ من صاحبِه كالآتي باللباسِ من صاحبِه، ولكنَّ هذا الاشتقاقَ للمستعمِلِ لم يَجْرِ به عُرْفُهم ولذا قالوا إن أركانَ الاستعارةِ ثلاثةٌ فقط؛ «مُستعارٌ منه»: وهو المُشبَّهُ به، و«مُسْتَعارٌ له»: وهو المُشبَّهُ، ويُقالُ لهما: «الطرَفان»، و«مُستعارٌ»: وهو اللفظُ المنقولُ.

(وتَنقسمُ الاستعارةُ) بالمعنى المصدريِّ باعتبارِ ذاتِها -أي: ما يُذكَرُ من طرَفي التشبيهِ- (إلى) ثلاثةِ أقسامٍ: (مصرَّحةٌ وهي ما صُرِّحَ فيها بـ) ذكرِ (لفظِ المُشبَّهِ به) أي: باللفظِ الدالِّ على المُشبَّهِ به فقط من غيرِ أن يُذكَرَ شيءٌ من أركانِ التشبيهِ سِواهُ، وتُطلَقُ على نفسِ اللفظِ

كما في قولِه:

فأَمطَرَتْ لؤلؤًا من نرجِسٍ وسَقَتْ ... وَرْدًا وعَضَّتْ على العُنَّابِ بالبَرَدِ

فقد استعارَ اللؤلؤَ والنرْجِسَ والورْدَ والعُنَّابَ والبَرَدَ للدموعِ والعيونِ والخدودِ والأناملِ والأسنانِ.

وإلى مَكْنيَّةٍ: وهي ما حُذِفَ فيها المشبَّهُ به ورُمِزَ إليه بشيءٍ من لوازمِه.

المذكورِ المستعارِ الدالِّ على المُشبَّهِ به، وتُسمَّىٰ هذه الاستعارةُ أيضًا تَصْريحيَّةً للتصريحِ فيها باللفظِ المستعارِ الدالِّ علىٰ المُشبَّهِ به، (كما في قولِه) أي: الشاعرِ: (فأَمطرَتْ) أي: المرأةُ (لؤلؤًا من نَرْجِسٍ) نَبْتٌ من الرَّياحِينِ (وسَقَتْ . وردًا وعَضَّتْ علىٰ العُنَّابِ) شجَرٌ له حَبٌّ كحَبِّ الزيتونِ، وأحسنُه الأحمرُ الْحُلْوُ، (بالبرَدِ) وهو حَبُّ الغَمامِ.

(فقد استعارَ) أي: الشاعرُ: (اللؤلؤَ والنَّرْجِسَ والوردَ والعُنَّابَ والبَرَدَ للدموعِ والعيونِ والخدودِ والأناملِ والأسنانِ) أي: بعدَ تشبيهِ كلِّ واحدٍ من الخمْسِ الأخيرةِ بواحدٍ من الخمسِ الأُوَلِ لجامعٍ، وهو: في تشبيهِ الدموعِ باللؤلؤِ صفاءُ كلٍّ، وفي تشبيهِ العيونِ بالنرجِسِ اجتماعُ السوادِ والبياضِ، وفي تشبيهِ الخدِّ بالوردِ حُمرةُ كلٍّ منهما، وفي تشبيهِ الأناملِ بالعُنَّابِ اتِّفاقُهما في الشكلِ، وفي تشبيهِ الأسنانِ بالبرَدِ بياضُ كلٍّ مع النَّصاعةِ.

ويُقالُ في إجراءِ الاستعارةِ في التشبيهِ الأوَّلِ: شُبِّهَت الدموعُ باللآلئِ بجامعِ الصفاءِ في كلٍّ، ثم استُعيرَ اللفظُ الدالُّ علىٰ المُشبَّهِ به، وهو اللؤلؤُ للمشبَّهِ، وهو الدموعُ علىٰ سبيلِ الاستعارةِ التصريحيَّةِ، وقِسْ عليه إجراءَ الاستعارةِ في الأربعةِ الباقيةِ.

(وإلىٰ مَكْنيَّةٍ: وهي ما) ذُكِرَ فيها لفظُ المُشبَّهِ فقط (وحُذِفَ فيها المُشبَّهُ به) أي: اللفظُ الدالُّ علىٰ المُشبَّهِ به (ورُمِزَ) أي: أُشِيرَ (إليه) أي: إلىٰ المُشبَّهِ به المحذوفِ (بـ) ذِكْرِ (شيءٍ من لوازمِه) فلم يُذْكَرْ فيها من أركانِ التشبيهِ إلا دالُّ المُشبَّهِ وتُطلَقُ علىٰ نفسِ اللفظِ المذكورِ الدالِّ علىٰ المُشبَّهِ، **وتُسَمَّىٰ هذه الاستعارةُ أيضًا: «استعارةً بالكِنايةِ»** لعدَمِ التصريحِ فيها باللفظِ المستعارِ الذي هو المقصودُ، بل كُنِيَ عنه، ونُبِّهَ عليه بلازمِه لِيَنتقِلَ منه إلىٰ المقصودِ استعارتُه كما هو شأنُ الكِنايةِ فإنه يُنْتَقَلُ فيها من اللازمِ المساوي إلىٰ الملزومِ، هذان قسمان.

كقولِه تعالى: ﴿ وَٱخۡفِضۡ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحۡمَةِ ﴾ [الإسراء: ٢٤] فقد استعارَ الطائرَ للذُّلِّ ثم حذَفَه ودلَّ عليه بشيءٍ من لوازمِه وهو الجَناحُ، وإثباتُ الجَناحِ للذُّلِّ يُسمُّونَه: «استعارةً تخييليَّةً».

والقسمُ الثالثُ الاستعارةُ التَّخْييليَّةُ: وهي إثباتُ لازِمِ المُشبَّهِ به للمشبَّهِ الدالِّ -هذا اللازمُ- على استعارةِ لفظِ المُشبَّهِ به للمشبَّهِ أعني: أنها قرينةُ الاستعارةِ المَكْنيَّةِ[1] لازِمَةٌ لها، لا تنفَكُّ عنها؛ ولذا يُمَثَّلُ لهما بمثالٍ واحدٍ (كقولِه تعالى: ﴿ وَٱخۡفِضۡ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحۡمَةِ ﴾ فقد استعارَ) أي: اللهُ تعالى (الطائرَ للذُّلِّ) أي: بعدَ تشبيهِ معنى الذُّلِّ بمعنى الطائرِ، (ثم حذَفَه) أي: (ودلَّ عليه) أي: على لفظِ الطائرِ المحذوفِ.

(بشيءٍ من لوازمِه وهو الجَناحُ) **فيُقالُ في إجراءِ الاستعارةِ فيهما:** شبَّهَ الذُّلَّ بطائرٍ، واستُعيرَ اللفظُ الدالُّ على المُشبَّهِ به، وهو الطائرُ للمشبَّهِ وهو الذُّلُّ، ثم حذَفَ الطائرُ، ورُمِزَ إليه بشيءٍ من لوازمِه، وهو الجَناحُ على سبيلِ الاستعارةِ المكنيَّةِ.

(وإثباتُ الجَناحِ) الذي هو من لوازمِ الطائرِ المُشبَّهِ به (للذُّلِّ) الذي هو المُشبَّهُ قرينةٌ للمَكنيَّةِ. و(يُسمُّونه) أي: يُسمِّيه السلَفُ والخطيبُ (استعارةً تخييليَّةً).

أما تسميتُه «استعارةً» فلأن مُتعلَّقَه قد استعيرَ أي: نُقِلَ عما يُناسبُه ويُلائمُه واستُعمِلَ مع ما شُبِّهَ بما يُناسبُه، وأما تسميتُه «تخييليَّةً»؛ فلأن متعلَّقَه لَمَّا نُقِلَ عن ملائمِه وأُثْبِتَ للمشبَّهِ صارَ يُخَيَّلُ للسامعِ أن المُشبَّهَ من جنسِ المُشبَّهِ به، وهذا مذهبُ السلَفِ في المكنيَّةِ والتخييليَّةِ[2]، وكذا مذهبُ الخطيبِ القَزْوينيِّ في التخييليَّةِ[3].

---

(١) يعني أن الاستعارة التخييلة تطلق على نفس قرينة الإستعارة المكنية، وهو عملية إثبات لازم المشبه به للمشبه، فكأن ما يسمى الاستعارة المكنية مركب من الاستعارتين معًا فعملية تكنية المشبه به والإتيان بلازمه هو الاستعارة المكنية وعملية إثبات هذا اللازم للمشبه - وهو ما يسميه البعض قرينة الاستعارة المكنية - هو الاستعارة التخييلية بذاتها.

(٢) خلاصة ذلك: أن جمهور البلاغيين يرون أن المكنية هي لفظ المشبه به المستعار في النفس للمشبه، والمحذوف المدلول عليه بشيء من لوازمه، وأما التخييلية، فهي عملية إثبات لازم المشبه به للمشبه، ففي قول الشاعر: «وإذا المنية أنشبت أظفارها» يقال: شبه المنية بالسبع بجامع الاغتيال في كلٍّ ثم تنوسي التشبيه وادَّعى دخول المشبه في جنس المشبه به، ثم طوى المشبه به ورمز له بلازم من لوازمه وهو الأظفار وهذا على سبيل الاستعارة المكنية ثم أثبت هذا اللازم للمشبه على سبيل الاستعارة التخييلية.

(٣) وافق الخطيب الجمهور في سبب تسميته هذه الاستعارة بالمكنية وهو عدم التصريح بالمشبه به والدلالة عليه بلازم من لوزمه وكذا في تحديد إثبات لازم المشبه به للمشبه، فهي عنده كما عند الجمهور عبارة عن قرينة الاستعارة المكنية لذا كانتا متلازمتين، ويخالفهم في مفهوم الاستعارة المكنية المذكور من أنها التشبيه المضمر في النفس... إلخ.

وقال الخطيبُ في الاستعارةِ الْمَكْنيَّةِ: إنها التشبيهُ الْمُضْمَرُ في النفسِ المرموزُ إليه بإثباتِ لازمِ الْمُشبَّهِ به للمشبَّهِ، فيُقالُ في الآيةِ المذكورةِ: شَبَّهَ الذلَّ بالطائرِ تشبيهًا مُضمَرًا في النفسِ مرموزًا له بذكرِ الْجَناحِ الذي هو لازِمُ الطائرِ للذُّلِّ استعارةٌ تخييليَّةٌ ويَلزَمُ عليه أنْ لا وجهَ لتسميتِها استعارةً؛ لأن الاستعارةَ عرْفًا كما سَبَقَ اللفظُ المستعمَلُ في غيرِ ما وُضِعَ له لعَلاقةِ المشابَهةِ أو نفسِ الاستعمالِ المذكورِ، والتشبيهُ المضمَرُ غيرُ ذلك؛ لأنه فعْلٌ من أفعالِ النفسِ.

وهناك مذاهبُ أُخرىٰ فيهما، أَشهرُها مذهبُ السَّكَّاكِيِّ فقالَ في المَكْنيَّةِ: إنها لفظُ الْمُشبَّهِ المستعمَلُ في الْمُشبَّهِ به؛ ادعاءً أنه عينُه.

فيُقالُ في تقريرِها في الآيةِ المذكورةِ: شَبَّهَ الذُّلَّ بالطائرِ وادَّعَىٰ أن للطائرِ فَرْدَيْنِ؛ فرْدٌ حقيقيٌّ وهو الطائرُ الحقيقيُّ وفرْدٌ ادِّعائيٌّ، وهوَ الذُّلُّ، ثم اسْتُعِيرَ اللفظُ الدالُّ علىٰ الفرْدِ الحقيقيِّ، وهو الطائرُ للفرْدِ الادِّعائيِّ، وهو الذُّلُّ علىٰ الاستعارةِ المَكْنيَّةِ.

وقالَ في قرينةِ المَكْنيَّةِ: إنها تارةً تكونُ تخييليَّةً أي: مستعارةً لأمرٍ وهميٍّ كـ«أظفارِ المَنيَّةِ»، وتارةً تكونُ تحقيقيَّةً أي: مستعارةً لأمرٍ مُحقَّقٍ كـ﴿ٱبْلَعِى مَآءَكِ﴾، وتارةً تكونُ حقيقةً كـ«أنْبَتَ الربيعُ البقْلَ» فلا تَلازُمَ عندَه بينَ المَكْنيَّةِ والتخييليَّةِ، بل تُوجدُ كلٌّ منهما بدونِ الأخرىٰ.

ففي الحالةِ الأُولىٰ -أي: فيما إذا كانت قرينةُ المَكْنيَّةِ استعارةً تخييليَّةً كما في الآيةِ المذكورةِ- يقالُ في إجرائِها: لَمَّا شَبَّهَ الذُّلَّ بالطائرِ أَخَذَ الوهْمُ في تصويرِ الذلِّ بصورةِ الطائرِ وتَخيَّلَ أنَّ للذُّلِّ صورةً وهميَّةً من الْجَناحِ مثلَ صورةِ الْجَناحِ للطائرِ في الشكلِ والقَدْرِ فاستُعيرَ لفظُ الْجَناحِ الدالُّ علىٰ صورةِ الْجَناحِ المحقَّقةِ للصورةِ الوهميَّةِ المتخيَّلَةِ علىٰ سبيلِ الاستعارةِ التخييليَّةِ التصريحيَّةِ، والقرينةُ إضافتُه إلىٰ الذُّلِّ.

فتلَخَّصَ مما سَبَقَ: أن في المَكْنيَّةِ ثلاثَ مذاهبَ؛ الأوَّلُ للسلَفِ، والثاني للخطيبِ، والثالثُ للسَّكَّاكِيِّ[1].

(١) قال البعض: لا يخفىٰ ما في مذهب السكاكي من التعسف، لما فيه من كثرة الاعتبارات، وذلك أن المستعير يحتاج إلىٰ اعتبار أمر وهميٍّ، واعتبار علاقة بينه وبين الأمر الحقيقي، واعتبار قرينة دالة علىٰ أن المراد من اللفظ الأمر الوهمي، فهذه اعتبارات ثلاثة لا يدل عليها دليل، ولا تمس إليها الحاجة.

وتَنقسمُ الاستعارةُ إلى: أصليَّةٍ، وهي ما كان فيها المستعارُ اسمًا غيرَ مُشتقٍّ كاستعارةِ الظلامِ للضلالِ والنورِ للهُدى.

وفي التخييليَّةِ مذهبان: أحدُهما للسلَفِ والخطيبِ، والثاني للسَّكَّاكِيِّ. وفي هذا القدْرِ كفايةٌ.

(**وتَنقسِمُ الاستعارةُ**) باعتبارِ اللفظِ المستعارِ سواءٌ كانت تصريحيَّةً أو مَكْنيَّةً (**إلىٰ**) قسمين إلىٰ (**أصليَّةٍ: وهي ما كان فيها**) اللفظُ (**المستعارُ اسْمًا**) جامدًا (**غيرَ مشتقٍّ**) بأن كان صادقًا علىٰ كثيرين من غيرِ اعتبارِ وصْفٍ من أوصافِه، سواءٌ كان اسمَ عينٍ أو اسمَ معنًىٰ.

فالأوَّلُ: نحوُ: «الأسدِ» من قولِك: «رأيتُ أسدًا في الحمَّامِ» أي: رجلًا شجاعًا فشَبَّهَ الرجلَ الشجاعَ بالحيوانِ المفترِسِ بجامِعِ الجَراءةِ في كلٍّ، ثم استُعيرَ اسمُ المُشبَّهِ به للمشبَّهِ علىٰ طريقِ الاستعارةِ التصريحيَّةِ الأصليَّةِ؛ لأن الأسدَ اسمٌ جامدٌ لعَيْنٍ، وهو حقيقةُ الحيوانِ المعلومِ.

و(**كاستعارةِ الظلامِ للضلالِ والنورِ للهُدَىٰ**) في قولِه تعالىٰ: ﴿لِتُخْرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾ وقد تَقدَّمَ تقريرُ الاستعارةِ فيه.

والثاني: نحوُ: «القتْلِ» من قولِك «هذا قتْلٌ» أي: ضرْبٌ شديدٌ فشَبَّهَ الضرْبَ الشديدَ بالقتْلِ بجامِعِ نهايةِ الإذايةِ في كلٍّ ثم استُعيرَ اسمُ المُشبَّهِ به للمشَبَّهِ علىٰ طريقِ الاستعارةِ التصريحيَّةِ الأصليَّةِ؛ لأن القتْلَ اسمٌ جامدٌ لفعْلٍ هو سببُ خروجِ الحياةِ.

وسواءٌ كان في الاستعارةِ التصريحيَّةِ كالأمثلةِ المذكورةِ أو في الاستعارةِ المَكْنيَّةِ نحوُ: «أظفارُ المنيَّةِ نَشبَتْ بفلانٍ».

فشُبِّهَت المنيَّةُ بالسَّبُعِ بجامِعِ الاغتيالِ في كلٍّ؛ ثم استُعيرَ اسمُ السَّبُعِ للمنيَّةِ وحُذِفَ ورُمِزَ إليه بشيءٍ من لوازِمِه وهو الأظفارُ علىٰ طريقِ الاستعارةِ المَكْنيَّةِ الأصليَّةِ؛ لأن اللفظَ المستعارَ فيه وهو السَّبُعُ اسمٌ جامدٌ غيرُ مشتقٍّ لِعَيْنٍ.

وإنما سُمِّيَتْ أصليَّةً – نسبةً للأصلِ بمعنىٰ الكثيرِ الغالبِ – لكثرةِ أفرادِها في الكلامِ بخلافِ أفرادِ التبعيَّة.

وإلى تبعيَّةٍ: وهي ما كان فيها المستعارُ فعْلًا، أو حرفًا، أو اسمًا مشتقًّا[١]،.........

ويَدُلُّ علىٰ ذلك أن كلَّ استعارةٍ تَبعيَّةٍ، معها أصليَّةٌ، ولا عَكْسَ. أو بمعنىٰ ما كان مُسْتَقِلًّا لِجَرَيانِها واعتبارِها أوَّلًا من غيرِ توقُّفٍ علىٰ تقدُّمِ استعارةٍ أخرىٰ أو بمعنىٰ ما يَنْبَنِي عليه غيرُه لكونِها أصلًا لتبعيَّةٍ مبنِيَّةٍ علىٰ استعارةٍ أخرىٰ[٢].

(**وإلىٰ تَبعيَّةٍ: وهي ما كان فيها**) اللفظُ (**المستعارُ فعْلًا**) سواءٌ كان له مصدرٌ أو لا، كـ«يَذَرُ ويَدَعُ ونِعْمَ وبِئْسَ»، وسواءٌ كان مُجَرَّدًا عن الحرفِ المصدريِّ أو مقترنًا به نحوُ: «يُعْجِبُني أن تَقتُلَ كذلك»؛ لأنَّ الاستعارةَ للَّفْظِ المصرَّحِ به.

وقالَ العِصامُ في «الفارسيَّةِ»: الْمُقْتَرِنُ بالحرفِ المصدريِّ استعارتُه أصليَّةٌ نَظَرًا للتأويلِ بمصْدَرٍ.

(**أو حرْفًا**) سواءٌ كان له معنًىٰ واحدٌ فقط كَـ«لَمْ» فيكونُ فيه حقيقةً وفي غيرِه مَجازًا تبعيًّا، أو كان له معانٍ متعدِّدةٌ متبادِرةٌ منه فيكونُ من قبيلِ المشتركِ اللفظيِّ فيما وُضِعَ له علىٰ التحقيقِ، وفي غيرِها مَجازًا تَبَعيًّا إن كان الحرفُ من غيرِ حروفِ الجرِّ والجزمِ والنصبِ، وإلا بأن كان منها فالبصريُّون علىٰ منْعِ نيابةِ بعضِها عن بعضٍ، ويُحْمَلُ ما وَرَدَ منه علىٰ التجوُّزِ في غيرِ الحرْفِ.

(**أو اسْمًا مشتَقًّا**) من الأسماءِ المشتَقَّاتِ من المصدَرِ، وهي اسما الفاعلِ والمفعولِ والصفةُ المُشبَّهةُ واسمُ التفضيلِ وأسماءُ الزمانِ والمكانِ والآلةِ والتصغيرِ والاسمُ المنسوبُ، **فهذه ثلاثةُ مواضعَ تَجرِي التصريحيَّةُ في جميعِها، ولا تَجري المَكْنيَّةُ إلا في الاسمِ المشتَقِّ فقط.**

أما وجهُ كَوْنِ الاستعارةِ تَبعيَّةً في الفعلِ فلأن معناه مُلاحَظٌ فيه النسبةُ إلىٰ فاعلٍ ما، وهذا

---

(١) قال بدر الدين بن مالك في «المصباح» (٦٥): وهي ما تقع في الأفعال والصفات والحروف، لأنها لا توصف فلا تحتمل الاستعارة بنفسها، وإنما المحتمل لها في الأفعال والصفات – أي: الأسماء المشتقة – مصدرها، وفي الحروف متعلقات معانيها، فتقع الاستعارة هناك ثم تسري في هذه الأشياء.

(٢) بمعنىٰ: أن الأصلية يُجْرَىٰ فيه التشبيه بين المذكور من المستعار أو المستعار له مباشرة دون التوقف علىٰ تشبيه آخر مقدر يكون أصلًا لهذا التشبيه، بخلاف التبعية حيث يتوقف إجراؤها علىٰ تقدير تشبيه هو الأصل يعتبر أولًا ثم يُبنىٰ عليه التشبيه بين الألفاظ المذكورة للمستعار أو المستعار له فتأتي تابعة لتشبيه آخر معتبر أولًا.

نحوُ: «رَكِبَ فلانٌ كَتِفَيْ غَرِيمِه» أي: لازَمَهِ مُلازمةً شديدةً، وقولِه تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدٗى مِّن رَّبِّهِمۡ﴾[لقمان:٥] أي: تَمكَّنُوا من الحصولِ على الهدايةِ التامَّةِ،........

المعنىٰ متوقِّفٌ علىٰ غيرِه لا يصلُحُ للموصوفيَّةِ فلا يَصلُحُ للاستعارةِ إلا إذا أُجرِيَ التشبيهُ أوَّلًا بينَ معنىٰ المصدَرَيْن الحقيقيِّ والمَجازيِّ[١]، ثم يُستعارُ لفظُ المُشبَّهِ بهِ للمشبَّهِ، ثم يُشتقُّ منه الفعلُ كما هو مذهبُ السلفِ أو بعدَ إجراءِ تشبيهِ المصْدَرَيْن يَسْرِي منه إلىٰ ما في ضِمْنَي الفعلين، ثم يُستعارُ الفعلُ من معناه الحقيقيِّ إلىٰ معناه المَجازيِّ وهذا هو مذهبُ العِصامِ.

(نحوُ: «ركِبَ فلانٌ كَتِفي غَريمِه» أي: لازَمَه ملازَمةً شديدةً) ويُقالُ في إجراءِ الاستعارةِ فيه علىٰ مذهبِ السلفِ: شَبَّهَ اللُّزومَ الشديدَ بالركوبِ بجامعِ السُّلْطةِ والقهرِ والغَلَبةِ في كلٍّ، واستُعيرِ لفظُ المُشبَّهِ به، وهو الركوبُ، للمشبَّهِ، وهو اللزومُ، ثم اشْتُقَّ من الركوبِ بمعنىٰ اللزومِ، «رَكِبَ» بمعنىٰ «لَزِمَ»، علىٰ طريقِ الاستعارةِ التصريحيَّةِ التبعيَّةِ.

ويقالُ علىٰ مذهبِ العِصامِ: شبَّهَ اللزومَ بالركوبِ بجامعِ السلطةِ والقهْرِ والغَلَبَةِ في كلٍّ، فسَرَىٰ التشبيهُ من معنىٰ المصدَرَيْنِ الذي هو الْحَدَثُ المطلَقُ إلىٰ معنىٰ الفعلين الذي هو الحَدَثُ المقيَّدُ بالزَّمَنِ الماضي، ثم استُعيرَ «رَكِبَ» لمعنىٰ «لَزِمَ» علىٰ طريقِ الاستعارةِ التصريحيَّةِ التبعيَّةِ.

(و) أما وجهُ كونِها تبعيَّةً في الحرفِ فلأن معناه غيرُ مستقِلٍّ بنفسِه فلا يَصلُحُ للموصوفيَّةِ التي يَقتضيها التشبيهُ أعني: لا يَتأتَّىٰ كونُه مشبَّهًا ومشبَّهًا به أو محكومًا عليه ومحكومًا به فلا تَتأتَّىٰ الاستعارةُ فيه إلا إذا أُجرِيَ التشبيهُ أوَّلًا في متعلَّقِ معناه الكُلِّيِّ كالظرفيَّةِ لِـ«في»، ثم يَسْرِي التشبيهُ من متعلَّقِه إلىٰ معناه الخاصِّ فيُستعارُ من معناه الخاصِّ الحقيقيِّ إلىٰ معناه المَجازيِّ[٢] نحوُ: (قولِه تعالىٰ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدٗى مِّن رَّبِّهِمۡ﴾ أي: تَمَكَّنُوا من الحصولِ علىٰ الهدايةِ التامَّةِ).

---

(١) وهما في المثال المذكور: اللزوم هو المصدر الحقيقي والركوب هو المجازي وكما سيأتي بيانه وتوضيحه في البيت الآتي في المتن، ففيه المصدر الحقيقي هو الدلالة الواضحة، والمصدر المجازي هو النطق.

(٢) يعني أن الحروف لا تصلح لأن تكون استعارة علىٰ جهة الأصالة، بل تقع الاستعارة أولًا في متعلق معناها الكلي كـ: مطلق الظرفية في حرف الجر «في»، ومطلق الاستعلاء في الحرف «علىٰ» ثم تسري الاستعارة منهما إلىٰ الحرف علىٰ سبيل التبعية.

ونحوُ قولِه:

ولئن نطقْتُ بشكْرِ بِرِّكَ مُفصِحًا فلسانُ حالي بالشِّكايةِ أَنطقُ

يُقالُ في إجراءِ الاستعارةِ فيه: شَبَّهَ مُطلَقَ ارتباطٍ بينَ مَهْديٍّ وهدًى بمطلَقِ ارتباطٍ بينَ مُسْتَعْلٍ ومُسْتَعْلًى عليه بجامعِ التمكُّنِ في كلٍّ، فسَرَىٰ التشبيهُ من الكلِّيَّيْن إلىٰ الجزئيَّاتِ، ثم استُعِيرَتْ «علىٰ» من جُزْئيٍّ من جُزئيَّاتِ المُشبَّهِ به لِجُزْئيٍّ من جزئيَّاتِ المُشبَّهِ[1] علىٰ طريقِ الاستعارةِ التصريحيَّةِ التبعيَّةِ.

(و) أما وجْهُ كونِها تبعيَّةً في الاسمِ المشتَقِّ فلأن معناه وهو الحدَثُ ملاحَظٌ فيه النسبةُ إلىٰ الفاعلِ أو نائبِه فلا يكونُ باعتبارِ ذلك صالحًا لموصوفيَّةٍ فلا يَصلُحُ للاستعارةِ إلا إذا أُجْرِيَ التشبيهُ أوَّلًا بينَ معنىٰ المصدَرَيْنِ، نظيرَ ما تَقدَّمَ في الفعْلِ وذلك في التصريحيَّةِ.

(نحوُ قولِه) أي: الشاعرِ: (ولئِنْ نطَقْتُ بشكْرِ بِرِّكَ) أي: بشكْرِ إحسانِك وعطفِك، متعلِّقٌ بقولِه (مُفْصِحًا) منصوبٌ علىٰ الحاليَّةِ، أي: ولئن نطقْتُ بلسانِ المقالِ حالَ كوني مُفْصِحًا بشكْرِ بِرِّكَ، وجوابُ الشرطِ محذوفٌ أي: فلا يكونُ لسانُ مقالي أقوىٰ من لسانِ حالي، أُقِيمَ مُقامَه لازِمُه وهو قولُه: (فلسانُ حالي بالشكايةِ)[2] مُتعلِّقٌ بقولِه: (أَنْطَقُ)

---

(١) والمراد بالمعنيين الكليين: مطلق الارتباط الأول ومطلق الارتباط الثاني، والمراد بالجزئيات: أفراد الكليين التي يتحقق فيهما معناهما، فالجزئي هو الأول: هو الارتباط بين المؤمنين السابق ذكرهم وهداية ربهم سبحانه، ومن الثاني: هو الارتباط بين استعلاء المؤمنين علىٰ هداية ربهم، والمراد: إظهار مدىٰ تمكنهم من الحصول علىٰ الهداية التامة.

- أو يقال: شبه مطلق استعلاء بمطلق ظرفية بجمع التمكن في كلٍّ، فسرىٰ التشبيه من الكليين للجزئيات التي يتحقق فيها معنىٰ الحرفين، فاستعير لفظ «في» الموضوع لكلٰ جزئي من جزئيات الظرفية المعنىٰ «علىٰ» الموضوع لكل جزئي من جزئيات الاستعلاء علىٰ سبيل الاستعارة التصريحية والتبعية حيث صرح بالمشبه به وهو «في».

- وربما استعير معنىٰ حرف لحرف آخر كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه:٧١] فقد استعار متعلق الحرف «في» الكليّ وهو مطلق الظرفية المتعلق الحرف «علىٰ» الكليّ وهو مطلق الاستعلاء ثم سرىٰ التشبيه إلىٰ معنىٰ الحرفين، فاستعيرت «في» لـ«علىٰ» لتفيد المبالغة في المعنىٰ المراد و هو شدة حنق فرعون علىٰ السحرة حتىٰ لكأنه غرس أجسادهم في الجذوع نكاية بهم عليه لعائن الله وعليهم سحائب الرضوان.

(٢) المراد: أنه شبه الحال بإنسان ناطق في الدلالة وبيان المقصود، ولم يصرح بلفظ المشبه به بل ذكر لازمه وهو «اللسان» آلة الدلالة الكلامية والبيان، فهو من قبيل الاستعارة المكنية.

أي: أدَلُّ.

أي: فلسانُ حالي أنطقُ بالشِّكايةِ منكَ؛ لأن ضُرَّكَ أكثرُ من بِرِّكَ (أي: أدَلُّ).

يُقالُ في تقريرِ الاستعارةِ فيه: شُبِّهَت الدَّلالةُ الواضحةُ بالنطقِ بجامعِ إيضاحِ المعنىٰ وإيصالِه للذهْنِ في كلٍّ واسْتُعِيرَ النطْقُ للدَّلالةِ الواضحةِ، واشْتُقَّ من النطقِ بمعنىٰ الدَّلالةِ الواضحةِ اسمُ التفضيلِ «أَنْطَقُ» بمعنىٰ «أدَلُّ» علىٰ سبيلِ الاستعارةِ التصريحيَّةِ التبَعيَّةِ[(١)].

وأما مثالُ المَكْنيَّةِ التبَعيَّةِ في المشتَقِّ: فقولُكَ: «يُعْجِبُني إراقةُ الضاربِ دمَ الباغِي».

ويُقالُ في إجراءِ الاستعارةِ فيه: شَبَّهَ الضرْبَ الشديدَ بالقتلِ بجامعِ شدَّةِ الإيذاءِ في كلٍّ، واسْتُعِيرَ القتلُ للضرْبِ الشديدِ، واشتُقَّ من القتلِ بمعنىٰ الضرْبِ الشديدِ قاتِلٌ بمعنىٰ ضَارِبٍ ضرْبًا شديدًا، ثم حُذِفَ ورُمِزَ له بشيءٍ من لوازِمِه، وهو «الإراقةُ» علىٰ سبيلِ الاستعارةِ المَكْنيَّةِ التبَعيَّةِ.

هذا وبَقِيَ من مواضعِ التبعيَّةِ موضعان:

أحدُهما: اسمُ الفعْلِ ولا يكونُ إلا في التصريحيَّةِ، لا فرْقَ بينَ أن يكونَ اسمَ فعْلٍ مشتَقًّا أو غيرَ مشتَقٍّ فالأوَّلُ نحوُ: «نَزَالِ» بمعنىٰ انْزِلْ تريدُ به ابْعُدْ.

فتقولُ في إجراءِ الاستعارةِ: شَبَّهَ معنىٰ البُعْدِ بمعنىٰ النزولِ بجامعِ مطلَقِ المفارَقةِ في كلٍّ، واستُعيرَ لفظُ النزولِ لمعنىٰ البُعدِ، واشتُقَّ منه «نَزَالِ» بمعنىٰ «ابْعُدْ».

والثاني: نحوُ: «صَهْ» بمعنىٰ اسْكُتْ عن الكلامِ تريدُ به: اتْرُكْ فعْلَ كذا.

فتقولُ في إجراءِ الاستعارةِ: شَبَّهَ ترْكَ الفعْلِ بمعنىٰ السكوتِ عن الكلامِ بجامعِ مطلَقِ التَّرْكِ في كلٍّ، واستُعيرَ لفظُ السكوتِ لمعنىٰ تَرْكِ الفعْلِ واشتُقَّ منه «اسْكُتْ» بمعنىٰ اتْرُكْ الفعلَ، وعَبَّرَ بدَلَ «اسكُتْ» بـ«صَهْ».

والموضِعُ الثاني: الاسمُ المبهَمُ، أعني: الضميرَ واسمَ الإشارةِ واسمَ الموصولِ، ويكونُ في التصريحيَّةِ والمَكْنيَّةِ، فمثالُ الأُولىٰ: استعارةُ «هذا» لأمرٍ معقولٍ.

---

(١) كونها تصريحية أنه صرح بالمشبه به، وهو هنا اسم التفضيل «أنطلق»، وطوىٰ المشبه وهو اسم التفضيل «أدل»، وكونها تبعية أنها وقعت أولًا بين المصادر فهي هنا: «الدلالة والنطق» ثم سرت منهما إلىٰ مشتقيهما وهي «أنطقُ وأدلُّ».

وتَنقسمُ الاستعارةُ إلى: مَرَشَّحَةٍ: وهي ما ذُكِرَ فيها مُلائِمُ المشبَّهِ به.............

فتقولُ في إجرائِها: شَبَّهَ مطلَقَ المعقولِ بمطلَقِ المحسوسِ بجامعِ قَبولِ التمييزِ والتعيينِ في كلٍّ، فسَرَىٰ التشبيهُ إلىٰ جزئيَّاتِه فاستُعِيرَ لفظُ «هذا» الموضوعُ لِجُزْئِيِّ المُشبَّهِ به لِجُزْئِيِّ المُشبَّهِ[1] علىٰ سبيلِ الاستعارةِ التصريحيَّةِ.

ومثالُ الثانيةِ: قولُك لِجَلِيسِك المشغولِ عنك: «أنتَ مطلوبٌ منك أن تسيرَ إلينا الآنَ».

فتقولُ في إجراءِ الاستعارةِ فيه: شَبَّهَ مطلَقَ مخاطَبٍ بمطلَقِ غائبٍ، فسَرَىٰ التشبيهُ للجزئيَّاتِ، واستُعيرَ اللفظُ الدالُّ علىٰ الثاني، وهو ضميرُ الغائبِ للمخاطَبِ، ثم حُذِفَ وذُكِرَ المخاطَبُ ورُمِزَ إلىٰ المحذوفِ بذكْرِ لازِمِه، وهو طلبُ السيرِ منه إليك[2].

فتَحَصَّلَ مما تَقدَّمَ: أن هذه الاستعارةَ سُمِّيَتْ تَبَعِيَّةً؛ لأنَّ جريانَها في الأفعالِ والأسماءِ المشتقَّاتِ وأسماءِ الأفعالِ تابعٌ لجريانِها أوَّلًا في الجوامدِ، أي: لاستعارةٍ أخرىٰ في المصادرِ، ولأن جريانَها في الحروفِ والأسماءِ المبهمَةِ تابعٌ لجريانِها في كلِّيَّاتِ معانيها أي: لاستعارةٍ أخرىٰ في متعلِّقِ معانيها.

(**وتَنقسمُ الاستعارةُ**) **باعتبارِ ذكْرِ مُلائِمِ أحدِ الطرَفين وعدَمِ ذكْرِه سواءٌ كانت تصريحيَّةً أو مَكْنيَّةً** (**إلىٰ**) **ثلاثةِ أقسامٍ:**

(**مرشحَّةٍ: وهي التي ذُكِرَ فيها ملائِمُ**) المستعارِ منه (**المُشبَّهِ به**) زيادةً علىٰ القرينةِ كما سيأتي سواءٌ كان هذا الملائمُ صفةً أو تفريعًا.

والفرْقُ بينَهما: أن الملائِمَ إن كان من بقيَّةِ الكلامِ الذي فيه الاستعارةُ فهو صفةٌ وإن كان كلامًا مُسْتَقِلًّا جِيءَ به بعدَ ذلك الكلامِ الذي فيه الاستعارةُ مبنيًّا عليه فهو تفريعٌ سواءٌ كان بحرفٍ أو لا.

فالأوَّلُ: الصفةُ: نحوُ قولِك: «رأيتُ أسدًا ذا لُبَدٍ يَرْمِي».

---

(١) أي: استعار لفظ «هذا» الموضوع لمحسوس جزئيٍّ للمعقول الجزئيِّ الذي سرىٰ إليه التشبيه، أي: صار مشبهًا، وصارت تصريحة لتصريحه بالمشبه به وهو «هذا».

(٢) يعني: لأن طلب السيد إلىٰ المتكلم لا يوجه إلىٰ مخاطب حاضر بل إلىٰ غائب، فهو من لوازم الغياب.

نحوُ: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلۡهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمۡ ﴾[البقرة:١٦] فالاشتراءُ مستعارٌ للاستبدالِ، وذِكْرُ الربْحِ والتجارةِ ترشيحٌ.

وإلى: مجرَّدةٍ: وهِيَ التي ذُكِرَ فيها ملائِمُ المشبَّهِ ، نحوُ: ﴿ فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلۡجُوعِ وَٱلۡخَوۡفِ ﴾[النحل:١١٢] استُعِيرَ اللِّباسُ لِمَا غَشِيَ الإنسانَ عندَ الجوعِ والخَوْفِ،........

والثاني: التفريعُ (نحوُ) قولِه تعالىٰ: (﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلۡهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمۡ ﴾: فالاشتراءُ مستعارٌ للاستبدالِ) أي: شَبَّهَ استبدالَ الحقِّ بالباطلِ واختيارَه عليه بالاشتراءِ الذي هو استبدالُ مالٍ بآخَرَ بجامعِ ترْكِ مرغوبٍ عنه عندَ التاركِ والتوصُّلِ لبدَلٍ مرغوبٍ فيه عندَه، واستُعيرَ اسمُ المُشبَّهِ به للمشبَّهِ، والقرينةُ استحالةُ ثبوتِ الاشتراءِ الحقيقيِّ للضلالةِ بالهُدىٰ.

(وذكْرُ الربْحِ والتجارةِ) أي: ذكْرُ نفيِ الربْحِ في التجارةِ علىٰ وجهِ التفريعِ، وهو مما يُلائمُ المستعارَ منه أعني الاشتراءَ (ترشيحٌ).

وسواءٌ كان في الاستعارةِ التصريحيَّةِ كما في الآيةِ المذكورةِ أو في المَكْنيَّةِ، نحوُ قولِك: «نَطَقَ لسانُ الحالِ بكذا». تقولُ: شُبِّهَت الحالُ بمعنىٰ الإنسانِ واستُعيرَ لفظُ المُشبَّهِ به للمشبَّهِ وحُذِفَ ورُمِزَ إليه بشيءٍ من لوازمِه، وهو لسانٌ وإثباتُ اللسانِ للحالِ تخييلٌ وهو القرينةُ والنطقُ ترشيحٌ؛ لأنه ملائِمُ المُشبَّهِ به فقط.

وإنما سُمِّيَتْ مرشَّحةً من الترشيحِ وهو التقويَةُ لترشيحِها أي: تَقوِّيها بتَقوِّي مَبْناها لوقوعِها علىٰ الوجهِ الأكملِ، لأن الاستعارةَ مبنيَّةٌ علىٰ تَناسِي التشبيهِ حتىٰ كأن الموجودَ في نفسِ الأمرِ هو المُشبَّهُ به دونَ المُشبَّهِ، فإذا ذُكِرَ ما يلائمُ المُشبَّهَ به كان ذلك مُوجِبًا لزيادةِ قوَّةِ ذلك التَّناسِي.

(وإلىٰ مجرَّدةٍ: وهي التي ذُكِرَ فيها ملائمُ) المستعارِ له (المُشبَّهِ) زيادةً علىٰ القرينةِ إذ بدونِها لا تُسَمَّىٰ استعارةً، سواءٌ كان هذا الملائمُ تفريعًا، نحوُ: «رأيتُ أسدًا يَرْمِي، فلَجَأْتُ إلىٰ ظِلِّ رُمْحِه» أو كان صِفةً نَحْوِيَّةً، نحوُ: «رأيتُ أسدًا راميًا مُهْلِكًا أقرانَه».

أو صِفَةً معنويَّةً (نحوُ) قولِه تعالىٰ: (﴿ فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلۡجُوعِ وَٱلۡخَوۡفِ ﴾ استُعِيرَ اللِّباسُ لِمَا غَشِيَ الإنسانَ عِندَ الجوعِ والخوفِ) أي: من الضرَرِ وهو النحافةُ واصفرارُ

والإذاقةُ تجريدٌ لذلك.

وإلى: مطلَقةٍ، وهي التي لم يُذْكَرْ معها ملائمٌ، نحوُ: ﴿يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ﴾[البقرة:٢٧].

اللونِ بعد التشبيهِ بأن يقالَ في تقريرِ الاستعارةِ فيه: شَبَّهَ ما غَشِيَ الإنسانَ عندَ الجوعِ والخَوْفِ من أَثَرِ الضَرَرِ باللِّباسِ بجامِعِ الاشتمالِ في كلٍّ، فاللِّباسِ مشتَمِلٌ علىٰ اللابسِ، وأثرُ الضررِ مشتمِلٌ علىٰ مَن به ذلك، واستُعيرَ اسمُ المُشبَّهِ به للشبَهِ علىٰ طريقِ الاستعارةِ التصريحيَّةِ.

(**والإذاقةُ تجريدٌ لذلك**) أي: المذكورُ من الاستعارةِ التصريحيَّةِ؛ لأن المرادَ بها الإصابةُ، وهي تُلائِمُ الشبَهَ الذي هو النحافةُ والاصفرارُ . قالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: الإذاقةُ جرَتْ عندَهم مَجْرَىٰ الحقيقةِ لشيوعِها في البَلايا وما يَمَسُّ ، يقولون: ذاقَ فلانٌ البؤسَ وأَذاقَه العذابَ، وسواءٌ كان في الاستعارةِ التصريحيَّةِ، كما في الآيةِ المذكورةِ أو في الاستعارةِ المَكْنيَّةِ ، نحوُ: «نطَقَت الحالُ الواضحةُ بكذا».

وتقريرُ الاستعارةِ في: أن يُقالَ شُبِّهَت الحالُ بإنسانٍ متكلِّمٍ بجامعِ الدَّلالةِ في كلٍّ، واسْتُعِيرَ لفظُ المُشبَّهِ به للمشبَّهِ وحُذِفَ ورُمِزَ إليه بشيءٍ من لوازِمِه وهو «اللسانُ» علىٰ سبيلِ الاستعارةِ المَكْنيَّةِ الأصليَّةِ التجريديَّةِ ؛ لأن الوضوحَ يُلائِمُ المُشبَّهَ الذي هو إنسانٌ فقط ، وإنما سُمِّيَتْ مجرَّدةً لتَجَرُّدِها عما يُقوِّيها من إطلاقٍ أو ترشيحٍ؛ لأن المُشبَّهَ المستعارَ له فيها صارَ بذكْرِ ملائِمِه بعيدًا من دَعْوىٰ الاتِّحادِ التي في الاستعارةِ[١] ، ومنها تَنْشَأُ المبالَغةُ.

(**وإلىٰ مُطلَقةٍ: وهي التي لم يُذكَرْ معها مُلائِمٌ**) لأحدِ الطرفين بأن لم تَقْتَرِنْ بملائمٍ أصْلًا أو ذُكِرَ فيها ما يلائِمُهما معًا.

فالأوَّلُ من التصريحيَّةِ: (**نحوُ**) قولِه تعالىٰ: (﴿يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ﴾).

وتقريرُ الاستعارةِ فيه: أن يُقالَ: شَبَّهَ إبطالَ العهدِ بِفَكِّ طاقاتِ الْحَبْلِ بجامعِ عدَمِ النفعِ في كلٍّ، واستُعيرَ اللفظُ الدالُّ علىٰ المُشبَّهِ به، وهو النَّقْضُ للمشبَّهِ[٢] واشْتُقَّ منه «يَنقضون» بمعنىٰ «يُبْطِلون» علىٰ طريقِ الاستعارةِ التصريحيَّةِ التبعيَّةِ المُطلَقةِ لأنها لم

---

(١) أي: وهي دعوىٰ صيرورة المشبه من جنس المشبه به فكأنهما صارا متحدين.

(٢) وهو الإبطال والإفساد.

ولا يُعتبَرُ الترشيحُ والتجريدُ إلا بعدَ تمامِ الاستعارةِ بالقرينةِ.

تَقْتَرِنْ بملائمٍ أصْلًا.

ومن **المَكْنيَّةِ**، نحوُ قولِك: «نَطَقَت الحالُ بكذا» والاستعارةُ فيه مُطلَقةٌ؛ لأنها لم تَقترِنْ بشيءٍ يُلائمُ الطرفين.

والثاني من **التصريحيَّةِ**: نحوُ قولِك: «رأيتُ بحرًا في البيتِ عميقًا يُعطِي».

وتقريرُ **الاستعارةِ فيه أن يقالَ**: شَبَّهَ الرجلَ الكريمَ بالبحرِ بجامعِ الاتِّساعِ في كلٍّ واستُعيرَ اللفظُ الدالُّ على المُشبَّهِ به وهو «البحرُ» للمشبَّهِ على طريقِ الاستعارةِ التصريحيَّةِ المُطلَقةِ؛ لأن قولَك: «في البيتِ»، قرينتُها، وقولَك: «عميقًا». ملائمُ المُشبَّهِ به وقولَك: «يُعطِي» ملائمُ المُشبَّهِ، ولَمَّا تَعارَضَ هذان الملائمان سقَطَا، فكأن الاستعارةَ لم تَقْتَرِنْ بشيءٍ.

ومن **المَكْنيَّةِ**: نحوُ قولِك: «نطَقَ لسانُ الحالِ. الواضحةِ بكذا»، والاستعارةُ فيه مُطلَقةٌ؛ لأن إثباتَ اللسانِ للحالِ قرينتُها والنطْقُ ملائمُ المُشبَّهِ به، والوضوحُ ملائمُ المُشبَّهِ ولما تَعارَضَا سَقَطَا.

وسُمِّيَتْ هذه الاستعارةُ مُطلَقةً لإطلاقِها عما يكونُ به الترشيحُ وعما يكونُ به التجريدُ.

(ولا يُعتبَرُ الترشيحُ والتجريدُ إلا بعدَ تمامِ الاستعارةِ بالقرينةِ) أي: بما يَكْشِفُها من القرينةِ؛ إذ ليست هي جزءًا من الاستعارةِ كما هو ظاهرٌ، سواءٌ كانت القرينةُ لفظيَّةً أو حاليَّةً فلا تُعَدُّ قرينةُ المصرَّحَةِ تجريدًا ولا قرينةُ المَكْنيَّةِ ترشيحًا، بل الزائدُ على ما ذُكِرَ.

نعم إذا كان في الكلامِ ملائِماتٌ للمستعارِ له كلٌّ منها يُعَيِّنُ المعنى المَجازيَّ يَجوزُ أن يكونَ كلُّ واحدٍ منها قرينةً وتجريدًا إلا أن اعتبارَ الأوَّلِ قرينةً أَوْلَى لتَقدُّمِه، والبقيَّةُ تَتِمَّةٌ للاستعارةِ، وكذا إذا كان في الكلامِ ملائماتٌ للمستعارِ منه.

وأبلغُ هذه الأقسامِ الثلاثةِ الترشيحُ لاشتمالِه على تحقيقِ المبالَغةِ بِتَناسَي التشبيهِ وادعاءِ أن المستعارَ له هو نفسُ المستعارِ منه، لا شيءٌ شبيهٌ به، وكأنَّ الاستعارةَ غيرُ موجودةٍ، ثم الإطلاقُ، وأضعفُها التجريدُ؛ لأن به تَضْعُفُ دعْوَى الاتِّحادِ بينَ الطرفين.

المجازُ المرسَلُ

هو مَجازٌ علاقتُه غيرُ المُشابَهةِ: كالسببيَّةِ، في قولِك: «عظُمَتْ يدُ فلانٍ عندي». أي: نِعمتُه التي سببُها اليدُ. والمُسَبَّبِيَّةِ، في قولِك: «أمطَرَت السماءُ نباتًا». أي: مَطرًا يَتسبَّبُ عنه النباتُ. والجُزْئيَّةِ، في قولِك: «أرسلتُ العيونَ لتَطَّلِعَ على أحوالِ العدوِّ». أي: الجواسيسِ.

المَجازُ المرسَلُ

أي: المُفرَدُ منه، وأما المركَّبُ منه فسيأتي (**هو مَجازٌ عَلاقتُه غيرُ المشابَهةِ**) بينَ المعنىٰ المَجازيِّ والمعنىٰ الحقيقيِّ[1] مع قرينةٍ مانِعةٍ، وعَلاقاتُه كثيرةٌ يُستفادُ اسمُها من وصْفِ الكلمةِ التي تَجوزُ فيها، أَوْصَلَها بعضُهم إلىٰ واحدٍ وعشرين، وذَكَرَ منها هنا ثمانيةً فقالَ:

(**كالسببيَّةِ**) وهي كونُ الشيءِ المنقولِ عنه[2] سببًا ومؤثِّرًا في غيرِه (**في قولِك: «عظُمَتْ يدُ فلانٍ عِندي» أي: نِعمتُه التي سببُها اليدُ**) أي: فإطلاقُ اليدِ علىٰ النعمةِ فيه مَجازٌ مرسَلٌ من إطلاقِ اسمِ السببِ علىٰ مسبَّبِه؛ لأن اليدَ سببٌ في صدورِ النعمةِ ووصولِها إلىٰ الشخصِ المقصودِ بها، والقرينةُ لفظيَّةٌ، وهي «عظُمَتْ».

(**والمسببيَّةِ**): وهي أن يكونَ الشيءُ المنقولُ عنه مسبَّبًا وأثرًا لشيءٍ آخَرَ.

(**في قولِك: «أَمطرَت السماءُ نباتًا»، أي: مطرًا يَتسبَّبُ عنه النباتُ**) أي: فإطلاقُ النباتِ علىٰ المطرِ فيه مَجازٌ مرسَلٌ من إطلاقِ اسمِ المسبَّبِ علىٰ سببِهِ؛ لأن النباتَ مسبَّبٌ عن المطرِ في الجملةِ، وإلا فالسببُ في الحقيقةِ الماءُ مطلَقًا، وإن لم يكن مطرًا، والقرينةُ لفظيَّةٌ وهي «أَمْطَرَتْ».

(**والجزئيَّةِ**) وهي كونُ الشيءِ المذكورِ ضِمْنَ شيءٍ آخَرَ (**في قولِك: «أرسلْتُ العيونَ لتَطَّلِعَ علىٰ أحوالِ العدوِّ»، أي: الجواسيسِ**) فـ«العيونُ» مَجازٌ مرسَلٌ من إطلاقِ الجزءِ،

---

(١) القصد من وجود العلاقة تحقق الارتباط بين المعنيين المجازي والحقيقي.

(٢) **الشيء المنقول عنه**: هو الحقيقي وهو هنا «اليد» الجارحة، والمنقول هو المجازي وهو هنا «النعمة»، حيث نقلت اليد عن معناها الحقيقي إليه.

ثم إن العلاقة تعتبر من جهة المعنىٰ المنقول عنه وهو المشهور وقيل: بل تعتبر من جهة المعنىٰ المنقول إليه، وقيل: تعتبر من جهتهما معًا، رعاية لحقيهما.

والكلِّيَّةِ، في قولِه تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم﴾[البقرة:١٩] أي: أناملَهم، واعتبارِ ما كان، في قولِه تعالى: ﴿وَءَاتُواْ ٱلْيَتَٰمَىٰٓ أَمْوَٰلَهُمْ﴾[النساء:٢] أي: البالغِين.

واعتبارِ ما يكونُ، في قوله تعالى: ﴿إِنِّىٓ أَرَىٰنِىٓ أَعْصِرُ خَمْرًا﴾[يوسف:٣٦] أي: عِنبًا.

والمَحَلِّيَّةِ، في قولِك: «قرَّرَ المجلسُ ذلك». أي: أهلُه. والحالِّيَّةِ في قولِه تعالى: ﴿فَفِى رَحْمَةِ ٱللَّهِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ١٠٧﴾[آل عمران:١٠٧] أي: جنَّتِه.

وإرادةِ الكلِّ؛ لأن كلَّ عينٍ جزءٌ من جاسوسِها، والقرينةُ حاليَّةٌ، وهي استحالةُ إرسالِ العيونِ فقط مجرَّدةً عن أبدانِها .

(والكلِّيَّةِ): وهي كونُ الشيءِ المذكورِ متضمِّنًا للمقصودِ وغيرِه، كما في قولِه تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم﴾، أي: أناملَهم، فـ«الأصابعُ» مَجازٌ مرسَلٌ من إطلاقِ الكلِّ وإرادةِ الجزءِ والقرينةُ حاليَّةٌ وهي استحالةُ جعْلِ الأصابعِ وإدخالِها بتمامِها في الآذانِ عادةً.

(واعتبارِ ما كان) وهو النظرُ إلى الماضي (في قولِه: ﴿وَءَاتُواْ ٱلْيَتَٰمَىٰٓ أَمْوَٰلَهُمْ﴾. أي: البالغين) يعني: الذين كانوا يَتامى قبلَ إيتاءِ المالِ إليهم، ثم بَلَغُوا؛ لأن الإيتاءَ المذكورَ وجوبُه بعدَ بلوغِهم ولا يكونون حينئذٍ يَتامى؛ إذ لا يُتْمَ بعدَ البلوغِ، فإطلاقُ اليتامى على البالغين مَجازٌ علاقتُه اعتبارُ الوصفِ الذي كانوا عليه قبلَ البلوغِ.

(واعتبارِ ما يكون) أي: ما يَؤولُ إليه، وهو النظرُ إلى المستقْبَلِ (في قولِه تعالى: ﴿إِنِّىٓ أَرَىٰنِىٓ أَعْصِرُ خَمْرًا﴾، أي: عِنبًا) يَؤولُ أمرُه إلى خمرٍ فـ«خمرًا» مَجازٌ مرسَلٌ علاقتُه اعتبارُ ما يَؤولُ إليه، والقرينةُ حاليَّةٌ وهي استحالةُ المعنى الحقيقيِّ؛ لأن العصيرَ حالةَ العصرِ لا يُخامِرُ العقلَ، وإنما يُخامِرُه بعدَ مدَّةٍ.

(والمحليَّةِ): وهي كونُ الشيءِ المذكورِ يَحُلُّ فيه غيرُه كما (في قولِك: «قرَّرَ المجلسُ ذلك» أي: أهلُه) فـ«المجلسُ» مَجازٌ مرسَلٌ من إطلاقِ المحلِّ وإرادةِ الحالِّ فيه، والقرينةُ لفظيَّةٌ وهي «قرَّرَ». (والحالِّيَّةِ): وهي كونُ الشيءِ حالًّا في غيرِه كما (في قولِه تعالى: ﴿فَفِى رَحْمَةِ ٱللَّهِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾: أي: جنَّتِه) التي تَحُلُّ فيها الرحمةُ، أعني: الأمورَ الْمُنْعَمَ بها؛ لأنها هي التي تَحُلُّ في الجنَّةِ، (فرحمةِ) مَجازٌ مرسَلٌ من إطلاقِ الحالِّ وإرادةِ الْمَحَلِّ، والقرينةُ لفظيَّةٌ وهي كلمةُ «في».

فهذه ثمانِ عَلاقاتٍ، **والتاسعةُ اللازميَّةُ**: وهي كونُ الشيءِ المذكورِ يَجِبُ وجودُه عندَ وجودِ شيءٍ آخرَ، نحوُ: «طلَعَ الضوءُ» أي: الشمسُ فـ«الضوءُ» مَجازٌ مرسَلٌ من إطلاقِ اللازمِ وإرادةِ الملزومِ؛ لأن الضوءَ يوجدُ عندَ وجودِ الشمسِ(١).

والعاشرةُ: الملزوميَّةُ وهي كونُ الشيءِ يَجبُ عندَ وجودِه وجودُ شيءٍ آخَرُ، نحوُ: «مَلأَتِ الشمسُ المكانَ»: أي: الضوءُ، فـ«الشمسُ» مَجازٌ مرسَلٌ علاقتُه إطلاقُ الملزومِ وإرادةُ اللازمِ؛ لأن الشمسَ متىٰ وُجِدَتْ وُجِدَ الضوءُ، والقرينةُ «مَلأَتْ».

والحاديةَ عشرةَ: الإطلاقُ، وهو كونُ الشيءِ مجرَّدًا عن القُيودِ نحوُ قولِه تعالىٰ: ﴿فَتَحۡرِيرُ رَقَبَةٖ﴾ أي: عِتْقُ رقبةٍ مؤمنةٍ، فـ«الرقبةُ» مَجازٌ مرسَلٌ علاقتُه الإطلاقُ؛ لأن المرادَ بها المؤمنةُ.

والثانيةَ عشرةَ: التقييدُ، وهو كونُ الشيءِ مقيَّدًا بقيدٍ أو أكثرَ نحوُ: «ما أغلظَ جَحْفَلَةَ خالدٍ»(٢)، أي: شَفتَه فـ«جَحْفَلَةَ» مَجازٌ مرسَلٌ علاقتُه التقييدُ؛ لأنها مقيَّدةٌ بشَفَةِ الفرَسِ، والقرينةُ إضافتُها إلىٰ خالدٍ.

والثالثةَ عشرَةَ: العمومُ وهو كونُ الشيءِ المذكورِ شاملًا لكثيرٍ نحوُ قولِه تعالىٰ: ﴿أَمۡ يَحۡسُدُونَ ٱلنَّاسَ﴾ أي: النبيَّ ﷺ، فـ«الناسُ» مَجازٌ مرسَلٌ علاقتُه العمومُ؛ لأن المرادَ به فردٌ خاصٌّ من أفرادِه.

والرابعةَ عشرَةَ: الخصوصُ: وهو كونُ المذكورِ خاصٌّ بشيءٍ واحدٍ كإطلاقِ اسمِ الشخصِ علىٰ القبيلةِ، نحوُ: «قريشٍ وربيعةَ» فإنه مَجازٌ مرسَلٌ علاقتُه الْخُصوصُ؛ لأنه خاصٌّ بفردٍ من الأفرادِ.

---

(١) والمراد هنا اللازم الخاص، وهو عدم الانفكاك بين اللازم والملزوم.

(٢) ومثلها لو قال: «بمِشْفر» وهو شفة البعير.

تنبيه: البعض يسمىٰ هذا النوع التقييد ثم الإطلاق، بمعنىٰ أن الجحفلة مثلًا مقيد بشفة الفرس، فكان في هذا منقولًا عن المقيد إلىٰ المطلق فكان مجازًا مرسلًا علاقته التقييد، ثم نُقل من مطلق الشفة إلىٰ شفة الإنسان، فكن مجازًا مرسلًا علاقته الإطلاق، فكان مجازًا مرسلًا مرتبتين.

والخامسةَ عشرَةَ: البدليَّةُ: وهي كونُ الشيءِ المذكورِ بدلًا عن شيءٍ آخَرَ، نحوُ قولِه تعالىٰ: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُمُ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ أي: أدَّيْتُمْ فـ«القضاءُ» مَجازٌ مرسَلٌ علاقتُه البدليَّةُ؛ لأن القضاءَ الشرعيَّ بدَلٌ عن الأداءِ.

والسادسةَ عشرَةَ: الْمُبْدَلِيَّةُ: وهو كونُ الشيءِ مُبْدَلًا منه شيءٌ آخَرُ نحوُ: «أكلْتُ دمَ زيدٍ» أي: دِيتَه، فـ«الدمُ» مَجازٌ مرسَلٌ علاقتُه الْمُبْدليَّةُ؛ لأن الدمَ مُبْدَلٌ عنه الديةُ[1].

والسابعةَ عشرَةَ: الداليَّةُ: وهي كونُ المذكورِ دالًّا علىٰ شيءٍ آخَرَ، نحوُ: «فَهِمْتُ الكتابَ» أي: معناه، فـ«الكتابَ» مَجازٌ مرسَلٌ علاقتُه الداليَّةُ؛ لأنه دالٌّ علىٰ المعنىٰ الذي تَعَلَّقَ به الفهمُ.

والثامنةَ عشرَةَ: المدلوليَّةُ: وهي كونُ المذكورِ مدلولًا لشيءٍ آخَرَ نحوُ: قولِك في كتابٍ: «قرأتُ معناه» فـ«المعنىٰ» مَجازٌ مرسَلٌ علاقتُه المدلوليَّةُ؛ لأنه مدلولٌ للكتابِ الذي تَعَلَّقَتِ القراءةُ به.

والتاسعةَ عشرَةَ: المجاوَرةُ، وهي كونُ الشيءِ مُجَاوِرًا لآخَرَ في مكانِه، أي: مُتَّصِلًا به اتِّصالًا يُعَدُّ في العُرْفِ مجاوَرةً نحوُ: «كلَّمتُ الجدارَ» أي: زيدًا الجالسَ بجوارِه فالجدارُ مَجازٌ مرسَلٌ علاقتُه المجاوَرةُ؛ لأنه مجاوِرٌ لزيدٍ الجالسِ.

والعشرون: الآليَّةُ: وهي كونُ الشيءِ واسطةً لإيصالِ أثَرِ شيءٍ إلىٰ آخَرَ، نحوُ قولِه تعالىٰ: ﴿وَٱجْعَل لِّي لِسَانَ صِدْقٍ فِي ٱلْآخِرِينَ ﴿٨٤﴾﴾ أي: ذكْرًا حسَنًا فلسانَ مَجازٌ مرسَلٌ علاقتُه الآليَّةُ؛ لأنه آلةٌ في الذكرِ الحسَنِ والثناءِ الْمُستطابِ.

والحاديةُ والعشرون: التعلُّقُ الاشتقاقيُّ: وهو إقامةُ صيغةٍ مُقامَ أخرىٰ كإطلاقِ المصدرِ وإرادةِ المفعولِ في قولِه تعالىٰ: ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِيٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ أي: مصنوعَه.

وكإطلاقِ المفعولِ وإرادةِ الفاعلِ في قولِه تعالىٰ: ﴿حِجَابًا مَّسْتُورًا ﴿٤٥﴾﴾ أي: ساترًا.

وكإطلاقِ الفاعلِ وإرادةِ المفعولِ في قولِه تعالىٰ: ﴿قَالَ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ أي:

(١) يعني: أن الدم –وهو المنقول عنه– مُبدل منه، والدية بدل عنه، فسمي هذا النوع باعتبار المنقول عنه علىٰ المشهور.

المَجازُ المركَّبُ

المركَّبُ إن اسْتُعْمِلَ في غيرِ ما وُضِعَ له لعَلاقةٍ غيرِ المُشابَهةِ سُمِّيَ مَجازًا مركَّبًا، كالجُمَلِ الخبريَّةِ إذا استُعْمِلَتْ في الإنشاءِ، نحوُ قولِه:

هَوايَ مع الرَّكْبِ اليمانِينَ مُصْعِدٌ ... جَنيبٌ وجُثْمَانِي بمكَّةَ مُوثَقُ(١)

فليس الغرَضُ من هذا البيتِ الإخبارَ،..........

لا معصومَ.

وكإطلاقِ الفاعلِ وإرادةِ المصدرِ في قولِه تعالىٰ: ﴿لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ ۝٢﴾ أي: تكذيبٌ.

(المَجازُ المركَّبُ)

هو الكلامُ المركَّبُ المستعمَلُ في غيرِ المعنىٰ الذي وُضِعَ له مع قرينةٍ مانِعةٍ عن إرادةِ معناه الأصليِّ.

ويَنقسمُ كالمَجازِ المُفرَدِ إلىٰ قسمين: مَجازٍ مرسَلٍ مركَّبٍ واستعارةٍ تمثيليَّةٍ.

قالَ: **(المركَّبُ إن استُعمِلَ في غيرِ ما وُضِعَ له لعَلاقةٍ غيرِ المشابَهةِ سُمِّيَ مَجازًا)** مرسَلًا، لإرسالِ عَلاقتِه عن التقييدِ بالمشابَهةِ(٢) **(مركَّبًا)** لجريانِه في المركَّبِ خلافَ المُفرَدِ.

ويَنْحَصِرُ في موضعين أشارَ إلىٰ الأوَّلِ بقولِه: **(كالجُمَلِ الخبريَّةِ إذا استُعْمِلَتْ في الإنشاءِ)** لأغراضٍ، منها: التحسُّرُ وإظهارُ التأسُّفِ **(نحوُ قولِه)** أي: قولِ جعفرِ بنِ عُلْبَةَ الحارثيِّ **(هَوايَ)** أي: مَهْوِيِّي(٣) ومَحْبوبي **(مع الركْبِ اليمانِين مُصْعِدٌ)** أي: مُبْعِدُ **(جَنيبٌ وجُثْماني بمكَّةَ مُوثَقُ)** أي: مُقيَّدُ.

(فليس الغرضُ من هذا البيتِ الإخبارَ) أي: بكونِ هواه -أي: محبوبِه- مُصْعِدًا،

---

(١) **اليمانين**: جمع «يمانٍ» وهو المنسوب إلىٰ اليمن علىٰ غير القياس، **والجنيب**: الخيل المقود المستتبَع إلىٰ جنب الراكب.

(٢) مر أن المشهور في سبب تسميته مرسلًا هو إطلاقه عن التقييد بعلاقة واحدة مخصوصة كما في الاستعارة، بل هو مطلق في علاقات كثيرة.

(٣) مَهوِيِّي: اسم مفعول في «هَوِيَه»، أصله: مَهْوُويِي» التقت الواو ساكنة مع ياء متحركة فقُلبت ياء وأُدغمت في الياء الثانية ثم كسرت الواو الأولىٰ لمناسبة الياء بعدها: كـ«رَضِيَه فهو مَرْضِي».

بل إظهارُ التحزُّنِ والتحسُّرِ، وإن كانت علاقتُه المُشابَهةَ سُمِّيَ «استعارةً تمثيليَّةً»، كما يُقالُ للمُتردِّدِ في أمْرٍ: «إني أراك تُقَدِّمُ رِجْلًا وتُؤخِّرُ أُخرى».

(**بل إظهارُ التحزُّنِ والتحَسُّرِ**) علىٰ ما آلَ إليه أمْرُه من مفارَقةِ المحبوبِ اللازمِ ذلك للإخبارِ بها؛ لأن الإخبارَ بوقوعِ شيءٍ مكروهٍ يَلْزَمُه إظهارُ التحسُّرِ والتحزُّنِ فالعَلاقةُ اللازميَّةُ.

ومنها إظهارُ الضعْفِ، نحوُ قولِ الشاعرِ:

ربِّ إني لا أستطيعُ اصطِبارًا فاعْفُ عني يا مَن يُقيلُ العِثارَا[1]

ومنها إظهارُ السرورِ نحوُ: «كُتِبَ اسمي بينَ الناجحين»، ومنها الدعاءُ نحوُ: «تَمَّمَ اللهُ مقاصِدَنا»، **والموضِعُ الثاني: الْجُمَلُ الإنشائيَّةُ إذا استُعمِلَتْ في معانٍ أُخَرَ.**

نحوُ قولِه ﷺ: «**مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**» إذ المرادُ: «يَتبوَّأُ» والعَلاقةُ في هذا السببيَّةُ؛ لأن إنشاءَ المتكلِّمِ العبارةَ سببٌ لإخبارِه بما تَتضمَّنُهُ فظاهرُه أمرٌ ومعناه خبرٌ.

(**وإن كانت علاقتُه المشابَهةَ**) أي: بينَ صورتين مُنتزَعتَيْنِ من أمرين أو أمورٍ (**سُمِّيَ**) أي: اللفظُ المركَّبُ المستعمَلُ في الصورةِ المُشبَّهةِ بعدَ ادِّعاءِ أنها من جنسِ الصورةِ المُشبَّهِ بها (**استعارةً تمثيليَّةً**).

أما كونُه استعارةً: فلأنه استُعِيرَ الدالُّ علىٰ الصورةِ المُشبَّهِ بها للصورةِ المُشبَّهةِ، **وأما كونُ هٰذه الاستعارةِ تمثيليَّةً**: فإشارةٌ إلىٰ عِظَمِ شأنِها كأنَّ غيرَها ليس فيه تمثِيلٌ أصْلًا مع أن التمثيلَ بمعنىٰ التشبيهِ عامٌّ في كلِّ استعارةٍ[2].

(**كما يُقالُ**) أي: كالقولِ الذي يُقالُ (**للمترددِ في أمْرٍ**) أي: في فعلِه وعدَمِ فعلِه بأن يَتوجَّهَ إليه بالعزمِ تارةً ويَتوجَّهَ للإحجامِ عنه بالعزمِ تارةً أخرىٰ (**إنّي أراكَ تُقدِّمُ رِجلًا**) مرّةً (**وتؤخِّرُ**) تلكَ الرِّجْلَ المتقدِّمةَ مَرَّةً (**أخرىٰ**) فإن هذا القولَ حيث استُعمِلَ في الترددِ

---

(١) والشاهد فيه الشطر الأول، فهو وإن كان خبرًا في أصل وضعه إلا أنه في هذا المقام مستعمل في إنشاء إظهار الضعف.

(٢) لهذا جعل البلاغيون أدق أنواع التشبيه وأبلغ أنواع الاستعارات هو التشبيه التمثيلي والاستعارة التمثيلية فإليه يتسامَوْن، وفيه يتبارَوْنَ، وكان للقرآن الكريم القدح المعلىٰ فيه.

....

فهو استعارةٌ تمثيليَّةٌ.

يُقالُ في إجرائِها: شُبِّهتْ هيئةُ من يَتردَّدُ في أمرٍ بينَ أن يَفعلَه، وأن لا يَفعلَه بهيئةِ مَن يَتردَّدُ في الذِّهابِ أو في الدخولِ، فتارةً يُقدِّمُ رجلَه وتارةً يؤخِّرُها، بجامعِ الْحَيْرةِ في كلٍّ - أي: كونِ كلٍّ منهما له مُطلَقُ إقدامٍ بالانبعاثِ لأمْرٍ تارةً، والإحجامِ عن ذلك الأمرِ بذلك الانبعاثِ تارةً أخرىٰ- ثم استُعيرَ اللفظُ الدالُّ علىٰ الهيئةِ المُشبَّهِ بها للهيئةِ المُشبَّهةِ علىٰ سبيلِ الاستعارةِ التمثيليَّةِ.

هذا وإذا فَشَتْ وشاعَتْ وكَثُرَ استعمالُها أعني: استُعمِلَتْ كثيرًا في مثل ما استَعْمَلَها الناقلُ الأوَّلُ سُمِّيَتْ «مَثَلًا»، ولا يُغَيَّرُ مطلَقًا بحيثُ يُخاطَبُ به المُفرَدُ والمذكَّرُ، وفروعُهما بلفظٍ واحدٍ من غيرِ تغييرٍ؛ لأن المستعارَ في كلِّ استعارةٍ مستعمَلٌ في معناه المَجازيِّ علىٰ حالتِه عندَ استعمالِه في معناه الحقيقيِّ، ولا يَجوزُ تغييرُه بوجهٍ.

وذلك نحوُ: «الصيفَ ضيَّعْتِ اللبنَ»[1] فإن أصلَ مَوْرِدِه أن دختنوسَ بنتَ لَقِيطِ بنِ زُرارةَ تَزوَّجَتْ شيخًا كبيرًا، وهو عمرُو بنُ عمرِو بنِ عدْسٍ، فطلَبَتْ منه الطلاقَ في زمَنِ الصيفِ لضعفِه، فطلَّقَها ثم تَزوَّجَتْ بشابٍّ فقيرٍ، وهو عمرُ بنُ زُرارةَ، وأصابَها جَدْبٌ في زمنِ الشتاءِ فطلَبَتْ من الشيخِ الذي طلَّقَها شيئًا من اللبنِ فقالَ لها ذلك القولَ.

ثم نَقَلَه الناقلُ الأوَّلُ لِمَضْرِبٍ، وهو قضيَّةٌ تَضمَّنَتْ طلَبَ الشيءِ بعدَ تضييعِه والتفريطِ فيه، ثم فَشَا استعمالُه في مثلِ تلك القضيَّةِ مما طُلِبَ فيه الشيءُ بعدَ التسبُّبِ في ضياعِه والتفريطِ في تحصيلِه في زمَنٍ آخَرَ من غيرِ تغييرٍ له في حالةِ الْمَضْرِبِ عن هيئتِه في حالةِ الْمَوْرِدِ.

وإجراءُ الاستعارةِ فيه أن يُقالَ: شُبِّهَتْ هيئةُ من فَرَّطَ في أمْرٍ زمَنَ إمكانِ تحصيلِه بهيئةِ المرأةِ التي طُلِّقَتْ من الشيخِ اللابنِ[2]، ورَجَعتْ إليه تَطلُبُ منه اللبنَ زَمنَ الشتاءِ بجامعِ

(١) «الصيف» ظرف زمان متعلق بـ«ضيعتِ»؛ والمعنىٰ: لقد ضيعت اللبن وتركتِه زمنَ الصيف الذي طلبت فيه الطلاق.

(٢) **اللابن:** ذو اللبَنَ، كـ«تامر» وهو ذو التمر.

المَجازُ العَقليُّ[1]

هو إسنادُ الفعلِ أو ما في معناه إلى غيرِ ما هو له.........................

التفريطِ في كلٍّ، واستُعِيرَ اللفظُ الدالُّ علىٰ المُشبَّهِ به، وهو القولُ المذكورُ للمشبَّهِ علىٰ سبيلِ الاستعارةِ التمثيليَّةِ.

المَجازُ العقليُّ

هو قسيمُ المَجازِ اللُّغويِّ، و(هو إسنادُ) لفظِ (الفعْلِ) الاصطلاحيِّ (أو) إسنادُ (ما في معناه) أي: لفظٍ دالٍّ علىٰ معنىٰ الفعلِ التَّضَمُّنِيِّ وهو الحدَثُ؛ لأنه الذي دَلَّ عليه جوهرُ لفظِ الفعلِ دونَ الزمانِ، كاسمِ الفعْلِ والمصدرِ واسْمَي الفاعلِ والمفعولِ والصِّفَةِ المُشبَّهةِ واسمِ المنسوبِ وأمثلَةِ المبالَغةِ واسمِ التفضيلِ والظرْفِ والجارِّ والمجرورِ إذا كانا مُستَقِرَّيْن لاستقرارِ معنىٰ العامِلِ فيهما، لا إذا كانا لَغْوًا (إلىٰ غيرِ ما هو) استقرَّ (له) أي: إلىٰ شيءٍ مُغايِرٍ للشيءِ الذي حقُّ ذلك الفعلِ أو ما في معناه أن يُسنَدَ له.

هذا قيْدٌ خرَجَ به: الحقيقةُ العَقليَّةُ فإنها إسنادُ الفعلِ أو ما في معناه إلىٰ ما هو له يعني: أن الفعلَ المبنيَّ للمعلومِ وما في حكْمِه كاسمِ الفاعلِ حقُّه أن يُسنَدَ إلىٰ الفاعلِ لكونِ النسبةِ بطريقِ القيامِ مأخوذةً في مفهومِه.

والفعلُ المبنيُّ للمجهولِ وما في حكمِه كاسمِ المفعولِ حقُّه أن يُسنَدَ إلىٰ المفعولِ به لكونِ النسبةِ بطريقِ الوقوعِ عليه مأخوذةً في مفهومِه.

فإذا أُسنِدَ الفعلُ في الأوَّلِ إلىٰ فاعلِه، وفي الثاني إلىٰ مفعولِه كان الإسنادُ إسنادًا إلىٰ ما هو له، **ويُقالُ له: «حقيقةٌ عقليَّةٌ»**.

---

(١) سمىٰ «عقليًّا» لأنه في حقيقته تجوز في العقل بإسناد معنىٰ من المعاني إلىٰ غير الموصوف به في اعتقاد المتكلم، لملابسة ما تصحِّح في الذهن هذا الإسناد، بشرط وجود قرينة صارفة عن إرادة كون الإسناد هو علىٰ وجه لحقيقة، وتلك القرينة غالبًا ما تكون فكرية تدركها الأذهان ولو لم يأت ما يدل عليها في العبارة. وقد يطلق عليه «مجاز حُكْمي» لأن كلًّا من ركني الإسناد قد يكون مستعملًا في معناه اللغوي بحسب وضعه – أي الحقيقي – وإنما حصل التجوز في الإسناد وفي النسبة فقط فمثلًا قولهم: «فلان نهارُه صائم» كل لفظة قد استعملت في معناها الأصلي بحسب وضعها اللغوي، وإنما حصل التجوز في الإسناد، مبدلًا حتىٰ أن ينسب الصوم للشخص نفسه نسب للنهار، لعلاقة وهي أن النهار ظرف زمان للصوم.

وأما إذا أُسنِدَ الفعلُ في الأوَّلِ غيرَ الفاعلِ من مفعولٍ ومصدرٍ وزمانٍ ومكانٍ وسببٍ لكونِه مُلابِسًا له فصارَ ذلك الغيرُ في تَلبُّسِه به كالفاعلِ في مطلَقِ التلبُّسِ يكونُ إسنادُ ذلك الفعلِ لذلك الغيرِ للملابَسةِ إسنادًا إلىٰ غيرِ ما هو له، ويُسَمَّىٰ: «مَجازًا عقليًّا»، وكذا الفعلُ في الثاني إذا أُسنِدَ إلىٰ غيرِ المفعولِ به من فاعلٍ ومصدرٍ وأمثالِهما، لشَبَهِه به في الملابَسةِ يكونُ إسنادُه إليه إسنادًا إلىٰ غيرِ ما هو له، ويُسَمَّىٰ: «مَجازًا عقليًّا».

(**عندَ المتكلِّمِ**) متعلِّقٌ بعامِلٍ له المستتِرِ الذي هو «استقرَّ»، وكذا يَتعلَّقُ به قولُه: (**في الظاهرِ**) أي: ظاهرِ حالِ المتكلِّمِ أي: فيما يُفهَمُ من ظاهرِ حالِه ، هذان القَيْدان زِيدَا لإفادةِ أنَّ المعتبَرَ في المَجازِ العقليِّ كونُ المسنَدِ إليه فيه غيرَ ما هو له عندَ المتكلِّمِ في الظاهرِ، سواءٌ كان غيرًا في الواقعِ أم لا.

فشَمِلَ التعريفُ أقسامًا أربعةً:

الأوَّلُ: ما طابَقَ الواقعَ والاعتقادَ معًا، كقولِ المؤمنِ: «أنبَتَ اللهُ البَقْلَ» لمخاطِبٍ يَعتقدُ أن المتكلِّمَ يُضِيفُ الإنباتَ للربيعِ وعَلِمَ المتكلِّمُ بذلك الاعتقادِ فيكونُ مَجازًا؛ لأنَّ علْمَه باعتقادِ المخاطَبِ قرينةٌ صارفةٌ للإسنادِ عن ظاهرِه.

والثاني: **ما طابَقَ الواقعَ فقط**. كقولِ المعتزِليِّ: «خلَقَ اللهُ الأفعالَ كلَّها» لمن يَعْرِفُ حالَه[1]، وهو يَعتقدُ أن المخاطَبَ عالِمٌ بحالِه فيكونُ مَجازًا؛ لأن اعتقادَه أن المخاطَبَ عالِمٌ بحالِه قرينةٌ صارفةٌ للإسنادِ عن ظاهرِه.

والثالثُ: **ما طابَقَ الاعتقادَ فقط** كقولِ الجاهلِ: أنبَتَ الربيعُ البَقْلَ»، والمخاطَبُ يَعتقدُ أن المتكلِّمَ يُضيفُ الإنباتَ للهِ وعَلِمَ ذلك المتكلِّمُ باعتقادِه، فيكونُ مَجازًا؛ لأن علْمَه باعتقادِ المخاطَبِ قرينةٌ صارفةٌ للإسنادِ عن ظاهرِه.

---

(١) يعني: بأن المعتزلي يقول بأن الله سبحانه لم يخلق أفعال العباد، تعالىٰ الله عما يقولون علوًّا كبيرًا، وتخريج ذلك: أن المعتزلي نسب الفعل إلىٰ غير فاعله الحقيقي عنده، ولوجود علاقة وهو أن الله سبب في وجود الأفعال بخلقه لأصحابها، فكلامه يوافق الواقع من أن الله هو خالق أفعال العباد، ولكنه يخالف اعتقاده الذي هو خلاف ذلك.

لعَلاقةٍ، ....

والرابعُ: ما لم يُطابِقْ واحدًا منهما، كقولِك: «جاءَ زيدٌ» وأنت تَعلمُ أنه لم يَجِئ وأظْهَرْتَ للمخاطَبِ الكَذِبَ، ونَصبْتَ قرينةً على إرادةِ الكَذِبِ.

(لعَلاقةٍ) أي: لملاحظةِ مناسَبةٍ مخصوصةٍ، وهي المشابَهةُ بينَ المسنَدِ إليه الحقيقيِّ والمسنَدِ إليه المَجازيِّ في الملابَسةِ، أي: في تَعلُّقِ الفعْلِ، أو ما في معناه بكلٍّ منهما وإن كانت جهةُ التعلُّقِ مختلفةً[1]، فالعَلاقةُ التي هي الملابَسةُ معتبَرةٌ لابدَّ منها في كلِّ مَجازٍ عقليٍّ من حيث إنها جُعِلَتْ عِلَّةً دونَ غيرِها بدليلِ الاقتصارِ عليها في مقامِ البيانِ.

ولكن هل يَكْفِي في جميعِ أفرادِ هذا المَجازِ كونُ العَلاقةِ مُطْلَقَ الملابَسةِ، أو لابدَّ أن تُبيَّنَ جهتُها بأنْ يقالَ: العَلاقةُ ملابَسةُ الفعْلِ للفاعلِ المَجازيِّ من جهةِ وقوعِه عليه، أو فيه، أو به، وهذا هو الأقربُ كما قالوا في المَجازِ اللغويِّ: إنه لا يَكْفي أن يُجْعَلَ اللزومُ أو التعلُّقُ عَلاقةً، بل فرْدًا منه.

وكذا لابدَّ من قرينةٍ صارفةٍ عن أن يكونَ الإسنادُ لما هو له، وهي: **إما لفظيَّةٌ**، كقولِ **أبي النَّجْمِ**:

مَيَّـــزَ عنـــه قُنْزُعًـــا عـــن قُنْـــزُعِ جَـذْبُ الليـالي أَبْطِـئي أو أَسْـرِعِي[2]

فإن إسنادَ «مَيَّزَ» إلى «جذْبِ الليالي» مَجازٌ عقليٌّ، والقرينةُ عليه قولُه بعدُ:

أفنـاه قِيـلُ اللهِ للـشمسِ: «اطْلُعِـي» ....

أي: إرادتُه تعالى، فإسنادُ الإفناءِ إلى إرادتِه تعالى يَدُلُّ على أن التمييزَ فعلُه تعالى.

أو معنويَّةٌ: كاستحالةِ قيامِ المسنَدِ بالمسنَدِ إليه المذكورِ في عبارةِ المتكلِّمِ على وجهِ البَداهةِ عقلًا.

نحوُ قولِك: «محبَّتُكَ جاءتْ بي إليك»، أصْلُه: نفسي جاءتْ بي إليك لأجْلِ المحبَّةِ.

---

(١) ففي قولهم شفىٰ الطبيب المريض مجاز عقلي حيث إن إسناد الشفاء للطبيب فيه تجوز، لأنه حقيقة منسوب إلىٰ الله، والعلاقة هنا هو أن الشفاء له تعلق بكلا الفاعلين، فهو متعلق بالله تعلق خلق وإيجاد، ومتعلق بالطبيب تعلق مباشرة لأسبابه.

(٢) **القنزع**: جمع «قُنْزُعة»، وهي ما يبقىٰ من دائر شعر حول رأس الأصلع.

نحوُ قولِه:

أَشَـابَ الـصغيرَ وأَفْـنَى الكبيـــ ـــرَ كَـرُّ الغَـداةِ ومَـرُّ العَـشِيْ

فإن إسنادَ الإشابةِ والإفناءِ إلى كَرِّ الغداةِ ومُرورِ العَشِيِّ إسنادٌ إلى غيرِ ما هو له؛ إذ الْمُشيبُ والْمُفْنِي في الحقيقةِ هو اللهُ تعالى.

ومن المَجازِ العقليِّ إسنادُ ما بُنِيَ للفاعلِ إلى المفعولِ، نحوُ: ﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ۝٢١﴾ [الحاقة].

فالمحبَّةُ سببٌ داعٍ إلىٰ المجيءِ، لا فاعلٌ له فإسنادُ المجيءِ إلىٰ المحبَّةِ مَجازٌ لعَلاقةِ المشابَهةِ بينَ المحبَّةِ والنفسِ من حيث تَعلُّقُ المجيءِ بكلٍّ منهما، والقرينةُ استحالةُ قيامِه بها.

أو عادةً، نحوُ: «هزَمَ الأميرُ الْجُندَ» فأسنادُ هَزْمِ الجُنْدِ إلىٰ الأميرِ مَجازٌ، والقرينةُ استحالةُ صدورِ الهزْمِ عنه وحدَه عادةً.

وكصدورِ الإسنادِ من الموحِّدِ الذي يَعتقدُ أن اللهَ واحدٌ **(نحوُ قولِه)** أي: الصَّلَتَانِ العَبْدِيِّ الْحَمَاسِيِّ.

(أَشَـابَ الـصغيرَ وأفنَـىٰ الكبيـــ ـــرَ كَـرُّ الغـداةِ ومَـرُّ العَـشِيِّ)

أي: كُرورُ الأيامِ ومرورُ الليالي تَجْعَلُ الصغيرَ كبيرًا، والطفلَ شابًّا والشيخَ فانيًا.

(فإن إسنادَ الإشابةِ والإفناءِ إلىٰ كرِّ الغداةِ ومرورِ العَشيِّ إسنادٌ إلىٰ غيرِ ما هو له) فيكونُ مَجازًا عقليًّا، هذا علىٰ فرْضِ علْمِ حالِ قائلِه، وأنه مؤمنٌ؛ **(إذ الْمُشِيبُ والْمُفْنِي في الحقيقةِ)** عندَ المؤمنِ **(هو اللهُ تعالىٰ)** لا غيرُه، والقرينةُ علىٰ ذلك صدورُه من المؤمنِ الموحِّدِ[1].

(ومنَ المَجازِ العقليِّ إسنادُ ما بُنِيَ للفاعلِ إلىٰ المفعولِ) به لكونِه واقعًا عليه **(نحوُ: ﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ۝٢١﴾)** فإسنادُ «راضيةٍ» وهو مَبْنِيٌّ للفاعلِ إلىٰ الضميرِ المستترِ[2]، أعني: ضميرَ العِيشةِ، وهو مفعولٌ به، مَجازٌ عقليٌّ ملابستُه المفعوليَّةُ، والقرينةُ الاستحالةُ العقليَّةُ، وأصلُ هذا التركيبِ: عيشةٌ راضٍ صاحبُها، فالرضا كان بحسَبِ الأصلِ مسندًا للفاعلِ

---

(١) يعني: أنه لا يعتقد إسناد الإشابة والإفناء للمذكور إلا علىٰ سبيل التجوز وليس الحقيقة.

(٢) يعني المستتر في اسم الفاعل راضية وتقديره راضية هي كما هو الشأن في المشتقات العاملة عمل فعلها.

وعكسُه، نحوُ: «سيْلٌ مُفْعَمٌ».

والإسنادُ إلى المصدرِ، نحوُ: «جَدَّ جِدُّه»، وإلى الزمانِ، نحوُ: «نهارُه صائمٌ». وإلى المكانِ، نحوُ: «نهرٌ جارٍ»، وإلى السببِ، نحوُ: «بَنَى الأميرُ المدينةَ».

الحقيقيِّ، وهو الصاحبُ، ثم حُذِفَ الفاعلُ وأُسْنِدَ الرضا إلىٰ ضميرِ العيشةِ، وقيل: عيشةٌ رَضِيَتْ. لما بينَ الصاحبِ والعيشةِ من المشابهةِ في تعلُّقِ الرضا بكلٍّ وإن اختلَفَتْ جهةُ التعلُّقِ؛ لأن تعلُّقَه بالصاحبِ من حيث الحصولُ منه وبالعيشةِ من حيث وقوعُه عليها، فصارَ ضميرُ العيشةِ فاعلًا ثم اشتُقَّتْ من «رَضِيَتْ» «راضيةٌ» وأُسنِدتْ إلىٰ المفعولِ.

(**وعكسُه**) أي: إسنادُ ما بُنِيَ للمفعولِ إلىٰ الفاعلِ لكونِه واقعًا منه (**نحوُ: سيلٌ مُفْعَمٌ**) أي: مملوءٌ فإسنادُ «مُفْعَمٍ»، وهو مبْنِيٌّ للمفعولِ إلىٰ ضميرِ السيْلِ[1]، وهو فاعلٌ، مَجازٌ عقليٌّ مُلابَستُه الفاعليَّةُ، والقرينةُ الاستحالةُ العقليَّةُ.

وأصلُ التركيبِ: أفعَمَ السيلُ الواديَ، أي: مَلأَه، فالإفعامُ كان بحسَبِ الأصلِ مُسْنَدًا للفاعلِ الحقيقيِّ، وهو السيلُ ثم بُنِيَ أَفْعَمَ للمفعولِ واشتُقَّ منه اسمُ المفعولِ، وأُسنِدَ لضميرِ الفاعلِ الحقيقيِّ وهو السيْلُ بعدَ تقديمِه.

(**والإسنادُ**) أي: إسنادُ ما بُنِيَ للفاعلِ (**إلىٰ المصدرِ نحوُ: جَدَّ جِدُّه**) أي: اجتهادُه.

وأصلُ التركيبِ: جدَّ الجادُّ جِدًّا أي: اجتَهدَ اجتهادًا؛ لأن حقَّ الفعْلِ، وهو «جَدَّ» أن يُسنَدَ للفاعلِ الحقيقيِّ، وهو الشخصُ، لا للجِدِّ نفسِه.

وإسنادُ ما بُنِيَ للفاعلِ إلىٰ الزمانِ لكونِه واقعًا فيه، فأشبَهَ الفاعلَ الحقيقيَّ في مُلابسةِ الفعلِ لكلٍّ منهما (**نحوُ: نهارُه صائمٌ**) فإن النهارَ مَصُومٌ فيه، والصائمُ فيه هو الإنسانُ (و) إسنادُ ما بُنِيَ للفاعلِ (**إلىٰ المكانِ**) لكونِه واقعًا فيه (**نحوُ: نهرٌ جارٍ**) فإن الجاريَ هو الماءُ، لا النهرُ الذي هو مكانُ جَرْيِه.

(و) إسنادُ ما بُنِيَ للفاعلِ (**إلىٰ السببِ**) الآمِرِ (**نحوُ: «بَنَىٰ الأميرُ المدينةَ»**) فإن البانيَ حقيقةً هو العُمَّالُ، لا الأميرُ الذي هو سببٌ آمِرٌ، وكذا السببُ الغائيُّ[2] يُسندُ إليه أيضًا

---

(١) وتقديره: «مفعم هو» علىٰ مر بيانه في المثال السابق.

(٢) أي: غاية وعلة للفعل، فالتأديب غاية وعِلة للضرب.

يُعلَمُ مما سَبقَ أن المَجازَ اللغوِيَّ يكونُ في اللفظِ، والمَجازَ العقليَّ يكونُ في الإسنادِ.

الكِنايةُ

هي لفظٌ أُرِيدَ به لازِمُ معناه مع جوازِ إرادةِ ذلك المعنى، نحوُ: «طويلُ النجادِ». أي: طويلُ القامَةِ.

مَجازًا نحوُ: «ضرَبَ التأديبَ» ونحوُ قولِه تعالىٰ: ﴿يَوْمَ يَقُومُ الْحِسَابُ ﴿٤١﴾﴾ [إبراهيم] فإن القيامَ في الحقيقةِ لأهلِ الحسابِ ولكن لأجلِه، فكانَ الحسابُ عِلَّةً غائيَّةً وسببًا مآليًّا.

(ويُعلَمُ مما سَبقَ: أن):

- (المَجازَ اللغويَّ يكونُ في اللفظِ) فهو اللفظُ المستعمَلُ في غيرِ ما وُضِعَ له... إلخ.

- (والمَجازَ العقليَّ يكونُ في الإسنادِ) فهو إسنادُ الفعلِ أو ما في معناه إلىٰ غيرِ ما هو له... إلخ.

الكِنايةُ

أي: تعريفُها وأقسامُها (هي) أي: الكِنايةُ، لغةً: ما يَتكَلَّمُ به الإنسانُ ويُريدُ به غيرَه، أو تَرْكُ التصريحِ بالشيءِ واصطلاحًا: (لفظٌ) له معنًىٰ حقيقيٌّ أُطْلِقَ ولم يُرَدْ منه ذلك المعنىٰ الحقيقيُّ بل (أُرِيدَ به لازِمُ معناه) الحقيقيِّ لاستعمالِه فيه.

والمرادُ باللزومِ هنا: مطلَقُ الارتباطِ ولو بعُرْفٍ (مع جوازِ إرادةِ ذلك المعنىٰ) الحقيقيِّ لذاتِه مع لازِمِه علىٰ أن الغرَضَ المقصودَ بالذاتِ هو اللازمُ[1] بمعنىٰ أنه لابدَّ أن لا تَصْحَبَه قرينةٌ مانِعةٌ من إرادةِ المعنىٰ الحقيقيِّ.

(نحوُ: طويلُ النِّجادِ) أي: عِلاقةُ[2] السيفِ وطولُها يَستلزِمُ طولَ القامةِ فقولُك: «فلانٌ طويلُ النِّجادِ». (أي: طويلُ القامةِ).

فقد استُعمِلَ اللفظُ في لازمِ معناه مع جوازِ أن يُرادَ بهذا الكلامِ الإخبارُ بأنه طويلُ عِلاقةِ السيفِ، وطويلُ القامةِ بأن يُرادَ بطويلِ النجادِ معناه الحقيقيُّ واللازِميُّ؛ لأنه لم

---

(١) العلاقة – بكسر العين: ما يعلق به السيف ونحوه.

(٢) وهذا سر جمال الكناية هو انتقالها من إرادة الملزوم إلىٰ إرادة اللازم، فهو بمثابة إيراد دعوىٰ ببينتها، ففي قولك «زيد كثير الرماد» تكون الدعوىٰ كرم زيد والبينة هي كثرة الرماد.

وتَنقسمُ باعتبارِ الْمَكْنِيِّ عنه إلى ثلاثةِ أقسامٍ:

الأَوَّلُ: كِنايةٌ يكونُ الْمَكْنِيُّ عنه فيها صفةً.

تُوجَدْ قرينةٌ تَمنعُ من إرادةِ معناه الحقيقيِّ.

فقولُه: «لفظٌ» جنسٌ، وقولُه: «أُريدَ لازِمُ» معناه، قيدٌ أوَّلُ، خرَجَ به: اللفظُ الذي أُرِيدَ به نفسُ معناه، وهو الحقيقةُ.

وقولُه: «مع جوازِ... إلخ» قيدٌ ثانٍ خرَجَ به المَجازُ؛ إذ لا يَجوزُ فيه إرادةُ المعنى الحقيقيِّ مع المعنى المَجازيِّ على أن الغرَضَ المقصودَ بالذاتِ هو المَجازيُّ فقط عندَ مَن يَمْنَعُ الجمْعَ بينَ الحقيقةِ والمَجازِ؛ إذ يَشْتَرِطُ في قرينتِه كما سَبَقَ أن تكونَ مانِعةً من إرادةِ المعنى الحقيقيِّ.

ومن هذا الفرْقِ بينَ الكِنايةِ والمَجازِ عُلِمَ: أنهما يَجْتَمِعَانِ في جوازِ إرادةِ المعنى الحقيقيِّ للانتقالِ منه للمرادِ وفي امتناعِ إرادتِه بحيث يكونُ هو المعنى المقصودَ بالذاتِ، وعُلِمَ أيضًا أن الكِنايةَ واسطةٌ بينَ الحقيقةِ والمَجازِ فليست حقيقةً لأن اللفظَ لم يُرَدْ به معناه بل لازِمُه، ولا مَجازًا لأن المَجازَ لابدَّ له من قرينةٍ مانِعةٍ عن إرادةِ المعنى الموضوعِ له.

(وتَنقسمُ) الكِنايةُ (باعتبارِ الْمَكْنِيِّ عنه) أي: المعنى المقصودِ بلفظِها يعني: المعنى الذي يُطلَبُ الانتقالُ من المعنى الأصليِّ إليه (إلى ثلاثةِ أقسامٍ) بحكْمِ الاستقراءِ وتَتَبُّعِ مواردِ الكِناياتِ:

(الأَوَّلُ) من الثلاثةِ الأقسامِ: **(كِنايةٌ يكونُ الْمَكْنِيُّ عنه فيها)** أي: يكونُ المقصودُ إفادتَه وإفهامَه بطريقِ الكِنايةِ **(صفةً)** من الصفاتِ المعنويَّةِ، وهي المعنى القائمُ بالغيرِ كالجُودِ والكرمِ وطولِ القامةِ.

وذلك بأن يكونَ المقصودُ بالذاتِ منها هو إفهامَ معنى الصفةِ من صفةٍ أخرى أُقيمتْ مُقامَ تلك الصفةِ فصارَ تصوُّرُ المثبَتةِ -أعني: الْمَكْنِيَّ عنها- هو المقصودَ بالذاتِ، لا نفسَ إثباتِها؛ لأن نفسَ إثباتِها كالمعلومِ.

كقولِ الخنْساءِ:

طويــلُ النِّجــادِ رفيــعُ العِمــادِ   كثــيرُ الرَّمــادِ إذا مــا شَــتَا

تريدُ أنه طويلُ القامَةِ سيِّدٌ كريمٌ.

والثاني: كِنايةٌ يكون المَكْنِيُّ عنه فيها نِسبةً[1]. نحوُ: «المَجْدُ بينَ ثوبَيْه، والكرَمُ تحتَ رِدائِه».

وهذه الصفةُ قسمان: قريبةٌ: وهي ما يكونُ انتقالُ الذهنِ منها إلى المَكْنِيِّ عنه بغيرِ واسِطةٍ بين المعنى المنتقَلِ عنه والمعنى المنتقَلِ إليه.

وبعيدةٌ: وهي ما يكونُ الانتقالُ منها إلى المَكْنِيِّ عنه بواسِطةٍ أو بوسائطَ.

(كقولِ الخنساءِ) تَمْدَحُ أخاها صخْرًا:

(طويــلُ النِّجــادِ رفيــعُ العِمــادِ   كثيــرُ الرمــادِ إذا مــا شَــتَا)

أي: فرَّقَ وأنْفقَ، (تريدُ) أي: الخنساءُ بقولِها: «طويلُ النِّجادِ». (أنه) أي: الممدوحُ وهو أخوها صخْرٌ. (طويلُ القامَةِ) وتريدُ بقولِها: «رفيعُ العِمادِ» أنه (سيدٌ)، وتريدُ بقولِها: «كثيرُ الرمادِ» أنه (كريمٌ) أي: كثيرُ الإعطاءِ.

فقد اشتملَ هذا البيتُ على ثلاثِ كنايَاتٍ يُكْنَى بها عن الصفةِ، والأُولَيَانِ قريبتان، والأخيرةُ بعيدةٌ، والوسائطُ فيها هي الانتقالُ من كثرةِ الرمادِ إلى كثرةِ الإحراقِ، ومنها إلى كثرةِ الطبْخِ والخبْزِ، ومنها إلى كثرةِ الأَكَلَةِ، ومنها إلى الكرمِ، وهو المقصودُ.

(والثاني) منها: (كِنايةٌ يكونُ المَكْنِيُّ عنه فيها نسبةً) أي: إثباتَ صفةٍ لموصوفٍ أو نفيَها عنه، وذلك بأنْ يُصرِّحَ بالصفةِ ويَقصِدَ الكِنايةَ بإثباتِها لشيءٍ عن إثباتِها للمرادِ، وهو الموصوفُ بها، فيصيرُ الإثباتُ للمرادِ بسببِ الإثباتِ لغيرِه هو المقصودَ بالذاتِ.

(نحوُ: المجدُ) أي: الشرفُ (بينَ ثوبَيْه، والكرمُ) هو صفةٌ يَنشأُ عنها بذْلُ المالِ عن طِيبِ نفْسٍ.

(تحتَ ردائِه) فكَنَى عن ثُبوتِ المجْدِ والكرَمِ له بكونِ الأوَّلِ بينَ أجزاءِ ثوبَيْه ويكونِ الثاني تحتَ أجزاءِ ردائِه.

---

(١) أي: نسبة أمر لآخر إثباتًا أو نفيًا، فيكون المكنى عنه نسبة أسندت إلى ما له اتصال به.

تريدُ نِسبةَ الْمَجْدِ والكرَمِ إليه.

والثالثُ: كِنايةٌ يكونُ الْمَكْنِيُّ عنه فيها غيرَ صفةٍ ولا نِسبةٍ، كقولِه:

الضارِبين بكلِّ أبيضَ مِخْذَمِ ... والطاعِنين مجامعَ الأضغانِ

فإنه كنَى بمجامعِ الأضغانِ عن القلوبِ.

ومن المعلومِ أن كلا الكَوْنَيْن لا يَخلو عن موصوفٍ بهما، وليس إلا صاحبَ الثوبين والرداءِ فأفادَ الثُّبوتَ للموصوفِ بطريقِ الكِنايةِ، والمجدُ والكرَمُ مذكوران فلا يُطْلَبان، وإنما يُطلَبُ ثبوتُهما لموصوفِهما فـ(تُريدُ) بهذا القولِ: (نِسبةَ المجْدِ والكرمِ إليه) لا غيرُ.

(والثالثُ) منها: (كِنايةٌ يكونُ الْمَكْنِيُّ عنه فيها غيرَ صفةٍ ولا نِسبةٍ) بأن يكونَ الْمَكْنِيُّ عنه موصوفًا أو غيرَ هذه الثلاثةِ.

فالأوَّلُ: (كقولِه) أي: الشاعرِ (الضارِبين) نُصِبَ علَىٰ المدحِ، أي: أَمْدَحُ الضارِبين[1] (بكلِّ) سيفٍ (أبيضَ مِخْذَمِ) -بضمِّ الميمِ وكسْرِ الذالِ المعجَمةِ[2]، وبينَهما خاءٌ ساكنةٌ- أي: قاطعٍ. (و) أمدَحُ (الطاعنين) أي: الضاربين بالرمْحِ (مجامِعَ الأضغانِ) «مَجامعَ»: جمْعُ «مَجْمَعٍ»، اسمُ مكانٍ من الجمْعِ، و«الأضغانُ»: جمْعُ «ضِغْنٍ»، وهو الحقْدُ.

(فإنه) أي: الشاعرَ. (كَنَّىٰ بـ«مجامِعِ الأضغانِ» عن القلوبِ) فكأنه يقولُ: والطاعنين قلوبَ الأقرانِ لإجهازِ نفوسِهم وإخراجِ أرواحِهم بسرعةٍ، والقلوبُ لا صفةٌ ولا نسبةٌ، بل هي موصوفةٌ[3].

والثاني: وهو أن يكونَ الْمَكْنِيُّ غيرَ الثلاثةِ السابقةِ، نحوُ قولِه تعالىٰ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى:١١] فإنه كَنَىٰ به عن نفيِ الْمِثْلِ وهو ليس بنسبةٍ ولا صفةٍ ولا بموصوفٍ بنفيِ مِثْلِ الْمِثْلِ[4]، فتدَبَّرْ.

---

(١) أي:بفعل مقدر كـ«أمدح» ونحوه.

(٢) المشهور في ضبطه: «مَخْذَم» كما في «اللسان» و«القاموس».

(٣) ويشترط في هذه الكناية أن تكون الصفة مختصة بالموصوف فلا تتعداه لغيره، ليحصل الانتقال تلقائيًّا منها إليه، فقوله: «مجامع الأضغان» مما يختص بالقلب، ومثله «موطن الأسرار» وقد تكون الكناية عبارة عن صفات متعددة، كما في قولك: «جاءني حيٌّ مستوي القامة مريض الأظفار» كناية عن الإنسان لاختصاصه بمجمع هذه الصفات.

(٤) يعني: لأن الكاف هنا بمعنىٰ «مثل»، فتقدير الكلام: ليس مثلَ مثلِه... إلخ.

والكِنايةُ إن كثُرَتْ فيها الوسائطُ سُمِّيَتْ «تلويحًا»، نحوُ: هو «كثيرُ الرَّمادِ»، أي كريمٌ، فإنَّ كثرةَ الرَّمادِ تَستلزِمُ كثرةَ الإحراقِ، وكثرةَ الإحراقِ تَستلزِمُ كثرةَ الطبْخِ والخبْزِ، وكثرتَهما تَستلزِمُ كثرةَ الآكِلين وهي تَستلزِمُ كثرةَ الضِّيفانِ، وكثرةَ الضِّيفانِ تَستلزِمُ الكرَمَ.

(**والكِنايةُ**) باعتبارِ الوسائطِ أي: اللوازمِ والسياقِ تَنقسمُ إلىٰ أربعةِ أقسامٍ: «تعريضٌ» و«تلويحٌ» و«رمزٌ» و«إيماءٌ»؛ لأنه: (**إن كثُرَتْ فيها الوسائطُ**) أي: بينَ اللازمِ الذي استُعمِلَ لفظُه وبينَ الملزومِ الذي أُطلِقَ اللفظُ عليه كِنايةً بلا تعريضٍ.

(**سُمِّيَتْ**) أي: تلك الكِنايةُ: (**تلويحًا**)؛ لأن التلويحَ في اللغةِ: هو أن تُشِيرَ إلىٰ غيرِك من بُعدٍ، وكثرةُ الوسائطِ بعيدةُ الإدراكِ غالبًا.

(**نحوُ**: «**هو كثيرُ الرمادِ**»، **أي: كريمٌ، فإن**) بينَ كثرةِ الرمادِ وبينَ الكرمِ المستعمَلةِ هي فيه وسائطَ أربعةً، وهي كثرةُ الإحراقِ وكثرةُ الطابخِ وكثرةُ الآكلين وكثرةُ الضِّيفان؛ لأن.

(**كثرةَ الرمادِ**) الْمَكْنِيَّ به (**تَستلزِمُ كثرةَ الإحراقِ**) أي: إحراقِ الحطَبِ تحتَ القِدْرِ، ضرورةَ أن الرمادَ لا يَكْثُرُ إلا بكثرةِ الإحراقِ (**وكثرةَ الإحراقِ**) أي: كثرةَ إحراقِ الحطَبِ تحتَ القدْرِ للطبْخِ (**تَستلزِمُ كثرةَ الطبخِ والخبْزِ**) أي: ما يُطبَخُ، وما يُخبَزُ؛ لأن الإحراقَ المذكورَ لا يَصْدُرُ من العقلاءِ إلا لفائدةِ الطبخِ والخبزِ ونحوِهما (**وكثرتَهما**) أي: الطبخِ والْخُبزِ (**تَستلزِمُ كثرةَ الآكلين**) لذلك المطبوخِ والمخبوزِ؛ لأن العادةَ أن المطبوخَ إنما يُطبخُ ليؤكَلَ، وكذا الخبزُ إنما يُخبزُ ليُؤكَلَ، فإذا كثُرَ كثُرَ الآكلون له.

(**وهي**) أي: كثرةُ الآكلين (**تَستلزِمُ كثرةَ الضِّيفانِ**) بكسْرِ الضادِ المعجَمةِ، جمْعُ «ضَيْفٍ»؛ وذلك لأن الغالبَ أن كثرةَ الآكلين المؤدِّيَةَ لكثرةِ الرمادِ إنما تكونُ من الأضيافِ، لا من العيالِ (**وكثرةُ**) وجودِ (**الضِّيفان**) للموصوفِ (**تَستلزِمُ الكرَمَ**) أي: كرَمَ الموصوفِ وضيافتَه التي هي قيامُه بحقِّ الضيْفِ.

هذا وزادَ بعضُهم بعدَ كثرةِ الرمادِ كثرةَ الْجَمْرِ فتكونُ الوسائطُ بينَ الكِنايةِ والمقصودِ خمسةً، والخَطْبُ في ذلك سهْلٌ.

وإن قَلَّتْ وخَفِيَتْ سُمِّيَتْ «رمزًا»، نحوُ: «هو سَمِينٌ رِخْوٌ». أي: غَبِيٌّ بليدٌ.

وإن قَلَّتْ فيها الوسائطُ أو لم تكنْ ووَضَحَتْ، سُمِّيَتْ «إيماءً وإشارةً»، نحوُ:

أَوَ مَا رأيتَ الْمَجْدَ أَلْقَى رَحْلَهُ ... في آلِ طَلْحَةَ ثم لم يَتحوَّلِ

كِنايةً عن كونِهم أمجادًا.

(وإن قَلَّتْ) المرادُ بالقِلَّةِ: عدَمُ الكثرةِ أي: وإن لم تكنِ الوسائطُ كثيرةً سواءٌ انعدَمَتْ رأسًا أو وُجِدتْ مع القِلَّةِ (وخَفِيَتْ) أي: في اللزومِ بينَ المستعمَلِ فيه والأصلِ بلا تعريضٍ (سُمِّيَتْ) تلك الكِنايةُ: (رمْزًا) لأن الرمزَ في اللغةِ: هو أن تُشيرَ إلىٰ قريبٍ منك علىٰ سبيلِ الْخِفْيَةِ بنحوِ شَفَةٍ أو حاجِبٍ.

فالأوَّلُ: وهو ما انْعَدَمتْ فيه أصلًا، كما في قولِك «هو عريضُ القفَا»، أي: أبْلَهُ، فكَنَىٰ عن البَلَهِ بعرْضِ القفَا وليس بينَهما واسطةٌ عُرْفًا.

والثاني: وهو ما وُجِدَتْ مع القلَّةِ (نحوُ: «هو سَمِينٌ رِخْوٌ»، أي: غَبِيٌّ بَلِيدٌ) فكَنَىٰ بالسِّمَنِ والرِّخْوِ عن الغباوةِ والبلادةِ وليس بينَهما إلا واسطةٌ واحدةٌ، لأن السِّمَنَ والرِّخْوَ يَستلزمانِ عرْضَ القفا وعرْضَ القفا يَستلزمُ الغباوةَ والبلادةَ.

(وإن قلَّتْ فيها الوسائطُ ،أو لم تكنْ) واسطةٌ أصلًا (ووَضَحَتْ) أي: في اللزومِ بلا تعريضٍ (سُمِّيَتْ) تلك الكِنايةُ: (إيماءً وإشارةً)؛ لأن أصْلَ الإشارةِ أن تكونَ حِسِّيَّةً، وهي ظاهرةٌ، ومِثْلُها الإيماءُ.

فالأوَّلُ: وهو ما قلَّتْ فيه الوسائطُ: (نحوُ) قولِ الشاعرِ (أوَ ما رأيتَ المجدَ أَلْقَىٰ رحلَه) أي: خَيْمتَه ومنزِلَتَه (في آلِ طلحةَ ثم لم يتحوَّلِ) أي: عنهم.

(كِنايةً) بالنصبِ علىٰ الحالِ، أي: حالَ كونِ هذا القولِ كِنايةً (عن كونِهم أمجادًا) أي: أشرافًا بواسطةٍ واحدةٍ مع الظهورِ، وذلك لأن إلقاءَ المجدِ رحلَه في آلِ طلحةَ مع عدَمِ التحوُّلِ معنًىٰ مَجازيٌّ حيث شبَّهَ المجدَ برجُلٍ شريفٍ، له رحْلٌ يَخُصُّ بنزولِه مَن شاءَ بجامعِ الرغبةِ في الاتِّصالِ بكلٍّ واستُعيرَ لفظُ المُشبَّهِ به للمشبَّهِ ثم حُذِفَ ورُمِزَ بشيءٍ من لوازمِه وهو إلقاءُ الرحْلِ تخييلًا.

وهناك نوعٌ من الكِنايةِ يَعْتَمِدُ في فَهمِه على السياقِ يُسمَّى «تَعريضًا»[1]، وهو إمالةُ الكلامِ إلى عُرْضٍ، أي: ناحيةٍ.

ولَمَّا جُعِلَ المجدُ مُلْقِيًا رحلَه بلا تَحوُّلٍ لزِمَ من ذلك كونُ مَحَلِّه وموصوفِه آلَ طلحةَ لعدَمِ وِجدانِ غيرِهم معهم، وذلك بواسطةِ أن المجْدَ المُشبَّهَ بذي الرحْلِ هو صفةٌ لابدَّ له من موصوفٍ ومَحَلٍّ وهذه الواسطةُ ظاهرةٌ بنفسِها.

والثاني: وهو مالم تكنِ الواسطةُ مع الوضوحِ نحوُ قولِك: «هو عَريضُ القفا» كِنايةٌ عن كونِه أبلَهَ بناءً على أن عرْضَ القفا ظاهرٌ في البَلَهِ عرْفًا كما قيلَ.

(**وهناك نوعٌ من الكِنايةِ يَعتمدُ في فهمِه**) أي: في فهْمِ المعنى المقصودِ الْمَكْنِيِّ عنه بلفظِها (**على السياقِ**) أي: محلُّ استعمالِها وسياقِها لا على الوضْعِ، ولا على المعنى المَجازيِّ (**يُسَمَّى: «تعريضًا»**) كنائيًا، فهو اللفظُ المستعمَلُ في معنًى مَكْنِيٍّ عنه؛ ليُعَرِّضَ به لمعنًى آخَرَ يُفهَمُ عند سياقِه، وسماعِه سُمِّيَ بذلك؛ لأن التعريضَ خلافُ التصريحِ، والمعنى الْمُعَرَّضُ به المقصودُ لم يكن مصرَّحًا به.

(**وهو**) أي: التعريضُ الكِنائيُّ بمعنى فعْلِ المتكلِّمِ: (**إمالةُ الكلامِ**) أي: توجيهُه (**إلى عُرْضٍ**) بضمِّ العينِ المهمَلةِ (**أي ناحيةٍ**) وجانبٍ وهو المعنى الكِنائيُّ يدُلُّ هذا العُرْضُ على المعنى المعرَّضِ به المقصودِ من سياقِ الكلامِ.

---

(١) قالوا: وهو أن يُطْلَق الكلام ويشار به إلى معنى آخر يفهم من السياق، نحو قولك للمؤذي: «المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده» تعريضٌ بنفي صفة الإسلام عن المؤذي. أو يقول لمن يسابه: «لستُ ابن زنا» تعريضًا له بأنه ابن زنا، فإن بهذا يفهم من السياق لا من وضع الألفاظ.

عِلْمُ البَدِيع

ـ البديعُ: علْمٌ يُعرَفُ به وجوهُ تحسِينِ الكلامِ المطابِقِ لِمُقْتَضَى الحالِ.

علْمُ البديعِ

آخِرُ علومِ البلاغةِ الثلاثةِ

(البديعُ) لغةً: المُخْتَرَعُ الموجودُ علىٰ غيرِ مثالٍ سابقٍ، أو الغريبُ من «بَدُعَ الشيءُ» بضَمِّ الدالِ إذا كان غايةً فيما هو فيه من علْمٍ أو غيرِه حتىٰ صارَ غريبًا فيه لطيفًا.

واصطلاحًا: (علْمٌ) أي: مَلَكةٌ حاصلةٌ من ممارَسةِ مسائِلِه المقرَّرةِ. (يُعرَفُ به) أي: بسببِ هذا العلْمِ (وجوهُ تحسينِ الكلامِ) أي: الوجوهُ والمزايا التي يَصيرُ بها الكلامُ حسَنًا.

والمرادُ بالمعرفةِ هنا: مطلَقُ الإدراكِ بمعنىٰ أننا نتصوَّرُ بهذا العلْمِ وبالملكةِ الحاصلةِ من ممارسةِ مسائلِه معانيَ تلك الوجوهِ المحسِّنَةِ، ونُصَدِّقُ بأعدادِها وتفاصيلِها بقدرِ الطاقةِ، وليس المَرادُ بها: الإدراكاتِ الجزئيةَ المتعلِّقةَ بالفروعِ المستخرَجةِ من القواعدِ كما سَبقَ في عِلْمَيِ المعاني والبيانِ؛ لأنه لا قواعدَ لهذا العلْمِ حتىٰ يُستخرَجَ منها فروعٌ. فتَدبَّرْ.

(المطابِقِ لمقتضىٰ الحالِ) أي: مع وضوحِ دَلالتِه علىٰ معناه، فلا تُعَدُّ تلك الوجوهُ محسِّنَةً للكلامِ إلا بعدَ رعايةِ الأمرين:

الأمرُ الأوَّلُ: مطابقةُ الكلامِ لِمُقْتَضَىٰ الحالِ، وهذه تُعرَفُ بعلْمِ المعاني.

والأمرُ الثاني: وضوحُ دَلالتِه وهذا مُبيَّنٌ في علْمِ البيانِ.

وإلا كانت تلك الوجوهُ كتعليقِ الدُّرِّ في أعناقِ الخنازيرِ.

وليس رعايتُهما قَيْدًا في تعريفِ علْمِ البديعِ، بل ذُكِرا فيه لبيانِ أن رعايتَهما شرطٌ في كونِ الوجوهِ المبحوثةِ فيه محسِّنةً لا في معرفتِها. وأما واضِعُه فهو **الخليفةُ عبدُ اللهِ بنُ المعتزِّ بنِ المتوكِّلِ العباسيُّ** المتوَفىٰ سنةَ ٢٩٦، فهو أوَّلُ منْ ألَّفَ فيه، ثم اقْتَفىٰ أثرَه **قُدامةُ بنُ جعفرٍ الكاتبُ**، ثم ألَّفَ فيه كثيرونَ، **كأبي هِلالٍ العَسْكَرِيِّ، وابنِ رُشَيقٍ القَيْرَوانيِّ، وصَفِيِّ الدينِ الحِلِّيِّ، وابنِ حِجَّةَ الحَمَوِيِّ** وغيرِهم.

وهذه الوجوهُ ما يَرجِعُ منها إلى تحسينِ المعنى يُسمَّى بـ«المحسِّناتِ المعنويَّةِ». كقولِك لشخصٍ يَضُرُّ الناسَ: «خيرُ الناسِ من يَنفعُهم».

(وهذه الوجوهُ) أي: وجوهُ تحسينِ الكلامِ الحاصلِ بعدَ الرعايةِ السابقةِ مبتدأٌ أوَّلُ (ما يرجِعُ منها) أي: من هذه الوجوهِ مبتدأٌ ثانٍ[1] (إلىٰ تحسينِ المعنىٰ) أوَّلًا وبالذاتِ (يُسمَّىٰ) أي: هذا النوعُ: (بـ«المحسِّناتِ المعنويَّةِ»).

وإن كان بعضُ أفرادِه قد يُفيدُ تحسينَ اللفظِ أيضًا، لكن ثانيًا وبالعَرَضِ (كقولِك لشخصٍ يَضُرُّ الناسَ: «خيرُ الناسِ من يَنفعُهم») كِنايةً عن نفيِ الخيريَّةِ عن الذي يَضُرُّ الناسَ؛ لأن حصْرَ الخيريَّةِ فيمن يَنفعُ الناسَ مِن لازِمِه انتفاؤها عن كلِّ مَن يَضُرُّهم وهذا هو المعنىٰ الكِنائيُّ، ويُفهمُ منه بطريقِ التعريضِ الذي هو الإفهامُ بالسياقِ أن هذا الشخصَ المعَيَّنَ انتفَتْ عنه الخيريَّةُ.

هذا.. وقد يكونُ التعريضُ حقيقةً، وقد يكونُ مَجازًا:

فالأوَّلُ: كقولِك: لستُ أتكلَّمُ أنا بسُوءٍ فيَمْقُتَني الناسُ، وأردْتَ إفهامَ أن زيدًا ممقوتٌ؛ لأنه تكلَّمَ بسُوءٍ فالكلامُ حقيقةٌ، ولكنه لما سِيقَ عندَ تكلُّمِ زيدٍ بالسوءِ كان فيه تعريضٌ بمقتِه، وفُهِمَ هذا المعنىٰ من السياقِ لا من الوضْعِ.

والثاني: كقولِك: رأيتُ أُسودًا في الحمَّامِ غيرَ كاشفين العورةِ، فما مُقِتُوا، ولا عِيبَ عليهم، تعريضًا بمن حضَرَ منهم أنه كَشَفَ عورتَه في الحمَّامِ، فمُقِتَ وعِيبَ عليه، فالكلامُ مَجازٌ ولكنه فُهِمَ منه هذا المقصودُ من السياقِ لا من المعنىٰ المَجازيِّ.

وبهذا ظهَرَ أن التعريضَ يكونُ لفظُه تارةً حقيقةً، وتارةً مَجازًا وأخرىٰ كِنايةً، فتدَبَّرْ.

أعني: بالتبعيَّةِ لتحسينِ المعنىٰ كـ«المشاكَلَةِ»، وهي: ذكْرُ الشيءِ بلفظِ غيرِه لوقوعِه في صُحبتِه، كالتعبيرِ عن الخِياطةِ بالطبخِ لوقوعِها في صحبتِه، فاللفظُ حسَنٌ؛ لما فيه من إيهامِ المجانَسةِ اللفظيَّةِ؛ لأن المعنىٰ مختلِفٌ واللفظُ متَّفِقٌ، لكنَّ الغرَضَ الأصليَّ جعْلُ الخياطةِ كطبخِ المطبوخِ لوقوعِها في صحبتِه.

---

(١) أي: اسم الإشارة «هذه»: مبتدأ أول و«الوجوه»: بدل مرفوع و«ما» اسم موصول مبني في محل رفع مبتدأ ثان و«يسمىٰ» خبر المبتدأ الثاني، والجملة الاسمية «بما يرجع... إلخ» في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

وما يَرجِعُ منها إلى تحسينِ اللفظِ يُسمَّى بـ«المحسِّناتِ اللفظيَّةِ»[١].

(و ما يَرجِعُ منها إلىٰ تحسينِ اللفظِ) أوَّلًا وبالذاتِ (يُسَمَّىٰ) أي: هذا النوعُ: (بالمحسِّناتِ اللفظيَّةِ)، وإنْ كان بعضُ أفرادِه قد يُفيدُ تحسينَ المعنىٰ أيضًا لكن بطريقِ التَّبَعِ والعُروضِ لتحسينِ اللفظِ.

هذا وقد أَجمعوا علىٰ أن المحسِّناتِ كلَّها وخصوصًا اللفظيَّةَ لا تَقعُ موقعَها من الحُسْنِ إلَا إذا طلَبَها المعنىٰ، فجاءتْ عفْوًا بدونِ تكلُّفٍ وإلا فمُبْتَذَلةٌ.

---

(١) والخلاصة: أن وجوه التحسين: إما معنوية وإما لفظية، فالبديع المعنوي هو الذي وجبت فيه رعاية المعنىٰ دون اللفظ فيبقىٰ ولو تغيرت ألفاظه وتبدلت بغيرها. كقول الشاعر:

أتطلبُ صاحبًا لا عيبَ فيه ... وأنت لكلِّ ما تَهْوَىٰ رَكوبُ؟!

ففي البيت نوعان من البديع، وهما: الاستفهام والمقابلة بين الشطرين وهما لا يتغيران ولو تبدلت الألفاظ فلو وضع مكان «أتطلب»: «أتريد»، و«صاحبا»: «أخًا»، و«تهوىٰ»: «تشتهي»، و«ركوب»: «فعول».

لما تغير المعنىٰ المراد والتحسين البديعي الحاصل وإن تغير الوزن في البيت.

والبديع اللفظي: وهو ما كان التحسين راجعًا إلىٰ اللفظ أصالة وإن حسن المعنىٰ تبعًا. كقول الشاعر:

إذا مَلِكٌ لم يكنْ ذا هِبَةْ ... فَدَعْهُ فدولتُهُ ذاهِبَةْ

في البيت جناس تام بين «ذا هبة» و«ذاهبة» فإذا أبدلت لفظة «ذاهبة» بغيرها ولو بمعناها انتفىٰ اللون البديعي الحاصل وهو الجناس.

المحسِّناتُ المعنويَّةُ

التَّوْرِيَةُ أن يُذكَرَ لفظٌ له معنيان: قريبٌ يَتبَادَرُ فَهْمُه من الكلامِ، وبعيدٌ هو المرادُ بالإفادةِ لقرينةٍ خفيَّةٍ، نحوُ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَتَوَفَّىٰكُم بِٱلَّيۡلِ ....

المحسِّناتُ المعنويَّةُ

(التَّوْرِيَةُ) لغةً: مصدرُ وَرَّيْتُ الخبرَ تَوْرِيَةً إذا سَتَرْتَه وأَظهرتَ غيرَه. واصطلاحًا: (أن يُذْكرَ لفظٌ له معنيان) سواءٌ كانا حقيقيَّين أو مَجازيَّين، أو أحدُهما حقيقيًّا، والآخرُ مَجازيًّا لا يُعتبرُ بينَهما لزومٌ وانتقالٌ من أحدِهما للآخَرِ.

أحدُهما: (قريبٌ) أي: إلىٰ الفَهْمِ (يَتبادَرُ فهمُه من الكلامِ) لكثرةِ استعمالِ اللفظِ فيه، (و) المعنىٰ الآخرُ (بعيدٌ) عن الفهْمِ؛ لقلَّةِ استعمالِ اللفظِ فيه.

(هو) أي: المعنىٰ البعيدُ (المرادُ بالإفادةِ) أي: بإفادةِ اللفظِ له (لقرينةٍ) أي: اعتمادٍ في هذه الإرادةِ علىٰ قرينةٍ مانعةٍ من إرادةِ القريبِ (خَفِيَّةٍ) ولو بالنسبةِ للسامعين.

سُمِّيَ بذلك لأن المتكلِّمَ وَرَّىٰ عن المعنىٰ المرادِ وستَرَه بالمعنىٰ القريبِ فيَتوهَّمُ السامعُ لأَوَّلِ وهْلَةٍ أنه مُرادٌ، وليسَ كذلك، ويُسَمَّىٰ أيضًا بـ«الإيهامِ والتخييلِ»؛ لأنَّ فيه خفاءَ المرادِ وإيهامَ خلافِه.

هذَا وتكونُ التوريةُ أيضًا في لفظٍ له معانٍ أكثرُ من معنيين كما في «الأطوَلِ».

وخرَجَ بتقييدِ كونِ المعنىٰ المرادِ بعيدًا: ما لو كان المعنيان متساويين في الفهْمِ فلا يُسَمَّىٰ توريةً، بل إجمالًا.

وخرَجَ بـ«القرينةِ»: ما إذا لم تكنْ ثَمَّ قرينةٌ أصلًا؛ فإنه لا يُفهَمُ إلا القريبُ، ويَخْرُجُ اللفظُ عن كونِه تَوْرِيَةً، وخرَجَ بتقييدِها بالخفاءِ: ما لو كانت القرينةُ واضحةً، فإنَّ المعنىٰ يَصيرُ قريبًا بها وإن كان بعيدًا في أصلِه، ولا يكونُ اللفظُ حينئذٍ توريةً لعدَمِ سَتْرِ المعنىٰ القريبِ للبعيدِ.

(نحوُ) قولِه تعالىٰ: (﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَتَوَفَّىٰكُم بِٱلَّيۡلِ﴾) أي: يَقبِضُ أرواحَكم عندَ النومِ بِناءً علىٰ أن لابنِ آدمَ رُوحَيْنِ؛ رُوحَ الحياةِ وهي لا تَخرجُ إلا بالموتِ ورُوحَ

وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِٱلنَّهَارِ ثُمَّ يُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٦٠﴾ ﴾(١) [الأنعام:٦٠] أرادَ بقولِه: «جَرَحْتُمْ» معناه البعيدَ، وهو ارتكابُ الذنوبِ، وكقولِه:

يــا ســيِّدًا حــازَ لُطْفًــا   له البرايــا عبيــدُ
أنــت الحُــسَيْنُ ولكــنْ   جَفَــاكَ فينــا يَزيــدُ

معنى «يزيدُ» القريبُ أنه عَلَمٌ، ومعناه البعيدُ المقصودُ أنه فعْلٌ مضارِعٌ من «زادَ».

الطِّبَاقُ: هو الجمْعُ بينَ معنيينِ متقابلَيْنِ، ....

التمييزِ وهي تَخرجُ بالنومِ ثم تَرجِعُ إلى الجسدِ عندَ اليقظةِ.

(﴿وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِٱلنَّهَارِ﴾) أي: ما كَسَبْتُمْ فيه من الذنوبِ والآثامِ (أرادَ بقولِه: «جَرَحْتُمْ» معناه البعيدَ، وهو ارتكابُ الذنوبِ) مع أن معناه القريبَ شَقُّ الجلدِ، وليس ذلك مُرادًا، بقرينةِ قولِه في آخرِ الآيةِ: ﴿ثُمَّ يُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٦٠﴾﴾ [الأنعام] أي: في ليلِكم ونهارِكم.

(وكقولِه) أي: الشاعرِ: (يا سيِّدًا حازَ) أي: حصَّلَ ونالَ (لطفًا له البَرايا) أي: الخلائقُ جمْعُ البَرِيَّةِ وهي الخلْقُ (عبيدُ) أي: خدَمٌ خاضعون (أنت الحسينُ) ابنُ عليِّ بنِ أبي طالبٍ سِبْطُ رسولِ اللهِ ﷺ.

(ولكنْ جفاكَ فينا يَزيدُ) من الزيادةِ (معنى «يَزيدُ» القريبُ أنه عِلَمٌ) أي: لشخصٍ هو يزيدُ الأوَّلُ ابنُ معاويةَ بنِ أبي سفيانَ؛ لأن ذكْرَ الحسينِ لازِمٌ لكونِ يزيدَ اسمًا(٢)، ولكنَّه ليس مرادًا بقرينةِ المقامِ، (ومعناه البعيدُ المقصودُ) للشاعرِ (أنه فعْلٌ مضارِعٌ من زادَ) ضِدُّ نَقَصَ.

(الطِّبَاقُ: هو الجمْعُ) أي: في كلامٍ واحدٍ أو ما هو كالكلامِ الواحدِ في الاتِّصالِ (بينَ معنيينِ متقابلَيْنِ) أي: بينَهما تنافٍ وتقابلٌ سواءٌ كانَ حقيقيًّا بأنْ كان بينَهما غايةُ الخلافِ

---

(١) كذا في الأصل: وتمامها: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَتَوَفَّىٰكُم بِٱلَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِٱلنَّهَارِ ثُمَّ يَبْعَثُكُمْ فِيهِ لِيُقْضَىٰٓ أَجَلٌ مُّسَمًّى ثُمَّ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ ثُمَّ يُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٦٠﴾﴾.
والشرح يبين أنا قولَه: ﴿ثُمَّ يُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٦٠﴾﴾ مفصول عما قبله.

(٢) يعني: لأن يزيد هو الذي قتل الحسين رضي الله عنه في عهده على يد بعض جنده اللذين وجههم إليه.

نحوُ قولِه تعالى: ﴿ وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ ﴾ [الكهف:١٨].

لذاتَيْهما كتقابُلِ القِدَمِ والحدوثِ[١] أو اعتباريًّا كتقابُلِ الإحياءِ والإماتةِ[٢]، فإنهما لا يَتقَابَلان إلا باعتبارِ بعضِ الأحوالِ، وهو أن يَتعلَّقَ الإحياءُ بحياةِ جِرْمٍ في وقتٍ، والإماتةُ بإماتتِه في ذلك الوقتِ، وإلا فلا تَقَابُلَ بينَهما باعتبارِ أنفسِهما، ولا باعتبارِ التعلُّقِ عندَ تعدُّدِ الوقتِ.

وسواءٌ كان **التقابُلُ الحقيقيُّ: تقابُلَ التضَادِّ**: بأن كان المتقابلان وجوديَّين كتقابُلِ الحركةِ والسكونِ علىٰ الْجِرْمِ الموجودِ بِناءً علىٰ أنهما وُجوديَّانِ **أو تقابُلَ الإيجابِ والسلْبِ** كتقابُلِ مطلَقِ الوجودِ وسلْبِه.

أو تقابُلَ العدَمِ، والملَكَةِ[٣] كتقابُلِ العَمَىٰ والبصَرِ **أو تقابُلَ التضايُفِ**[٤] كتقابُلِ الأبوَّةِ والبنوَّةِ.

أو تقابُلَ ما يُشبِهُ شيئًا مما ذُكِرَ مما يُشعِرُ بالتنافي لاشتمالِه علىٰ ما يُوجِبُ التنافي، كما في قولِه تعالىٰ: ﴿ أُغْرِقُوا فَأُدْخِلُوا نَارًا ﴾ لما يُشعِرُ به الإغراقُ من الماءِ المشتمِلِ علىٰ البرودةِ غالبًا وما يُشعِرُ به إدخالُ النارِ من حرارةِ النارِ.

ويُسَمَّىٰ هذا النوعُ أيضًا بـ«المطابَقةِ والتطبيقِ»؛ لأن المتكلِّمَ وفَّقَ بينَ المعنيين المتقابلين وطابَقَ أي: قابَلَ بينَهما كأنه جعَلَ أحدَهما منطبِقًا علىٰ الآخَرِ بمطابقتِه له وبـ«التكافؤِ»؛ لأن المتكلِّمَ يُكافِئُ، أي: يُوافِقُ بينَهما.

ثم هو علىٰ نوعين: أحدُهما: طِباقُ الإيجابِ: وهو مالم يَخْتَلِفْ فيه المتقابلان إيجابًا وسلْبًا (نحوُ قولِه تعالىٰ: ﴿ وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا ﴾) جمْعُ «يَقِظٍ» علىٰ وزْنِ عَضُدٍ أو كَتِفٍ، بمعنىٰ يَقْظَانَ (﴿وَهُمْ رُقُودٌ ﴾) جمْعُ «راقِدٍ» فالجمْعُ بينَ «أيقاظٍ» و«رقودٍ» طِباقُ

---

(١) وكالإساءة والإحسان.

(٢) يعني: لأن الإحياء يتعقل بفعل المحبين – وهو الله سبحان – فهو لحظة يسيرة يُحدث فيها سبحانه الحياة في جرْم من الأجرام، وليس معنىٰ كليًّا مطلقًا فالحياة نفسها، ومثل ذلك يقال في الإماتة، لذا فإن مطلق الحياة والموت بينهما تقابل عدمٍ ومَلَكة.

(٣) والملكة هنا: بمعنىٰ المِلْك.

(٤) هو ما يقع بين أمرين يلزم من وجود أحدهما وجود الآخر، فيلزم من وجود أب وهو ابن والعكس.

﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ۝٦ يَعْلَمُونَ ظَٰهِرًا مِّنَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا... غَٰفِلُونَ ۝٧﴾ [الروم].

ومن الطِّباقِ المقابَلةُ وهي أن يُؤْتَى بمعنَيَيْن........................

الإيجابِ؛ لأن اليقظةَ تَشتملُ علىٰ الإدراكِ بالحواسِّ، والنومَ يَشتمِلُ علىٰ عدَمِه، فبينَهما شِبْهُ العدَمِ والملَكَةِ باعتبارِ لازِمِهما[١]، وبينَهما باعتبارِ أنفسِهما التضادُّ[٢]؛ لأن النومَ عرَضٌ يَمنَعُ إدراكَ الحواسِّ واليقظةَ عرَضٌ يَقتَضِي الإدراكَ بها، وقد ذُكِرا بطريقٍ واحدٍ هو «الإثباتُ».

والنوعُ الثاني: طِباقُ السلْبِ: وهو ما اختلَفَ فيه المتقابلان إيجابًا وسلبًا بأن يَجمَعَ بينَ فعلين من مصدرٍ واحدٍ، أحدُهما مُثْبَتٌ والآخرُ منفيٌّ، نحوُ قولِه تعالىٰ: (﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ۝١٨٧﴾) أي: ما أُعِدَّ لهم في الآخرةِ من النعيمِ (﴿يَعْلَمُونَ ظَٰهِرًا مِّنَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ ٱلْآخِرَةِ هُمْ غَٰفِلُونَ ۝٧﴾).

«مِن»: إمَّا «بيانيَّةٌ» أي: يَعْلَمون الظاهرَ الذي هو الحياةُ الدنيا، ويَعدِلُون عن الباطنِ الذي هو الحياةُ الآخِرةُ، أو «ابتدائيَّةٌ» أي: يَعْلَمون شيئًا ظاهرًا ناشئًا من الحياةِ الدنيا وهو التلذُّذُ باللذاتِ المحرَّمةِ باطنًا وهي كونُها مَزرَعةً للآخِرةِ.

فإن الجمْعَ بينَ عدَمِ العلْمِ وبينَ العِلْمِ طباقُ السلْبِ؛ لأن العلْمَ الأوَّلَ منفيٌّ والثاني مُثْبَتٌ وبينَ النفيِ والإثباتِ تقابُلٌ باعتبارِ أصلِهما لا باعتبارِ الحالةِ الراهنةِ لأن الْمَنْفيَّ علْمٌ ينفعُ في الآخرةِ والْمُثْبَتَ علْمٌ لا يَنفعُ فيها ولا تَنافيَ بينَهما.

أو أحدُهما أمْرٌ والآخرُ نهيٌ، نحوُ قولِه تعالىٰ: ﴿فَلَا تَخْشَوُا ٱلنَّاسَ وَٱخْشَوْنِ﴾ فالجمْعُ بينَ النهيِ عنِ الخشيةِ وبينَ الأمْرِ بها طِباقُ السلْبِ؛ لأن بينَ الأمرِ والنهيِ تنافيًا باعتبارِ أصلِهما لا باعتبارِ استعمالِهما؛ إذ من المعلومِ أن الخشيةَ لا يُؤْمَرُ بها ويُنْهَىٰ عنها من جهةٍ واحدةٍ بل من جهتين فالأمرُ بها في هذه الآيةِ باعتبارِ كونِها للهِ تعالىٰ، والنهيُ عنها باعتبارِ كونِها للناسِ.

(ومن) ما يَدخُلُ في (الطِّباقِ) بتفسيرِه السابِقِ: (المقابَلةُ وهي أن يُؤْتَى بمعنيين)

---

(١) وهو الإدراك وعدم الإدراك.

(٢) يعني: باعتبار أن النوم واليقظة أمران وجوديان.

أو أكثرَ ثم يؤْتَى بما يقابِلُ ذلك على الترتيبِ، نحوُ قولِه تعالَىٰ: ﴿ فَلْيَضْحَكُواْ قَلِيلًا وَلْيَبْكُواْ كَثِيرًا ﴾ [التوبة:٨٢].

متوافِقين غيرِ متقابِلَيْن (أو) يُؤْتَىٰ بـ (أكثرَ) من المعنيين، (ثم يُؤْتَىٰ) بعدَ المعنيين أو المعاني (بما يُقابِلُ ذلك) المأتيِّ به من المعنيين المتوافقين أو المعاني المتوافِقَةِ (علىٰ الترتيبِ) أي: يكونُ ما يُؤتَىٰ به ثانيًا مَسُوقًا علىٰ ترتيبِ ما أُتِيَ به أوَّلًا بحيث يكونُ الأوَّلُ للأوَّلِ والثاني للثاني... إلىٰ آخرِه.

وإنما دَخَلَ هذا النوعُ في الطباقِ لصِدْقِ حَدِّه السابقِ عليه وهو جَمْعٌ بينَ معنيين متقابِلَيْن، أي: ولو في الجملةِ، يعني من غيرِ تفصيلٍ وتعيينٍ لكونِ التقابُلِ علىٰ وجهٍ مخصوصٍ دونَ آخرَ، فمقابَلَةُ الاثنين بالاثنين، (نحوُ قولِه تعالىٰ: ﴿ فَلْيَضْحَكُواْ قَلِيلًا وَلْيَبْكُواْ كَثِيرًا ﴾ [التوبة:٨٢]) فأتَىٰ في أحدِ الطرفين بالضَّحِكِ والقِلَّةِ، وهما متوافقان، ثم في الطرَفِ الآخرِ بالبكاءِ والكثرةِ وهما متوافقانِ أيضًا، وقابَلَ الأوَّلَ مِن الطرَفِ الثاني، وهو البكاءُ، بالأوَّلِ من الطرَفِ الأوَّلِ وهو الضَّحِكُ وقابَلَ الثانيَ منَ الطرَفِ الثاني، وهو الكثرةُ بالثاني منَ الطرفِ الأوَّلِ وهو القِلَّةُ.

ومقابَلَةُ الثلاثةِ بالثلاثةِ نحوُ قولِ أبي دُلامةَ من شعراءِ الدولةِ العبَّاسيَّةِ أيَّامَ المعتصِمِ باللهِ:

ما أحسَنَ الدينَ والدنيا إذا اجْتَمَعا وأقْبَحَ الكفرَ والإفلاسَ بالرجُلِ!

فالحسْنُ والدينُ والغِنَىٰ وهو المعبَّرُ عنه بالدنيا متوافِقَةٌ لعدَمِ التنافي بينَها وقد قُوبِلَتْ بثلاثةٍ هي القُبحُ والكفرُ والإفلاسُ الأوَّلُ للأوَّلِ والثاني للثاني والثالثُ للثالثِ، وهي متوافقةٌ أيضًا لعدَمِ التنافي بينَها، ومقابَلَةُ الأربعةِ بالأربعةِ، نحوُ قولِه تعالىٰ: ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ﴿٥﴾ وَصَدَّقَ بِٱلْحُسْنَىٰ ﴿٦﴾ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْيُسْرَىٰ ﴿٧﴾ وَأَمَّا مَنۢ بَخِلَ وَٱسْتَغْنَىٰ ﴿٨﴾ وَكَذَّبَ بِٱلْحُسْنَىٰ ﴿٩﴾ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْعُسْرَىٰ ﴿١٠﴾ ﴾ [الليل].

فالجملةُ الأُولىٰ اجتَمَعَ فيها مُتوافِقاتٌ أربعةٌ، وهي الإعطاءُ والتُّقَىٰ والتصديقُ بالْحُسْنَىٰ وهي كلمةُ التوحيدِ التي هي «لا إلهَ إلا اللهُ» والتيسيرُ لليُسْرَىٰ.

والجملةُ الثانيةُ كذلك اجتَمعَ فيها متوافِقاتٌ أربعةٌ تُقابِلُ تلك علىٰ الترتيبِ؛ البُخْلُ المقابِلُ للإعطاءِ والاستغناءُ المقابِلُ للتقوىٰ، والتكذيبُ المقابِلُ للتصديقِ، والتيسيرُ

مراعاةُ النظيرِ: هي جمْعُ أمْرٍ وما يُناسِبُه لا بالتَّضادِّ، كقولِه:

والطَّـلُّ في سِـلْكِ الغُـصُونِ كلؤلـؤٍ ... رَطْـبٍ يُـصافِحُه النـسيمُ فيَـسْقُطُ
والطـيرُ يَقـرأُ والغـديرُ صـحيفةٌ ... والـريحُ تَكتُـبُ والغمـامُ يُـنَقِّطُ

للعُسْرِ المقابِلُ للتيسيرِ لليُسْرَىٰ.

(مراعاةُ النظيرِ: هي جمْعُ أمْرٍ وما يُناسبُه) أي: الجمْعُ بينَ أمرين متناسبَيْن أو أمورٍ متناسِبةٍ.

(لا بالتضادِّ) أي: بل بالتوافقِ في كونِ ما جُمِعَ من وادٍ واحدٍ، لصُحبتِه في إدراكٍ أو مناسبتِه في شكْلٍ، أو لتوقُّفِ بعضٍ علىٰ بعضٍ أو ما أشبَهَ شيئًا من ذلك.

وبهذا القدْرِ خرَجَ الطِّباقُ له؛ لأنه جَمْعٌ بينَ أمْرَين متَّفِقَيْن فأكثرَ بالتقابُلِ الشاملِ لتقابُلِ التضادِّ.

سُمِّيَ هذا الجمْعُ الخاصُّ «مراعاةَ النظيرِ»؛ لأن فيه رعايةَ الشيءِ مع نظيرِه، أي: شَبَهِهِ، ومناسِبه، ويُسَمَّىٰ أيضًا: «التناسبَ والتوفيقَ والائتلافَ».

ويَتحقَّقُ بالجمْعِ إما بينَ أمرين كقولِه تعالىٰ: ﴿ٱلشَّمۡسُ وَٱلۡقَمَرُ بِحُسۡبَانٖ ۝٥﴾[1] [الرحمن] فجمَعَ بينَ الشمسِ والقمرِ ولا يَخفىٰ تناسبُهما من حيث تقارنُهما في الخيالِ لكونِ كلٍّ منهما جِسمًا نُورانيًّا سماويًّا، أو بينَ أمورٍ (كقولِه) أي: الشاعرِ: (والطَّلُّ) بفتحِ الطاءِ المهمَلةِ، هو المطرُ الخفيفُ حالةَ كونِه (في سِلْكِ الغصونِ) جمْعُ غُصْنِ الشجرةِ (كلؤلؤٍ رَطْبٍ) بفتحِ الراءِ وسكونِ الطاءِ المهمَلةِ وهو خلافُ اليابسِ الجافِّ (يُصافِحُه النسيمُ) نوعٌ من الريحِ، وهي الريحُ الليِّنةُ التي لا تُحرِّكُ شجرًا ولا تُعْفي أثَرًا (فيَسقُطُ) أي: إلىٰ الأرضِ.

(والطيرُ يَقرأُ) أي: يُصوِّتُ[2] (والغديرُ) قطعةٌ من الماءِ يَتْرُكُها السيْلُ (صحيفةٌ) أي: كالصحيفةِ التي هي القِرْطَاسُ المكتوبُ (والريحُ تكتبُ) أي: قراءةَ الطيرِ علىٰ صحيفةٍ من الغديرِ (والغَمامُ) بفتحِ الغَيْنِ المعجَمةِ: السَّحَابُ أو القطعةُ منه (يُنَقِّطُ) أي: علىٰ

---

(١) «بحسبان» جار ومجرور متعلق بفعل مقدر وهو «يجريان» خبر المبتدأ «الشمس»، والمعنىٰ: يجريان بحسبانٍ مقدر في فلَكَيهما.

(٢) وهذا علىٰ سبيل المجاز حيث شبه تصويته بالقراءة علىٰ سبيل الاستعارة التصريحية التبعية.

الاستخدامُ: هو ذِكْرُ اللفظِ بمعنًى وإعادةُ ضميرٍ عليه بمعنًى آخرَ أو إعادةُ ضميرين تُريدُ بثانِيهما غيرَ ما أردْتَه بأوَّلِهما.

فالأوَّلُ: نحوُ قولِه تعالى: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهۡرَ فَلۡيَصُمۡهُ﴾ [البقرة:١٨٤] أرادَ بالشهرِ: الهلالَ، وبضميرِه: الزمانَ المعلومَ، والثاني:

تلك الكتابةِ ويَجعلُ لها نُقَطًا من المطَرِ فجَمَعَ في البيتِ الأوَّلِ بينَ الطَّلِّ والغصونِ والنَّسيمِ وهي أمورٌ متناسِبةٌ كما جَمَعَ في البيتِ الثاني بينَ الطيْرِ والغديرِ والريحِ والغَمامِ وهي متناسِباتٌ وبينَ القراءةِ والصحيفةِ والكتابةِ والنُّقَطِ وهي متناسِباتٌ.

(**الاستخدامُ: هو ذِكْرُ اللفظِ**) المشتركِ بينَ المعنيين سواءٌ كانا حقيقيَّين أو مَجازيَّين أو أحدُهما حقيقيٌّ والآخَرُ مَجازيٌّ (**بـ**) إرادةِ (**معنًى**) منهما وكذلك اللفظُ المشتركُ بينَ معانٍ متعدِّدةٍ (**وإعادةُ ضميرٍ عليه**) أي: على ذلك اللفظِ (**بـ**) إرادةِ (**معنًى آخَرَ**) من معنَيَيْهِ أو معانيه.

(**أو**) ذِكْرُ اللفظِ بإرادةِ معنًى و(**إعادةُ ضميرين**) على ذلك اللفظِ (**تريدُ بثانيهما**) أي: بثاني الضميرين معنًى (**غيرَ ما أَردْتَه بأوَّلِهما**) أي: الضميرين، فلابدَّ أن يكونَ مُفادُ الضميرين غيرَ مُفادِ الاسمِ الظاهرِ، وإلا كان أحدُهما ليس استخدامًا، وكذلك إعادةُ ضمائرَ تريدُ بأحدِها معنًى غيرَ ما أَردْتَه بالآخرِ.

(**فـ**) الوجهُ (**الأوَّلُ**) من الوجهين المذكورين في التعريفِ، وهو أن يُرادَ باللفظِ أحدُ المعنيين أو المعاني، ويُرادَ بالضميرِ معناه الآخَرُ.

(**نحوُ قولِه تعالى: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهۡرَ فَلۡيَصُمۡهُ﴾**) **أراد بالشهرِ الهلالَ**) أي: هلالَ رمضانَ (**و**) أرادَ (**بضميرِه**) أي: بالضميرِ العائدِ إليه في قولِه: «فليَصُمْهُ» (**الزمانَ المعلومَ**) الذي هو ظَرْفُ الصوْمِ.

(**و**) الوجهُ (**الثاني**) منهما وهو أن يُرادَ بأحدِ ضميريه أو ضمائرِه أحدُ معنيين أو معانيه وبضميرِه الآخرِ معناه الآخَرُ، وقد قَدَّمْنا أنه لا بدَّ أن يُرادَ باللفظِ غيرُ مفادِ الضميرين أو الضمائرِ.

كقولِهِ:

فَسَقَى الغَضَا والساكِنِيه وإن هُمُو ... شَبُّوهُ بينَ جَوانِحِي وضُلُوعِي

الغَضَا: شجرٌ بالباديةِ، وضميرُ «ساكنيه» يعودُ إليهِ بمعنًى مكانِهِ، وضميرُ «شبُّوه» يعودُ إليه بمعنى نارِه.

(كقولِهِ) أي: البُحْتُرِيِّ: (فَسَقَى) أي: اللهُ (الغَضَا) بالغينِ والضادِ المعجمَتَيْنِ نوعٌ من شجَرِ الباديةِ، والجملةُ دعائيَّةٌ دعَا الشاعرُ بها أن يَسْقِيَ اللهُ الشجرَ الْمُسَمَّى بالغضا بحيث يَنزلُ الأحِبَّاءُ في ظِلالِه.

(و) سقَى اللهُ (الساكِنِيهِ) أي: الساكنِين في الغضا بمعنى المكانِ النابتِ فيه، ثم بيَّنَ الشاعرُ أنه طَلَبَ لهم السَّقْيَ وإن عَذَّبُوه فقالَ: (وإن هُمُو) بإشباعِ الميمِ أي: أَطلُبُ لهم السَّقْيَ قضاءً لحقِّ الصُّحبةِ في الحالةِ أنهم (شَبُّوه) أي: أوقَدُوا الغضا بمعنى النارِ التي تَتوقَّدُ؛ لأنها تَتعلَّقُ بشجرِ الغضا (بينَ جَوانحي) جمْعُ «جانحةٍ»، وهي العظْمُ مما يلي الصدرَ، كِنايةً عن القلْبِ، (وضُلوعي) جمْعُ «ضِلَعٍ»، وهو العظْمُ مما يلي الظهْرَ.

ولعَلَّ الصوابَ: «بينَ جوانحٍ وقلوبٍ»؛ لأن البيتَ من قصيدةٍ يائيَّةٍ.

(الغضا) المذكورُ أوَّلًا في البيتِ مرادٌ به (شجرٌ بالبادِيَةِ و) الضميرُ الأوَّلُ وهو (ضميرُ «ساكِنِيهِ» يَعودُ إليه) أي: إلى الغَضَا (بمعنى مكانِه) إذ قد يُطلَقُ الغَضَا على المكانِ النابتِ فيه مَجازًا (و) الضميرُ الثاني وهو (ضميرُ «شَبُّوه» يَعودُ إليه) أي: إلى الغَضَا (بمعنى نارِه) أي: النارِ الموقَدةِ فيه إذ يُقالُ لها: الغَضَا مَجازًا أيضًا لتَعلُّقِها به.

ثم إنَّ شَبَّ نارِ الغَضَا في قلْبِ الشاعرِ عبارةٌ عن تعذيبِه بالحُبِّ وإذابتِه به، فكأنَّ أحشاءَه تَحْتَرِقُ من شدَّتِه وإذابتِه كما تَحترِقُ بنارِ الغَضَا.

هذا وظاهرُ كلامِ الكتابِ أن الاستخدامَ قاصرٌ على الضميرِ وليس كذلك، بل يكونُ أيضًا باسمِ الإشارةِ وبالتمييزِ فالأوَّلُ كما في قولِه:

رأَى العَقيقَ فأَجْرَى ذاك ناظِرَهُ ... مُتَيَّمٌ لَجَّ في الأشواقِ خاطِرُهُ

فإنه أرادَ بالعَقيقِ أوَّلًا المكانَ، ثم أعادَ عليه اسمَ الإشارةِ بمعنى الدمِ.

الجمْعُ: هو أن يُجمَعَ بينَ متعدِّدٍ في حكمٍ واحدٍ، كقولِه:

إن الشبابَ والفراغَ والجِدَةْ ... مَفسَدةٌ للمَرءِ أيَّ مفسَدَةْ

والثاني كما في قولِه:

حَكَى الغزالَ طلْعةً ولَفْتةً ... مَن ذا رآه مُقْبِلًا ولا افْتَتَن (١)

أَعْذَبُ خَلْقِ اللهِ رِيقًا وفَمًا ... إن لم يكنْ أحقَّ بالحسْنِ فَمَنْ؟!

فإنه أرادَ بالغزالِ أوَّلًا الشمسَ بقرينةِ ذكْرِ الطَّلْعةِ، ثم ذكَرَ التمييزَ وهو «لفتةً»، وأرادَ به المحبوبَ (٢).

(الجمْعُ: هو أن يُجمَعَ بينَ متعدِّدٍ) اثنين أو أكثرَ، سواءٌ كان الجمْعُ بعطفٍ أو بغيرِه وسواءٌ كان من نوعين متقاربَيْن أو من أنواعٍ متباعِدةٍ.

وأدخَلَ لفظَ «بينَ» إشارةً إلى أن المتعدِّدَ يَجبُ أن يكونَ مصرَّحًا به في الذكْرِ.

(في حكْمٍ واحدٍ) المرادُ بالحكْمِ: المحكومُ به، ولو في المعنى، سواءٌ وَقَعَ خبرًا عن المتعدِّدِ، كقولِه تعالى: ﴿ٱلْمَالُ وَٱلْبَنُونَ زِينَةُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ فقد جمَعَ المالَ والبنونَ في حكْمٍ واحدٍ وهو زينةُ الدنيا، و(كقولِه) أي: قولِ أبي العَتَاهِيَةِ، أبي إسحاقَ إسماعيلَ بنِ القاسمِ بنِ سُوَيْدٍ من مشطورِ الرَّجَزِ: «علِمْتَ يا مُجَاشِعَ بنَ مَسْعَدَةْ» (إن الشبابَ) بكسرِ الهمزةِ على الحكايةِ لأن البيتَ من الأشعارِ المشهورةِ التي ضمَّنَهَا أبو العتاهيةِ يعني: قد علِمْتَ هذا البيتَ المشهورَ، ويَجوزُ فتحُها، و«الشبابُ»: حَدَاثةُ السِّنِّ مصْدَرُ «شَبَّ الغلامُ يَشِبُّ شبابًا».

(والفراغَ) أي: الخُلُوَّ عن الشواغلِ المانِعةِ من اتِّباعِ الهوى (والجِدَةْ) أي: الاستغناءَ، بكسْرِ الجيمِ على وزْنِ «عِدَةٍ»، مصدَرُ «وَجَدَ في المالِ» أي: استغْنَى.

(مَفْسَدَةٌ) أي: داعيةٌ إلى الفسادِ (للمرءِ) أي: الشخْصِ (أيَّ مَفْسَدَةْ) أي: مَفسَدةٌ عظيمةٌ، فجَمَعَ الشاعرُ في هذا البيتِ بينَ الشبابِ والفراغِ والجِدَةِ في حكْمٍ، وهو كونُها

---

(١) حكَىٰ: شابه، ويروىٰ: «مِثْلُ الغزالِ... إلخ».

(٢) الأقرب والمتبادر أن الذي يفيده قوله: «لفتة» هو إرادة الظبي وهذا الطبي الذي في المصادر.

التفريقُ هو أن يُفرِّقَ بينَ شيئين من نوعٍ واحدٍ، كقولِه[١]:

مـا نَـوَالُ الغمـامِ وَقـتَ رَبيـعٍ ... كنَـوَالِ الأمـيرِ يـومَ سَـخَاءِ

فنَـوَالُ الأمـيرِ بَـدْرَةُ عـينٍ ... ونَـوَالُ الغمـامِ قطْـرَةُ مـاءِ

التقسيمُ هو إما استيفاءُ أقسامِ الشيءِ، نحوُ قولِه:

مَفْسَدَةً للمرءِ. أو لم يَقَعْ خبرًا عن المتعدِّدِ كقولِ محمَّدِ بنِ وُهَيْبٍ:

ثلاثـةٌ تُـشْرِقُ الدنيـا ببَهجَتِهـا ... شمسُ الضُّحَى وأبو إسحاقَ والقمرُ[٢]

(التفريقُ هو أن يُفرِّقَ) أي: يُوقِعُ الافتراقُ والتباينُ (بينَ شيئين) أي: أمْرَيْنِ مشترَكَيْن (من نوعٍ واحدٍ).

المرادُ بالنوعِ الواحدِ: ما اتَّحَدا فيه، إما بالحقيقةِ أو الادِّعاءِ وذلك بذكرِ ما يُفيدُ معنًى زائدًا فيما هو بِصَدِدِه من مدْحٍ أو ذَمٍّ أو غزَلٍ أو رِثاءٍ أو غيرِ ذلك من الأغراضِ.

(كقولِه) أي: الوَطْوَاطِ الشاعرِ[٣] (ما نَوالُ الغَمامِ وقْتَ ربيعٍ) أي: الذي هو وقتُ ثورةِ الغَمامِ (كنَوالِ الأميرِ يومَ سَخَاءِ) أي: الذي هو وقتُ فقْرِ الأميرِ لكثرةِ السائلين وكمالِ بذْلِه.

-- (فنَوالُ الأميرِ بَدرةُ عَيْنٍ)[٤] هي جِلْدُ[٥] ولَدِ الضأْنِ مملوءًا من الدراهمِ، كما في «القاموسِ»، وتُقدَّرُ هذه الدراهمُ بعشرةِ آلافٍ (ونَوالُ الغمامِ قطرةُ ماءٍ) فقد أَوقَعَ الشاعرُ التباينَ بينَ النَّوالين مع أنهما من نوعٍ واحدٍ وهو مطلَقُ نَوالٍ.

(التقسيمُ هو) يُطلَقُ اصطلاحًا على ثلاثةِ إطلاقاتٍ؛ لأنه:

(إما استيفاءُ أقسامِ الشيءِ) بالذكْرِ بحيث لا يَبقَى للمُقسَّمِ قِسْمٌ آخَرُ غيرُ ما ذُكِرَ (نحوُ: قولِه) أي: زُهَيْرِ بنِ أبي سُلْمَى:

(١) وأظهر من هذا وأبدع قوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ هَٰذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَائِغٌ شَرَابُهُ وَهَٰذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ﴾ [فاطر:١٢].

(٢) وأبو إسحاق هو كنية الخليفة المعتصم، والقصيدة في مدحه.

(٣) وطواط: لقب الشاعر أبي بكر رشيد الدين محمد بن عبد الجليل البَلْخي، توفي (٥٧٧هـ).

(٤) العين: تطلق على معانٍ كثيرة، ومنها: النقد من دراهم ودنانير وهو المراد هنا.

(٥) أي: كيس من هذا الجلد.

وأَعْلَـمُ علْـمَ اليـومِ والأمـسِ قبلَـه ... ولكنني عـن علْـمِ مـا في غـدٍ عَـمِي

وإما ذِكْرُ متعدِّدٍ وإرجاعُ ما لكلٍّ إليه على التعيينِ، كقولِه:

ولا يُقِـيمُ على ضَـيْمٍ يُـرادُ بـه ... إلا الأذلَّان عَـيرُ الـحيِّ والوتَـدُ

هـذا على الخَـسْفِ مربـوطٌ برُمَّتِـه ... وذا يُـشَجُّ فـلا يَـرْثِي له أَحَـدُ

(وأَعلَـمُ علْـمَ اليـومِ والأمـسِ قبلَـه ... ولكنَّـنِي عـن علْـمِ مـا في غـدٍ عَـمِي)

وقد تَقدَّمَ هذا البيتُ في البابِ السادسِ والشاهدُ فيه هنا: هو تَضَمُّنُه أن العِلْمَ يَنقسمُ إلىٰ عِلْمِ اليومِ وإلىٰ عِلْمِ الأمسِ وإلىٰ عِلْمِ الغدِ، وهذا تَقسيمٌ مستَوْفٍ لأقسامِ العِلْمِ باعتبارِ زمانِه، ومنه قولُ النُّحاةِ: الكلمةُ اسمٌ وفعْلٌ وحرفٌ.

(وإما ذِكْرُ متعدِّدٍ وإرجاعُ ما لكلٍّ) من أفرادِه (إليه) أي: إلىٰ كلٍّ من أفرادِه (علىٰ) جهةِ (التعيينِ) هذا القيْدُ ذُكِرَ تأكيدًا لأن إرجاعَ ما لكلٍّ إليه يَستلزِمُ تعيينَه.

وخَرجَ «اللَّفُّ والنشْرُ» فإن المتكلِّمَ فيه إنما يَذكُرُ ما لكلِّ واحدٍ من غيرِ إرجاعٍ والذي يُرجِعُ ما لكلِّ واحدٍ إليه إنما هو السامعُ بذِهنِه.

(كقولِه) أي: المتلمِّسِ جريرِ بنِ عبدِ المسيحِ: (ولا يُقيمُ) أي: لا يَتَوطَّنُ (علىٰ) بمعنىٰ «مع» (ضَيْمٍ) أي: ظُلْمٍ (يُرادُ به) الضميرُ في به عائدٌ علىٰ المستثْنَىٰ منه المقدَّرِ العامِّ أي: لا يَتوطَّنُ أحدٌ مع ظُلْمٍ يُرادُ ذلك الظلمُ بذلك الأحدِ.

(إلا الأَذَلَّان) تثنيةُ الأذَلِّ بَدَلٌ من العامِّ المقدَّرِ (عَيْرُ الحيِّ) «العَيْرُ»: الحمارُ الوحشيُّ، أوِ الأهليُّ، وهو المناسِبُ هنا لإضافتِه إلىٰ الحيِّ. (والوتَدُ) بكسْرِ التاءِ الفوقيَّةِ وفتحِها (هذا) أي: عَيْرُ الحيِّ يعني: الحمارَ الأهليَّ (علىٰ) بمعنىٰ «مع» (الخسْفِ) أي: الذُّلِّ (مربوطٌ برُمَّتِه) هي قطعةُ حَبْلٍ باليَةٍ، أي: هذا علىٰ الذُّلِّ مربوطٌ بقطعةِ حبْلٍ باليةٍ يَسهُلُ الخلاصُ معها عن الربْطِ (وذا) أي: الوتَدُ (يُشَجُّ) أي: يُشَقُّ رأسُه ويُدَقُّ (فلا يَرْثِي) أي: فلا يَرِقُّ ولا يَرْحَمُ (له أحَدٌ) فذَكَرَ الشاعرُ العَيرَ والوتَدَ، ثم أَرجَعَ إلىٰ الأوَّلِ ما له وهو الربْطُ مع الْخَسْفِ، وإلىٰ الثاني ما له وهو الشَّجُّ علىٰ جِهَةِ التعيينِ.

وإما ذِكْرُ أحوالِ الشيءِ مضافًا إلىٰ كلٍّ منها ما يَليقُ به، كقولِه:

سَأطلُبُ حَقِّي بالقَنا ومَشايخٍ ... كأنهمُ من طُولِ ما التَثَموا مُرْدُ

ثِقالٍ إذا لاقَوْا خِفافٍ إذا دُعُوا ... كثيرٍ إذا شَدُّوا قليلٍ إذا عُدُّوا

تأكيدُ المدحِ بما يُشبِهُ الذمَّ، ضَرْبَان: أحدُهما: أن يُستَثْنَىٰ من...............

(وإما ذكرُ أحوالِ الشيءِ) بعد ذكرِه (مضافًا) أي: حالَ كونِ تلك الأحوالِ قد أُضيفَ (إلىٰ كلٍّ منها ما يَليقُ به).

وهذا الإطلاقُ مغايرٌ للتقسيمِ بالإطلاقِ الثاني آنفًا؛ لأن الإطلاقَ الثاني أن يُذكرَ متعدِّدٌ أوَّلًا، ثم يُضافَ لكلٍّ ما يُناسِبُه علىٰ التعيينِ؛ بخلافِ ما هنا فإنه يَذكُرُ المتعدِّدَ، ويَذكُرُ مع كلِّ واحدٍ ما يُناسِبُه (كقولِه) أي: قولِ أبي الطيِّبِ المتنبِّي: (سأطلبُ حقِّي بالقَنَا) بالقافِ والنونِ جمعُ «قَناةٍ» وهي الرُّمْحُ (و) بـ(مشايخٍ) أي: كُهَّلٍ من ذكورِ قَوْمي (كأنهم من طُولِ ما التَثَمُوا) أي: ما شَدُّوا اللِّثامَ حالةَ الحربِ، وفي هذا إشارةٌ إلىٰ كثرةِ حربِهم، (مُرْدٌ) جمعُ أمْرَدَ أي: رجالٌ لا لِحَىٰ لهم، وقيلَ: إن طولَ اللِّثامِ عبارةٌ عن لزومِهم زيَّ الكُبراءِ وأهلِ المروءةِ (ثِقالٍ) علىٰ الأعداءِ من شدَّةِ شَوْكتِهم (إذا لاقَوْا) أي: حاربوا (خِفافٌ) جمعُ «خَفيفٍ»، أي: مسرعين إلىٰ الإجابةِ (إذا دُعُوا) إلىٰ كفايةِ مُهِمٍّ أو دفاعِ مُلِمٍّ (كثيرٍ إذا شَدُّوا) بفتحِ الشينِ المعجَمةِ أي: حَمَلُوا علىٰ الأعداءِ؛ لأن الواحدَ منهم يقومُ مقامَ الجماعةِ في النِّكايةِ، فحُكْمُ ما كان منهم حكْمُ الكثيرِ في الإفادةِ، (قليلٍ إذا عُدُّوا) لأن أهلَ النَّجدةِ والإفادةِ مثلَهم في غايةِ القِلَّةِ.

فذكَرَ الشاعرُ المشائخَ أوَّلًا ثم ذَكَرَ أحوالَهم من الثقَلِ والخِفَّةِ والكثرةِ والقلَّةِ وأضافَ إلىٰ كلِّ حالٍ منها ما يَليقُ بها فأضافَ إلىٰ الثقَلِ حالَ الملاقاةِ، وإلىٰ الخفَّةِ حالَ الدعوةِ للإجابةِ وإلىٰ الكثرةِ حالَ الشَّدَّةِ[1] وإلىٰ القِلَّةِ حالَ العَدِّ، ولا يَخْفَىٰ ما اشتمَلَ عليه هذا التقديمُ من الطِّباقِ بذِكْرِ القلَّةِ والكثرةِ والخفَّةِ والثِّقَلِ؛ إذ بينَ كلِّ اثنين منها تَضادٌّ.

(تأكيدُ المدْحِ بما يُشبِهُ الذَّمَّ) بأنْ يُبالِغَ في المدْحِ إلىٰ أنْ يأتيَ بعبارةٍ يَتوَهَّمُ السامعُ في بادئِ الأمْرِ أنه ذَمٌّ (ضَرْبان) أي: نوعانِ: (أحدُهما) وهو أحسنُهما: (أن يُستَثْنَىٰ من

(١) أي: الحَمْلَة علىٰ الأعداء والهجوم عليهم.

صفةِ ذَمٍّ منفيَّةٍ صفةُ مدْحٍ على تقديرِ دخولِها فيها، كقولِه :

ولا عيبَ فيهم غيرَ أن سيوفَهم   بهنَّ فُلولٌ من قِراعِ الكتائبِ(١)

صفةِ ذمٍّ مَنفيَّةٍ) عن الشيءِ (صفةُ مدْحٍ) لذلك الشيءِ نائبُ فاعلِ يُسْتَثنَىٰ (علىٰ تقديرِ) أي: فرْضِ (دخولِها) أي: صفةِ المدْحِ (فيها) أي: في صفةِ الذمِّ.

فالمرادُ بالتقديرِ هنا: تقديرُ الدخولِ علىٰ وجهِ التعليقِ الموجِبِ لكونِه علىٰ وجهِ الشكِّ، لا ادِّعاءُ الدخولِ علىٰ وجهِ الجزْمِ والتصميمِ.

وإنما كان ما ذُكِرَ من تأكيدِ المدْحِ بما يُشْبِهُ الذمَّ؛ لأن نَفيَ صفةِ الذمِّ علىٰ وجهِ العمومِ حتىٰ لا يَبْقَىٰ في الْمَنْفيِّ عنه مدْحٌ(٢).

وبما تَقرَّرَ من أن الاستثناءَ من النفيِ إثباتٌ كان استثناءُ صفةِ المدْحِ بعدَ نفيِ الذمِّ إثباتًا للمدْحِ.

وإنما كان هذا التأكيدُ مُشْبِهًا للذمِّ وفي صورتِه؛ لأنه لما قُدِّرَ الاستثناءُ متَّصِلًا(٣)، وقُدِّرَ دخولُ هذا المستثنَىٰ في المستثنَىٰ منه، كان الإتيانُ بهذا المستثنَىٰ لو تَمَّ التقديرُ وصَحَّ الاتِّصالُ ذمًّا؛ لأن العيبَ منفيٌّ، فإذا كانَ هذا عيبًا كان إثباتًا للذمِّ لكن وُجِدَ مدحًا، فهو في صورةِ الذَّمِّ وليس بذَمٍّ.

(كقولِه) أي: قولِ النابغةِ زيادِ بنِ معاويةَ الذُّبْيانيِّ: (ولا عَيْبَ فيهم غيرَ أن سيوفَهم بهن فُلولٌ) جمْعُ «فَلٍّ»، وهو الكسْرُ في حدِّ السيفِ (من قِراعِ) بكسْرِ القافِ، أي: مُضاربَةِ (الكتائبِ) جمْعُ «كَتيبةٍ» وهي الجماعةُ المستعِدَّةُ للقتالِ، أي: الجيوشِ.

فقولُه: «لا عَيْبَ فيهم» نفيٌ لكلِّ عيبٍ، ونفيُ كلِّ عيبٍ مدْحٌ، ثم استثنَىٰ من العيْبِ المنفيِّ كونَ سيوفِهم مفلولةً من مُضاربَةِ الكتائبِ علىٰ تقديرِ كونِه عيبًا، أي: إنْ فُرِضَ كونُ فلولِ السيفِ عيبًا ثَبَتَ العيبُ وإلا فلا.

---

(١) ومن جميل ما تحقق فيه هذا اللون البديعي قوله تعالىٰ حاكيًا عن نوح عليه السلام: ﴿قَالَ يَٰقَوْمِ لَيْسَ بِي ضَلَٰلَةٌ وَلَٰكِنِّي رَسُولٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٦١﴾ [الأعراف] فكأنه قال: ليس بي ضلالة وعيب سوىٰ أني رسول من رب العالمين.

(٢) قوله: «مدحٌ» خبرُ «أنَّ» في قوله: «لأن نفي... إلخ»، والسياق ربما يوهم أنها فاعل لـ«يبقىٰ» وليس مرادًا.

(٣) يعني: استثناء صفة المدح من المستثنىٰ منه الذي هو صفة ذم.

ثانيهما: أن يُثْبَتَ لشيءٍ صفةُ مدحٍ ويُؤْتَى بعدَها بأداةِ استثناءٍ تَلِيها صفةُ مدحٍ أخرى، كقولِه:

فَتًى كَمُلَتْ أوصافُه غيرَ أنه ... جَوادٌ فما يُبقِي علَى المالِ باقيًا

حسْنُ التعليلِ: هو أنْ يُدَّعَى لوصفٍ علَّةٌ غيرُ حقيقيَّةٍ........

(ثانيهما: أنْ يُثْبَتَ لشيءٍ صفةُ مدْحٍ ويُؤْتَىٰ بعدَها) أي: بعدَ صفةِ المدْحِ (بأداةِ استثناءٍ تَلِيها) أي: تُذكَرُ تلك الأداةُ حالَ كونِها تَلِيها أي: تأتي بعدَها (صفةُ مدْحٍ أخرىٰ) كائنةٌ لذلك الشيءِ الموصوفِ سواءٌ كانت الصفةُ الثانيةُ مؤكِّدةً للأُولىٰ ولو بطريقِ اللُّزومِ.

(كقولِه) أي: الشاعرِ (فتًىٰ كمُلَتْ أوصافُه) هذه صفةُ مدْحٍ (غيرَ أنه جَوادٌ) أي: كريمٌ غايةَ الكرَمِ (فما يُبْقِي عَلىٰ المالِ باقيًا) هذه صفةُ مدْحٍ ثانيةٌ.

وجْهُ تأكيدِ المدْحِ في هذا: أن الإتيانَ بأداةِ الاستثناءِ يُشعِرُ بأنه أُريدَ إثباتُ مخالِفٍ لما قبلَها؛ لأن الاستثناءَ أصلُه المخالَفةُ فلمَّا كان المأتِيُّ به بعدَها كونَه جَوادًا المستلزِمَ لتأكيدِ كمالِ أوصافِه جاءَ التأكيدُ كما لا يَخفَىٰ علىٰ كلِّ ذي طبْعٍ سليمٍ.

أو كانت الصفةُ الثانيةُ غيرَ ملائمةٍ للأُولىٰ، كما في قولِ أبي الفضلِ بديعِ الزمانِ الهمَذانيِّ في مدْحِ خَلَفِ بنِ أحمدَ السِّجِسْتَانيِّ:

هو البدرُ إلا أنه البحرُ زاخِرًا ... سِوىٰ أنه الضِّرْغَامُ لكنه الوبْلُ(١)

فقولُه «هو البدرُ» صفةٌ مدحيَّةٌ أُولَىٰ، وقولُه: «البحرُ زاخرًا» صفةٌ مدحيَّةٌ ثانيةٌ، وليس بينَهما مُلاءَمةٌ.

(حسْنُ التعليلِ: هو أن يُدَّعَىٰ) أي: يُثْبَتَ بالدَّعْوَىٰ (لوصْفٍ علَّةٌ) مناسِبةٌ له (غيرُ حقيقيَّةٍ) أي: غيرُ مطابِقةٍ للواقعِ بمعنىٰ أنها ليستْ علَّةً في نفْسِ الأمْرِ، بل اعتُبِرَتْ علَّةً بوجْهٍ يُتَخَيَّلُ به كونُ التعليلِ بها صحيحًا، سواءٌ كانت أمرًا اعتباريًّا(٢) أو موجودًا في الخارجِ، وهذا القيْدُ لازِمٌ؛ إذ لو كانت تلك العِلَّةُ حقيقيَّةً، أي: عِلَّةً في نفسِ الأمرِ لم يكنْ

---

(١) الضرغام: الأسد. والوبل: المطر الشديد.

(٢) الأمر الاعتباري: أي: الذهني المحض الذي ليس له وجود حقيقي.

فيها غرابةٌ، كقولِه:

لـو لـم تكـنْ نيـَّـةُ الجـوزاءِ .... **...............................**

ذلك من محسِّناتِ الكلامِ لعدَمِ التصرُّفِ فيه.

(فيها) أي: في هذه العِلَّةِ (غَرَابَةٌ) أي: اعتبارٌ لطيفٌ مشتمِلٌ علىٰ دقَّةِ نظَرٍ، سواءٌ كان هذا الوصفُ الذي ادُّعِيْتَ له علَّةٌ، ثابتًا فيُقصَدُ بيانُ علَّتِه أو غيرَ ثابتٍ فيُرادَ إثباتُها، وسواءٌ كان الوصفُ الثابتُ ظاهرَ العلَّةِ، كقولِ المتنبِّي:

مـا بـه قتْـلُ أعادِيـه ولكـنْ **يَـتَّقِي إخـلافَ مـا تَرجُـو الذئـابُ**

فإنَّ قتْلَ الأعادي عادةُ الملوكِ ليَسْلَموا مِن أذاهم وضَرِّهم ولكنَّ المتنبِّي اخترَعَ لذلك سببًا غريبًا، وهو الكرَمُ الغَريزيُّ ومحبَّتُه إجابَةَ طالبِ الإحسانِ وتجنُّبَ إخلافِ مرجوِّ الذئابِ[١].

أو كان غيرَ ظاهرِ العلَّةِ، كقولِ أبي هلالٍ العسْكَرِيِّ:

زعَـمَ البنَفْـسِجُ أنـه كعُـذَارِه **حُـسْنًا فسَلُّوا مـن قفـاه لـسانَه**

فخروجُ ورقةِ البنفسجِ إلىٰ الخلْفِ، لا علَّةَ له، لكنَّه ادَّعىٰ أن علَّتَه الافتراءُ علىٰ المحبوبِ.

وسواءٌ كان الوصْفُ الغيرُ الثابتِ ممكِنًا كقولِ مسلِمِ بنِ الوليدِ:

يـا وَاشِـيًا حـسُنَتْ فينـا إسـاءتُه **نَـجَّى حِـذارُكَ إنـساني مـن الغَـرَقِ**

فاستحسانُ الإساءةِ ممكِنٌ غيرُ ثابتٍ فقُصِدَ إثباتُه[٢].

أو كان غيرَ ممكِنٍ (كقولِه) أي: الخطيبِ القَزْوِينِيِّ مترْجِمًا بالعربيَّةِ بيتًا فارسيًّا (لو لم تكنْ نيَّةُ الجوزاءِ) برْجٌ من البروجِ الفلكيَّةِ الاثني عشرَ فيه عدَّةُ نجومٍ تُسمَّىٰ نِطاقَ الجوزاءِ ومنْطِقَةَ الجَوْزاءِ.

والمِنْطَاقُ والمِنْطَقَةُ: ما يُشَدُّ به الوسَطُ وقد يكونُ مُرَصَّعًا بالجواهرِ حتىٰ يكونَ كعقْدٍ

---

(١) يعني: كأنه كلما غدا إلىٰ الحرب رَحَبت الذئاب أن يجود عليها بلحوم من أعدائه كما عودها، فلم يرد أن يخيِّب رجاءها فيه.

(٢) كونه غير ثابت أنه مخالف لعادة عموم الناس، ومن ثم أثبته بذكر سببه وهو شدة حذاره من الواشي منه من البكاء، فسلِمَ إنسانُ عينه من الغرق في الدموع.

.... خِدْمَتَه لَمَا رأيْتَ عليها عِقْدَ مُنْتَطَقِ

ائتلافُ اللفظِ مع المعنى: هو أن تكونَ الألفاظُ موافِقةً للمعانى، فتُختارُ الألفاظُ الجَزْلَةُ والعباراتُ الشديدةُ للفخْرِ والحماسةِ، والكلماتُ الرقيقةُ والعباراتُ الليِّنَةُ للغَزَلِ، ونحوِه، كقولِه:

إذا ما غَضِبْنَا غَضْبَةً مُضَرِيَّةً هتَكْنَا حِجابَ الشمسِ أو قَطَرَتْ دَمَا

إذا ما أَعَرْنَا سيِّدًا من قبيلةٍ ذُرَا مِنْبَرٍ ....

خالصٍ من الدُّرِّ، (خِدْمَتَه) بالنصْبِ خبرُ لم تكنْ أي: خدمةَ الممدوحِ.

(لما رأيتَ عليها) أي: على الجوزاءِ (عِقْدَ مُنْتَطَقٍ) بفتحِ الطاءِ اسمُ مفعولٍ أي: لما رأَيْتَ عليها عِقْدًا مُنْتَطَقًا به، أي: مشدودًا في وسَطِها كالنِّطاقِ أي: الحزام فجَعلَ الشاعرُ علَّةَ شَدِّ الجوزاءِ النطاقَ في وسطِها خدمةَ الممدوحِ، وهي صفةٌ غيرُ ممكِنةٍ، فقَصَدَ إثباتَها على خِلافِ الواقعِ[1].

(ائتلافُ اللفظِ مع المعنى هو أن تكونَ الألفاظُ موافِقةً للمعاني، فتُختارَ الألفاظُ الجزْلَةُ) أي: العظيمةُ الغيرُ الرَّكيكةِ، (والعباراتُ الشديدةُ) أي: شديدةُ اللهجةِ (للفخْرِ) أي: الافتخارِ والمباهاةِ بالمكارمِ والمناقبِ (والحماسةِ) أي: الشدَّةِ في الأمرِ والشجاعةِ (و) تُختارَ (الكلماتُ الرقيقةُ والعباراتُ الليِّنةُ) عطْفُ تفسيرٍ لما قبلَه (للغزَلِ) بفتحتين هو حديثُ الفِتيانِ والجواري (ونحوِه) كالمدْحِ (كقولِه) أي: الشاعرِ في الفخْرِ والحماسةِ (إذا ما غَضِبْنَا) «ما» زائدةٌ لوقوعِها بعدَ «إذا» (غَضْبَةً مُضَرِيَّةً) نِسبةً إلى مُضَرَ بنِ نِزارِ بنِ مَعَدِّ بنِ عَدْنانَ (هتكْنَا) أي: خَرَقْنَا وجَذَبْنا حتى نَزَعْنا (حِجَابَ الشمسِ) المرادُ بالشمسِ هنا الحقُّ بجامعِ الوضوحِ في كلٍّ بقرينةِ السياقِ (أَو) بمعنى «إلى» (قَطَرَتْ) أي: الشمسُ (دمًا) أي: إلى أن يَظْهَرَ لونُ الدمِ، وهو الحمرةُ، فهو ترشيحٌ للاستعارةِ في الشمسِ.

(إذا ما أَعَرْنَا) «مَا» زائدةٌ كالبيتِ السابقِ (سيِّدًا من قبيلةٍ ذُرَا مِنْبَرٍ) الذُّرَى بضمِّ الذالِ المعجَمةِ أو كسْرِها: جمْعُ «ذُروةٍ» بالضمِّ أو الكسْرِ أيضًا وهو من كلِّ شيءٍ

---

(١) يعني لما ادعى أن الجوزاء تريد أن تخدم الممدوح وهي صفة غير ممكنة أقام عليها علة طريفة من نسج خياله إذ تصور أن النجوم التي تحيط بالجوزاء إنما هي نطاق شدته حولها تهيؤًا لخدمته على نحو ما يفعل الخدم.

.... صلَّىٰ علينا وسلَّما

وقولِه:

لـم يَطُـلْ لَيْـلِي ولكـن لـم أَنَـمْ ... ونَـفَـىٰ عَـنِّي الكَـرَىٰ طَيْـفٌ أَلَـمْ

أُسلوبُ الحكيمِ وهو تَلَقِّي المخاطَبِ بغيرِ ما يَترَقَّبُه، أو السائلِ بغيرِ ما يَطْلُبُه، تَنبيهًا على أنه الأَوْلى بالقصْدِ.

فالأَوَّلُ: يكونُ بحمْلِ الكلامِ على خِلافِ مرادِ قائلِه.

أعلاه. أي: صفةَ شرَفٍ (صلَّىٰ علينا) أي: دعا لنا بخيرٍ (وسلَّما) أي: ذُكِرَ ونَوَّهَ باسمِنا في جماعتِه وقومِه.

(وقولِه) أي: الشاعرِ في الغزَلِ: (لم يَطُلْ لَيْلِي) بياءِ المتكلِّمِ (ولكن لم أَنَمْ. ونَفَىٰ عنِّي الكَرَىٰ) كالعصا وزنًا، أي: النُّعاسُ (طَيْفٌ) أي: طيفُ خيالِ المحبوبِ (أَلَمّ) أي: نَزَلَ. قال ابنُ فارسٍ: الطَّيْفُ والطائفُ: ما أطافَ بالإنسانِ من الجِنِّ والإنسِ والخيالِ. انتهىٰ.

(أسلوبُ الحكيمِ: وهو تَلَقِّي المخاطَبِ) بفتحِ الطاءِ من إضافةِ المصدرِ إلىٰ المفعولِ، أي: تَلَقِّي المتكلِّمِ بالكلامِ الثاني المخاطَبَ وهو المتكلِّمُ بالكلامِ الأوَّلِ، (بغيرِ ما يترَقَّبُه) أي: بغيرِ ما ينتظرُه ذلك المخاطَبُ من ذلك المتكلِّمِ، (أو تلَقِّي (السائلِ بغيرِ ما يَطْلُبُه) أي: بغيرِ ما يَطلُبُ الإجابةَ عليه.. قسمان الفرْقُ بينهما: أنَّ تلَقِّيَ السائلِ مبْنِيٌّ علىٰ السؤالِ بخلافِ تَلَقِّي المخاطَبِ، وإنَّما يُتلَقَّىٰ المتكلِّمُ في الأوَّلِ بغيرِ ما يَترقَّبُه حيثُ يُراعَىٰ مُقْتَضَىٰ الحالِ، (تنبيهًا) أي: من ذلك المتكلِّمِ لذلك المخاطَبِ (علىٰ أنه) أي: ذلك الغيرَ هو (الأَوْلَىٰ بالقصْدِ) والإرادةِ دونَ ما يُرْتَقَبُ.

وإنما تُلُقِّيَ السائلُ في الثاني بغيرِ ما يَطلبُه تَنبيهًا من المُجيبِ للسائلِ علىٰ أن ذلك الغيرَ المجابَ به هو الأنسبُ أن يكونَ عندَه، لا المسئولُ عنه.

(فـ) القِسْمُ (الأوَّلُ) وهو تَلَقِّي المخاطَبِ بغيرِ ما يترَقَّبُه (يكونُ) أي: يَحْصُلُ (بحمْلِ الكلامِ) الباءُ سببيَّةٌ أي: بسببِ حمْلِ المتكلِّمِ الكلامَ (علىٰ خِلافِ مرادِ قائلِه) أي: الذي هو المخاطَبُ يعني: علىٰ معنًىٰ غيرِ المعنىٰ الذي يَقصِدُه.

كقولِ القَبَعْثَرَى للحجَّاجِ – وقد تَوَعَّدَه بقولِه: «لأَحْمِلَنَّكَ على الأَدْهَمِ»: «مثلَ الأميرِ يَحْمِلُ على الأدهَمِ والأشهبِ» فقالَ له الحجَّاجُ: «أَردْتُ الحديدَ». فقالَ الْقَبَعْثَرَى: «لأن يكونَ حديدًا خيرٌ من أن يكونَ بَلِيدًا».

أرادَ الحجَّاجُ بالأَدْهَمِ القيدَ، وبالحديدِ الْمَعْدِنَ المخصوصَ، وحَمَلَهُما الْقَبَعْثَرَى على الفرَسِ الأَدْهَمِ الذى ليس بَلِيدًا.

(**كقولِ القَبَعْثَرَىٰ**) كان من رؤساءِ العربِ وفُصَحائِهم ومن جملةِ الخوارجِ الذين خَرَجوا علىٰ سيِّدِنا عليٍّ، كرَّمَ اللهُ وجْهَه (**للحجَّاجِ و**) الحالُ (**قد توعَّدَه بقولِه**) أي: قالَ الحجَّاجُ للقَبَعْثَرَىٰ متوعِّدًا إيَّاه؛ لأن القَبَعْثَرَىٰ كان جالسًا في بُسْتانٍ مع أصحابِه في زمَنِ الحِصْرِمِ -أي: العِنَبِ الأخضرِ- فذَكَرَ بعضُهم الحجَّاجَ فقالَ القَبَعْثَرَىٰ: اللهمَّ سوِّدْ وجهَه واقْطَعْ عُنُقَه واسْقِني من دمِه، فَوُشِيَ به إلىٰ الحجَّاجِ فلما مَثَلَ بينَ يديه قالَ له: «أنت قُلْتَ ذلك»، فقالَ القَبَعْثَرَىٰ: نعم ولكن أردتُ العِنَبَ الحِصْرِمَ ولم أُرِدْكَ، فقالَ له: (**لأَحْمِلنَّك علىٰ الأدهَمِ**) أي: لأُلْجِئَنَّكَ إلىٰ القَيْدِ، أي: إلىٰ أن تصيرَ مقيَّدًا بالقيْدِ الحديدِ الأسودِ سُمِّيَ القيْدُ المذكورُ بالأدهَمِ لشدَّةِ سوادِه فقالَ القَبَعْثَرَىٰ: (**مِثْلُ الأميرِ يَحمِلُ علىٰ الأدهَمِ والأشْهَبِ**) يعني: الفرَسَ الأسودَ والفرسَ الأبيضَ. (**فقالَ له الحجَّاجُ: أرَدْتُ**) أي: بالأدهمِ (**الحديدَ**) أي: الأسودَ المعلومَ لا الفرسَ الأسودَ (**فقالَ القَبَعْثَرَىٰ: لأن يكونَ حديدًا خيرٌ من أن يكونَ بَلِيدًا**) فقالَ الحجَّاجُ لأعوانِه: «احمِلُوه» فلمَّا حَمَلُوه قالَ: ﴿سُبۡحَٰنَ ٱلَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَٰذَا﴾ الآيةَ، فقالَ: اطْرَحوه علىٰ الأرضِ فلما طَرَحُوه قالَ: ﴿۞ مِنۡهَا خَلَقۡنَٰكُمۡ وَفِيهَا نُعِيدُكُمۡ﴾. فصَفَحَ عنه الحجَّاجُ وأحسَنَ إليه علىٰ ما قِيلَ.

(**أرادَ الحجَّاجُ بالأدهمِ القيدَ**) أي: الحديدِ الأسودِ (**و**) أرادَ (**بالحديدِ المعْدِنَ المخصوصَ وحَمَلَهُما**) -أي: الأدهمَ والحديدَ- القَبَعْثَرَىٰ علىٰ الفرسِ الأدهمِ الذي غَلَبَ سَوادُه، حتىٰ ذَهَبَ البياضُ بمعنىٰ أنه يُولَدُ، وفيه شعَراتٌ بِيضٌ، ثم يَكْثُرُ الشعَرُ الأسودُ حتىٰ يَغْلِبَ علىٰ الأبيضِ ويَذهبَ الأبيضُ بالمرَّةِ بأن يَنقلبَ البياضُ سوادًا.

(**الذي ليس بَلِيدًا**) بل كان ذا حِدَّةٍ ومرادُه بهذا الحمْلِ تَخطِئَةُ الحجَّاجِ بأن الأَلْيَقَ به الوعدُ بالحملِ علىٰ الفرسِ الأدهمِ الذي ليس بَلِيدًا، لا الوعيدُ بالحمْلِ علىٰ الأدهمِ

والثاني: يكونُ بتنزيلِ السؤالِ منزِلةَ سؤالٍ آخَرَ مناسِبٍ لحالةِ المسألةِ، كما في قولِه تعالى: ﴿۞ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ ۖ قُلْ هِىَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ ﴾ [البقرة:١٨٩] سأَلَ بعضُ الصحابةِ النبيَّ ﷺ: ما بالُ الهِلالِ يبدو دَقيقًا ثم يَتزايدُ حتى يَصيرَ بَدْرًا ثم يَتناقَصُ حتى يعودَ كما بَدَا، فجاءَ الجَوابُ عن الحِكْمَةِ المترتِّبَةِ على ذلك؛ ....

الذي هو القيدُ الحديدُ الأسودُ(١).

(و) القسمُ (الثاني): وهو تلَقِّي السائلِ بغيرِ ما يَطلُبُه (يكونُ) أي: يَحْصُلُ (بتنزيلِ السؤالِ) أي: سؤالِ السائلِ (منزلَةَ سؤالٍ آخَرَ) غيرِ ذلك السؤالِ (مناسِبٍ لحالةِ المسألةِ) أي: فيُترَكُ سؤالُه ويُجابُ عن سؤالٍ لم يَسْأَلْه فالسائلُ له حينئذٍ سؤالان، أحدُهما ما سألَ عنه، ولم يُجَبْ عنه، والآخَرُ ما لم يَسْأَلْ عنه، وأجابه الْمُجيبُ عنه، وكُلٌّ من السؤالين للسائلِ به اهتمامٌ.

(كما في قولِه تعالىٰ: ﴿۞ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ ۖ قُلْ هِىَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ ﴾ سألَ بعضُ الصَّحابةِ) أي: معاذُ بنُ جَبَلٍ وربيعةُ بنُ غُنْمٍ الأنصاريُّ (النبيَّ ﷺ) فقالا له: يا رسولَ اللهِ: (ما بالُ الهلالِ يَبدو دقيقًا) مثلَ الخيطِ (ثم يَتزايدُ حتىٰ) يَمْتلِئَ ويَسْتوِيَ و(يَصيرَ بدرًا، ثم) لا يَزالُ (يَتناقصُ حتىٰ يَعودَ كما بَدا) وهذا بظاهرِه سؤالٌ عن السببِ الفاعِلِ في اختلافِ القمرِ.

(فجاءَ الجوابُ عن الحكمَةِ) «عن» بمعنىٰ الباءِ، أي: ببيانِ الثمرةِ والحكمةِ (المترتِّبَةِ علىٰ ذلك) في قولِه: «قُلْ هي مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ». وذلك لأنَّ الاختلافَ يَتحقَّقُ به نهايةُ كلِّ شهرٍ فيَتميَّزُ به كلُّ شهرٍ عما سواه، ويَجتمعُ من ذلك اثنا عشرَ شهرًا، هي مجموعُ السنةِ، ويَتميَّزُ كلُّ واحدٍ عن الآخَرِ باسمِه وخاصَّتِه فيَتعيَّنُ به الوقتُ للحَجِّ والصيامِ ووقتُ الحرْثِ والآجالِ وغيرُ ذلك.

مع أن السببَ الفاعلَ في ذلك هو أن نورَ القمرِ مستفادٌ من نورِ الشمسِ فإذا تَسامَتَا لم يَظهَرْ في القمرِ شيءٌ من نورِها لحيلولةِ الأرضِ بينَهما، فإذا انحرفَ القمرُ عنها قابَلَه شيءٌ منها، فيَبدو فيهِ نورُها، ولذا يُرَىٰ دقيقًا منعَطِفًا كالقوْسِ.

---

(١) ومثله: من سأل تاجرًا: كم رأس مالك؟ فأجابه: إني أمين وثقة الناس بي عظيمة.

لأنها أهمُّ للسائلِ، فنُزِّلَ سؤالُهم عن سببِ الاختلافِ منزِلَةَ السؤالِ عن حكمتِه.

ثم كلَّما ازدادَ البُعدُ من المُسامَتَةِ ازدادت المقابلَةُ فيَعْظُمُ النورُ حتى يُقابِلَها تمامًا فيُرَىٰ النورُ فيه جميعًا، ثم إذا أَخذَ القمرُ في القرْبِ من الشمسِ في سَيْرِه كان الانتقاصُ بمقدارِ الزيادةِ حتىٰ يُسامِتَها فيَضمحِلَّ جميعًا.

وإنما لم يَأْتِ الجوابُ بذلك لعدَمِ تعلُّقِ الغرَضِ به، و(**لأنها**) أي: الحكمةَ، أعني: معرفتَه (**أهمُّ للسائلِ**) بخلافِ معرفةِ السببِ الفاعل فلا أهميَّةَ لها على أنها تحتاجُ إلىٰ دراساتٍ عاليةٍ في علْمِ الفلَكِ والهيئةِ.

(**فنُزِّلَ سؤالُهم عن سببِ الاختلافِ**) أي: اختلافِ القمرِ بـ (**منزلةِ السؤالِ عن حكمتِه**) تنبيهًا علىٰ أن الأَوْلىٰ والأَلْيَقَ بهم أن يَسألوا عن ذلك لأنهم ليسوا ممن يَطَّلِعون بسهولةٍ علىٰ دقائقِ علْمِ الفلَكِ كما قدَّمْنا آنِفًا.

المُحَسِّنَاتُ اللَّفْظِيَّةُ

الجِنَاسُ: هو تشابُهُ اللفظَيْنِ في النطْقِ لا في المعنى، ويكُونُ تامًّا وغَيرَ تامٍّ، فالتامُّ: ما اتَّفَقَتْ حروفُه في الهيئةِ والنوعِ ووالعدَدِ..................

ألمحسِّناتُ اللَّفظيَّةُ

(**الجِناسُ**) بكسْرِ الجيمِ (**هو**) أي: الجِناسُ اصطلاحًا: (**تشابُهُ اللفظين في النُّطْقِ**) بهما بأن يكونَ المسموعُ فيهما مُتَّحِدَ الجنسيَّةِ كُلًّا أو جُلًّا فلا يَكْفِي التشابُهُ في فاءِ الكَلمةِ أو عينِها أو لامِها.

(**لا**) تشابُهُهما (**في المعنىٰ**) بل يَختلفان فيه، فخَرَجَ ما إذا تَشابَهَا في المعنىٰ فقط كـ«الأسدِ والسَّبُعِ» للحيوانِ المفترسِ أو تشابَهَا في اللفظِ والمعنىٰ معًا كالتأكيدِ اللفظيِّ، نحوُ: «قَدِمَ خالدٌ قَدِمَ خالدٌ»، أو تشابَهَا في مجرَّدِ العددِ كما في «ضَرَبَ وعَلِمَ» أو تشابَهَا في مجرَّدِ الوزنِ كما في «ضَرَبَ وقَتَلَ» فلا جِناسَ بينَهما في الكُلِّ.

(**ويكونُ**) أي: الجِناسُ (**تامًّا وغيرَ تامٍّ**) أي: ويَتنوَّعُ إلىٰ هٰذين النوعين:

(**فـ**) الجِناسُ (**التامُّ: ما اتَّفقَتْ حروفُه**) أي: حروفُ كلٍّ من اللفظين المتجانسين (**في الهيئةِ**) أي: في هيئتِها، وهي كيفيَّةٌ حاصلةٌ لها باعتبارِ حركاتِها وسَكَناتِها، وبهذا القيْدِ خرَجَ نحوُ: «البَرْدِ والبُرْدِ» بفتحِ الموحَّدةِ من أحدِهما وضمِّها من الآخَرِ لاختلافِ الهيئةِ التي هي حركةُ الموحَّدَةِ.

(**والنوعِ**) أي: نوعِها، وكلُّ حرفٍ من الحروفِ الهِجائيَّةِ التسعةِ والعشرين نوعٌ برأسِه، فالألِفُ نوعٌ والباءُ نوعٌ، وهكذا.

وبهذا خرَجَ نحوُ: «يَفْرَحُ ويَمرَحُ» لاختلافِهما في الميمِ والفاءِ.

(**و**) في (**العددِ**) أي: عددِها بأن يكونَ مقدارُ حروفِ أحدِ المتجانسين هو مقدارَ حروفِ الآخرِ.

وبه خرَجَ: نحوُ: «الساقِ والمَساقِ» لأن الميمَ في الثانيةِ لا يُقابِلُها شيءٌ في الأُولىٰ بل مزيدةٌ فلم يَتَّفقْ عددُ الحروفِ فيهما.

والترتيبِ، نحوَ:

لـم نلْـقَ غـيرَكَ إنـسانًا يُـلاذُ بـه ... فـلا بَرِحْـتَ لعَـيْنِ الدهـرِ إنـسانًا

و نحوُ:

فَـدَارِهِمْ مـا دُمْـتَ في دَارِهِـم ... وأَرْضِـهِم مـا دُمْـتَ في أرضِـهِمْ

(و) في (الترتيبِ) أي: ترتيبِها بأن يكونَ المقدَّمُ والمؤخَّرُ في أحَدِ المتجانسين هو المقدَّمَ والمؤخَّرَ في الآخرِ.

وبه خرَجَ نحوُ: «الفتْحِ والحَتْفِ».

ثم إن كانا من نوعٍ واحدٍ من أنواعِ الكلمةِ كاسمَيْن سُمِّيَ جِناسًا مماثِلًا (نحوُ) قولِ الْمَعَرِّيِّ: (لم نَلْقَ) أي: نحن (غيرَكَ إنسانًا) أي: شخصًا (يُلاذُ به) أي: يُلْتَجأُ إليه (فلا برِحْتَ لعينِ الدهرِ إنسانًا).

المرادُ بالإنسانِ هنا: إنسانُ العينِ[1]، وقد اتَّفَقَ مع الإنسانِ الأوَّلِ في الهيئةِ والنوعِ والعددِ والترتيبِ وهما من نوعِ الاسمِ.

(و) إن كانا من نوعين كاسمٍ وفعْلٍ سُمِّيَ جِناسًا مُسْتَوْفيًا لاستيفاءِ كلٍّ من المتجانسين أوصافَ الآخَرِ وإن اختَلَفا في النوعِ،

(نحوُ) قولِ الشاعرِ:

إذا رمـاك الدهـرُ في معـشَرٍ ... قـد أجمَـعَ النـاسُ على بُغضِهِمْ

(فـدَارِهم مـا دمْـتَ في دارِهـم ... وأَرضِـهِمْ مـا دمْـتَ في أرضِـهِمْ)

فجَمَعَ بينَ «دارِهم» الأوَّلِ، وهو فعْلُ أمْرٍ، من الْمُداراةِ «ودارِهم» الثاني وهو اسمٌ للمَحَلِّ والمَسْكَنِ وبينَ «أرضِهم» الأوَّلِ وهو فعْلُ أمْرٍ من الإرضاءِ و«أَرضِهم» الثاني وهو اسمٌ لموضِعِ الاستيطانِ من الكُرَةِ الأرضيَّةِ، وقد اتَّفَقَا فيهما هيئةً ونوعًا وعددًا وترتيبًا وهما من نوعَي الفعلِ والاسمِ.

---

(١) إنسان العين: بُؤْبُؤها وهو مركز الإبصار فيها.

وغيرُ التامِّ: نحوُ:

يَمُــدُّونَ مــن أيــدٍ عَــوَاصٍ عواصِــمٍ   تَــصولُ بأسْــيافٍ قَــواضٍ قَواضِــبِ

(و) الجِناسُ (غيرُ التامِّ): هو ما اختَلَفَ فيه اللفظان في واحدٍ من الأمورِ الأربعةِ المتقدِّمةِ، ثم إن كان اختلافُهما في هيآتِ الحروفِ فقط سُمِّيَ: «جِناسًا مُحَرَّفًا»(١) كقولِهم: «جُبَّةُ البُرْدِ جُنَّةُ البَردِ».

أو في أعدادِها سُمِّيَ: «جِناسًا ناقصًا» (نحوُ) قولِ أبي تمَّامٍ (يَمُدُّون) سَواعدَ كائنةً (من أَيْدٍ عَوَاصٍ) جمْعُ «عاصيةٍ»(٢) من «ضَرَبَه بالعصا»، والمرادُ بالعصا هنا: السيفُ بدليلِ ما بعدَه، أي: ضارباتٍ بالسيفِ للأعداءِ، (عَواصمِ) جمْعُ «عاصِمةٍ» من «عَصَمَه»: إذا حفِظَه، أي: حامياتٍ وحافِظاتٍ للأولياءِ من كلِّ مهْلَكةٍ ومَزَلَّةٍ.

(تَصولُ) على الأعداءِ (بأسيافٍ قَواضٍ) جمْعُ «قاضِيَةٍ» من «قَضَى عليه»: إذا قَتَلَه وحَكَمَ عليه بالهلاكِ، أي: قواتلَ للأحياءِ وحاكماتٍ عليهم بالهلاكِ.

(قواضِبِ) جمْعُ «قاضبةٍ» من «قَضَبَه»: إذا قَطَعَه، أي: قواطِعَ لكلِّ ما لاقاها، سواءٌ كان خَشَبًا أو حجَرًا أو حديدًا.

أو في أنواعِها سُمِّيَ: «جِناسًا مضارِعًا» إن كان الحرفان اللذان وقَعَ بينَهما الاختلافُ متقارِبَيْنِ في الْمَخْرَجِ، نحوُ قولِ أبي القاسمِ الحَريريِّ: «بيني وبينَ كِنِّي(٣) ليلٌ دامسٌ وطريقٌ طامِسٌ»(٤) فإن الدالَ والطاءَ متقاربان في المَخرَجِ؛ لأنهما من اللسانِ مع أصْلِ الأسنانِ.

وإلا فسُمِّيَ: «جِناسًا لاحِقًا»، نحوُ قولِه تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ①﴾ فإن الهاءَ واللامَ متباعدان في المَخرَجِ؛ لأن الهاءَ من أقصى الحلْقِ واللامَ من طرَفِ اللسانِ.

(١) ويأتي رديفًا له «الجناس المصحَّف»، وهو ما تماثل ركناه وضعًا واختلفا نطقًا بحيث لو زال إعجام أحدهما لم يتميز عن الآخر، كقول الشاعر:

مــن بحـر شِـعرك اغــترف   وبفــضل عِلمــك أعْــتَرف

(٢) يعني: اسم فاعل من «عَصاهُ يَعْصُوه»: إذا ضربه بالعصا.

(٣) الكِنيُّ: ما يستر الإنسان وكنه، والمراد الدار والمسكن.

(٤) أجمل من هذا وأبدع وأشيع قوله تعالى: ﴿وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْـَٔوْنَ عَنْهُ﴾ [الأنعام:٢٦].

السَّجْعُ: هو توافُقُ الفاصلتين نثرًا في الحرفِ الأخيرِ، نحوُ: «الإنسانُ بآدابِه لا بزيِّهِ وثيابِه»، ونحوُ: «يَطْبَعُ الأسجاعَ بجواهرِ لفظِه، ويَقْرَعُ الأسماعَ بزواجرِ وعْظِه».

الاقتباسُ: هو أن يُضَمَّنَ الكلامُ شيئًا من القرآنِ أو الحديثِ، لا على أنه منه، ....

وإن كان اختلافُهما في ترتيبِهما سُمِّيَ: «جِناسَ القَلْبِ»، نحوُ قولِ الأحنفِ بنِ قيسٍ:

حُسامُكَ فيهِ للأحبابِ فتْحٌ ... ورُمْحُكَ فيهِ للأعداءِ حَتْفُ

فإنك إذا أخذْتَ الفاءَ ثم التاءَ ثم الحاءَ كان «فتْحًا» وإن أخذْتَ الحاءَ ثم التاءَ ثم الفاءَ كان «حتْفًا».

(**السجْعُ: هو**) مأخوذٌ من سجْعِ الحَمامِ وهو تغريدُه، واصطلاحًا: (**توافُقُ الفاصلتين**) تثنيةُ «الفاصِلةِ» وهي الكلمةُ الأخيرةُ من الفِقرةِ أي: الكلمتين اللتين في آخرِ الفِقرتين (**نثرًا**) أي: حالةَ كونِهما من النثرِ سواءٌ كان قرآنًا أو غيرَه (**في الحرفِ الأخيرِ**) أي: في حرفٍ واحدٍ كائنٍ في آخرِ كلٍّ منهما. قال **السكَّاكِيُّ**: السجْعُ في النثرِ كالقافيةِ في الشعْرِ. انتهى.

(**نحوُ**) قولِك: (**«الإنسانُ بآدابِه لا بزيِّهِ وثيابِه» ونحوُ**) قولِ الحريريِّ: فهو (**يَطْبَعُ الأسجاعَ بجواهرِ لفظِه**) أي: يُزيِّنُ الأسجاعَ بألفاظِه الشبيهةِ بالجواهرِ (**ويَقْرَعُ الأسماعَ**) أي: يَدُقُّ، والمرادُ لازمُ الدقِّ وهو التأثيرُ أي: يُؤثِّرُ في الأسماعِ (**بزواجرِ وعْظِه**) أي: بوعْظِه المشتمِلِ على الزواجرِ(١).

(**الاقتباسُ: هو أن يُضَمَّنَ الكلامُ**) سواءٌ كان نثرًا أو نظمًا (**شيئًا من القرآنِ أو الحديثِ**) النبويِّ على قائلِه أفضلُ الصلاةِ والسلامِ.

والمرادُ بتضمينِه: أن يُؤتَى بشيءٍ من لفظِ القرآنِ أو من لفظِ الحديثِ في ضِمْنِ الكلامِ بشرْطِ أن يكونَ المأتيُّ به على أنه من كلامِ المضمِّنِ بكسْرِ الميمِ، (**لا على أنه منه**) أي: من القرآنِ أو الحديثِ.

خرَجَ بهذا القيْدِ: الإتيانُ بشيءٍ من القرآنِ مرادًا به القرآنُ؛ فإنه من أقبحِ القبيحِ ومن

---

(١) قال البلاغيون: لا يستحسن من السَّجعِ إلا ما جاء عفوًا غير متكلَّف تابعًا للمعنى خادمًا له.

كقوله:

لا تكُنْ ظالِمًا ولا تَرْضَى بالظُّلْـ ـمِ وأَنْكِرْ بكلِّ ما يُستطاعُ
يومَ يأتي الحِسابُ ما لظَلومٍ من حميمٍ ولا شفيعٍ يُطاعُ

وقولِه:

لا تُعادِ الناسَ في أوطانِهم قَلَّما يُرْعَى غريبُ الوطَنِ
وإذا ما شِئتَ عَيْشًا بينَهم خالِقِ الناسَ بخُلْقٍ حَسَنِ

ولا بأسَ بتغييرٍ يسيرٍ في اللفظِ المقتبَسِ........................

عِظامِ المعاصي، والإتيانُ بشيءٍ من القرآنِ أو الحديثِ علىٰ أنه منه بأنْ يُؤْتَىٰ به علىٰ طريقِ الحكايةِ كأن يقالَ في أثناءِ الكلامِ قالَ اللهُ تعالىٰ كذا، وقالَ النبيُّ ﷺ كذا، فليس من التضمينِ في شيءٍ فلا يكونُ اقتباسًا.

(كقولِه) أي: الشاعرِ:

(لا تكنْ ظالِمًا ولا تَرْضَىٰ بالظُّلْـ ـمِ وأنْكِرْ بكلِّ ما يُسْتَطاعُ

يومَ يأتي الحسابُ) وهو يومُ القيامةِ (ما لظَلومٍ) مبالَغةُ «ظالِمٍ» (من حَميمٍ) أي: صديقٍ أو قريبٍ يَهتَمُّ بأمرِه (ولا شفيعٍ يُطاعُ) فإنه مقتبَسٌ من قولِه تعالىٰ: ﴿مَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنۡ حَمِيمٖ وَلَا شَفِيعٖ يُطَاعُ ﴿١٨﴾﴾ (وقولِه) أي: الشهابِ أبي جعفرِ بنِ مالكٍ الأنْدَلُسيِّ الغِرْناطيِّ: (لا تُعادِ) نَهيٌ من الْمُعاداةِ (الناسَ في أوطانِهم * قَلَّمَا يُرْعَىٰ غريبُ الوطنِ).

(وإذا ما شئتَ عيشًا بينَهم خالِقِ الناسَ بِخُلْقٍ حَسَنِ)

فإنه مقتبَسٌ من قولِه ﷺ لأبي ذَرٍّ الغِفاريِّ: «اتَّقِ اللهَ حَيْثُمَا كُنْتَ، وَأَتْبِعِ السَّيِّئَةَ الْحَسَنَةَ تَمْحُهَا، وَخَالِقِ النَّاسَ بِخُلُقٍ حَسَنٍ». وهو حديثٌ صحيحٌ.

(ولا بأسَ بتغييرٍ يسيرٍ) أي: (في اللَّفظِ المقتبَسِ) ويُسَمَّىٰ اللفظُ معه: «مقتبَسًا»، وأما إذا غُيِّرَ كثيرًا حتىٰ ظهَرَ أنه شيءٌ آخَرُ لم يُسَمَّ اقتباسًا كما لو قيلَ: في شاهَت الوجوهُ. «قَبُحَت الوجوهُ».

للوزْنِ أو غيرِه، نحوُ:

قَدْ كانَ ما خِفْتُ أن يكونا   إنَّا إلى اللهِ راجِعُونَا

والتّلاوةُ ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ ١٥٦﴾ [البقرة].

ثم التغييرُ المغتَفَرُ عندَ يَسارتِه(١) يكونُ إذا قُصِدَ به الاستقامةُ (للوزنِ، أو) الاستقامةُ لـ(غيرِه) أي: غيرِ الوزنِ كاستواءِ القرائنِ في النثرِ (نحوُ) قولِ بعضِ المغارِبةِ حينَ ماتَ صاحبٌ له: (قد كان) أي: وَقَعَ (ما خِفتُ أن يكونا) أي: الموتُ الذي كنتُ أخافُ أنْ يَقعَ (إنَّا إلىٰ اللهِ راجِعونَا) بزيادةِ لفظةِ: «إلىٰ»؛ لاستقامةِ الوزْنِ (والتلاوةُ) في القرآنِ: ﴿وَبَشِّرِ ٱلصَّٰبِرِينَ ١٥٥ ٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَٰبَتْهُم مُّصِيبَةٌ قَالُوٓاْ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ ١٥٦﴾ أي: فقد اقتبَسَ الشاعرُ من هذه الآيةِ وحذَفَ منها ثلاثةَ أشياءٍ: اللامَ مِن «للهِ»، و«إنَّا»، والضميرَ من «إليه».

---

(١) أي: قلته، مصدر «يَسُر يَيْسُر».

خاتمة

حُسْنُ الابتداءِ: هو أن يَجعلَ المتكلِّمُ مبدأَ كلامِه عَذْبَ اللفظِ حَسَنَ السَّبْكِ صحيحَ المعنى، فإذا اشتَملَ على إشارةٍ لطيفةٍ إلى المقصودِ سُمِّيَ «براعةَ الاستهلالِ»(١)، كقولِه في تهنئةٍ بزوالِ مرَضٍ:

الْمَجْدُ عُوفِيَ إذ عُوفِيتَ والكَرَمُ ... وزالَ عنك إلى أعدائِك السَّقَمُ!

(خاتِمةٌ)

نَسألُ اللهَ تعالى حُسنَها

(حُسْنُ الابتداءِ: هو أن يَجعَلَ المتكلِّمُ) شاعرًا كانَ أو كاتِبًا (مَبْدأَ كلامِه عذْبَ اللَّفظِ) أي: حسَنَه، بأن يكونَ في غايةِ البُعدِ عن التنافرِ واستثقالِ الطبْعِ ومخالَفةِ القياسِ.

(حَسَنَ السَّبْكِ) أي: الصياغةِ والتركيبِ بأن يكونَ في غايةِ البُعدِ عن التعقيدِ اللفظيِّ وضعْفِ التأليفِ وتنافُرِ الكلماتِ مطابِقًا لما يَقتضيه الحالُ.

(صحيحَ المعنىٰ) بأن يَسلَمَ من إيهامِ التناقضِ ومن البُطْلانِ ومن الابتذالِ بحيث يَعرفُه كلُّ أحدٍ ومن مخالَفةِ العُرفِ ومن عدَمِ المطابَقةِ لِمُقتضَىٰ الحالِ.

(فإذا اشتَملَ) أي: مَبدأُ كلامِه (علىٰ إشارةٍ لطيفةٍ) ولو كانت خَفِيَّةً (إلىٰ المقصودِ) الذي سِيقَ الكلامُ لأجلِه (سُمِّيَ) أي: الابتداءُ المناسِبُ للمقصودِ: (براعةَ الاستهلالِ) أي: استهلالٌ بارعٌ، أي: أوَّلٌ وابتداءٌ فائقٌ لغيرِه من الابتداءاتِ التي ليست مُشعِرةً بالمقصودِ، وقد يُطلَقُ هذا الاسمُ أيضا علىٰ نفسِ الاشتمالِ المذكورِ، أي: كونُ الابتداءِ مناسِبًا للمقصودِ (كقولِه) أي: أبي الطيِّبِ (في تهنئةٍ) -بالهمزةِ- وهي: إيجادُ كلامٍ يَزيدُ سرورًا بشيءٍ مفروحٍ به (بزوالِ مرَضٍ: الْمَجْدُ عُوفِي إذ عُوفِيتَ) أي: أنتَ (والكرَمُ * وزالَ عنك إلىٰ أعدائِكَ السَّقَمُ)(٢) أي: المرَضُ فاعلُ «زالَ».

---

(١) يعني: أن براعة الاستهلال أخص من حسن الابتداء، لأن البراعة فيها من إشارة لطيفة إلىٰ ما سيق الكلام لأجله، بخلاف حسن الابتداء فلا يشترط فيه ذلك، وهذا علىٰ رأي السيوطي ومن وافقه من المتأخرين، بخلاف المتقدمين كابن المعتز ومن بعد الخطيب القزويني حيث لم يفرقوا بين النوعين.

(٢) قوله: وزال عنك... إلخ، أسلوب خبري لفظًا إنشائي معنىٰ، والمراد به الدعاء.

وكقولِ الآخَرِ في التهنئةِ ببناءِ قصْرٍ:

قصْرٌ عليه تحيَّةٌ وسلامُ   خلَعَتْ عليه جمالَها الأيَّامُ

حسْنُ الانتهاءِ: هو أن يَجعلَ آخِرَ الكلامِ عَذْبَ اللَّفظِ حَسَنَ السَّبْكِ صحيحَ المعنى، فإن اشتملَ على ما يُشْعِرُ بالانتهاءِ سُمِّيَ «براعةَ المقطعِ»، كقولِهِ:

بَقِيتَ بِقاءَ الدهْرِ يا كَهْفَ أهلِهِ!   ....

(وكقولِ الآخَرِ) وهو أشجَعُ السُّلَمِيُّ (في التهنئةِ ببناءِ قصْرٍ: قصْرٌ عليه تحيَّةٌ وسلامُ * خلَعَتْ عليه جمالَها الأيَّامُ) بالرفْعِ فاعلٌ، ضَمَّنَ «خلَعَ» معنى «طرَحَ» فعدَّاه للمفعولِ الثاني بـ«على».

والمعنى: أنَّ الأيامَ نزَعَتْ جمالَها وطرَحَتْه على ذلكَ القصْرِ، وفي نسبةِ الخلْعِ إلى الأيَّامِ دَلالةٌ على تشبيهِ الأيَّامِ برجُلٍ له لِباسٌ جميلٌ نزَعَه وطرَحَه على غيرِه، فجمالُ الأيَّامِ كلِباسٍ أُلْبِسَهُ ذلك القصْرُ.

(حسْنُ الانتهاءِ: هو أن يَجعلَ) المتكلِّمُ (آخِرَ الكلامِ) الذي به انتهتْ وخُتِمتْ القصيدةُ أو الخطبةُ أو الرسالةُ (عذْبَ اللَّفظِ، حسَنَ السَّبْكِ، صحيحَ المعنى) كحُسنِ الابتداءِ.

(فإن اشتَمَلَ) أي: آخِرُ الكلامِ (على ما يُشعِرُ بالانتهاءِ) أي: بأنَّ الكلامَ قد انتهى، سواءٌ كان لفظًا دالًّا بالوضْعِ على الخَتْمِ كلفظِ «انتهى» أو «تَمَّ» أو «كَمُلَ»، وكقولِكَ: «ونسألُه حسْنَ الختامِ».

أو بالعادةِ كأن يكونَ مدلولُه مفيدًا عُرْفًا أنه لا يؤتى بشيءٍ بعدَه فلا يَبقى للنفسِ تشوُّفٌ لغيرِه بعدَ ذلك مثلُ قولِهم في آخِرِ الرسائلِ والمكاتباتِ: «والسلامُ». ومثلُ الدعاءِ، فإن العادةَ جاريةٌ بالختْمِ به.

(سُمِّيَ) أي: الانتهاءُ المشعِرُ بانتهاءِ الكلامِ (براعةَ المقطَعِ) كما يُسَمَّى به نفسُ الاشتمالِ المذكورِ (كقولِه) أي: أبي العلاءِ المعريِّ كما في «المطوَّلِ» أو أبي الطيِّبِ المتنبِّي كما نَسبَه ابنُ فضْلِ اللهِ: (بَقِيتَ بقاءَ الدهْرِ يا كهْفَ أهلِهِ) أي: يا كهفًا يأوِي إليه

وهـــذا دعاءٌ للبريَّـــةِ شـــامِلُ

غيرُه من أهلِه، أي: جِنسِه، بدليلِ ما بعدَه، و«**الكهْفُ**» في الأصلِ: الغارُ في الجبلِ يُلجأُ إليه، استُعيرَ هنا للمَلجَأ.

(**وهذا**) الإشارةُ لقولِه: «بَقِيتَ... إلخ» (**دُعاءٌ للْبَرِيَّةِ**) أي: الناسِ وما يَتعلَّقُ بهم، (**شاملُ**)؛ لأنه لمَّا كان بقاؤُه سببًا لنظامِ البريَّةِ -أي: كونِهم في نَعمةٍ- وسببًا لصلاحِ حالِهم برفْعِ الخلافِ فيما بينَهم ودفْعِ ظُلْمِ بعضِهم عن بعضٍ، وتمكُّنِ كلِّ واحدٍ من بلوغِ مصالِحه، كان الدعاءُ ببقائِه دعاءً بِنَفْعِ العالَمِ، أي: الناسِ وما يَتعلَّقُ بهم. وإنما أَشعَرَ هذا الدعاءُ بانتهاءِ الكلامِ؛ لأنه لا يَبقَىٰ عندَ النفسِ ما يُخاطَبُ به هذا المخاطَبُ بعدَ هذا الدعاءِ، ولأن العادةَ جرَتْ بالختْمِ بالدعاءِ كما قدَّمْنا آنِفًا.

ونسألُه تعالىٰ حُسْنَ الختامِ، وصلَّىٰ اللهُ علىٰ سيِّدِنا محمَّدٍ النبيِّ الأمِّيِّ وعلىٰ آلِه وصحبِه وسلَّمْ، والحمدُ للهِ ربِّ العالمين.

تنبيه

يَنبغِي للمعلِّمِ أن يُناقِشَ تلاميذَه في مسائلِ كلِّ مبحَثٍ شَرَحَه لهم من هذا الكتابِ؛ ليَتَمَكَّنُوا من فَهْمِه جيِّدًا، فإذا رأى منهم ذلك سألَهم مسائلَ أخرى يُمكِنُ إدراكُها مما فَهِمُوه.

(أ) كأن يَسألَهم بعدَ شرْحِ الفصاحةِ والبلاغةِ وفَهْمِهما عن أسبابِ خروجِ العباراتِ الآتيةِ عنهما أو عن إحداهُمَا:

«رُبَّ جَفْنَةٍ مُثْعَنْجِرَهْ، وطَعْنَةٍ مُسْحَنْفِرَهْ، تبقَى غدًا بِأَنْقَرَهْ»، أي: جَفْنَةٍ مَلْأَى، وطَعنَةٍ متَّسِعةٍ، تَبقَى ببلَدِ أَنْقَرَةَ. «الحمدُ للهِ العليِّ الأجلَلِ». «أَكَلتُ العَرِينَ». و«شَرِبْتُ الصُّمَادِحَ» تريدُ اللَّحمَ والماءَ الخالصَ[1].

وازْوَرَّ مـــن كان له زئـــرًا وعافَ عافِي العُـــرْفِ عِرفانَـــه

الأجوبةُ عنها

هذا قولُ امرئِ القيْسِ لما قَصَدَ ملِكَ الرومِ ليَستنجدَه علىٰ قَتلَةِ أبيه فهَوِيَتْهُ بنتُ الملكِ فبَلَغَ ذلك القيصرَ فوَعدَه أن يَتبَعَه بالجنودِ إذا بَلغَ الشامَ أو يأمرَ مَن بالشامِ من جنودِه بنجدتِه.

فلمَّا كان بأنقرةَ بعثَ إليه بثيابٍ مسمومةٍ، فلما لبِسَها تَساقَطَ لحمُه فعَلِمَ بالهلاكِ، فقالَ: «رُبَّ جَفنَةٍ مثْعَنْجِرَةَ، وطَعْنَةٍ مسْحَنْفِرَةَ، وخُطْبَةٍ مستحضَرَةٍ، وقصيدةٍ محبَّرةٍ، تَبقىٰ غدًا بأنقرةَ»، فيه «مثْعَنْجِرَةٌ» وهي غيرُ فصيحةٍ؛ لتنافرِ حروفِها.

قالَه أبو النَّجْمِ من بيتٍ عجُزُه: «الواحدَ الفرْدَ القديمَ الأوَّلَ» فيه: «الأجلَلُ» وهو غيرُ فصيحٍ؛ لأن القياسَ: «الأجلُّ» بالإدغامِ، ولا مسوِّغَ لِفكِّه.

فيه: لفظًا «العرينِ» و«الصُّمَادِحِ» وهما غيرُ فصيحين؛ لغرابتِهما.

معناه انحرفَ ومالَ عنه من كان يزورُه وكَرِهَ طالِبُ الإحسانِ معرفتَه.

وعَجُزُ هذا البيتِ غيرُ فصيحٍ؛ لتنافرِ كلماتِه بتكرارِ كلٍّ من العينِ المهمَلةِ والفاءِ أربعَ مرَّاتٍ.

---

(١) يعني: العرين وهو اللحم، والصُّمادح: وهو الماء الخالص.

ألا ليت شِعْرِي هل يَلومنَّ قومُه زُهَيْرًا على ما جَرَّ من كلِّ جانبِ

****

من يَهتَدِي في الفعْلِ ما لا يَهْتَدِي في القولِ حتى يَفعلَ الشعراءُ

أي: يَهتدِي في الفعْلِ ما لا يَهتَدِيه الشعراءُ في القولِ حتى يفعلَ.

«قَرُبَ منَّا فرأيناه أَسَدًا» تُرِيدُ أَبْخَرَ.

يَجِبُ عليك أن تَفعلَ كذا (تقولُه بشدَّةٍ مخاطِبًا لمن إذا فعَلَ عُدَّ فِعْلُه كَرَمًا وفضْلًا).

(ب) وكأنْ يسألَهم بعدَ بابِ الخبرِ والإنشاءِ أن يُجيبوا عمَّا يأتي:

أَمِنَ الخبرِ أمِ الإنشاءِ قولُك: «الكُلُّ أعْظَمُ من الجُزْءِ»، وقولُه تعالى: ﴿ إِنَّ قَـٰرُونَ كَانَ مِن قَوْمِ مُوسَىٰ ﴾.

قولُه: «هل يَلومَنَّ قومُه زُهيرًا... إلخ» غيرُ فصيحٍ؛ لضعْفِ تأليفِه لعوْدِ ضميرِ «قومُه» علىٰ «زُهَيرًا» وهو متأخِّرٌ لفظًا ورتبةً؛ لأنه مفعولٌ ورتبتُه التأخُّرُ عن الفاعِلِ.

هذا الكلامُ غيرُ فصيحٍ؛ لتعقيدٍ لفظِيٍّ فيه، لكنَّ ألفاظَه غيرُ مرتَّبةٍ علىٰ وَفْقِ ترتيبِ المعاني.

حيث أُرِيدَ هذا المعنىٰ ولا قرينةَ[1]، فالكلامُ غيرُ فصيحٍ لتعقيدٍ معنويٍّ؛ فيه لأن الوصفَ الخاصَّ الذي اشتُهِرَ به الأسدُ هو الشجاعةُ لا البَخَرُ وإن كان من أوصافِه، حيث وجِّهَ هذا الكلامُ لمن ذُكِرَ فهو غيرُ بليغٍ؛ لعَدمِ مطابَقتِه لِمُقْتَضىٰ الحالِ، فهو كقولِك: إن خالدًا حاضرٌ، لِخَالِي الذِّهْنِ.

قولُك: «الكلُّ.... إلخ» خبرٌ[2]، وكذا قولُه تعالىٰ: ﴿ إِنَّ قَـٰرُونَ كَانَ مِن قَوْمِ مُوسَىٰ ﴾ [القصص:٧٦] خبرٌ؛ لأن كلًّا منهما يَصِحُّ أن يُقالَ لقائلِه: إنه صادِقٌ فيه أو كاذبٌ من حيثُ ذاتُه، وإلا فكلاهما مقطوعٌ بصدْقِه: الأوَّلُ منهما بحكْمِ البداهةِ والثاني منهما لكونِه من أخبارِ اللهِ تعالىٰ وأقوالِه.

---

(١) أي: حيث أريد معنىٰ البخر من ذكر لفظة «الأسد» بلا قرينة تدل عليه.

(٢) أي: أسلوب خبري.

- ما الذي يَستفيدُه السامعُ من قولِك: «أنا معترِفٌ بفضلِكِ». «أنت تَقومُ في السَّحَرِ». «رَبِّ إني لا أستطيعُ اصْطِبَارًا».

- من أيِّ الأضْرُبِ قولُه تعالى حكايةً عن رُسُلِ عيسى: ﴿إِنَّآ إِلَيۡكُم مُّرۡسَلُونَ ١٤﴾ ﴿رَبُّنَا يَعۡلَمُ إِنَّآ إِلَيۡكُمۡ لَمُرۡسَلُونَ ١٦﴾.

من أيِّ أنواعِ الإنشاءِ هذه الأمثلةُ ؟ وما معانيها المستفادةُ من القرائنِ.

أولئك آبائي فجِئْني بمثلِهم ... إذا جَمَعَتْنا يا جريرُ المجامِعُ

«اعمَلْ ما بَدَا لَكَ»، «لا ترجِعْ في غيِّكَ»، «لا أُبالي أقَعَدَ أَمْ قَامَ» ﴿هل يُجَازَى إِلَّا الْكَفُورُ﴾[1]

قولُك: «أنا معترِفٌ... إلخ» يَستفيدُ السامعُ منه الحكْمَ الذي تَضمَّنَه وهو ثبوتُ الاعترافِ بفضْلِ المخاطَبِ للمتكلِّمِ.

وقولُك: «أنت تَقُومُ.... إلخ» يَستفيدُ السامعُ منه أن المتكلِّمَ عالِمٌ بالحكْمِ، أي: بثبوتِ القيامِ في السحَرِ للمخاطَبِ.

وقولُك: «ربِّ إني لا أستطيعُ.... إلخ» يَستفيدُ السامعُ منه ضعْفَ المتكلِّمِ.

قولُه تعالى: ﴿إِنَّآ إِلَيۡكُم مُّرۡسَلُونَ ١٤﴾ [يس]، وكذا قولُه تعالى: ﴿رَبُّنَا يَعۡلَمُ إِنَّآ إِلَيۡكُمۡ لَمُرۡسَلُونَ ١٦﴾ [يس]، كلٌّ منهما من الضربِ الإنكاريِّ؛ لكونِ المخاطَبِينَ بهما منكِرين مكذِّبِين لرُسلِ عيسى وقد اشْتَمَلا على تأكيدٍ، إلا أن التأكيدَ في الأوَّلِ أدنى من التأكيدِ في الثاني؛ لأنَّ الأوَّلَ ليس فيه إلا التأكيدُ بـ«إنَّ» والجملةَ الاسميَّةَ، والثاني فيه التأكيدُ بالقسَمِ و«إنَّ» واللامِ والجملةِ الاسميَّةِ.

قولُه: «أولئك آبائي فجِئْني بمثلِهم» إنشاءٌ من نوعِ الأمْرِ، والمعنى المستفادُ منه هو التعجيزُ. قولُه: «اعمَلْ ما بَدَا لك» أمْرٌ مرادٌ به التهديدُ، وقولُه: «لا تَرجِعْ عن غيِّكَ» أي: انهماكَكَ في الجهْلِ نَهيٌ مرادٌ به التهديدُ أيضًا. وقولُه: «لا أُبالي أقعَدَ أمْ قامَ» استفهامٌ، و«أمْ» فيه منقطِعةٌ بمعنى: «بل».

وقولُه: ﴿هل يُجَازَى إِلَّا الْكَفُورُ﴾ استفهامٌ بمعنى النفي أي: ما يُجازَى إلا الكفورُ.

---

(١) وهذه قراءة العامة ببناء «يُجَازَى» للمجهول.

﴿أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا﴾.

ليت هِنْدًا أَنْجَزَتْنا ما تَعِدْ وشَفَتْ أنفسَنا مِمَّا تَجِدْ

«لو يأْتِينا فيُحدِّثَنا»، «أَسُكَّانَ العقيقِ كَفَى فِرَاقًا».

(ج) وكأنْ يسألَهم بعدَ الذكرِ والحذفِ عن دواعِي الذكرِ في هذه الأمثلةِ: ﴿أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا ﴿١٠﴾﴾. «الرئيسُ كلَّمني في أمرِكَ، والرئيسُ أمَرني[1] بمقابلتِك» تُخاطِبُ غبيًّا، «الأميرُ نَشَرَ المعارفَ وأَمَّنَ المخاوفَ» جوابًا لمن سأل: ما فعلَ الأميرُ؟. «حضرَ السارقُ» جوابًا لقائلٍ: «هل حضرَ السارقُ»؟. «الجِدارُ مشرِفٌ على السقوطِ» تقولُه بعد

وقولُه: ﴿أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا﴾ استفهامٌ بمعنى التقريرِ.

وقولُه: «ليت هندًا أنجزَتْنا ما تَعِدْ» إنشاءٌ من نوعِ التمنِّي وأداتُه «ليت» وهي أصليَّةٌ.

وقولُه: «لو يأْتِينا» إنشاءٌ من نوعِ التمنِّي أيضًا وأداتُه «لو»، وهي غيرُ أصليَّةٌ عُدِلَ إليها للدَّلالةِ على عِزَّةِ[2] مُتمَنَّاهُ. وقولُه: «أَسكَّانَ العَقِيقِ»، وهو موضِعٌ يَجرِي ماؤُه من غَوْرِ تِهامَةَ وأوسطُه بِحِذَاءِ ذاتِ عِرْقٍ، قالَ بعضُهم ويَتَّصلُ بعَقيقِ المدينةِ، هذا الكلامُ إنشاءٌ من نوعِ النداءِ أداتُه «الهمزةُ».

قولُه: ﴿أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ﴾ فيه ذكرُ المسندِ إليه[3]؛ لكونِه الأصلَ ولا مقتَضَى للعدولِ عنه.

وقولُه: «الرئيسُ ... إلخ» الجملتان فيهما ذكْرُ المسندِ إليه تعريضًا بغباوةِ السامعِ.

وقولُه: «الأميرُ نشَرَ المعارفَ وأَمَّنَ -بالتشديدِ- ...إلخ» فيه ذكْرُ المسنَدِ إليه[4] إما للتلذُّذِ أو للتسجيلِ على السائلِ حتى لا يتأتَّى له الإنكارُ.

قولُه «حضَرَ السارقُ» فيه ذكْرُ المسنَدِ إليه للإهانةِ. وقولُه «الجدارُ مشرِفٌ على السقوطِ ... إلخ» فيه ذكْرُ المسنَدِ إليه تنبيهًا على صاحبِه لقلَّةِ الثقةِ بالقرينةِ لضعفِها.

---

(١) والأصلُ: «وأمرني بمقابلتك» بدون ذكر المسند إليها فيها.

(٢) أي: ندرته وقلته.

(٣) وهو قوله: «ربهم».

(٤) الأصل فيه: «نشر المعارف.. إلخ» بدون ذكر المسند إليه، وهو قوله: «الأمير» اكتفاء بما جاء في صيغة السؤال: كما لو سأل سائل: «هل قدم أبوك؟»، فيكون الجواب: «نعم قدم». بدون ذكر «أبي».

سَبْقِ ذكرِه تنبيهًا لصاحبِه؛ وعن دواعي الحذْفِ في هذه الأمثلةِ: ﴿وَأَنَّا لَا نَدْرِىٓ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِى ٱلْأَرْضِ﴾[الجن: ١٠] ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ﴿٥﴾ وَصَدَّقَ بِٱلْحُسْنَىٰ ﴿٦﴾ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْيُسْرَىٰ ﴿٧﴾﴾ [الليل] ﴿خَلَقَ فَسَوَّىٰ ﴿٢﴾﴾[الأعلى] ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَـَٔاوَىٰ ﴿٦﴾﴾ [الضحى] ﴿سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾[يوسف:١٨] مُنْضِجَةُ الزُّروعِ ومُصْلِحَةُ الهواءِ. مُحتالٌ مُراوِغٌ (بعدَ ذكْرِ إنسانٍ).

أم كيــف يَنطــقُ بــالقبيحِ مجاهِرًا والهِــرُّ يُحدِثُ مــا يــشاءُ فيَــدفِنُ

(د) وكأن يسألَهم عن دواعِي التقديمِ والتأخيرِ في هذه الأمثلةِ:

﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴿٤﴾﴾ [الإخلاص] ، «ما كلُّ ما يَتمنَّى المرءُ يُدركُه». «السفَّاحُ في دارِك». «إذا أَقبلَ عليك الزمانُ» «نَقترِحُ عليك ما نشاءُ».

قولُه: (﴿وَأَنَّا لَا نَدْرِىٓ أَشَرٌّ أُرِيدَ﴾... إلخ) فيه حذْفُ المسنَدِ إليه؛ لظهورِه بدَلالةِ القرائنِ عليه. قولُه: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ﴾ ...إلخ، وقولُه: ﴿خَلَقَ فَسَوَّىٰ ﴿٢﴾﴾... إلخ فيهما حذْفُ المفعولِ؛ للمحافظةِ علىٰ الفاصلةِ. قولُه فصبرٌ جميلٌ أي: فأمْرِي صبرٌ جميلٌ، ففيه حذْفُ المسنَدِ إليه؛ لتكثيرِ الفائدةِ. قولُه: «مُنضِجَةُ الزروعِ ...إلخ» تعني الشمسَ، فحذَفْتَ المسنَدَ إليه اختبارًا لتنبهِ السامعِ أو مِقدارِ تَنبُّهِه(١).

قولُه: («مُحتالٌ مُراوِغٌ») بعد ذكْرِ إنسانٍ فيه حذْفُ المسنَدِ إليه ليَتيسَّرَ الإنكارُ عندَ الحاجةِ. قولُه: «فيَدفِنُ» أي: فيَدفنُه فحُذِفَ المفعولُ للمحافظةِ علىٰ القافِيَةِ.

قولُه تعالىٰ: (﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴿٤﴾﴾) فيه تقديمُ المسنَدِ وهو ﴿كُفُوًا﴾ علىٰ المسنَدِ إليه وهو ﴿أَحَدٌۢ﴾؛ للمحافظةِ علىٰ الفاصلَةِ علىٰ رأْيِ بعضِهم. والذي في كُتُبِ التفسيرِ أن التقديمَ للمبادَرَةِ إلىٰ نفيِ الْمِثلِ .

وقولُه: («ما كلُّ ما يَتمنَّىٰ المرءُ يُدرِكُه») فيه تقديمُ حرْفِ النفيِ وهو «ما» علىٰ لفظِ العمومِ، وهو «كلُّ»؛ ليَدلَّ علىٰ سلْبِ العمومِ ونفيِ الشمولِ، والمعنىٰ لا يُدرِكُ المرءُ جميعَ ما يَتمنَّاه. وقولُه: (السفَّاحُ في دارِك) فيه تقديمُ المسنَدِ إليه تعجيلًا للمساءَةِ. قولُه: (إذا أقبَلَ عليك الزمانُ ...إلخ) فيه تقديمُ المسنَدِ وهو «أقبَلَ» للتفاؤلِ.

---

(١) وهذا أيضًا يشحذ ذهنه ويحفز فكره للوصول إلىٰ حقيقة المسند إليه.

«الإنسانُ جسمٌ نامٍ حسَّاسٌ ناطقٌ». «اللهَ أسألُ أن يُصلِحَ الأمْرَ ». «الدهرُ مَلأَ فَوْدَيَّ شَيْبًا». ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ ۝٦﴾.

ثلاثـــةٌ تُـــشرِقُ الدنيـــا ببَهْجَتِهـــا ... شمسُ الضُّحَى وأبـو إسـحاقَ والقمـرُ

***

ومــا أنــا أَســقمْتُ جِـسمِي بــه ... ومــا أنــا أَضْرَمْــتُ في القلــبِ نــار

قولُه: (الإنسانُ جسْمٌ نامٍ ...إلخ) فيه تقديمُ المسنَدِ إليه وهو الإنسانُ؛ لكونِه المعرَّفَ وتصوُّرُه مقدَّمٌ علىٰ تصوُّرِ التعريفِ.

قولُه: (اللهَ أَسألُ أن يُصلِحَ الأمْرَ) فيه تقديمُ المفعولِ علىٰ الفعْلِ؛ ليَدلَّ علىٰ التخصيصِ أي: أَسأَلُ اللهَ لا أَسألُ غيرَه.

قولُه: «الدهْرُ ملأَ فَوْدَيَّ شيْبًا» «فوْدَيَّ» تثنيةُ فَوْدٍ بفتْحِ الفاءِ وسكونِ الواوِ مضافٌ إلىٰ ياءِ المتكلِّمِ جانبُ الرأسِ مما يَلِي الأُذنين إلىٰ الأمامِ، ويُطلَقُ علىٰ الشعْرَ الذي عليه، يُقالُ: «بدا الشَّيْبُ في فَوْدَيْه»، فيه[1] تقديمُ المسنَدِ إليه وهو «الدهْرُ»؛ لأنه الأصلُ.

قولُه: (﴿لَكُمْ دِينُكُمْ﴾... إلخ) فيه تقديمُ المسنَدِ لإفادةِ قصْرِ المسنَدِ إليه علىٰ المسنَدِ أي: دينُكم مقصورٌ عليكم وديني مقصورٌ عليَّ.

قولُه: (ثلاثةٌ تُشرِقُ الدنيا ببهجتِها ...إلخ) فيه تقديمُ المسنَدِ إليه وهو «ثلاثةٌ» وتأخيرُ المعدودِ للتشويقِ إليه؛ لأن الإنسانُ إذا سَمِعَ العددَ مجموعًا يَشتاقُ إلىٰ معرفةِ تفصيلِ آحادِه.

قولُه: (وما أنا أَسقمتُ ...إلخ) فيه تقديمُ المسنَدِ وإيقاعُه بينَ الفعْلِ المسنَدِ وحرْفِ النفي؛ ليَدلَّ علىٰ التخصيصِ، والمعنىٰ: لست المسقِمَ للجسمِ وَحْدِي بل شارَكني فيه غيري، ولستُ المضرِمَ نارًا في القلبِ وحدي بل شارَكَني فيه غيري.

(١) الضمير يعود علىٰ المثال الأول، وهو قوله: «الدهر ملأ فودي شَيبًا»، وليس قوله: «بدا الشيب...إلخ» علىٰ ما توهمه عبارة الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ.

(هـ) وكأن يسألَهم بعدَ التشبيهِ عن التشبيهاتِ الآتيةِ:

١- وقد لاحَ في الصبحِ الثُّرَيَّا كما ... كعُنقودِ مُلَّاحِيَّةٍ حينَ نَوَّرَا[1]

٢- كأنما النارُ في تَلَهُّبِهَا ... والفحمُ من فوقِها يُغَطِّيها
زِنْجِيَّةٌ شَبَّكَتْ أنامِلَهَا ... من فوقِ نارِنْجَةٍ لتُخْفِيها

***

٣- وكأن أجرامَ النجومِ لوامِعًا ... دُرَرٌ نُثِرْنَ على بِساطٍ أزْرَقِ

هذا البيتُ لِأُحَيْحَةَ بنِ الجلَّاحِ كما تَقدَّمَ، وقيلَ لأبي قيسِ بنِ الأسلَتِ، والتشبيهُ فيه تمثيلُ مرسَلٌ مجمَلٌ ، المُشبَّهُ هيئةُ الثُّرَيَّا الحاصِلةُ من اجتماعِ أجرامٍ مشرِقةٍ مستديرةٍ، والمُشبَّهُ به هيئةُ عُنقودِ العِنَبِ المنوَّرِ، والجامعُ الهيئةُ الحاصلةُ من اجتماعِ أجرامٍ منيرةٍ مستديرةٍ في كلٍّ والأداةُ الكافُ والغرَضُ بيانُ حالِ المُشبَّهِ.

قولُه: (في تلهُّبِها) أي: في حالةِ صيرورةِ لَهَبٍ واتِّقادٍ لها، واللَّهَبُ: لسانُ النارِ، و«نارِنجة»: واحدةُ «نارِنج»، ضرْبٌ من الليمونِ تَعرفُه العامَّةُ بليمونِ بوصفيرَ، وقولُه «لتُخفِيها» أي: لتُخفي الزنجيَّةُ النارنجةَ، والتشبيهُ في هذا البيتِ تمثيلٌ مرسَلٌ مجمَلٌ ، المُشبَّهُ هيئةُ النارِ المتلهِّبِ، والمُشبَّهُ به هيئةُ الزنجيَّةِ المشبِّكةِ أناملَها من فوقِ نارنجةٍ، والجامعُ الهيئةُ الحاصلةُ من ارتفاعِ أجرامٍ مستنيرةٍ على احمرارٍ عن جِرْمٍ أسودَ والأداةُ «كأنما».

والغرَضُ استطرافُ المُشبَّهِ، أي: عدُّه طريفًا بديعًا لإبرازِه في صورةٍ غيرِ مألوفةٍ.

هذا البيتُ لأبي طالبِ الرَّهْمِ[2]، والتشبيهُ فيه تمثيلٌ مرسَلٌ مجمَلٌ، المُشبَّهُ هيئةُ النجومِ اللامعةِ في كَبِدِ السماءِ، والمُشبَّهُ به هيئةُ الدُّرَرِ المنتشِرةِ على بِساطٍ أزرقَ، والغرَضُ استطرافُ المُشبَّهِ؛ لإبرازِه في صورةٍ نادرةِ الحضورِ.

---

(١) المُلَّاحية: قال ابن سِيده: عنب مُلَّاحيٌّ: أبيض. ونَوَّرَ: تفتح نَوْرُه.

(٢) كذا في الأصل، والبيت منسوب في المصادر لأبي طالب الرقي، ولم أجد ذِكر أصلًا لأبي طالب الرهم.

٤- عَزَمَاتُـه مثـلُ النجـومِ ثواقِبًـا ... لـو لـم يكـنْ للثاقبـاتِ أُفُـولُ

***

٥- ابـذُلْ فـإنَّ المـالَ شَـعْرٌ كلَّمـا ... أوسَـعْتَه حلْقًـا يزيـدُ نباتًـا

٦- ولَمَّا بدا لي منك مَيْلٌ مـع العِـدا ... عليَّ ولـم يَحْـدُثْ سِـواكَ بَـديلُ

صَدَدْتُ كما صَدَّ الرمِيُّ تَطاولَـتْ ... بـه مُـدَّةُ الأيَّـامِ وهـوَ قَتيـلُ

قولُه: (ثواقِبُ) جمْعُ «ثاقبةٍ» أي: خارقةٍ ومضيئةٍ . وقولُه: (أُفولُ) بضمِّ الهمزةِ أي: غيبوبةٌ تحتَ الأفُقِ الغربيِّ والتشبيهُ في هذا البيتِ محذوفٌ جميعُ أركانِه؛ لأنه معلَّقٌ على شرْطٍ قد حُذِفَ؛ اكتفاءً بدليلِه أي: لو لم يكن للثاقباتِ أُفولٌ لكانت عزَمَاتُه كالثاقباتِ، وهذا المحذوفُ مجمَلٌ غيرُ تمثيلٍ، المُشبَّهُ «العزَماتُ»، والمُشبَّهُ به «النجومُ»، والجامعُ الحرْقُ والإضاءةُ في كلٍّ، والغرَضُ تقريرُ حالِ المُشبَّهِ.

وأيضًا هذا التشبيهُ مبتذَلٌ؛ لأن تشبيهَ العَزَماتِ بالثاقباتِ بشرْطِ أن لا يكونَ لها أُفولٌ غريبٌ ، والغرضُ مدْحُ المُشبَّهِ.

قولُه: (ابذُلْ أمْرٌ من البذْلِ) أي: أعْطِ وجُدْ بمالِك. قولُه: (أوسَعْتَه حلْقًا) أي: أكْثرْتَ الحلْقَ عليه بنحوِ الْمُوسَىٰ، والتشبيهُ فيه مؤكَّدٌ وبليغٌ ، المُشبَّهُ المالُ والمُشبَّهُ به الشعْرُ وهما حسِّيَّان مُفرَدان، ووجْهُ الشبهِ الجامعُ هو الازديادُ بالإذهابِ في كلٍّ، والأداةُ محذوفةٌ، والغرَضُ تقريرُ حالِ المُشبَّهِ في نفسِ السامعِ بإبرازِها فيما هي فيه أظهرُ.

قولُه: (بَدَا) أي: ظَهَرَ، وقولُه: (العِدَا) مقصورٌ جمْعُ «العدوِّ» خلافُ الصديقِ الْمُوَالِي، وقولُه: (لم يَحْدُثْ) أي: لم يَتَجَدَّدْ، وقولُه: (بَدِيلُ) أي: صديقٌ مُوالٍ بَدَلٌ عنك، وقولُه: (صَدَدْتُ) أي: أَعْرَضْتُ ومِلْتُ عنك، وقولُه: (الرَّمِيِّ) فعيلٌ مبالغةٌ بمعنىٰ اسمِ المفعولِ، أي: من وَقَعَ عليه الرَّمْيُ كثيرًا. قولُه: (مَدَّةُ) بفتحِ الميمِ وتشديدِ الدالِ المهمَلةِ أي: امتدادُ، والتشبيهُ في هذا البيتِ غيرُ تمثيلٍ ومرسَلٌ، المُشبَّهُ الشاعرُ الْمُعرِضُ عن صديقِه والمُشبَّهُ به الرَّمِيُّ المعرِضُ عن مناضَلَةِ راميه ووجْهُ الشبَهِ الإعراضُ في كلٍّ والأداةُ الكافُ،

٧- رُبَّ حَيٍّ كميِّتٍ ليس فيه أَمَلٌ يُرتَجَى لنَفْعٍ وضُرِّ
وعِظامٍ تحتَ الترابِ وفوقَ الـ أرضِ منها آثارُ حمْدٍ وشكْرِ[1]

٨- كأنَّ انتضاءَ البدرِ من تحتِ غَيْمِه نجاةٌ من البأساءِ بعدَ وقوعِ

(و) وكأنْ يسألَهم عن المحسِّناتِ البديعيَّة فيما يأتي:

كان ما كان وزَالَا فاطَّرِحْ قِيلًا وقالا
أيُّها المعْرِضُ عَنَّا حسْبُكَ اللهُ تَعالَى

والغرَضُ بيانُ حالِ المُشبَّهِ.

التشبيهُ فيه مفصَّلٌ مرسَلٌ غيرُ تمثيلٍ، المُشبَّهُ الحيُّ المخصوصُ، والمُشبَّهُ به الميِّتُ ووجْهُ الشبَهِ مذكورٌ وهو عدَمُ الأمَلِ المرجوِّ للنَّفْعِ والضَّرِّ في كلٍّ، والغرَضُ تشويهُ المُشبَّهِ وذَمُّه.

قولُه: (انتضاءُ) أي: خروجٌ، وقولُه: (بعدَ وقوعٍ) أي: وقوعٍ في البأساءِ، والتشبيهُ في هذا البيتِ مجمَلٌ مرسَلٌ غيرُ تمثيلٍ مقلوبٌ؛ فإن الشاعرَ لَمَّا رأىٰ الخلاصَ من الشدَّةِ يُشبهُ خروجَ البدْرِ من تحتِ الغَيْمِ بانحسارِه عنه قلَبَ التشبيهَ لغرَضٍ وهو أن يرىٰ صورةَ النجاةِ من البأساءِ لكونِها مطلوبةً فوقَ كلِّ مطلوبٍ أعْرَبَ من صورةِ انتضاءِ البدرِ من تحتِ غَيْمِه.

قولُه: (اطَّرِحْ): أمْرٌ من الإطِّرَاحِ بتشديدِ الطاءِ المهمَلةِ أي: ارْمِ ولا تُبالِ، و(القيلُ والقالُ): اسمان من «قالَ يقولُ» لا مصدران، وفي لفظِ «قالَ» التورِيةُ؛ لأن له معنيين أحدُهما قريبٌ ليس بمرادٍ وهو أنه فعْلٌ ماضٍ لَحِقَ به ألِفُ الإطلاقِ[2] والآخَرُ معنىً بعيدٌ هو المرادُ وهو أنَّه اسمٌ بقرينةِ مصاحَبَتِه لـ«قيل» وهو اسمٌ أيضًا فيُعربان هنا علىٰ أنهما مفعولٌ به.

---

(١) قوله: «وفوق الأرض منها آثار حمد وشكر» في محل نصل حال.

(٢) ألف الإطلاق: هي إطلاق حركة الرَّوِي في الشعر إن كانت فتحة. و«الرويُّ» هو الحرف الذي ينتهي به كل بيت من أبيات القصيدة وتسمىٰ به.

﴿يُحۡيِۦ وَيُمِيتُ﴾ ﴿أَوَمَن كَانَ مَيۡتٗا فَأَحۡيَيۡنَٰهُ﴾.

خُلِقُوا وما خُلِقُوا لِمَكْرُمَةٍ ... فكأنَّهم خُلِقوا وما خُلِقوا

****

على رأسِ حُرٍّ تاجُ عِزٍّ يَزِينُه ... وفي رِجلِ عبدٍ قيدُ ذُلٍّ يَشينُه

وقال في «الإنصافِ»: هما في الأصلِ فعلان ماضيان جُعِلا اسمين واستُعْمِلا استعمالَ الأسماءِ وأُبْقِيَ فتحُهما ليَدُلَّ علىٰ ما كانا عليه. قالَ: ويَدُلُّ عليه حديثُ: «نَهَىٰ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنْ قِيل وَقَالَ» بالفتحِ.

قولُه: (يُحْيِي ويُميتُ) من قولِه تعالىٰ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي يُحۡيِۦ وَيُمِيتُ وَلَهُ ٱخۡتِلَٰفُ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِۚ أَفَلَا تَعۡقِلُونَ ۝٨٠﴾ [المؤمنون] فيه الطِّباقُ؛ لأن الإحياءَ والإماتةَ وإنْ صَحَّ اجتماعُهما في المحيي والمميتِ، لكنْ بينَهما باعتبارِ متعلَّقِهما -أَعْنِي: الحياةَ والموتَ- العدَمُ والملَكَةُ أو التضادُّ بناءً علىٰ أنَّ الموتَ عرَضٌ وُجوديٌّ(١).

وقولُه: (﴿أَوَمَن كَانَ مَيۡتٗا فَأَحۡيَيۡنَٰهُ﴾) أي: ضالًّا فهدَيْناه، فيه الطِّباقُ أيضًا؛ لأنه قد عَبَّرَ عن الموتِ بالاسمِ وعن الإحياءِ المعلَّقِ بالحياةِ بالفعْلِ، والموتُ والحياةُ بينَهما التقابُلُ كما قُلنا آنِفًا.

وقولُه: (مكرُمةٍ) في البيتِ بِضمِّ الراءِ فعْلُ الكرَمِ وبعدَ هذا البيتِ.

رُزِقوا وما رُزِقوا سَمَاحَ يدٍ ... فكأنهم رُزِقوا وما رُزِقوا

في كِلَا البيتين الطِّباقُ ويُخَصُّ باسمِ «السلْبِ والإيجابِ» أو«طِباقِ السلبِ»؛ لأنه في البيتِ الأوَّلِ قد جَمَعَ بينَ فِعْلَي الْخَلْقِ أحدُهما مُثْبَتٌ والآخَرُ مَنْفيٌّ، وفي البيتِ الثاني بينَ فِعْلَي الرزقِ أحدُهما مثبَتٌ والآخَرُ مَنفيٌّ.

قولُه: (يَزينُه) بفتحِ الياءِ التحتيَّةِ، أي: يُحسِّنُه. وقولُه: يَشينُه بفتحِ التحتيَّةِ أيضًا، أي: يَعِيبُه، في هذا البيتِ المقابَلةُ بين ستَّةٍ وستَّةٍ؛ فقد قابَلَ بينَ «علىٰ وفي»، وبينَ «رأسٍ

---

(١) مر بيان ذلك في «الطباق» أول «المحسنات المعنوية».

مــن قَــاسَ جَــدواكَ يومــًا بالسُّحْبِ أَخطــأَ مدحَــك
السُّحْبُ تُعْطِــي وتَــبْكِي وأنــت تُعطِــي وتَــضْحَــك

آراؤُكُــم ووجــوهُكم وسَــيوفُكُمْ في الحادثــاتِ إذا دَجَــوْنَ نُجــومُ

***

إنَّمــا هــذه الحيــاةُ متــاعٌ والسفيه الغبي مَــن يــصطفيها
مــا مــضى فَــاتَ والمؤمَّــلُ غَيْــبٌ ولــك الساعةُ الــتي أنــت فيــها

ورجُل»، وبينَ «حُرٍّ وعبْد»، وبينَ «تاجٍ وقيْدٍ»، وبينَ «عِزٍّ وذُلٍّ»، وبينَ «يَزينُ ويَشينُ».

قوله: (جَدْواك)، الجَدْوى: العطيَّةُ، و(السُّحْبُ) بضمِّ السينِ المهمَلةِ وبسكونِ الحاءِ المهمَلةِ للوزنِ جمْعُ سَحابِ الغَيْمِ. وقولُه: «أَخطأَ مدْحَكْ» بنصْبِ المدْحِ أي: عَدَلَ عن طريقِ مدْحِك ضالًّا. في هذا البيتِ «التفريقُ»؛ فقد عَمَدَ إلى شيئين وهما المخاطَبُ والسُّحبُ المشتركان في نوعِ الإعطاءِ فأوْقَعَ بينَهما تباينًا بأنَّ المخاطَبَ يَضحَكُ والسُّحُبُ تَبْكِي.

هذا البيتُ لابنِ الروميِّ وبعدَه:

فيهــا معــالِمُ للهُــدى ومَــصابحٌ تَجْلــو الدُّجَى والأُخرِيــاتُ رُجُــومُ

قولُه: (إذا دَجَوْنَ) أي: أَظْلَمْنَ، فيه «الجمْعُ»؛ لأنه قد جَمَعَ بينَ ثلاثةِ أشياءٍ في حكْمٍ واحدٍ، كما أن فيه وفي البيتِ الثاني اللفَّ والنَّشْرَ المرتَّبَ[١] كما قيلَ.

قولُه: (الغبيُّ) أي: القليلُ الفِطنةِ الجاهلُ. قولُه: (يَصطفيها) أي: يَختارُها. قولُه: «والمؤمَّلُ» أي: الذي تؤمِّلُه في الزمنِ المستقبلِ.

وقولُه: (غَيْبٌ) بسكونِ الياءِ التحتيَّةِ أي: مشكوكٌ فيه أو غائبٌ عنك وفي هذا البيتِ

(٢) وهو أنْ يُذْكَر متعدِّد ثم يُذكر ما لكلٍّ من أفراده شائعًا من غير تعيين مرتبًا، فهنا ذكر مَعَالم للهدى لـ «آراؤكم» ومصابح لـ«وجوهكم» ورجوم لـ« سيوفكم».

لا عيبَ فيهم سوى أن النزيلَ بهم ... يَسْلُو عن الأهلِ والأوطانِ والحَشَمِ

عاشِرِ النَّاسَ بالجميـ ... ـلِ وخَلِّ المزاحَمَهْ

وتَيَقَّظْ وقُلْ لِمَن ... يَتعاطَى المُزاحَ مَهْ

***

فلم تَضَعِ الأعادي قَدْرَ شاني ... ولا قالوا فلانٌ قد رَشاني

التقسيمُ باستيفاءِ أقسامِ الشيءِ؛ لأن الأزمانَ ثلاثةٌ لا غيرُ.

قولُه: (النَّزيلُ) أي: الضيفُ أو الشخصُ الذي يَنزِلُ معهم في البيتِ.

قولُه: (يَسْلُو عن الأهلِ...إلخ) أي: تَطيبُ نفسُه عنهم ويَذْهَلُ عن ذكرِهم ويَهجرُهم.

قولُه: (والحَشَمُ) بفتحِ الحاءِ المهملَةِ والشينِ المعجَمةِ وهم الخَدَمُ أو من يَغضبون له أو يَغضبُ لهم من أهلٍ وعَبيدٍ أو جِيرةٍ أي: إنْ كانَ طِيبُ نفْسِ الضيفِ بنزولِه عندَهم عيبًا فلا عيبَ فيهم غيرَه، ومن المعلومِ أنَّه ليس بعيْبٍ ففيه تأكيدُ المدْحِ بما يُشبهُ الذَّمَّ.

قولُه: (المزاحَمَهْ) أي: المضايَقةُ.

وقولُه: (مَهْ) اسمُ فعْلِ أمْرٍ مَبْنِيٌّ على السكونِ بمعنى «انْكَفِفْ» أي: عن الْمُزاحِ. فيه الجِناسُ بينَ «المزاحَمةِ» في البيتِ الأوَّلِ و«الْمُزاحَ مَهْ» في الثاني ويُخصُّ باسمِ الجِناسِ المفروقِ لاختلافِ رُكْنَيْهِ إفرادًا وتركيبًا مِن كلِمَتَيْن.

هذا البيتُ قبلَه:

وَلِيتُ الحكْمَ خَمْسًا وَهْي خَمْسٌ[1] ... لَعَمْرِي والصِّبا في العُنفوانِ

قولُه: (فلم تَضَعْ) أي: لم تُسْقِطْ ولم تَحُطَّ.

قولُه: (شاني) بحذْفِ الهمزةِ تَخفيفًا، والشأنُ هو ما عَظُمَ من الأمورِ والأحوالِ.

---

(١) هو القاضي أبو علي عبد الباقي بن أبي حصين ولي قضاء المعرة وهو ابن خمس وعشرين، وأقام فيه خمس سنين.

أيُّ شيءٍ أَطْيَبُ من ابتسامِ الثغورِ ودوامِ السرورِ، وبُكاءِ الغمامِ ونَوْحِ الحمامِ.

مدحْتُ مجْدَكَ والإخلاصُ ملتزَمِي ... فيه وحسْنُ رَجَائِي فيك مختَتَمِي

ولا يَصْعُبُ على المعلِّمِ اقتفاءُ هذا المنهجِ واللهُ الهادي إلى طريقِ النجاحِ.

قولُه: (قَدْ رَشانِي) «قَدْ» للتحقيقِ، «ورشاني» فعْلٌ ماضٍ أي: أعطاني الرِّشوةَ وهي ما يُعطَىٰ لإبطالِ حقٍّ أو إحقاقِ باطلٍ. وفي هٰذا البيتِ جِناسٌ أيضًا ويُخَصُّ باسمِ الجِناسِ الملفَّقِ لتركيبِ الرُّكْنَيْنِ جميعًا، الركنُ الأوَّلُ من ثلاثةِ أسماءٍ[1] والثاني من حرْفٍ وفعْلٍ واسمٍ[2].

قولُه: (الثغورُ) جمْعُ «ثغْرٍ» بفتْحِ المثلَّثَةِ الفمُ أو مقدَّمُ الأسنانِ، وابتسامُها هو ضحِكُها قليلًا من غيرِ صوتٍ.

قولُه: (الغمامُ) هو السَّحابُ، وبُكاؤُه عبارةٌ عن إمطارِه وانهيارِه بالماءِ إلىٰ الأرضِ، ونوْحُ الحمامِ هو سَجْعُه وصوتُه الذي يُشْبِهُ بكاءَ المرأةِ مع الجزَعِ، وفي هذا الكلامِ السجْعُ في الفاصلتين الأُولَيَيْن لتوافقِهما في حرْفِ الراءِ وفي الفاصلتين الأُخرَيَيْن لتوافقِهما في حرْفِ الميمِ.

قولُه: (ملتزَمِي فيه) أي: ما أَلْتزِمُهُ في مدْحِي إيَّاكَ .

وقولُه: (مُختَتَمِي) أي: ما أَختِمُ به مدْحِي لك. فيه براعةُ المقطَعِ حيث إن آخِرَ كلامِه وهو (مُختَتَمِي) مشْعِرٌ بالتمَامِ.

(ولا يَصْعُبُ على المعلِّمِ اقتفاءُ هذا المنهجِ واللهُ الهادي إلى طريقِ النجاحِ).

---

(١) وهي «قَدْر» و«شَأن» وياء المتكلم.

(٢) وهي: «قَد» التحقيقية «رَشَا» وياء المتكلم.

الفهرس

الفهرس